المصارف

مجلة فصلية يصدرها اتحاد المصارف الكويتية

السنة الرابعة- العدد رقم (12) يوليو 2004

آفاق رواج سوق الأسهم في الكويت

سمو رئيس مجلس الوزراء
الشيخ صباح الأحمد

الاقتصاد الكويتي يعيش أزهى فترات نموه

الصناديق الاستثمارية للبنوك

Form and function

L.U.C

Chopard

الوكيل العام شركة الطرف الأغر للتجارة العامة

مارينا مول ٥٧١٣٦٤٦ - شوبارد بوتيك مجمع الصالحية ٢٤٠٥٧٥٣- السالمية ٨٨١١٨٨ - مجمع الثريا ٥٧٣٠٨٢٨ - مجمع الفنار ٥٧٤٣٣٤٤

L.U.C Tonneau:

For the first time in watchmaking history, a "tonneau" shaped wristwatch houses a self-winding movement of the same shape.

In presenting the L.U.C Calibre 3.97, our Manufacture is thus exploring entirely new territory. The energy required for winding is provided by an off-centred rotor integrated within the movement thickness. L.U.C "Twin" barrels ensure a power-reserve of more than 65 hours and chronometer-certification guarantees exemplary regularity of rate. L.U.C "Tonneau" and its movement L.U.C 3.97: a symbiosis of form and function!

Watch featured: L.U.C "Tonneau". 18-carat gold case, hand-guilloché gold dial, ref. 16/2267. Limited numbered series of 1860 in yellow gold, white gold, and rose gold.

ماذا يجري في منتجع هيلتون الكويت هذا الصيف؟

الكثير، إنتهز فرصة الإستفادة من عروض لا مثيل لها هذا الصيف في منتجع هيلتون الكويت تشمل الشاليهات والفلل والغرف وأجنحة فاخرة بأسعار تبدأ من **٥٠ دينار كويتي***، إمنح عائلتك متسعاً من الوقت للإستمتاع بنشاطات الصيف الترفيهية في "ذا سبا" وجنة الأطفال ونادي شاطىء هيلتونيا ومركز التسوق إضافة إلى العديد من المطاعم التي ترضي جميع الأذواق والأعمار ومنها مطعم "بلو أيليفنت الملكي التايلندي". بإختصار فإن منتجع هيلتون الكويت هو المكان الأمثل لتمضية أفضل الأوقات مع عائلتك.

* عدد الغرف محدود

شاليهات وفلل

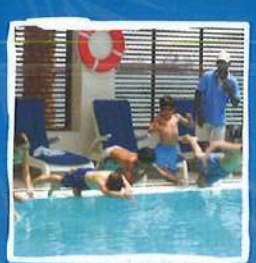
جنة الأطفال

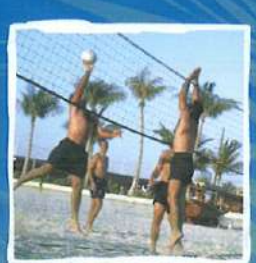
نادي شاطئ هيلتونيا

مطاعم

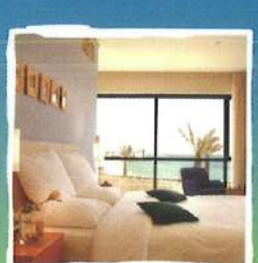
غرف

Hilton
منتجع الكويت

BLUE ELEPHANT
المأكولات التايلندية الملكية

Hilton Worldwide Resorts

www.hilton.com/worldwideresorts • +٩٦٥ ٣٧٢ ٨١٣٠ • فاكس: +٩٦٥ ٣٧٢ ٥٥٠٠ • تلفون: ص.ب: ٧٨٨٧ فحاحيل ٦٤٠٠٩ الكويت

الافتتاحية

أن يخص سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مجلة المصارف بحديث خاص فحقّه علينا الشكر والتقدير، وذلك يؤكد على مدى ادراك سموه لأهمية هذا القطاع الحيوي في دعم جهود التنمية الاقتصادية في البلاد .

ذلك أن القطاع المالي هو القاطرة القوية التي تجر مشروعات التنمية في هذه المرحلة التي تعود فيها الكويت من جديد إلى مشروعها التنموي الذي توقف لسنوات طويلة بفعل عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي استمر منذ أغسطس العام ١٩٩٠ وحتى سقوط النظام الصدامي في العراق الشقيق في إبريل ٢٠٠٣ .

ومنذ فترة غير بعيدة أعلن سمو رئيس مجلس الوزراء أن تسويق الاستثمار في الكويت بات مطلباً ملحاً وضرورة حيوية استغلالا لحال الاستقرار السياسي في الكويت وفي منطقة الخليج العربي ، ومن خلال حقيقة أن الكويت هي المدخل الطبيعي لمشروعات اعادة اعمار العراق ، ومن منطلق الأهمية التي يمثلها القطاع المصرفي في مثل هذه الفترة المهمة التي نرجو الله سبحانه وتعالى أن تكون بداية الإنطلاقة للاقتصاد الكويتي بعد سنوات الجمود الطويلة ، فإن حقبة من الانطلاقة الاقتصادية الواعدة سوف تتحقق وسوف يلعب القطاع المصرفي دوراً رئيسياً فيها .

الشيخ صباح ... وحديثه للمصارف

والأمر الباعث على التفاؤل أن يتواكب الرواج الاقتصادي المنتظر مع إندفاعات شاملة نحو تحقيق الاصلاح السياسي ليس في منطقة الخليج فحسب بل وفي العالم العربي ككل الذي يعيش هذه الأيام فترة مخاض تبدو في مراحلها النهائية ، ونأمل أن تكون ولادة لاقتصادات عربية متفاعلة تسهم بالدور المطلوب منها في اقتصاد عالمي اختفت فيما بينه الحدود أو تكاد .

ولعله من حسن الطالع أن يتوافق صدور هذا العدد من مجلة " المصارف " مع الجولة السياسية والاقتصادية لسمو رئيس مجلس الوزراء في دول الشرق الأقصى التي تتوّج تحركات سابقة لوزير التجارة والصناعة الكويتي في الولايات المتحدة وأوروبا ، ويتزامن كذلك مع تسليم السلطة للحكومة الانتقالية الجديدة في العراق وهو ما يعد بداية نتمناها لتحقيق الاستقرار المنشود في الدولة الشقيقة والذي سينعكس إيجاباً على الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي في المنطقة ككل .

مرة أخرى نوجه خالص الشكر لسمو رئيس مجلس الوزراء على حواره الخاص معنا . مع خالص تمنياتنا لسموه بالتوفيق في حمل المسؤوليات الكبرى الملقاة على عاتقه وهو يقود حكومته الاصلاحية.

يوسف عبد الحميد الجاسم

رئيس التحرير

المحتويات

■ الإفتتاحية

- الشيخ صباح.. وحديثة للمصارف 3

■ حوار العدد

- سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد: الإقتصاد الكويتي يعيش أزهى فترات نموه 6

■ أخبار الإتحاد 14

■ حقيبة المصارف 24

■ مؤتمرات

- البنوك المركزية الخليجية إعتمدت معايير الوحدة النقدية 46

-افتتاح المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية 52

■ تحقيق العدد

- الصناديق الاستثمارية للبنوك 118

- دراسة تابعة بعنوان الجوانب القانونية لصناديق الاستثمار 126

■ ندوة العدد

- آفاق رواج سوق الأسهم في الكويت 66

■ نقطة ضوء :

- الهيئة العامة للبيئة 136

6

118

106

المصارف

مجلة فصلية يصدرها اتحاد المصارف الكويتية

رئيس التحرير

يوسف عبدالحميد الجاسم

مدير التحرير

أنور الياسين

مستشارا التحرير

د. رمضان الشراح

هلال خير بك

سكرتير التحرير

عدنان حنينو

غلاف العدد

12

العدد الثاني عشر

يوليو ٢٠٠٤

إخراج

حافظ فاروق الشبراوي

المراسلات
باسم رئيس التحرير

العنوان

دولة الكويت - برج مكي جمعة
شارع مبارك الكبير - الدور السابع
ت: / ٢٤٣٦٦٥٥ / ٢٤٣٧٧٥٥
ف: / ٢٤٠٣٣٤٤
ص.ب ٢١١٤١ الصفاة
الرمز البريدي ١٣٠٧٢ دولة الكويت
www.ukb.com.kw

التوزيع والاشتراكات

المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع
ت: / ٢٤١٧٨١٠/١١ ف: / ٢٤١٧٨٠٩

الاشتراكات السنوية

الافراد ٥ د.ك
الشركات الجهات الحكومية ١٠ د.ك
او ما يعادلها بالعملات الاجنبية
سعر النسخة: ٧٥٠ فلساً

الممثل الاعلاني

ميديا بوكس MEDIA BOX
ت: ٥٧٤١٤٤١ ف: ٥٧٤١٤٤٠

الإخراج والتصميم الفني:

عالم المستقبل للخدمات الإعلامية

الطباعة:

مطابع النظائر

المقالات المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها

■ قضية العدد :
- تطور الادارة الحديثة في البنوك التجارية 88

■ دراسة :
- الازمة المالية والعولمة 146
- الاصلاح المصرفي في الاقطار العربية 82

■ معارض:
- معرض العقار والاستثمار والبناء 18

■ إقتصاد
- مجلس الوزراء يلغي كفالة الدولة لحقوق المودعين لدى البنوك المحلية 76

■ احتفالات
- مؤسسة الخليج للاستثمار تحتفل بعيدها العشرين 60
- معهد الدراسات المصرفية احتفل بتخريج دفعة من الدارسين 106

■ رياضة:
- بنك الكويت الصناعي بطل دوري كرة قدم نادي المصارف الكويتية 116

■ أرباح بنكية :
152

■ وختاماً :
- دور البنوك في تنشيط الحركه الاقتصاديه 160

66

46

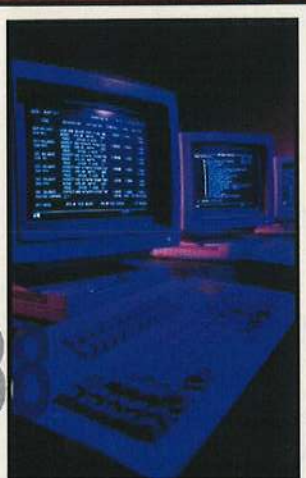

8

الشيخ صباح الأحمد للمصارف:

الديموقراطيه عندنا.. خيار وليس إدعاء..

آن الأوان لتمارس المرأة الكويتيه حقوقها السياسيه كامله

الاقتصاد الكويتى يعيش حاله من التعافى نتيجه للمتغيرات الداخليه والخارجيه

الشيخ صباح الأحمد يصافح رئيس التحرير يوسف الجاسم

أوضح سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ان قانون الاستثمار الأجنبي هو أحد القوانين المهمة التي تتماشى مع دعوات الانفتاح الاقتصادي التي تشهدها البلاد، وأشار سموه إلى ضرورة استغلال هذه الطفرة بما يعود بالخير والمنفعة على أبناء وطننا جميعاً، وشدد أيضا على التركيز خلال الفترة المقبلة على قطاع التجارة والمال وقطاع الصناعات المرتبطة بالنفط لما للكويت من ميزة نسبية في هذه القطاعات. وأكد سموه ان الديموقراطية بالنسبة لنا خيار وليس إدعاء، ونحن لا نجد ضرراً في الاستجوابات التي توجه لبعض الوزراء طالما أنها تخدم مصلحة الوطن والمواطنين. كما أثنى سمو الشيخ صباح الأحمد على تعيين غازي الياور رئيسا للعراق وتمنى أن يكون من أولوياته السعي إلى استقرار العراق والحفاظ على مقدراته وطي صفحة الماضي والبدء بمرحلة البناء والتعمير.

جاء ذلك في الحوار الشامل الذي خص به سموه مجلة (المصارف)، وقال إن حقوق المرأة السياسية مطلب سبق تقديمه بموجب مرسوم أميري في عام ١٩٩٩ ولكن مجلس الأمة رفض اقراره. وقد أعادت الحكومة تقديمه لاقتناعها بأن الأوضاع تغيرت وأنه آن الأوان لأن تأخذ المرأة الكويتية حقوقها كاملة خاصة بعد كل التجارب الناجحة التي اثبتت فيها قدراتها ونجاحها في كافة المجالات والميادين. كما تطرق إلى العديد من القضايا والموضوعات التي تهم القارئ الكويتي والعربي على السواء. وفيما يلي نص الحوار:

اجرى الحوار : رئيس التحرير

المصارف **بعد مرور أكثر من عام على زوال النظام العراقي السابق . كيف تقيمون العراق الجديد في ضوء تفاقم المشاكل وتعقيدها بين دول التحالف وفصائل الشعب العراقي؟**

– أود أن أؤكد أولا حرصنا التام على سلامة العراق واستقراره واطمئنان شعبه وانتهاء كافة أشكال العنف والفوضى التي تعم العراق.

صحيح أننا نشارك الشعب العراقي أفراحه بسقوط صدام حسين ونظامه القمعي ,لكننا أيضا نتألم لما يحدث على أرض العراق , ونتمنى أن ينجح العراقيون في تجاوز هذه المحنة الصعبة, وينتبهوا إلى ضرورة الإسراع في إعادة إعمار وبناء وطنهم الذي عانى الكثير من الويلات خلال السنوات الماضية.

وبعد تعيين الرئيس غازي الياور رئيسا للعراق , نحن نتمنى أن يكون من أولوياته السعي إلى استقرار العراق والحفاظ على مقدراته وطي صفحة الماضي والبدء بمرحلة البناء والتعمير ,التي ستكون الدافع الأقوى للاستقرار.

المصارف **ما هي رؤية سموكم لمستقبل العراق بعد أن تم تسليم السلطة من قبل قوات التحالف إلى العراقيين ,وما هي انعكاسات تلك المرحلة على الكويت والمنطقة في المستقبل؟**

– استقرار السلطة في العراق بتعيين الرئيس غازي الياور رئيسا وإياد العلاوي رئيسا لمجلس الوزراء سيكون له أبلغ الأثر في استقرار الوضع في العراق. والعراق اليوم بحاجة إلى توحيد صفوفه ,والتئام كافة أحزابه وطوائفه وقواه السياسية لحمل راية الإصلاح والبناء وتجاوز أزمات الماضي بكل صنوفها وألوانها. لذلك واجب علينا جميعا أن نقف مع العراق حتى يستعيد عافيته.

وبالطبع فإن استقرار العراق يعني استقرار المنطقة ,ويجب علينا أن نساعد العراقيين لكي يجعلوا من وطنهم عضوا فاعلا في المحافل العربية والدولية بعد أن قامت الزمرة الفاسدة من البعثيين بالإضرار بالعراق وعلاقاته مع جيرانه وأشقائه والعالم أجمع مما أدى إلى عزله سنوات طويلة.

والكويت كانت ولازالت تمد يد العون والمساعدة للأشقاء العراقيين وستستمر على هذا المنوال انطلاقا من اقتناعها الراسخ الراسخة بحق الجيرة وإيمانها بالعروبة والإسلام وضرورة إقامة علاقات طيبة وسلمية مع جيرانها.

المصارف **كيف تنظرون سموكم إلى مجريات محاكمة رئيس العراق المخلوع صدام حسين؟ وكيف تردون على اساءته للكويت في الجلسة الأولى للمحكمة؟**

– العدالة العراقية سوف تأخذ مجراها بحق ذلك الطاغية وسينزل به العقاب الذي يستحق. اما ما تلفظ به بحق الكويت فهو إساءة للعراق وشعبه أكثر مما هو إساءة للكويت.

■ العراق اليوم بحاجة إلى توحيد صفوفه لحمل راية الإصلاح والبناء

■ الرئيس المخلوع أساء للشعب العراقي أكثر من إساءته للكويت

■ الكويت تضع يدها في أيدي أشقائها لمكافحة الإرهاب..

المصارف **ما هي أبعاد الرؤية المشتركة لدول مجلس التعاون حول مكافحة الإرهاب خاصة بعد توقيع اتفاقية مكافحة الإرهاب في الكويت من قبل وزراء الداخلية لدول المجلس؟**

– التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي يشمل كافة المجالات, وجاء التوقيع على الاتفاقية الأمنية تدعيما لأواصر التعاون المشترك القائم منذ سنوات طويلة , وحقيقة أننا كدول لمجلس التعاون الخليجي بيننا قنوات اتصال وتعاون في مجالات عديدة ,ومنها الجانب الأمني ,وقد جاء التوقيع على هذه الاتفاقية ,مكملا لمسيرة

التعاون ,وسعينا للتعجيل بالانتهاء منها خاصة في ظل الظروف التي تعيشها المنطقة بسبب بعض الحوادث الأمنية التي تتعرض لها بعض دول الخليج.

ونحن في الكويت نضع أيدينا بأيدي أشقائنا الخليجيين في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتصدي لكل من تسول له نفسه العمل على زعزعة أمن واستقرار دول الخليج العربي.

المصارف: كيف تنظرون سموكم إلى مسار عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل في ظل السياسات التوسعية والإجراءات القمعية التي تمارسها حكومة شارون في الأراضي المقدسة؟

- القضية الفلسطينية تأتي في مقدمة أولوياتنا ,ونحن في الكويت وقفنا بشدة وصلابة مع ٠ القضية الفلسطينية في كافة مراحلها ,وكانت لنا مواقفنا التي يشهد بها الجميع.

ولا يخفى على أحد أن القضية الفلسطينية مرت بمراحل تاريخية هامة، وكانت هناك فرص عديدة للعرب لم يتمكنوا من انتهازها. نحن نعتقد أنه آن الأوان لوقف الصراع الدائر في الأراضي الفلسطينية , كما أن يد الظلم والبطش الإسرائيلية يجب أن تتوقف , وأن على القوى الكبرى في العالم أن تضع حدا للصراع العربي الاسرائيلي.

إن الجرائم اليومية البشعة التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية بحق الفلسطينيين يجب أن تتوقف.

المصارف: على ضوء نتائج قمة تونس التي ترأستم فيها وفد الكويت ,ما هو مسار إصلاح الأوضاع العربية ,وكيف تنظرون سموكم إلى هذه المسألة؟

- قمة تونس كان من الممكن أن تخرج بنتائج أكثر ايجابية مما خرجت به. وأعتقد أن

■ القضية الفلسطينية في مقدمة أولوياتنا

■ الاقتصاد الكويتي يعيش أزهى فترات نموه..

مشروع إصلاح الأوضاع العربية هدف يسعى إليه كافة القادة العرب , ويجب أن نعرف كيف نتعامل معه , وكيف نبدأ به لما يعود بالمنفعة والخير على كافة أبناء أمتنا العربية المجيدة.

المصارف: ما هو موقف سموكم من مشاريع إصلاح الجامعة العربية؟

- ذكرت لك أن الإصلاح هدف سامٍ يسعى الجميع إليه وإن اختلفت أساليب التناول والتطبيق. وفيما يتعلق بأوضاع الجامعة العربية فنحن أول الدول التي نادت بضرورة إصلاح هذه المؤسسة العربية ,والنهوض بأوضاع الجامعة لكي تستطيع القيام بأداء دورها على أكمل وجه وتحقيق أهداف إنشائها المتوخاة في خدمة قضايا أمتنا العربية.

المصارف: هناك اقتراح أن «تتداول» الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بصفة دورية بين الدول الأعضاء وليست مرتبطة بدولة المقر. ما هو رأي سموكم بهذا الموضوع؟

- نحن مع الإجماع العربي .. وتسمية الأمين العام للجامعة ليست هي منبع الخلل فقط في هذه المؤسسة , ورغم هذا إذا تم طرح الموضوع للمناقشة أو التصويت فسيكون لنا رأي.

المصارف: ما هي رؤيتكم لتطوير عمل مجلس التعاون الخليجي أخذا بالاعتبار ما تحقق من إنجازات منذ تأسيسه حتى الآن؟

- بلا شك أن مجلس التعاون الخليجي حقق الكثير من الإنجازات التي نفتخر ونعتز بها ,وهو في سعي دائم نحو المزيد من الإنجازات التي تعود بالمنفعة على دول وشعوب المنطقة.

وقادة دول الخليج يعملون دائما على تطوير أداء المجلس وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهه لتحقيق الإنجازات الهامة.

المصارف: ما هو تقييم سموكم لآفاق الاقتصاد الكويتي المستقبلية على ضوء المتغيرات الكبرى التي حدثت في المنطقة بعد سقوط نظام صدام حسين؟

- الحمد لله فإن الاقتصاد الكويتي في تطور مستمر خاصة بعد زوال نظام صدام حسين نتيجة للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة وحالة الاستقرار في المنطقة، وأنتم من أصحاب الدراية والمعرفة بهذه الحقائق .

■ مجلس التعاون الخليجي حقق الكثير من الإنجازات

■ لابد من وقف الجرائم الإسرائيلية بحق الفلسطينيين

وأتوقع للكويت بشكل خاص والمنطقة بشكل عام ازدهاراً اقتصادياً وتجارياً في السنوات القادمة وستسعى الحكومة للاستمرار في تبني سياسات وإجراءات تضع الكويت في موقع ريادي في المنطقة منتهزة الفرص والأوضاع التي تمر بها المنطقة بشكل خاص والعالم بشكل عام.

وسنعمل على تنويع مصادر الدخل بتخفيف الاعتماد على النفط وإيجاد فرص للعمالة الوطنية في نشاطات اقتصادية تنموية ذات قيمة مضافة يكون للقطاع الخاص دور كبير فيها.

وسنسعى الى التركيز خلال الفترة المقبلة على قطاع التجارة والمال وقطاع الصناعات المرتبطة بالنفط لما للكويت من ميزة نسبية في هذه القطاعات.

ونحن نسعى لاستغلال هذه الأوضاع بما يعود بالخير والمنفعة على أبناء وطننا جميعهم. وسنبدأ بمشاريع تهدف إلى دعم البنية التحتية وإعادة تأهيلها بما يتناسب وحجم الازدهار الاقتصادي الذي تشهده الكويت حاليا.

كما أننا بمعونة المسئولين في الحكومة والقطاع الخاص سنعمل على تقوية دعائم اقتصادنا وتعزيز رسوخه من خلال العديد من المشاريع الهامة والهادفة التي تأتي متمشية مع طموحنا ورغبتنا في أن يكون الاقتصاد الكويتي اقتصادا راسخا لا يتأثر بالهزات أو الطفرات أو متغيرات السوق.

المصارف: على ضوء قانون المستثمر الأجنبي وتطبيقات اتفاقية التجارة الدولية . كيف تنظرون إلى مستقبل الاقتصاد الكويتي؟

- قانون الاستثمار الأجنبي هو أحد القوانين الهامة التي نفتخر بها ,وجاء هذا القانون تمشياً مع دعوات الانفتاح الاقتصادي التي تشهدها البلاد , وهو يوفر الكثير من التسهيلات الهامة التي تساعد في استقطاب رؤوس الأموال وتساهم بشكل فعال في دعم عجلة الاقتصاد الكويتي بكافة قطاعاته.

وقد بدأت الحكومة في إعداد اللوائح التنفيذية لهذا القانون الذي يهدف إلى تشجيع واستقطاب المعرفة والتكنولوجيا الأجنبية للاستثمار في الكويت التي تؤدي إلى خلق قيمة مضافة وفرص عمل للعمالة الوطنية.

وقد قدمت الحكومة لمجلس الأمة قانوناً مكملاً لهذا القانون وهو قانون الضريبة الذي يهدف أيضا إلى تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي في النشاطات الاقتصادية في دولة الكويت.

ومثلما ذكرت لك سابقا فإن الاقتصاد الكويتي - والحمد لله - يعيش حاليا حالة من التعافي والتي حدثت نتيجة لمتغيرات داخلية وخارجية من ضمنها إقرار قانون الاستثمار الأجنبي ,إضافة إلى العديد من القوانين والإجراءات الاقتصادية الأخرى التي تهدف جميعها للنهوض بالاقتصاد الكويتي.

المصارف **بعد استجوابي وزير المالية ووزير الصحة وإسدال الستار على النية باستجواب وزير الإعلام ,كيف تقيمون العلاقة بين الحكومة ومجلس الأمة الحالي؟**

– الديموقراطية بالنسبة لنا خيار وليس ادعاء , ونحن لا نجد ضررا في مثل هذه الاستجوابات إن كانت تخدم مصلحة الوطن والمواطنين , لكننا وبصراحة نرفض وبشدة ما يصاحب هذه الاستجوابات من تداخلات أخرى , وتصريحات يطلقها بعض النواب تسيء إلى تجربتنا الديموقراطية.

والعلاقة مع مجلس الأمة قائمة لخدمة هدف سام وهو المصلحة العليا للكويت , ووفق هذه المصلحة نحن نسعى بكل جهودنا للتعاون مع الأخوة أعضاء مجلس الأمة لما فيه خير الكويت وشعبها.

إن من حق الأعضاء القيام بمراقبة أداء الوزراء ومتابعتهم والتوقف عند حالات التقصير أو التجاوزات ,وهذا أمر ايجابي نحن لا نرفضه , ولكن أيضا من حق الوزراء العمل في جو صحي سليم.

ونتمنى أن يتفهم الأعضاء حساسية بعض ما يطرح تحت قبة البرلمان وما قد يسببه من حرج أحيانا على الساحة المحلية أو حتى مع أشقائنا وأصدقائنا في الدول الأخرى.

المصارف **بناء على مشروع منح المرأة حقوقها السياسية هناك من يعتبر أن الحكومة بدأت عملية تطوير المسار الديموقراطي في الكويت على ضوء تقديم تصورات الحكومة بشأن هذا الموضوع إلى مجلس الأمة. ما تعليق سموكم على هذا الموضوع؟**

– أولا حقوق المرأة السياسية مطلب سبق تقديمه بمرسوم أميري في عام ١٩٩٩ , ولكن مجلس الأمة رفض إقراره ,وحاليا أعادت الحكومة تقديمه لاقتناعها بأن الأوضاع تغيرت وأنه آن الأوان لكي تأخذ المرأة الكويتية حقوقها كاملة ,خاصة بعد كل التجارب الناجحة التي أثبتت فيها المرأة الكويتية قدراتها في كافة المجالات والميادين.

أما بخصوص تطوير المسار الديموقراطي فتعلمون أن أية تجربة ديموقراطية تحتاج إلى وقت المصارف: ما هي توقعاتكم لمدى تعاون المجلس بشأن إقرار مشروعي تعديل الدوائر وتعديل قانون

الانتخابات لمنح المرأة حق الترشيح والانتخاب؟ خاصة على ضوء

المصارف: رفض المجلس السابق للمرسوم بقانون الخاص بحقوق المرأة السياسية الذي صدر عام ١٩٩٩ , والتجاذب البرلماني الحكومي بشأن تعديل الدوائر الانتخابية؟

- مثلما قلت لك , نحن نتمنى أن يتفهم الأعضاء الكرام أهمية إشراك المرأة الكويتية في الحياة السياسية العامة , خاصة وأنها تمارس حقوقها الانتخابية في كليات الجامعة والجمعيات التعاونية وجمعيات النفع العام وغيرها ,دون اعتراض من أحد، فلماذا في انتخابات مجلس الأمة فقط يكون الاعتراض؟

نحن سنستمر في طرح مشروع قانون منح المرأة حقوقها السياسية ومتفائلون هذه المرة بأن القانون سيرى النور بإذن الله.

■ نبذل أقصى جهودنا لتأمين مستقبل مشرف لشبابنا.. والشعب الكويتي يستحق منا الكثير

المصارف: هل سيتحقق إجماع حكومي بشأن موضوع المرأة, أم سيترك الخيار لبعض الوزراء بين التأييد والمعارضة كما تناهى إلى الأسماع مؤخرا؟ وما تأثير ذلك على مجمل الموقف الحكومي؟

- لن نضغط على أحد , وسنترك المجال لكل شخص كي يصوت حسب اقتناعه , ورغم ذلك فأنا شديد التفاؤل بأن القانون ستتم الموافقة عليه.

المصارف: تطرقتم في أكثر من مناسبة إلى تدعيم الوحدة الوطنية ونبذ التعصب والتطرف المذهبي أو القبلي ,كيف تجدون سموكم هذه المسألة على أرض الواقع الآن بعد لقاءاتكم مع القوى والتيارات السياسية في البلاد؟

- الكويتيون شعب متكاتف ويصعب اختراقه من قبل أية جهة كانت ,لذلك فإننا دائما نجري حورات صادقة تهدف دائما إلى تقويم أي اعوجاج قد يحدث نتيجة لبعض المتغيرات أو الأحداث المحيطة بنا. ولا ينكر عاقل أن السنتين الماضيتين كانتا مليئتين بالأحداث التي تجعلنا نشدد على ضرورة تقوية اللحمة الوطنية وتدعيم صفوفنا الداخلية بالحوار الديموقراطي الحر الذي حقق لنا دائما أفضل النتائج.

المصارف: في ضوء زيارات سموكم الرمضانية أين وصل تنفيذ الجهات الحكومية لتوجيهاتكم بحل مشاكل المواطنين ومطالباتهم؟

- أود أولا أن أؤكد على أن اهتمامنا بحل مشاكل المواطنين ليس من خلال الجولات الرمضانية فقط ,بل أبوابنا دائما مفتوحة لكل صاحب حق أو مظلمة ولأجل ذلك تم إنشاء جهاز خدمة المواطنين وتقييم أداء الجهات الحكومية ,وكذلك أطلقنا قبل أشهر موقعا إلكترونيا يمكن لأي مواطن أو مقيم أن يتقدم خلاله بشكواه التي ستهتم بها الجهات المعنية وستأخذها بعين الاعتبار.

أما فيما يتعلق بملاحظات المواطنين وشكواهم التي قدمت لنا خلال جولاتنا الرمضانية

- والحمد لله - فقد تم حل معظمها والبقية في طور التنفيذ.

المصارف: متى سيتم تنفيذ مشاريع المدن الجديدة , وتنفيذ جسر الصبية ,باعتبارها من مشاريع التنمية الاستراتيجية؟

- هذه المشاريع وغيرها من مشاريع البنية التحتية تحظى بالأولوية ,وبإذن الله سترى النور في القريب العاجل.

وأود أن أؤكد أن الحكومة منذ أغسطس الماضي فقط قامت بتسلم وإنجاز ٤٢ مشروعا حكوميا بقيمة ١٤١ مليون دينار كويتي.

أما مشروع جسر جابر الأحمد (الصبية) فهو مشروع ضخم جدا وسيتم قريبا مباشرة البدء في تنفيذه. وهو يأتي من ضمن خطة الحكومة في تنمية البنية التحتية للبلاد وهذا المشروع سيكون رافدا أساسيا في ربط مدينة الكويت مع المدن الشمالية المزمع انشاؤها. كما أنه يأتي من ضمن المخطط الهيكلي للدولة.

الشيخ صباح الأحمد في إحدى جلسات مجلس الأمة

■ إصلاح الجامعة العربية .. مطلب كافة القادة العرب

■ نحرص على تقوية دعائم اقتصادنا .. حتى لا يتأثر بأي هزات أو طفرات

المصارف قضايا الإسكان والبطالة وتطوير التعليم والخدمات الصحية وتصحيح المسار الاقتصادي ظلت لفترات طويلة الشغل الشاغل للسلطتين التنفيذية والتشريعية ,ما هي رؤية سموكم لما يتوجب عمله بشأن تلك القضايا الكبرى والحيوية سواء على النطاق الحكومي أو البرلماني ؟ وما الدور الذي سيلعبه المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بهذا الصدد ؟

– هذه القضايا التي ذكرتها هامة وحيوية ونحن في الحكومة نبذل جهداً كبيرا لمعالجة أي خلل في الأجهزة المعنية.

ولكنك تعلم أن هذه القضايا قضايا ذات أمد بعيد وتمس السواد الاعظم من المواطنين وتتطلب منا التقييم المستمر والعمل على تطويرها بشكل دائم .

فعلى سبيل المثال تم اقرار استراتيجية التعليم والتي تتضمن محاور اساسية تمس كل جوانب العملية التعليمية وبدأت برامج تنفيذها. وكذلك الأمر بالنسبة للرعاية الصحية والجميع يشهد هذا التطور. ولا بد ان نعلم ان هذين القطاعين هما قطاعان هامان ويمسان حياة ومستقبل المواطن وهما في تطور وتغير مستمر ولا بد من مواكبة هذه التطورات.

أما بالنسبة للمشاريع الإسكانية فإن الحكومة بدأت بتنفيذ برنامج طموح في توفير الرعاية الاسكانية للمواطنين.

أما بخصوص المجلس الأعلى للتنمية والتخطيط فنحن على ثقة بأن الأعضاء الذين يضمهم المجلس على قدر عالٍ من العلم والمعرفة والخبرة الأمر الذي سينعكس على أداء المجلس وإنجازاته حتى يكون رافدا اساسيا لدعم مجلس الوزراء في تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج.

المصارف فئة الشباب تمثل النسبة الأكبر في التركيبة السكانية ,ما هي نظرة سموكم لهذه الفئة والدور الذي يجب أن تضطلع به في خدمة وطنها حاضرا ومستقبلا ؟

– الشباب هم أهم ركيزة نعول عليها لمستقبل وطننا . وفي كافة المشاريع نضع الشباب نصب أعيننا وجميعنا نعمل من أجل أن نؤمن لهم مستقبلا مشرقا ينعمون فيه بخيرات وطنهم ,ويجدون فيه الاستقرار والأمان لهم وللأجيال التي تتعاقب من بعدهم.

وهم أيضا مطالبون بالعمل من أجل رفعة هذا الوطن الذي يستحق الكثير. ونحن لن نتوانى في تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة للشباب من أجل أن يكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع يسهمون في مسيرة التقدم والازدهار التي ننشدها جميعا لوطننا.

المصارف ما هي الكلمة التي ترغبون سموكم في توجيهها للشعب خارج ما طرح أمام سموكم في هذا اللقاء؟

– يستحق الشعب الكويتي منا الكثير من الثناء ,فلقد أثبت أنه في المحن والشدائد عصبة واحدة من الصعب تفريقه ,وأنه مهما حاول المتربصون بالوطن أن ينخروا في الجسد الكويتي فلن يستطيعوا ذلك فهو جسد صلب متين ,قائم على الألفة والمحبة والالتفاف حول قيادته.

كما أشكر للقائمين على مجلة " المصارف " جهودهم وإسهاماتهم المقدرة في دعم مسيرة الاقتصاد الكويتي وإبراز قضاياه.

اتحاد المصارف الكويتيه

يعلن تشكيل مجلس ادارته للأعوام الثلاثه القادمه

عقدت الجمعية العمومية لاتحاد المصارف الكويتية اجتماعها العادي يوم الأحد ٩ مايو ٢٠٠٤ ،وتم إقرار البيانات المالية للاتحاد للعام ٢٠٠٣ وموازنته للعام ٢٠٠٤ وكذلك تم تشكيل مجلس الإدارة للأعوام الثلاثة ٢٠٠٤ / ٢٠٠٧ من كل من التالية اسماؤهم:

- ناصر مساعد الساير نائب رئيس مجلس الإدارة - بنك الكويت الوطني
- صالح محمد اليوسف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - بنك الكويت الصناعي
- الشيخ أحمد سالم العلي الصباح رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - البنك التجاري الكويتي
- الشيخ محمد عبد العزيز الجراح الصباح - رئيس مجلس الإدارة - بنك برقان
- عبد الوهاب الوزان - رئيس مجلس الإدارة - البنك العقاري الكويتي
- علي مشاري هلال المطيري - نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب- البنك الأهلي الكويتي
- بسام يوسف الغانم - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - بنك الخليج
- حمد عبد المحسن المرزوق - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - بنك الكويت والشرق الأوسط

وتم تزكية ناصر مساعد الساير- رئيساً والشيخ أحمد سالم العلي الصباح - نائباً للرئيس ، كما تم التجديد ليوسف عبد الحميد الجاسم أميناً عاماً للاتحاد للأعوام الثلاثة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ . واتخذ المجلس عدداً من القرارات المتعلقة بمهامه وأنشطته المنصوص عليها في نظامه الأساسي والتي من شأنها تفعيل دوره في خدمة القطاع المصرفي من جهة والاقتصاد الوطني من جهة ثانية.

اتحاد المصارف الكويتية يتبرع لمركز الكويت للتوحد

يوسف الجاسم يسلم د. سميرة السعد شيك التبرع لمركز الكويت التوحد

استمرارا للرسالة الهادفة التي أنشئت من اجلها لجنة التبرعات المنبثقة من مجلس إدارة اتحاد المصارف الكويتية خاصة في مجال مؤازرة ودعم أنشطة المجتمع الكويتي بفئاته المختلفة ، وانطلاقا من الدور الحيوي والريادي للقطاع المصرفي في دولة الكويت واهتماما من البنوك المحلية ودعما منها للمؤسسات والهيئات ذات الأنشطة الإنسانية ، صرح امين عام اتحاد المصارف الكويتية يوسف عبدالحميد الجاسم بأن لجنة التبرعات قررت التبرع بمبلغ ١٥٠٠٠ دينار كويتي (خمسة عشر الف دينار كويتي) لمركز الكويت للتوحد لإنشاء ورشة كمبيوتر في المبنى الجديد الذي يقوم المركز بإنشائه ليخدم الأطفال التوحديين في دولة الكويت ويخفف من معاناة أسرهم الباحثة عن مكان متخصص يساهم في تدريب وتعليم أبنائنا من هذه الفئة ، وقد تسلمت الدكتورة سميرة السعد مديرة مركز الكويت للتوحد الاسبوع الماضي شيكا بالمبلغ المتبرع به من امين عام اتحاد المصارف الكويتية .

والاتحاد يتبرع للجمعيه الكويتيه لرعاية المعاقين وللجمعيه الكويتيه لمكافحة التدخين

انطلاقا من الدور الحيوي والريادي للقطاع المصرفي في دولة الكويت واهتماما من البنوك المحليه ودعما منها للمؤسسات والهيئات ذات الانشطه الانسانيه صرح امين عام اتحاد المصارف الكويتية بأن لجنة التبرعات قررت التبرع للجمعيه الكويتيه لرعاية المعاقين بمبلغ قدره-/ ٨٤٠٠ د ك (ثمانية الاف واربعمائة دينار) للتكفل برعاية ثلاثة معاقين بقسم الرعايه الايوائيه كذلك تم التبرع للجمعيه الكويتيه لمكافحة التدخين والسرطان بمبلغ قدره-/ ١٠٠٠ د ك (الف دينار)

اتحاد المصارف الكويتية يشارك في قمة المصارف العربية الدولية في لندن

المصارف - لندن

انعقدت القمة المصرفية العربية - الدولية لعام ٢٠٠٤ في لندن خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ يونيو تحت عنوان «الشراكة من أجل المستقبل» والتي نظمها اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع financial times business و the banker والتي افتتح اعمالها الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة الاتحاد، والسير كلارك مستشار محافظ بنك انجلترا، وستيفن تايمول رئيس تحرير مجلة the banker

جوزف طربيه متوسطاً السير كلارك وستيفن تايمول في افتتاح القمة المصرفية في لندن

وقد حضر القمة اكثر من ٥٠٠ شخصية قيادية رسمية ومصرفية تمثل مختلف المصارف العربية والعالمية. وحضرها من الكويت محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم الصباح وحمد عبد المحسن المرزوق - رئيس مجلس الادارة - العضو المنتدب لبنك الكويت والشرق الاوسط وعضو مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية وعلي مشاري الهلال المطيري - نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب وابراهيم ابراهيم - المدير العام ورئيس الإدارة المصرفية الدولية في البنك الأهلي الكويتي ويوسف عبد الحميد الجاسم - أمين عام اتحاد المصارف الكويتية ودعا المشاركون حكومات دول العالم لارساء وتطوير السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الاوسط لان هذا السلام ضروري واساسي لتعزيز النمو في الاقتصاد العالمي رفاه شعوب العالم.

واشار المشاركون إلى اهمية تركيز الجهود العالمية في مجال اصلاح النظام المالي العالمي، على تعزيز الرقابة ومنع الازمات، والتزام المصارف بمعايير العمل المالي الدولي، خصوصا في مجالات الادارة الرشيدة ومكافحة تبييض الاموال وعمليات الارهاب، وايضا ادارة المخاطر، واكد المشاركون ان الالتزام السليم والناجح باتفاق (بازل - II) يتطلب من المصارف اجراء توازن دقيق بين المخاطر من جهة والتخصيص الحصيف للموارد من جهة اخرى. كما أكدوا اهمية تنويع وزيادة المصارف نشاطاتها واعمالها من اجل تعزيز بنية دخلها وربحيتها. مؤكدين على مراعاة عدم التركز في محافظ تسليفات المصارف بحيث يطغى هذا التركز على ميزانياتها العمومية. ودعوا المصارف إلى استخدام التوريق كأداة حيوية لادارة المخاطر والتحكم فيها في ضوء معايير بازل الجديدة.

ودعا الحضور الدول العربية إلى مواصلة عملية الاصلاح الاساسي لسياساتها ومؤسساتها، مؤكدين على تركيز الجهود من أجل ضمان الطابع المؤسسي لتعاونها الاقتصادي الاقليمي وايضا تفعيل مؤسسات العمل العربي الاقتصادي المشترك. وشدد المشاركون على اهمية توفير شبكة تعاون شاملة بين الاسواق المالية للدول العربية وتوحيد الجهود في مجالات الأطر المالية والادارية والقانونية من أجل تسريع عملية اقامة سوق مالية اقليمية.

واكد المشاركون اهمية دعم دور القطاع الخاص في المنطقة العربية، وخصوصا عبر تطبيق برامج خصخصة شاملة وتحرير الأطر التنظيمية التي ترعى استثمارات المحفظة المالية والاستثمار الاجنبي المباشر. وقدم حمد المرزوق ورقة ضمن احدى الجلسات تركزت حول الإندماج المصرفي في منطقة الخليج كخيار استراتيجي، موضحا تجربة البنك الأهلي المتحد في هذا المجال.

وسيتم نشر ورقة المرزوق المقدمة للمؤتمر كاملة في العدد القادم

تذوق الفرق

نحن لسنا مجرد شركة عقارية

فرص استثمارية - مشاريع سياحية
مشاريع استثمارية - فنادق عالمية
مجمعات سكنية - مجمعات تجارية

وكيل التسويق والتطوير في الكويت ودول الخليج العربي:

شركة يوني جلوب العقارية

الكويت - الصالحية - خلف مجمع المشى - مركز شريفة - الدور السادس

هاتف: 2415165 / 2403117 (965) - فاكس: 2415168 (965)

لدى افتتاح معرض العقار والاستثمار والبناء

الطويل : هناك مبالغ جيدة خصصها مجلس الوزراء لدعم مواد البناء

أكد وزير التجارة والصناعة عبد الله الطويل ان وزارته مستمرة في عملية تنظيم سوق العقار في الكويت لافتا إلى ان شركة المقاصة العقارية وصلت إلى مراحلها النهائية حيث ستمتلك هيئة الاستثمار النصيب الاكبر من رأسمالها البالغ مليون دينار فيما يوزع الباقي من رأس المال على كل من الاتحاد الكويتي لملاك العقار واتحاد السماسرة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

واوضح الوزير عبد الله الطويل في تصريح صحفي بمناسبة افتتاحه معرض العقار والاستثمار والبناء في ابريل الماضي ان قرارات الحكومة جاءت في صالح صغار المستثمرين، وصالح المستفيدين من قروض بنك التسليف والادخار حين زادت الحكومة الدعم على مواد البناء من ٣٠ في المائة إلى نسبة مفتوحة لافتا إلى ان هذا الدعم مؤقت لفترة معينة تنتهي مع حل الازمة.

واشار وزير التجارة إلى ان الحكومة وفي اطار متابعتها اوضاع الحديد والاسمنت منعت تصدير الحديد ومواد البناء إلى خارج الكويت مؤكدا ان الاجراءات الحكومية اثمرت وان الاسعار بدأت في الاستقرار والانخفاض.

واضاف قائلا الحكومة مستعدة ايضا لدعم المنتجات الزراعية بمبلغ يفوق ٦ ملايين دينار.

شركة المقاصة

وحول تنظيم سوق العقار قال الطويل: ان شركة المقاصة في مراحلها الاخيرة، وان الهيئة العامة للاستثمار ستمتلك فيها حصة كبيرة وكذلك شركة وفرة العقارية ممثلة للتأمينات الاجتماعية، واتحاد ملاك العقار وستكون هناك نسبة لاتحاد السماسرة، وسيكون رأس مالها مليوني دينار وسيتم الاعلان عن انتهاء مراحل تأسيسها خلال اسبوعين، ومن ثم تأتي مرحلة تنظيم السوق.

واوضح وزير التجارة انه سيتم اولا تسجيل كل السماسرة الراغبين في العمل وفق متطلبات معينة ستعلنها وزارة التجارة لاحقا، مؤكدا ان سوق العقار لن يستمر على ما هو عليه من عدم التنظيم.

مستودعات العبدلي

وعن اخر تطورات مراحل مشروع مستودعات العبدلي قال وزير التجارة ان المشروع في مراحله النهائية وان الحكومة أهلت ١٦ شركة وتم ارسال صورة من العقد إلى الادارة العامة للفتوى والتشريع لدراسته، وحالما يأتي سيتم توزيعه على الشركات ومن ثم البت في التأهيل خلال ٤٥ يوما. وقد نوه الطويل بمعرض العقار والاستثمار والبناء قائلا ان ما شاهده في المعرض يؤكد ان القطاع الخاص قطاع مبدع ويساهم في حل الازمة الاسكانية.

المعارض المتخصصة ودورها في تحريك عجلة الاقتصاد

من جانبه اكد رئيس مجلس ادارة مجموعة

عبد الله الطويل يستمع الى شرح احد المشاركين في المعرض

توب اكسبو لتنظيم المعارض والمؤتمرات الشيخ مالك بدر السلمان الصباح اهمية المعارض المتخصصة في تحريك العجلة الاقتصادية في دولة الكويت وتوفير المزيد من الفرص البيعية للشركات المحلية المشاركة من خلال تعريف العملاء القدامى بجديد تلك الشركات، واجتذاب عملاء جدد لتلك الشركات من خلال المعارض التي تجمع في العادة الكثير من الشركات المتجانسة تحت سقف واحد.

وقال في تصريح له على هامش افتتاح معرض توب اكسبو ان اهمية معرض العقار والاستثمار والبناء الحالي تكمن في التوقيت الذي يأتي فيه، مشيرا إلى ان انعقاد المعرض في مثل الوقت يعتبر عاملا مهما لانجاحه خصوصا إذا ما تتبعنا الاتجاه الحالي من قبل معظم المواطنين الكويتيين والمستثمرين والعقاريين للاتجاه نحو الاستثمار في قطاع العقار باعتباره من اكبر القطاعات حيوية في وقتنا الحالي، وكذلك في ظل توفر السيولة النقدية

القطاع الخاص قادر على المساهمة في حل الازمة الاسكانية

الكبرى في البلاد وانخفاض سعر الفائدة التي لا تجد فرصا افضل للاستثمار في ظل الاوضاع الاقتصادية والسياسية الراهنة والتي تتجه نحو الاستقرار.

واضاف ان معرض العقار والاستثمار في دورته الحالية يقدم مجموعة من الفرص الاستثمارية العقارية المميزة التي تقدم للمرة الاولى للمواطنين، منها ما هو في دولة الكويت ومنها ما هو في دول الخليج العربية، حيث تشارك مجموعة من كبرى الشركات العقارية التي نفذت مشاريع اسكانية في عدد من مناطق الكويت وبمساحات ومواقع مختلفة، وباسعار مميزة ستفاجئ زوار المعرض.

تسهيلات خليجية وعربية للكويتيين

فيما اكد خبراء عقاريون شاركوا في المعرض ان المستثمرين الكويتيين لديهم رغبة دائمة وتطلع للاستثمار العقاري خارج الكويت لا سيما مع التسهيلات التي تقدمها الدول الخليجية والعربية لتملك الاجانب.

وقال مسؤولو الشركات العقارية المحلية والخليجية والعالمية المشاركة في معرض العقار والاستثمار والبناء في مؤتمر صحفي عقدته شركة «توب اكسبو» ان التسهيلات المقدمة للمستثمرين الاجانب في دبي والشارقة ومصر وسلطنة عمان وغيرها من البلدان، تجذب المستثمرين الكويتيين لتملك العقارات في هذه الدول وتشجعهم على الاستثمار فيها.

واوضحوا ان الهاجس الامني السابق كان له اثر كبير في خروج الكويتيين باستثماراتهم إلى خارج البلاد وتوجههم إلى الاستثمار في العقارات بكافة بلدان العالم، لا سيما وان النشاط الاستثماري كان يشهد شبه تجمد خلال فترة ما بعد تحرير الكويت وحتى فترة قريبة عقب حرب تحرير العراق، حيث كان التركيز في الاستثمار ينصب على سوق الكويت للاوراق المالية.

واكدوا انه بعد زوال الهاجس الامني باتت هناك فرص كثيرة للشركات المحلية الموجودة في سوق الكويت للاستثمار في القطاع العقاري، ولا سيما ان هذا العقار يحظى باهتمام كبير من المستثمرين والمواطنين داخل وخارج البلاد.

واكد المشاركون في معرض العقار والاستثمار والبناء ان المعرض وفر فرصا متعددة لتملك العقار سواء داخل الكويت او في دول عربية وخليجية، حيث ضم مشاركة شركات من دبي والشارقة ومصر وعمان ولبنان والسعودية، بالاضافة إلى مشاريع في بريطانيا وعدد من الدول الاجنبية.

تمثيل ١٠ جهات حكومية وخاصة

تشكيل جديد للجنه الوطنيه الخاصه بمكافحه غسل الأموال

اعلن بنك الكويت المركزي عن اعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب برئاسة محافظ البنك المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح.

وقال محافظ البنك المركزي (رئيس اللجنة) انه وفقا لقرار وزير المالية رقم ١١ لعام ٢٠٠٤ فقد تمت اعادة تشكيل اللجنة باعضاء يمثلون عددا من الهيئات والمؤسسات الحكومية يبلغ عددها عشرة.

واوضح ان اعضاء اللجنة هم كل من مدير ادارة الرقابة الميدانية في البنك المركزي يعقوب حبيب الابراهيم ومدير ادارة مكافحة جرائم المال في وزارة الداخلية العقيد فراج فهد الزعبي ومدير ادارة المتابعة والتنسيق في وزارة الخارجية خالد محمد المغامس.

وقال انه تم ايضا ضم ممثل عن النيابة العامة ويمثلها محامي عام نيابة الاموال العامة رياض حمود الهاجري ومدير مكتب مكافحة عمليات غسل الاموال في وزارة التجارة والصناعة احمد طه الانصاري ومدير ادارة التعاون الاقتصادي العربي والخليجي في وزارة المالية عدنان عيسى الخضير.

واشار الى ان اللجنة تضم أيضا مدير ادارة الجمعيات الخيرية والمبرات في وزارة الشؤون الاجتماعية ناصر احمد العمار ومدير ادارة التداول في سوق الكويت للاوراق المالية محمد ثامر الثامر.

وقال ان اللجنة تضم في عضويتها أيضاً مدير ادارة الجمرك الجوي في الادارة العامة للجمارك خالد عبدالله السيف وامين السر ومدير عام الإستثمار في بنك الخليج جاسم زينل ممثلاً لإتحاد المصارف الكويتية.

واوضح الشيخ سالم الصباح ان المهام والمسؤوليات المناطة باللجنة، التي تأسست عام ١٩٩٨، تشمل رسم الاستراتيجية والسياسة العامة لدولة الكويت في مجال مكافحة العمليات المذكورة.

وقال ان عمل اللجنة سيتضمن اعداد ما يلزم من مشاريع القوانين واللوائح والقرارات المرتبطة بها والتنسيق بين وزارات ومؤسسات الدولة ذات الصلة بكافة الامور المرتبطة باعمال اللجنة.

واشار الى ان اللجنة انيط بها متابعة التطورات المحلية والاقليمية والدولية في مجال مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب واقتراح التوصيات اللازمة بشأنها.

واضاف ان عملها سيشمل ايضا تمثيل الكويت في الاجتماعات والمؤتمرات ذات الصلة والتنسيق مع المنظمات الاقليمية والدولية في اي امور من شأنها تعزيز اجراءات الدولة لمكافحة تلك العمليات.

كما ستقوم اللجنة كذلك باقتراح البرامج التدريبية وزيادة الوعي في الدولة بشأن مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب.

فندق ومنتجع كمبينسكى جليعه

يعود تاريخه الى عام 1897

مدير عام فندق ومنتجع جليعه كمبينسكي مايكل هانسلر

مزيج من الضيافه الاوروبيه الكويتيه وروعه المكان

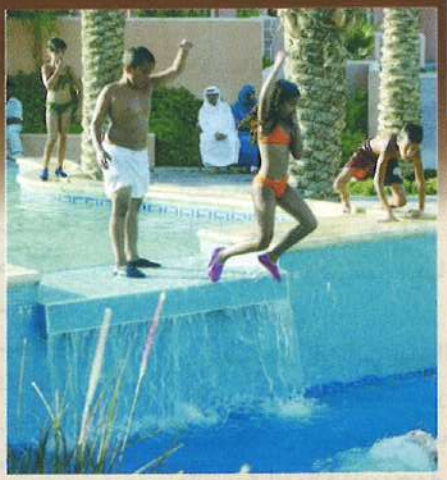

اكد مدير عام فندق ومنتجع جليعه كمبينسكي مايكل هانسلر حرصه على خلق اجواء من البساطه والسكينه في مكان يشعر الضيوف بعراقته وتحدث هانسلر عن عراقة سلسلة فنادق ومنتجعات كمبينسكي التي يعود تاريخها الى عام ١٨٩٧ حين أنشىء أول وأفخم فندق في ألمانيا. استمر اسم كمبينسكي على مدى السنوات الطويلة يحمل معنى المفهوم الحقيقي للضيافة التي تكتمل فيها روعة التصميم للمكان.

وقد واصلت سلسلة كمبينسكي إنتشارها في الشرق الأوسط بإضافة فندق ومنتجع كمبينسكي جليعة الى مجموعة فنادقها الرائعة ويُعد أول فندق ومنتجع ٥ نجوم في منطقة الجليعة يعكس أرقى أساليب الضيافة الأوروبية الممزوجة بتقاليد وسحر الشرق الأوسط.

يضم فندق ومنتجع كمبينسكي جليعة ٥٦ غرفة وجناح بالإضافة الى (٧٧ فيلا وشاليه) تتراوح ما بين غرفتين نوم الى ٥ غرف نوم تأسرك بروعة تصميمها. يقدم الفندق تجربة فريدة من نوعها الى ضيوفه من خلال الاستمتاع بمرافق الفندق المختلفة وتناول الطعام في أحد المطاعم الثلاثة: "أفنيو" الذي يقدم أشهى المأكولات العالمية، "سي شل" الذي يجمع ألذ المأكولات البحرية و"غازيبو" المسبح حيث المأكولات الخفيفة.

وقد أضيفت خدمة جديدة الى مجموعة الخدمات الذي يقدمها الفندق وهي مركز "سوفت تاتش" للعلاج بالأعشاب الطبيعية والزيوت من قبل أخصائيين محترفين.

برنامج تسلية" هو من أحد برامج الفندق المبتكرة حديثا الذي يُمكن الأفراد والعائلات من الإستمتاع بقضاء يوم كامل بين أحضان الطبيعة الخلابة على شاطىء بحر فندق ومنتجع كمبينسكي جليعة.

يبدأ اليوم مع "برنامج تسلية" بالترحيب بكم في قاعة الاستقبال مع عصائر الكوكتيل الطازجة ثم يتاح لكم الانضمام الى فريق الترفيه الخاص بالفندق والمشاركة في جميع أنشطته المختلفة. يمكنكم استخدام جميع مرافق الفندق وكما يتضمن البرنامج وجبة الغداء في أحد مطاعم الفندق الراقية وأيضا تقديم المشروبات والمناشف وأماكن تبديل الملابس طوال اليوم.

اول شركة استثمارية تطوع التكنولوجيا لخدمة العملاء

دار الاستثمار تطرح خدمه EDAR وتسديد الفواتير ببطاقه كى نت

يوسف مال الله نائب المدير العام
شركة دار الاستثمار

قالت شركة دار الاستثمار في بيان لها انها طرحت خدمتها الالكترونية الجديدة EDARعلى موقعها على شبكة الانترنت www.inv-dar.comبالتعاون مع شركة انفوزون.

واضافت ان هذه الخدمة "ترجمة فعلية لتوجهاتها المستقبلية في مواكبة جديد التكنولوجيا وثورتي المعلوماتية والاتصالات وتسخيرهما لخدمة عملائها القدامى "واستقطاب الجدد منهم" عبر تقديم افضل الخدمات بأحدث الابتكارات والاساليب التكنولوجية، بما يمكنهم من الدخول الى موقع الشركة على شبكة الانترنت والوقوف على جميع انشطتها وخدماتها وبرامجها من جانب، ومعرفة ادق التفاصيل عن معاملاتهم المالية، وعن آخر تطوراتها ومستجداتها من جانب آخر، الى جانب تمكينهم من تسديد فواتيرهم لدى جميع البنوك باستخدام بطاقة الكي نت K-NETبكل سهولة ويسر، وذلك في نطاق شديد من السرية والخصوصية التي عززها انفراد دار الاستثمار بين المؤسسات المالية بالحصول على شهادة e-Trust لضمان ثقة العملاء وسرية تعاملاتهم".

الخدمة باللغتين

وأشار يوسف مال الله نائب المدير العام في شركة دار الاستثمار بـ "جوانب التميز والريادة التي ضمنتها الدار تلك الخدمة EDARوفي مقدمتها طرحها باللغتين العربية والانكليزية كأول شركة مالية في البلاد تعتمد هذا النظام بما يتناسب والمستجدات التي طرأت على الساحة بدءا بطبيعة تركيبة البلاد السكانية التي تجمع بين العرب والاجانب، مرورا بهيمنة الانظمة والاساليب التكنولوجية على حياة الافراد وعلى مختلف معاملات وتعاملات الشركات والمؤسسات القائمة، وانتهاء بدخول البلاد عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي مع قرب انضمامها الى اتفاقية منظمة التجارة العالمية"، مشيرا الى قيام "الدار" بتخصيص رقم لكل عميل من عملائها يمكنه من الدخول على موقعها والتواصل معها عبر شبكة .EDAR

رقم سري

ولفت مال الله الى قيام الدار بتخصيص صندوق او رقم سري خاص بكل عميل يمكنه من الدخول لموقع الشركة وفق خدمة ومتابعة كل التفاصيل المتعلقة بمعاملاته فيها، سواء on - line بالنسبة للمبالغ المستحقة او المتبقية، وعدد الاقساط، وقيمة القسط الواحد، وموعد استحقاقه، وما الى ذلك من البيانات والمعلومات الاخرى، فضلا عن امكانية قيامه عبر تلك الخدمة بتعبئة النموذج والطلب الخاص بانضمامه لخدمة ارسال هذه البيانات له اما عن طريق بريده الالكتروني e-mailاو عن طريق خدمة الرسائل الهاتفية القصيرة SMSعلى هاتفه المحمول.

واكد حرص "الدار" على تضمين هذا الموقع تقنية DOT-NET التي تعد بمنزلة الابتكار العالمي الاحدث، داعيا العملاء القدامى والجدد الى تجربة هذه الخدمة وتزويد "الدار" بملاحظاتهم واقتراحاتهم بشأنها - سلبا وايجابا - بهدف تطويرها بما يتناسب واحتياجاتهم وتطلعاتهم المستقبلية من جانب، وبما يواكب جديد ثورة المعلومات والاتصالات المشاركة من جانب آخر.

100% GROWTH

دار الاستثمار بوابتك إلى عالم الاستثمار الواعد

نعم ... فقد بلغ الربح الصافي لشركة دار الاستثمار 12.90 مليون دينار كويتي في الربع الأول لعام 2004 وبنسبة نمو تعادل 1000% مقارنة بـ 1.25 مليون دينار كويتي حققتها دار الاستثمار كربح صافي في الربع الأول لعام 2003.

وفي واقع الحال فقد شهدت أرباح دار الاستثمار الصافية تنامياً مستمرا منذ تأسيسها عام 1994 وذلك بفضل ما تقدمه من عمليات مالية وخدمات تمويلية متنوعة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء ، وما توفره من فرص استثمارية مجزية لعملائها داخل الكويت وخارجها.

نحن في دار الاستثمار نوفر لكم دوماً فرص استثمار مجزية وواعدة.

دار الاستثمار
Investment Dar

نبتكر | نطور | نلتزم

شركة دار الاستثمار ش.م.ك (مقفلة) – ص.ب : 5963 الصفاة 13060 الكويت – هاتف : 666 807 – فاكس : 2418055 الموقع الإلكتروني : www.inv-dar.com

الوطني

الوطني افتتح فرعه في الأردن برعاية الملكة رانيا

افتتحت الملكة رانيا العبد الله فرع بنك الكويت الوطني الجديد في العاصمة الأردنية عمّان. حضر الافتتاح الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني إبراهيم شكري دبدوب ونائب الرئيس التنفيذي عصام جاسم الصقر ومدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للشركات شيخه البحر ومدير عام مجموعة الخدمات الاستثمارية جورج نصره ومدير عام مجموعة الفروع الخارجية روبير عيد ومدير عام البنك في الأردن رجائي عناب إلى جانب لفيف من كبار المسئولين والعملاء من البلدين.

وعقب الافتتاح وجّه الرئيس التنفيذي للبنك إبراهيم دبدوب الشكر إلى الملكة رانيا العبد الله على رعايتها الكريمة لحفل افتتاح فرع البنك، مشيراً إلى أن توسع بنك الكويت الوطني في الأردن هو قرار استراتيجي اتخذه مجلس إدارة البنك نظراً لما تتمتع به المملكة من مكانه اقتصادية ومالية متصاعدة وما تتميز به من تنافسية عالية وآليات السوق الحر.

وأضاف دبدوب بأن الصناعة المصرفية والمالية في الأردن تتمتع باحترام وتقدير كافة المؤسسات المالية والمصرفية على مستوى المنطقة والعالم، مشدداً على العلاقات القوية التي تربط بين دولة الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية على كافة المستويات. وأشار إلى خطط البنك إلى مزيد من التوسع الإقليمي المدروس على مستوى المنطقة وتحديداً في منطقة الخليج العربي.

الملكة رانيا تقص شريط افتتاح فرع البنك الوطني

بنك الكويت الوطني يتملك حصة في بنك كرندليز قطر ويتولى مهام إدارته

أعلن كل من بنك الكويت الوطني (NBK) وبنك كرندليز قطر (GQB) عن إتمام صفقة تملك الوطني لحصة أقلية من رأس مال بنك كرندليز قطر والاتفاق على عقد إدارة يمنح للوطني صلاحيات إدارة بنك كرندليز. وبهذه الصفقة تزيد حقوق مساهمي البنك ١٠٠ مليون دولار أميركي تقريباً. وتعد هذه الصفقة أحد أهم الصفقات المصرفية الإقليمية على مستوى المنطقة خلال السنوات الأخيرة. كما تم الإعلان عن نية تغيير اسم "بنك كرندليز قطر" ليصبح "بنك قطر الدولي (International Bank of Qatar)، وذلك تأكيداً على دور البنك الإقليمي وانعكاسا لمرحلة التطور و النمو الجديدة التي يمر بها البنك. هذا وتوقع رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني محمد عبد الرحمن البحر أن تسهم خبرات الوطني الإدارية والمصرفية وشبكة فروعه الإقليمية والعالمية إلى جانب فعالية أنشطة وخبرات بنك كرندليز قطر المحلية في تطوير بنك قطر الدولي ليصبح أحد اللاعبين الرئيسيين في السوق المصرفي القطري. كما شدد على استمرارية تقديم كافة خدمات البنك وعمل إدارته التنفيذية حرصاً من البنك على تقديم أفضل الخدمات للعملاء.

كما أعرب مدير عام بنك كرندليز قطر ديزمونت هولمز بأن الشراكة والتعاون مع بنك الكويت الوطني سيمثلان انطلاقة جديدة لبنك كرندليز من أجل تطوير خدماته الحالية والتخطيط للدخول إلى مجالات مصرفية جديدة.

الأفضل في الشرق الأوسط وأفريقيا
2004

ANNUAL SURVEY

GLOBAL GF FINANCE

BEST EMERGING MARKET BANKS

MIDDLE EAST AND AFRICA

Regional Winner: National Bank of Kuwait

Rising oil revenues and the fall of Saddam Hussein's regime have boosted Kuwait's economy and created opportunities for National Bank of Kuwait, one of the largest and most profitable Persian Gulf banks. In January 2004 NBK became one of the first three foreign banks, and the only Arab bank from outside Iraq, to be granted a license by Iraq's central bank to operate in the country. Last August it was chosen to join the consortium operating the newly created Trade Bank of Iraq. The resumption of trade with Iraq helped to boost NBK's trade finance activity, which increased by 40% in 2003.

NBK is a leading provider of investment banking services in the region. It was sole financial adviser to MTC-Vodafone in its acquisition of Jordan Mobile Telephone Services, the largest-ever equity acquisition in the Arab world.

NBK enlarged its regional network last year, opening a full-service branch in Bahrain. This year it will open branches in Jordan and Saudi Arabia. The New York branch provides financial services to US contractors to support their rebuilding efforts in Iraq. The branch transfers more than $2 billion daily to clients throughout the Arab world. NBK's profits rose to $412 million for 2003, up from $355 million the preceding year.

www.nbk.com

الوطني NBK

801801
www.nbk.com

بنك الخليج يشارك في معرض الفرص الوظيفيه للجامعة الأمريكية في بيروت

جانب من معرض الفرص الوظيفية

بات من المعروف ان بنك الخليج يطبق نظما عالمية في اختيار موظفيه ويسعى الى الخريجين الكويتيين في أنحاء العالم، حيث انه يحرص على البحث عن المتفوقين الكويتيين والمتميزين لتعيينهم في اقسامه المختلفة و فروعه المنتشرة في اغلب مناطق الكويت. فسياسة البنك تحرص على ايجاد العناصر الجيدة للتوظيف سواء داخل الكويت أو خارجها.

من هذا المنطلق شارك بنك الخليج في معرض الفرص الوظيفية الذي أقيم في بيروت بناء على دعوة رسميه من الجامعة الأمريكية للمشاركة. حيث تأتي مشاركة بنك الخليج بوصفه " البنك الأفضل " بالكويت في المعرض لتوفير أفضل خدمه للطلبه الخريجين وتوفير أفضل الفرص الوظيفيه لهم بالكويت. ومساهمة منه في بناء مستقبل افضل لأبنائنا الطلبة أينما كانوا سواء بالكويت أو خارجها.

شارك بالوفد مدير عام إدارة الموارد البشرية سرور السامرائي ومساعد مدير التطوير الوظيفي هلا الوسمي ومدير العلاقات العامة إيمان الغانم .

حيث أفاد السامرائي : "أن تواجد بنك الخليج بالمعرض كان بهدف الاطلاع على أوضاع أبنائنا الطلبه ,ولمقابله الطلبة الكويتيين المتوقع تخرجهم وتوفير الفرص الوظيفية لهم وتقديم النصائح المهنية ، كما أضاف بأن مشاركة بنك الخليج تأتي مساهمة من البنك في تأكيد دعم دوره في خدمه المجتمع بشكل عام وفي بناء مستقبل العناصر الوطنية الشابة بشكل خاص».

بنك الخليج يرعى بطولة الكويت للدراجات المائية لموسم ٢٠٠٤

استكمالا لمسيرة بنك الخليج في تبني و دعم الطاقات الشابة الرياضية في الكويت، جدّد بنك الخليج دعمه لبطل سباقات الدراجات المائية عبدالرحمن غازي البدر ليكون بذلك البنك الذي فتح ابواب التبني الرياضي و دعم الرياضة في شتى انواعها و مجالاتها.

دعم بنك الخليج لعبدالرحمن سيتبين في بطولة الكويت لسباقات الجت سكي لموسم ٢٠٠٤ ,والتي بدات جولاتها في مايو الماضي في النادي البحري الكويتي حيث افتتح البطولة رئيس النادي البحري الكويتي فهد الفهد. التي تمثلت في خمس جولات تنتهي في الثاني من شهر سبتمبر المقبل.

يعتبر البدر ممثل بنك الخليج في المحافل الرياضية حيث بدأت مسيرته مع رياضة الدراجات المائية بالمشاركة في بطولة التحرير و الاستقلال التي اقيمت في عام ١٩٩٥ و التي حصل عبدالرحمن خلالها على المركز الثاني رغم انه كان اصغر المشاركين في السباق. و في عام ١٩٩٦ حاز المركز الاول في بطولة الكويت تحت ١٨ سنة في فئة ٧٨٥ و استعاد لقبه مرة اخرى عام ١٩٩٩ و عام ٢٠٠٠ في فئة ١٢٠٠ و كذلك عام ٢٠٠١ كما انه نال المركز الاول على الكويت في موسم ١٩٩٨ على فئة ٧٨٥ المعدل. بالاضافة الى انه شارك في العديد من البطولات الخارجية و الدولية التي حصد فيها مراكز متقدمة و العديد من الجوائز و الميداليات ، فقد حصل البدر على المركز الرابع في بطولة دبي لعام ١٩٩٧/١٩٩٨ فئة ٧٨٥ و حاز على المركز نفسه في بطولة ابوظبي للعام نفسه فئة ٧٨٥، اما في بطولة البحرين

القرض

الذي يعطيك الأكثر

إقترض اليوم حتى

70,000 د.ك

واحصل على تلفزيون توشيبا "43 فوراً ومجاناً مع قرض الأفضل (35,000 د.ك وما فوق)
والآن قروض بنك الخليج تعطيك فرصة لتربح سيارة شفروليه كل يوم

بنك الخليج
GULF BANK
دائما أكثر

فولر يقدم دعم البنك إلى فيصل مقصيد

بنك الكويت والشرق الاوسط يدعم نقابة العاملين في الجامعه

أكد رئيس المديرين العامين في بنك الكويت والشرق الاوسط (الاوسط) مايكل فولر حرص البنك على "دعم وتقوية العلاقات الاجتماعية وروح الصداقة مع جامعة الكويت، تماشيا مع الرؤية الجديدة للبنك".

وكان فولر صرح بأن تقديمه شيكا لرئيس اتحاد نقابة العاملين في جامعة الكويت فيصل عبدالله مقصيد هو دعم لجهود الجامعة.

وشكر مقصيد ادارة البنك نيابة عن الاتحاد على الدعم المستمر للجامعة لخدمة وتطوير الشباب الكويتي، مشيرا الى ان عدد اعضاء اتحاد نقابة العاملين يبلغ ٢٠ الف عضو ملتزم من طلبة واداريي قطاعات الاقسام المختلفة في الحرم الجامعي.

وقد اقيم احتفال توزيع شهادات التقدير لموظفي جامعة الكويت للاداء المتميز وبهذه المناسبة قدم بنك الكويت والشرق الاوسط ٥١ حساب توفير، وكذلك ١٠ حسابات للجيل، بالاضافة الى مساهمة نقدية ليبلغ الاجمالي ٦٨٠٠ دينار. كما قام البنك بوضع كشك تعريفي، لتقديم كافة الخدمات المصرفية لكافة زوار الجامعة من اساتذة وطلبة لتصب هذه المشاركات بكافة انواعها في خدمة تنمية وتوعية شباب الغد الواعد، مع تمنيات ادارة بنك الكويت والشرق الاوسط في استمرارية التعاون الاجتماعي والثقافي بين الجامعة والبنك.

الاوسط يعيد طرح حساب الجيل بمزاياه المتنوعه

اكد بنك الكويت والشرق الاوسط على استمراره في مشاركة طلبة المدارس افراحهم في احتفالاتهم السنوية "تماشيا مع رؤية البنك الجديدة". وذكر البنك انه كان الراعي الرئيسي لكرنفال المدرسة العالمية الاميركية، وذلك تأكيدا لاهتمام البنك بشريحة الشباب ما بين سن ١٤ و٢١ وتوعيتهم بما يختص بحساب الجيل من خلال مجموعة من موظفي ادارة الفروع وادارة التسويق.

وقال ان فريق البنك المتواجد اثناء الحفل قام باعادة طرح حساب الجيل الخاص بفئة الشباب وبشعاره الجديد "توقع اكثر" وهو من افضل الحسابات المالية المخصصة للشباب في الكويت.

واوضح ان حساب الجيل يقدم للعميل الكثير من المزايا مثل الخصومات المتنوعة من اكثر من ٤٠ محلا تجاريا، بطاقة ائتمان Visa، أو Master Card، بطاقة الاوسط Cyberللتسوق عبر الانترنت مجانا، امكانية فتح الحساب من دون رصيد، عدم وجود رسوم على الرصيد الادنى، بالاضافة الى ان عميل حساب الجيل يحق له الدخول على سحب ربع سنوي للجائزة الكبرى ١٠٠,٠٠٠ دولار وعند ايداعه مبلغ ٢٦ د.ك يحصل العميل على هدية مجانية اخرى (تذاكر سينما) كل ذلك في حساب الجيل.

واضاف: لقي موظفو البنك اقبالا شديدا من طلبة وزوار الكرنفال المتحمسين لمعرفة حساب الجيل وقاموا بزيارة كشك البنك للاستفسار عنه والذي يساعد هذه الشريحة من الشباب بالقيام على ادارة امواله وحساباته الخاصة، وخرج كل منهم مسرورا من فريق البنك الذي قدم لهم كل الاجابات عن استفساراتهم وقدم لكل منهم هدية خاصة من ادارة البنك

طلبة المدرسة العالمية فرحين بحساب الجيل

ما من بنك يمنحك كل هذا..

خدمات الأوسط تراقل

حماية مجانية لمشترياتك
حول العالم

خدمة الطريق مجاناً

خصومات رائعة

التأمين أثناء السفر

عضوية مجانية في
Dining Club

احصل اليوم على بطاقات الأوسط الإئتمانية
وتمتع بكل هذه المزايا والخدمات

الأوسط

BKME

THE BANK OF KUWAIT AND THE MIDDLE EAST
بنك الكويت والشرق الأوسط
BKME

bkme.com 802000

العقاري

عبد الله يوسف السيف

التحويل بموافقة "المركزي".. والعدل تدقق

السيف: ٢٦٪ من عملاء "العقاري" حولوا عقود قروضهم الى "إسلامية"

اكد مدير عام البنك العقاري الكويتي عبدالله يوسف السيف استمرارية عملية تحويل عقود العملاء في البنك الى عقود متوافقة مع احكام المعاملات الاسلامية ضمن خطة تحول تم عرضها على بنك الكويت المركزي واعطى موافقته عليها.

وقال ان البنك المركزي يراقب ويطلع ويتابع الطريقة التي سيتم تحويل القرض فيها الى عقود تتفق مع احكام المعاملات المالية الاسلامية، كما تم تدقيق الجانب القانوني مع وزارة العدل التي ابدت رأيها الواضح في عملية تحويل العقود ووضعت لمساتها القانونية عليها، مشيرا الى مشاركة البنك المركزي ووزارة العدل ومستشارين شرعيين ومحامين خارجيين فضلا عن البنك العقاري في صياغة عملية تحويل عقود العملاء الى عقود متوافقة مع احكام المعاملات المالية الاسلامية.

وكشف السيف ان ٢٦٪ من العملاء قاموا باجراء تحويل عقود قروضهم الى عقود متوافقة مع احكام المعاملات الاسلامية في اقل من اسبوعين مؤكدا ان الوقت الحالي هو افضل الاوقات لتحويل هذه العقود.

توجيه الدعوة

وعن كيفية دعوة الشرائح المستهدفة من العملاء لتحويل عملياتهم، قال السيف: قام البنك العقاري بالاعلان في الصحف اليومية بشكل يومي منذ تاريخ ١٦ مايو الماضي، ودعوة اصحاب قروض "الوافد" و"المميز" و"القرض السكني" و"قرض الصفوة" لزيارة المركز الرئيسي للبنك وفروعه المنتشرة للاطلاع على الاجراءات التي ينوي البنك العقاري عملها لتعديل مديونيتهم الناشئة من هذه القروض وتحويل العقود الحالية للعملاء الى عقود متوافقة مع احكام المعاملات المالية الاسلامية، حيث سيتحول البنك العقاري الكويتي الى مصرف يتعامل بكافة الانشطة التجارية ويعمل وفق احكام المعاملات المالية الاسلامية.

وذكر ان البنك استقبل المئات من عملائه الذين استجابوا لاعلان تحويل عقودهم من العقود التقليدية الى عقود متوافقة مع احكام المعاملات المالية الاسلامية "وقد عبّر هؤلاء العملاء عن رضاهم عن الطريقة السهلة التي تم بها هذا الامر، حيث استقبلهم موظفون متخصصون قاموا بشرح واف عن الطريقة التي سيتم تحويل عقودهم، وقد اتضح لعملائنا بساطة هذه الاجراءات وسلاستها حيث تم الشرح لهم لطريقة ومبدأ التحويل".

واكد ان البنك العقاري "حقق نجاحا متميزا بتوفير كل الموارد البشرية والانظمة لاستقبال عملائه لتتم اجراءات التحويل بسلاسة ومرونة دون اي صعوبات".

واوضح السيف ان نسبة العملاء الذين قاموا بزيارة البنك وابدوا رغبتهم في تحويل عقودهم الحالية وصلت الى ٢٦٪ في المعدل لمجموع القروض، ووصلت في بعض انواع القروض الى ٤٩٪ مما يدلل على تفاعل عملاء البنك مع نية البنك في التحول ومع الجهود التي يبذلها البنك في سبيل تكييف العقود الحالية الى عقود متوافقة مع الطبيعة الجديدة للبنك".

الالتزامات

وعن الالتزامات الجديدة التي ستترتب على العميل نتيجة تفويض البنك باجراء ما يلزم للتحويل، قال السيف: وضع البنك العقاري الكويتي خطة تدريجية للتحول تهدف الى تحويل العقود الحالية للعملاء اصحاب القروض بكافة انواعها الى عقود متوافقة مع احكام المعاملات المالية الاسلامية مع تأكيده على عدم ترتيب اي زيادة من اي نوع على العملاء، وسيقتصر الامر على موافقة العميل على تحويل عقد القرض الحالي الى عقد متوافق مع احكام المعاملات المالية الاسلامية.

واوضح ان هذه الاجراءات تعتمد على تخويل العميل للبنك العقاري بعد اتمام اجراءات التحول وقيد البنك في سجل البنوك الاسلامية باعتبار العقد السابق للقرض منتهيا، ويفوض البنك في التعامل مع المديونية القائمة في تاريخ التحول وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية وذلك بابرام عقد او عقود جديدة وفقا للصيغ الشرعية المعمول بها لدى البنك للتعامل.

العقاري
الودائع الثابتة

وديعة ثابتة...

... ضمان لك،

تنمو معك.

- مدد متنوعة حسب طلب العميل
- عوائد شهرية للودائع السنوية
- امكانية دفع الفائدة مقدماً
- ودائع بالدينار الكويتي والعملات العالمية الرئيسية

العقاري
لحساب الذكي

فائدة أعلى ...

... تصل إلى

4%

مع الحساب الذكي.

- تحتسب الفائدة يومياً
- تدفع الفائدة شهرياً
- لا قيود على السحب أو الإيداع
- بطاقة KNET مجاناً

خدمة الهاتف
866866
24 ساعة

المكتب الرئيسي: 888999 السالمية: 5751804 الفحيحيل: 3915078
مجمع الوزارات: 2481053 الفروانية: 4716413 الجهراء: 4550688
www.kreb.com.kw

الصناعي

صالح اليوسف

البنك الصناعي يشارك في معرض الصناعات الكويتية الثالث في الاردن

شارك بنك الكويت الصناعي في معرض الصناعات الكويتية الثالث الذي اقيم في مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة ٣-٥ مايو ٢٠٠٤.

وتأتي مشاركة البنك بهدف وطني لتقديم الدعم الاعلامي ومساندة المصانع الكويتية المشاركة في المعرض في جهودها ونشاطها التسويقي بالخارج وهي مشاركة يوظفها البنك لبيان دوره في التنمية الصناعية الكويتية، وكانت المعارض السابقة قد حققت نجاحا باهرا بحضور كثيف من الزوار والتجار والإعلاميين، وهذا يساعد في تفعيل دور المعرض الذي اقيم في الأردن لترويج المنتج الكويتي وتسويقه خارج البلاد، من خلال قنوات المعارض والخارجية، ونظمت المعرض الهيئة العامة للصناعة بالتعاون مع شركة معرض الكويت الدولي،حيث شاركت فيه حوالي ٤٠ شركة وجهة معنية بالصناعة، وكافة الشركات الصناعية التي عرضت منتجاتها المدعومه بخدمات البنك التمويلية والمصرفية والاستشارية، وتواجد البنك في هذا المحفل الصناعي بالخارج يتيح عرض المستوى الرفيع الذي وصل إليه البنك في خدماته المالية والمصرفية للصناعة الوطنية.

البنك الصناعي يساهم في انشاء المسرح الروماني في المشروع البيئي لاعادة تأهيل موقع نفايات القرين

اعتمد بنك الكويت الصناعي المساهمة في دعم مشروع اعادة تأهيل موقع ردم النفايات بمنطقة القرين السكنية التابع للهيئة العامة للبيئة، متمثلا ذلك بتشييد البنك الصناعي لمشروع المسرح الروماني الطراز المخصص لاقامة الاحتفالات واحياء المناسبات في مشروع التأهيل البيئي الذي سيصبح متنزها متعدد المرافق التجميلية والخدمات الترويحية والتثقيفية. وستتوافر لمشروع المسرح الروماني خدمات متكاملة.

وتأتي مساهمة البنك متضافرة مع الشركة المصممة والمنفذة للمشروع والتابعة للبنك، وهي الشركة الصناعية للمباني والانشاءات، وقد صمم المشروع وسينفذ قريبا بطراز معماري بديع، وسيتيح الفرصة والمجال لاحتضان الزوار عند اقامة الانشطة المختلفة بقضاء اوقات عائلية ممتعة ومفيدة في محيط بيئي حضاري.

وتعتبر مساهمة البنك بهذا المشروع البيئي النافع ترسيخاً لدوره وعطاءاته المتواصلة كمؤسسة مالية وطنية أنيطت بها مهام ومسؤوليات للنهوض بالقطاع الصناعي في البلاد والمشاركة في انماء الاقتصاد الكويتي بمشروعات مجدية تراعى فيها الجدوى والقيمة المضافة ومراعاة المحافظة على البيئة، وهذه المساهمة باقامة المشروع تعتبر واجباً يؤديه البنك الصناعي لدولة الكويت بمناسبة عيدها الوطني المجيد الثالث والاربعين المتزامن مع الذكرى الثلاثون على انشاء بنك الكويت الصناعي.

مجسم المسرح الروماني

الخبرة المصرفية والإمكانيات الفنية...
علامات تفوقنا
التي تميزنا على أرض الوطن

خدمات مصرفية لتنمية صناعية

بنك الكويت الصناعي ش.م.ك

• هاتف: 2457661/844446 • فاكس: 2457661 • دليل البنك على صفحات الانترنت: www.ibkuwt.com

• البريد الالكتروني: E-mail: ibk@ibkuwt.com

البنك الأهلي يكرم موظفيه من الإدارة المصرفية للأفراد

موظفو الإدارة المصرفية للأفراد أثناء تكريمهم

أقام البنك الاهلي حفلا في قاعة الكريستال بفندق شيراتون الكويت لتكريم موظفيه من الادارة المصرفية للافراد.

ويأتي هذا التكريم ضمن جهود البنك الاهلي الكويتي الهادفة الى مشاركة الاحتفال بالانجازات القيمة التي احرزها في العام الماضي مع موظفيه تقديرا لما يبذلونه من عمل جاد وجهد مبدع من اجل تحقيق اهداف البنك الاستراتيجية.

وقد وزعت شهادات ولوحات التقدير والمكافآت النقدية على الموظفين لجهودهم "المميزة" اثناء حملة "تستاهل ٢٠٠٣" وهي الحملة التي قام بها البنك في العام الماضي لتقديم بطاقات الاهلي - الامارات الائتمانية. كذلك تم تكريم الموظفين الذين ساهموا في برنامج "جودة الخدمة"، وفي النهاية اختتمت فقرة التكريم باختيار "نجوم البنك الاهلي الكويتي" من اصحاب الاداء المتفوق.

وذكر البنك الاهلي الكويتي انه "يواصل النمو بخطى حثيثة حيث انعكست هذه الجهود بشكل ايجابي في معدلات الانتاجية في الادارة المصرفية للافراد استجابة لخطط التطوير الاداري وبرامج جودة الخدمة في الفروع وادخال مفاهيم جديدة في مجال تحفيز المبيعات".

واضاف انه "يدرك ان قوته الفعلية والمحرك الرئيسي وراء ما يحققه البنك من نجاحات تكمن في موظفيه.

نوه بارتفاع أرباح البنك بهبهاني: الأهلي بدأ خططا للتوسع في فروعه المحلية

حول النتائج المالية الجيدة للبنك الأهلي، قال ، رئيس مجلس ادارة البنك: احمد يوسف بهبهاني"ان استمرار التحسن في اداء البنك الأهلي جاء نتيجة للجهود المتواصلة لاعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية وجميع العاملين في البنك. كما ان تطبيق الخطة الاستراتيجية للبنك وتنفيذ العديد من المبادرات الناجحة التي اتخذتها الادارة التنفيذية وتحسين الجودة النوعية للأصول والمراقبة الفعالة للتسهيلات الائتمانية وتعزيز عمليات ادارة المخاطر وخفض نسبة القروض غير المنتظمة والتحسين المستمر للخدمات والمنتجات والحلول المالية التي يقدمها البنك لعملائه وتطوير كفاءات الموظفين، قد أدت جميعها الى تحسين اداء البنك الأهلي.

واشار بهبهاني الى التقدير الجيد الذي يتمتع به البنك الأهلي بين البنوك العالمية، من حيث درجات التصنيف الائتماني، ونوعية الأصول، والمعدلات العالية لكفاية رأس المال، ومعدلات السيولة الجيدة المتوافقة مع نسب السيولة العالمية، منوها في الوقت نفسه بالتحسن المستمر في اداء البنك، المتعلق بنسبة النمو في الارباح الصافية التي تصاعدت خلال السنوات الاخيرة.

من جهة اخرى، ذكر بهبهاني ان البنك الأهلي بدأ تنفيذ خططه للتوسع في شبكة فروعه المحلية وانشاء فروع جديدة في مناطق تم اختيارها بعناية، كما بدأ البنك في مشروع كبير لتجديد وتحسين جميع فروعه الحالية العاملة ضمن شبكته المحلية. وتركز الفروع الجديدة على ابراز هوية البنك وتقديم تجربة مصرفية فريدة لعملاء البنك الأهلي.

تسـوّق مع الأهـلي...

برنامج مزايا الأهلي يمنحك الكثير من المكافآت القيمة لاستخدامك بطاقات الأهلي الائتمانية، إضافة إلى الخصم الذي تحصل عليه لدى عدد كبير من الجهات المشاركة.

إجمع نقاط سكاي واردز عند استخدامك بطاقاتنا الائتمانية في أي مكان حول العالم واحصل على خصومات، تذاكر سفر مجانية أو خصم على الإقامة في أفخم الفنادق حول العالم.

لا تفوتك الفرصة، أطلب بطاقات الأهلي الائتمانية الآن.

- أكثر من 50 جهة مشاركة.
- خصومات تصل إلى 35% على مشترياتكم.
- إحصل على 3 أميال سكاي واردز لكل دينار تنفقه باستخدام بطاقة الائتمان.
- أدخل في سحب **إنت تستاهل!** على ثلاث سيارات وأكثر من 72 جائزة قيمة، لكل 50 دينار من مشترياتك أو السحب النقدي بواسطة بطاقات الأهلي الائتمانية.

الأهلي ABK

866877
abk-kuwait.com

SKYWARDS

Emirates

التجاري

لتمويل شراء وحدات سكنية

البنك التجاري يوقع اتفاقا مع بنك لبنان والمهجر

تم توقيع إتفاقية للتعاون بين البنك التجاري الكويتي وبنك لبنان والمهجر في مجال تقديم قروض وذلك لتمويل شراء وحدات سكنية في لبنان للمواطنين والمقيمين العرب في دولة الكويت، وتعد هذه الخطوة مقدمة لتعزيزالتعاون بين المؤسستين المصرفيتين العريقتين .

وسيصبح بمقدورعملاء البنك التجاري اعتبارا من منتصف شهر يونيو ٢٠٠٤ ، الحصول على قرض من بنك لبنان والمهجر لتمويل عملية شراء شقق ومنازل في لبنان .

وسيتم تقديم طلبات القروض عن طريق فروع البنك التجاري المنتشرة في كافة أرجاء الكويت بما يتناسب مع قدرات العملاء الشرائية ويلبي احتياجاتهم

المطوع يصافح ممثل بنك لبنان والمهجر أثناء توقيع الإتفاقية

التجاري يطلق حملة البطاقات الائتمانية لصيف ٢٠٠٤

قام البنك التجاري بإطلاق حملته الجديدة لهذا الصيف والخاصة ببطاقات التجاري الائتمانية والتي ستستمر حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٤. وقد صرح مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد علي المديهيم عن مزايا هذه الحملة قائلا: " إن حملة بطاقات التجاري الائتمانية لهذا العام تتميز بالعديد من المزايا والمفاجآت التي أعددناها خصيصاً لعملائنا الكرام، فهناك فرص للفوز بجوائز نقدية فورية ، إضافة لدخول السحب تلقائياً على الجوائز النقدية الكبرى".

علي المديهيم

وأضاف المديهيم قائلاً: " بمجرد أن يحصل العميل على بطاقة فيزا (الذهبية أو العادية) أو ماستر كارد (البلاتينية، الذهبية أو العادية) الصادرة عن البنك التجاري سيتأهل لدخول السحب النهائي على الجوائز التالية:

- الجائزة الأولى ٥٠٠٠ د.ك.- الجائزة الثانية ٣٠٠٠ د.ك.
- الجائزة الثالثة ٢٠٠٠ د.ك. وقد يحالفه الحظ للفوز بجوائز نقدية فورية تصل إلى ١٠٠ د.ك، علماً بأن موعد السحب سيكون بتاريخ ٧ نوفمبر ٢٠٠٤ وأتمنى لجميع عملائنا صيفاً ممتعاً ومميزاً مع عروض وجوائز بطاقات التجاري الائتمانية".

البنك التجاري يساهم برعاية الحفل الأول لتكريم نقابة العاملين بجامعة الكويت

د.رشيد الحمد في جناح البنك التجاري

شارك البنك التجاري الكويتي برعاية الحفل النقابي الأول لتكريم الموظفين المثاليين بجامعة الكويت. تأتي هذه الخطوة من جانب البنك من منطلق اهتمامه بقطاع التعليم الذي يتمثل بالإسهام في تحقيق الأهداف التربوية من خلال تكريم هؤلاء الموظفين. وبهذه المناسبه اقام البنك جناحا خاصا به لعرض خدماته المصرفيه التي يطرحها لعملائه. وتكريما لدوره الفعال في هذا الحفل قام الدكتور/ رشيد الحمد بتقديم درع تذكاري لإدارة الإعلان والعلاقات العامه.

قد تكون
أنت الفائز
ستارلنك
Starlink
البنك التجاري الكويتي
Commercial Bank of Kuwait
VISA
Electron
CBK
ELECTRONIC USE ONLY
MONTH/ YEAR
التجاري... هو اختياري
إذا كانت صلاحية بطاقة ستارلنك الخاصة بك ستنتهي ما بين شهر يونيو وشهر ديسمبر 2004 ، تفضل بزيارة أقرب فرع إليك الآن لتحصل على بطاقة أخرى جديدة وسوف تتأهل تلقائياً للدخول في السحب على أي من الجوائز المخصصة لهذا العرض وتتضمن 3 قوارب جلف ماستر و3 سيارات هيونداي تريكان 2004.
يسري العرض خلال الفترة 2004/5/1 - 2004/9/30
تاريخ السحب: 2004/11/7
التجاري
نبني المستقبل معاً
888 225
www.cbk.com

بنك البحرين والكويت

بنك البحرين والكويت يحقق زيادة فى الأرباح خلال الربع الأول من سنة ٢٠٠٤

أعلن بنك البحرين و الكويت عن أرباحه خلال الربع الأول من سنة ٢٠٠٤ حيث أظهرت النتائج أن البنك حقق إرتفاعاً فى صافى الأرباح ليبلغ ٧,٣ مليون دينار بحرينى مقارنة بأرباح نفس الفترة خلال سنة ٢٠٠٣ و التى بلغت ٦,٨ مليون دينار بحرينى ، و يعد هذا نتاج سياسات البنك التى تواكب إحتياجات السوق و الجهود المبذولة لتوفير خدمة مصرفية متميزة بأعلى كفاءة بالإضافة إلى ثقة عملائنا و رضاهم عن مستوى أداء الموظفين بالبنك.

هذا و تستمر سياسة بنك البحرين و الكويت فى تقديم خدمات مصرفية متميزة حيث قام فرع الكويت بتقديم قرض جديد يتيح للعميل الحصول على قرض لغاية ٧٠ ألف دينار كويتى أو ٤٨ ضعف الراتب مع شروط سداد مرنة لغاية ١٢٠ شهر كما يمكن للعميل الحصول على بطاقة فيزا مجانية لمدة القرض ، و هذا القرض يعتبر إضافة لمجموعة القروض التى يقدمها فرع الكويت والتى تؤكد إستمرار التواصل مع العملاء لتحديد إحتياجاتهم و توفير كل ما يناسبهم من خدمات مصرفية متطورة و متجددة.

كما قام فرع الكويت أيضاً بإضافة خدمة جديدة و هى "خدمة الرسائل المصرفية القصيرة SMS، و التى تتيح للعميل إمكانية الحصول على رسائل تلقائية PUSHفى حالة إستحقاق الوديعة الثابتة أو بلوغ الحساب إلى مستوى محدد مسبقاً كما يمكن الحصول على معلومات فورية للحسابات PULLمثل رصيد الحساب أو آخر ٣ معاملات فى الحساب ، و تساهم هذه الخدمة فى مساعدة العملاء للحصول على معلومات عن حساباتهم بطريقة ذكية و إلكترونية من أى مكان و فى أى وقت بسهولة و يسر دون الحاجة للذهاب إلى الفرع.

و من جانب آخر تم توقيع عقد خدمة الطريق و عقد خدمات المساعدة الطبية و الشخصية أثناء السفر بين فرع الكويت و شركة الخليج للتأمين حيث يوفر البنك هذه الخدمات مجاناً لعملائه المتميزين، و من ضمن هذه الخدمات خدمة المساعدة أثناء السفر و التى تضمن المساعدة الفورية عند تعرضهم – لا قدر الله – لحالات المرض المفاجىء أو الحوادث الشخصية و العادية أو فقدان الأمتعة و الممتلكات الشخصية خارج حدود دولة الكويت و لمدة لا تتجاوز ستين يوماً متصلة، هذا و تأتى هذه الإتفاقية متزامنةً مع فترة الصيف و التى ستمكن عملاء البنك المتميزين من الإستفادة من خدمة التأمين للسفر المتوفرة ضمن الخدمات التأمينية الأخرى.

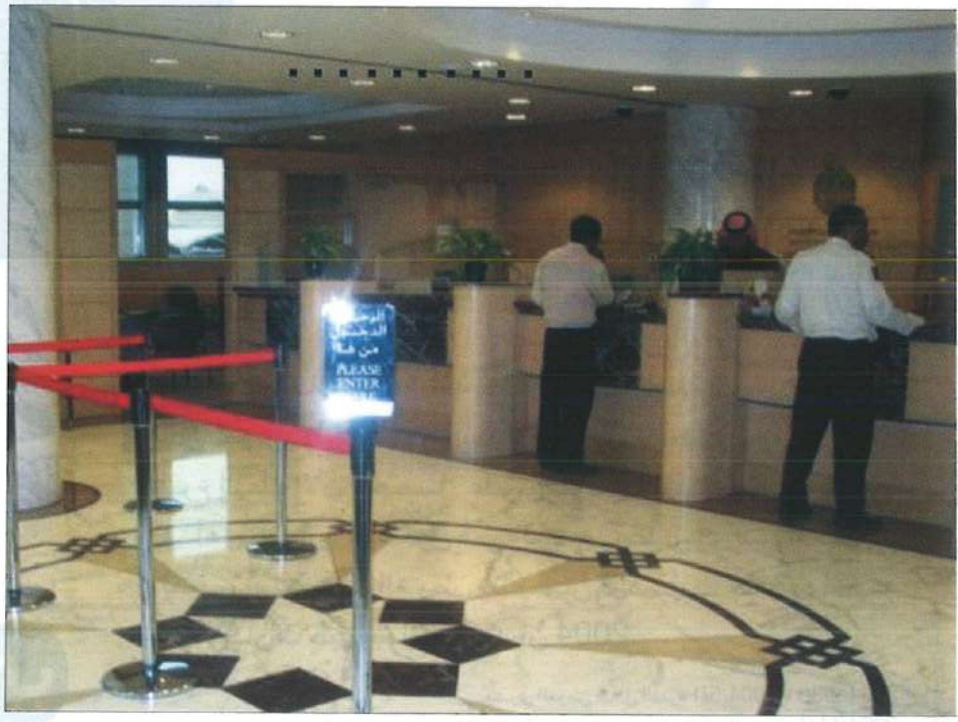

راحتك في السفر هدفنا

إسأل عن
نسختك اليوم!

الاقتصاد
حسب شروط البرنامج

خدمة الدرجة الأولى

AMERICAN EXPRESS
BRITISH AIRWAYS الخطوط الجوية البريطانية
QANTAS
CATHAY PACIFIC
CUNARD
EURAIL
طيران الخليج GULF AIR
air arabia

LOCATION Kuwait City (H.O.) 802112 . Corporate 2412338 . Salhiya 2413327
Salmiya 5730092 . Qurain 5421242 . Fahaheel 3917642 . Rigga 3968795

www.alghanim.com/travel

لتقلده منصبا رفيعا في مؤسسة مالية دولية

بنك برقان يكرم غسان الصالح

أقام بنك برقان حفلا تكريميا لمدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة والدولية غسان الصالح بمناسبة انتقاله للعمل في احدى المؤسسات الدولية الكبيرة بعد ان أمضى ستة اعوام في خدمة البنك كان خلالها مثالا يحتذى به بين زملائه في المهنة المصرفية سواء في بنك برقان او باقي البنوك المحلية ومساهما رئيسيا في التطور والنمو اللذين شهدهما البنك في السوات الاخيرة حيث ساهم في وضع سياسة استراتيجية جديدة وعمل على تحقيقها الامر الذي انعكس ايجابا على اداء البنك ووضعه على الساحة المصرفية المحلية خصوصا ما يتعلق ادارة الخدمات المصرفية الخاصة.

وألقى المحتفى به غسان الصالح كلمة اشاد فيها بجميع من ساندوه خلال فترة عمله وخص بالذكر الفريق الذي عمل معه وتحمل جهد العمل وعنائه من اجل تقدم بنك برقان.

الصالح متوسطاً فريق عمل بنك برقان

وقدم كبير المدراء التنفيذيين في البنك جوناثان ليون درعا تذكاريا وشهادة تقديرية من البنك تقديرا على الجهود التي بذلها غسان الصالح خلال فترة عمله في البنك كما قدم موظفو الادارة التي عمل بها الصالح درعا تذكاريا تقديرا لجهوده بالاضافة إلى العديد من الهدايا التذكارية.

ضمن سياسته الهادفة الى دعم الانشطة الاجتماعية

بنك برقان يدعم جمعية العديلية التعاونية

تطبيقا لسياسة بنك برقان الهادفة إلى دعم الانشطة الاجتماعية والتعاون مع مؤسسات خدمة المجتمع قام البنك مؤخرا بتقديم دعما ماليا لصالح جمعية العديلية التعاونية.

وقال بيان لبنك برقان ان تقديم البنك لهذا الدعم إلى جمعية العديلية التعاونية جاء كمساهمة منه لانشطة الجمعية وخدمة أبناء المنطقة ومساعدة الجمعية على تنفيذ مشاريع تهدف إلى خدمة المجتمع وتحقيق الفائدة لمساهميها سواء كانت هذه المشاريع موجهة بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أبناء المنطقة.

وكان مساعد المدير العام للمجموعة المصرفية علي صفر ومدير فرع بنك برقان في منطقة العديلية الهام الصالح قد قدما المنحة المالية إلى الجمعية بحضور كل من أمين الصندوق طارق الشمري وعضو مجلس الإدارة علي العليان والمدير العام عادل الأنصاري.

وأشاد مسؤولو الجمعية بالمساهمة المالية التي قدمها بنك برقان مشيرين إلى ان البنك كان سباقا كعادته في المساهمة لصالح المؤسسات المدنية الهادفة إلى خدمة المجتمع.

مدير فرع بنك برقان في العديلية متوسطا صفر والصالح والشمري والعليان والأنصاري

بنك برقان
إرتقاءٌ في الأداء

نجحت بدراستي
وحصّلت بطاقة فيزا

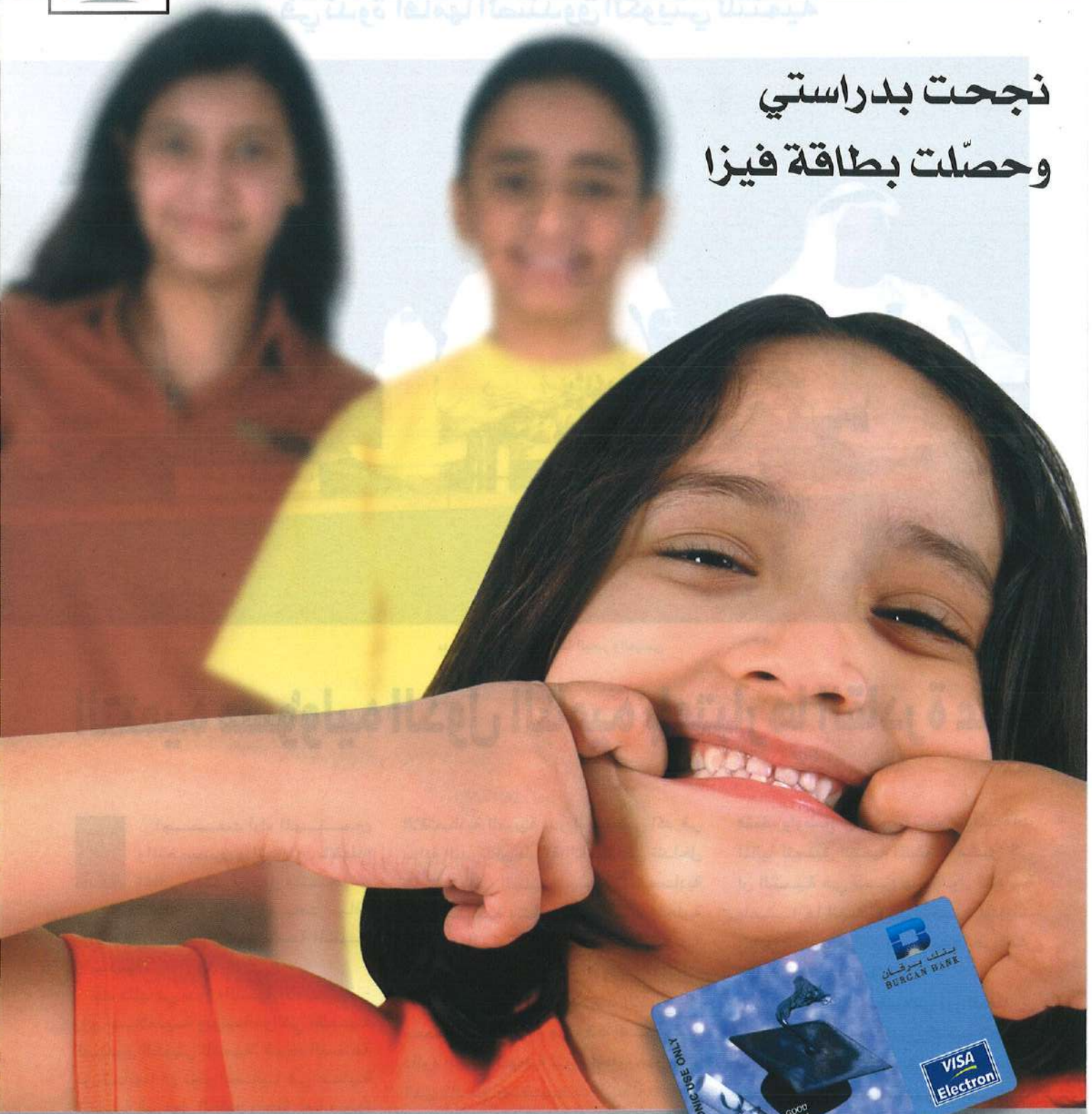

بطاقة برقان فيزا
للدفع المسبق Gift Card:

- أمان أكثر
- سهولة الإستخدام
- ثقة أكبر
- متوفرة للجميع

لا داعي لفتح حساب
إهدها اليوم

برقان-دايركت
80 40 80
www.burgan.com

في ندوة أقامها الصندوق الكويتي للتنمية

بدر الحميضي متوسطا البحر والعيسى

التنميه مسؤوليه الدول الناميه باعتبارها القادرة على

اجمعت آراء المهتمين والمتخصصين والمسؤولين بالقطاع المالي، على ان دول مجلس التعاون الخليجي اصبحت سباقة ورائدة في مجال الصناعة المالية الاسلامية.

جاء ذلك في ندوة «التنمية الاقتصادية - رؤى اسلامية ودولية» والتي نظمها الصندوق الكويتي للتنمية. فهذه الصناعة من شأنها ان تؤثر ايجابيا في عملية التنمية في دول الخليج وتخلق لها ميزة نسبية في اطار التقسيم الدولي للعمل.

وكان مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بدر الحميضي اكد في بداية الندوة، ان طبيعة التنمية التي تتداخل في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتأثر بالسياسات المحلية والعوامل الخارجية لا تخضع لصيغة معينة يمكن تطبيقها على جميع الدول.

وقال ان آلية السوق اصبحت النموذج في معظم ارجاء العالم في وقت اتسعت فيه دائرة العولمة نتيجة لثورة المعلومات الامر الذي زاد من تعقيدات التنمية التي اصبحت تستند إلى رؤية جديدة قوامها تراكم المعرفة وليس تراكم رأس المال المادي فقط. واوضح ان الكويت تجاوزت المعوقات المالية لتحقيق التنمية المنشودة، مشيرا إلى ان التنمية هي مسؤولية الدول النامية باعتبارها القادرة على تحديد اولويات المشروعات والبرامج التي تنفذها في اطار استراتيجياتها الانمائية.

واستعرض الحميضي دور الصندوق الكويتي في مساندة الدول النامية لتحقيق التنمية الشاملة من خلال مساندته للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية والمالية، مبينا حجم تحديات التنمية التي تواجه الدول النامية، مؤكدا ان التنمية

الحميضي :

الصندوق ارتأى منذ نشأته توسيع آفاق تعاونة ليشمل مؤسسات التنمية الدولية والاقليمية والوطنية خاصة

البحر:

المنافسة اهم عوامل تحديد كفاءة الصناعة المصرفية والمالية

العيسى :

بعض الدول العربية تعاني ارتفاع معدلات الأمية وبطء البحث العلمي

تحديد الاولويات فى اطار استراتيجياتها الانمائيه

اصبحت عملية معقدة وان نتائجها ومدى نجاحها في تحقيق تقدم ورفاهية الشعوب ذات صلة بالرؤى التي تستند اليها.

المنافسة بين البنوك

وقدم بعد ذلك رئيس مجلس ادارة شركة المستثمر الدولي عدنان البحر ورقة عمل حول «دور القطاع المصرفي والبنوك الاسلامية في العمليات التنموية»، اعتبر من خلالها ان الصناعة المصرفية والمالية هي بنية اساسية لكل اقتصاد وتقع مهمتها الاساسية في جذب المدخرات الوطنية وتدويرها.

ورحب بالمنافسة بين البنوك بغية زيادة كفاءة الاداء وقال: ان فتح الباب امام البنوك الاقليمية والعالمية يحمل فوائد كثيرة اهمها مخاطر الاقتصاد الوطني الناتجة عن الازمات الاقتصادية وخفض التكلفة المالية.

وابرز الدور الذي تقوم به الصناعة المالية الاسلامية في تجميع المدخرات لاعادة تدويرها بشكل فعال في الاقتصاد الوطني، مشيرا إلى ان هذه الصناعة متخصصة وتتخذ من الخليج مقرا اساسيا لها.

وناقشت الندوة ورقة عمل مقدمة من الدكتور عبد الكريم صادق بعنوان «الرؤى الدولية في مجال التعاون من اجل التنمية» تطرق فيها إلى الدور الذي لعبته الافكار والاحداث والتجارب في رؤى ومفاهيم التنمية والتغيرات التي شهدتها خلال العقود الستة الماضية.

واشار إلى هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي في اعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع الثمانينيات.

وقال ان توفير افضل فرص النجاح للجهود الانمائية يتطلب توفر البيئة

الخارجية والمحلية المناسبة، موضحا ان تجارب التنمية ليست ذات صبغة واحدة خصوصا ان العولمة وتسارع تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد نشط الاهتمام بالحاجة إلى توفر ادارة الحكم الرشيد ومحاربة الفساد وبناء مؤسسات الدولة.

السوق المالي والسوق الرأسمال

ينافس السوق المالي (Money Mar-ket) ولاعبوه الاساسيون هم البنوك التجارية، في الاقتصاديات المتقدمة، السوق الرأسمالي (Capital Marke) والذي يكون اللاعبون الرئيسيون فيه بنوك الاستثمار بالاضافة إلى البنوك التجارية، وفي اكثر الدول تقدما يكون دور التوسط المالي الذي تلعبه اسواق رأس المال في جذب المدخرات الوطنية والدولية وتدويرها بالاقتصاد اكبر من دور السوق المالية والبنوك التجارية.

وهذا يجعل هذه الاقتصاديات اكثر كفاءة واقل عرضة للازمات لانها تغذى من شريانين اساسيين فإذا ما تعطل احدهما نتيجة ازمة إستمر الاخر بالعمل.

اما فيما يخص صناعة الخدمات المالية الاسلامية (البنوك الاسلامية) فهي احد اللاعبين كغيرها من اللاعبين في صناعة الخدمات المالية حيث تؤدي الدور نفسه ولكنها تضيف بعدين جديدين وهما:

الاول: انها صناعة اساسية لكل مجتمع او اقتصاد تكون الجالية المسلمة فيه ذات حجم ملحوظ حيث توفر هذه الصناعة البنية التحتية المهمة لبعض اعضاء هذه الجالية لتدوير مدخراتهم وبدونها تحجم هذه المدخرات عن القنوات الرسمية المالية.

وعليه فإذا ما كانت حصة الصناعة المالية الاسلامية في دولة مثل الكويت ٣٠٪ من السوق فهذا يعني ان حوالي ٣٠ ٪ من المدخرات ما كانت لتتوافر لاعادة تدويرها بالاقتصاد الكويتي بشكل فعال بدون مثل هذه الصناعة. وعليه فهي احدى اهم الادوات المطلوبة في مثل هذه الاقتصاديات للنهوض بكفاءة هذه البنية التحتية.

الثاني: الصناعة المالية الاسلامية صناعة متخصصة بدرجة عالية، كما انها صناعة عربية تتخذ من الخليج مقرا اساسيا لها. وعليه فهي قادرة على الصمود امام المنافسة الدولية في اسواقها، كما انها قادرة على ان تتحول إلى صناعة تصدير (انظر إلى وجود المؤسسات المالية الاسلامية الخليجية في دول كتركيا وماليزيا والبحرين ومصر والجزائر.. الخ) حيث خرجت المؤسسات المالية الاسلامية للتنافس وهي الصناعة الشابة، بينما مؤسساتنا التقليدية مع كونها الأقدم لم تستطع ذلك.

واخيرا فإذا كانت الولايات المتحدة وانجلترا وسويسرا مركزا لتخصص من تخصصات الصناعة المالية، فكذلك دول مجلس التعاون بالنسبة لتخصص الصناعة المالية الاسلامية فهي الموقع الطبيعي الذي يختاره اللاعبون الدوليون مثل: City Bank, HSBC لوحداتهم الاسلامية

واختتمت الندوة الاقتصادية اعمالها بمحاضرتين الاولى للدكتور عبد الله الغانم عن التجربة الماليزية في التنمية والمفهوم الاقتصادي والسياسي، والثانية للبروفيسور افتاب كمال باشا مدير مركز دراسات غرب آسيا حول التجربة الهندية في التنمية.

جانب من الحضور

■ المطلوب توفير البيئة الخارجية والمحلية المناسبة لتحقيق فرص النجاح للجهود الانمائية

■ دور التوسط المالي الذي تلعبة اسواق رأس المال في جذب المدخرات الوطنية اكبر من دور السوق المالية والمؤسسات التجارية

المنار..

تمويل العقار الاستثماري

إنعم بالعديد من المزايا والخدمات الشخصية المتطورة التي توفرها لك المنار من خلال إعطاء حلولاً مرنة تدفعك نحو المستقبل بخطى ثابتة من خلال خدمة التمويل والإجارة. فنحن نتفهم جميع إحتياجاتك الشخصية ونقوم بتصميم برامجنا التمويلية لتتناسب تماماً معك، وبشكل يفوق توقعاتك.

AL MANAR
FINANCING & LEASING

المنار
للتمويل والاجارة

82 50 50

الشيخ سالم الصباح يلقي
كلمته اثناء المؤتمر

سالم الصباح :

الوحدة النقدية تتطلب سلطة مركزية مستقلة لتطبيقها

البنوك المركزيه الخليجيه اعتمدت معايير الوحدة النقديه وأجلت تحديد النسب إلى اجتماعها المقبل

لقطة جماعية لرؤساء البنوك المركزية الخليجية اثناء انعقاد المؤتمر

اعتمدت البنوك المركزية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عدداً من المعايير التي تستوجب النظر مع البدء بتطبيق الاتحاد النقدي والعملة الموحدة.وقال محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح ان محافظي البنوك المركزية الخليجية اعتمدوا المعايير اللازمة للاتحاد النقدي وسيتم الاتفاق على تحديد النسب الواجب توافرها حسب هذه المعايير في الاجتماع المقبل، مشيرا إلى ان ابرز هذه المعايير يتمثل في نسبة العجز إلى الميزانية العامة ونسبة الدين العام إلى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ونسبة التضخم في اسعار الفائدة والاحتياطيات اللازمة لمواجهة السحوبات، يتم كل ذلك بعد تحديد النسب لرفعها إلى اللجنة المالية والاقتصادية في الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

وبين الشيخ سالم الصباح في مؤتمر صحفي عقده عقب انتهاء الاجتماع، ان البنوك المركزية الخليجية اتفقت على الاسس ولم يتم الاتفاق بعد على النسب، لافتا في الوقت نفسه إلى ان نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي متفاوتة وتتراوح بين ١٧ إلى ٨٠ في المائة. واكد ان الدين العام هو احد اهم المعايير الرئيسية والاساسية ضمن معايير تقارب الادارة لدول الخليج مبينا ان النسبة القصوى التي حددها الاتحاد الاوروبي لدوله هي ٦٠ في المائة والرقم ليس مهما ولكن يجب التركيز على النسبة وكلما صغرت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي كان وضع الدولة افضل وتبين انه لا وجود لضغوط على احتياطياتها الاجنبية.

وحول السبب في بطء اجراءات السير نحو الوحدة النقدية قال الشيخ سالم ان البنوك المركزية اتفقت في هذا الاجتماع على معايير مهمة وكنا نود ان يكون الانجاز اسرع في هذا المجال ولكن في الوقت ذاته نحن مرتبطون بدراسة قام بها البنك المركزي الاوروبي والتي كان قد كلف بها من اجل تكوين رؤية واضحة ولم يتم تسلمها الا قبل اسبوعين، واصفا هذه الدراسة بانها جاءت غنية ومفيدة وتناولت الجانبين العملي والنظري وتمكن دول الخليج من الاستفادة من التجربة الاوروبية في هذا المجال.

وعن معايير بازل ٢ ومدى التزام دول الخليج بها، اشار الصباح إلى ان هناك العديد من دول العالم اقرت انها لا تستطيع تلبية هذه المعايير ومنها على سبيل المثال الهند والصين

علما بأنه في الولايات المتحدة الامريكية اعلنت ثلاثة بنوك كبيرة بانها ستلبي هذه المعايير في حين انه لا يلزم تطبيقها بالنسبة لبنوك اخرى، اما بخصوص دول الخليج فهي مقتنعة بتطبيق هذه المعايير لانها تحقق السلامة في الرقابة على البنوك.

المركزي الخليجي

وبخصوص البنك المركزي الخليجي قال الشيخ سالم الصباح انه استباق للاحداث ولكن جاء التركيز عليه في الاجتماع الحالي رغبة في كسب الوقت، موضحا انه في نهاية المطاف يجب ان تتوج جهود الوحدة النقدية بقيام سلطة نقدية خليجية لتنفذ سياسة نقدية موحدة.

ولفت إلى انه تم طرح فكرة تأسيس البنك المركزي الخليجي للقيام بالدراسة التشريعية والمؤسسية للتعرف على التشريعات الواجب تعديلها في بعض دول الخليج كما ان قيام المركزي الخليجي يحتاج إلى انظمة ولوائح ومقر وعمالة وامامنا حاليا حوالي اربع سنوات للانتهاء من هذا الانجاز.

واكد ان قيام البنك المركزي الخليجي لن يخرق سرية العميل في دول الخليج لافتا إلى ان هناك قوانين تحكم وتحافظ على هذه السرية في كل دولة من دوله وينبغي عدم التعرض لهذه السرية دون وجود سند تشريعي او حاجة ولكن نحن متفقون على سرية العميل.

متغيرات ومستجدات

وفي بداية الاجتماع اكد محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح ان السنوات الأخيرة الماضية حفلت بالعديد من المتغيرات والمستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية، والتي كان لها انعكاسات جمة على دول المجلس نظرا لما افرزته تلك المتغيرات من تحديات امنية واقتصادية.

وقال: لقد اظهرت دول المجلس قدرة ملحوظة على التكيف مع تلك الاوضاع والمستجدات، الامر الذي مكنها من التعامل مع التحديات المختلفة على نحو يعزز ويرسخ دعامات استقرار اقتصادات دول المجلس في مجالات متنوعة، وعلى محاور عدة.

ومضى قائلا اننا نعاصر في المرحلة الراهنة العديد من المتغيرات التي تنطوي على فرص وتحديات لها انعكاساتها المختلفة على اقتصادات دول المجلس، حيث افضى زوال النظام العراقي البائد إلى استقرار وتحسن الاجواء الاقتصادية والاقليمية، وبما ادى إلى فتح آفاق رحبة لتسريع خطى التطور ودفع عجلة التقدم والتنمية في دول المجلس.

وابرز مدى اهمية قرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته الثانية والعشرين، والقاضي بتكليف لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين باستكمال بحث معايير الاداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي اللازم تقاربها لنجاح الاتحاد النقدي، والنسب المتعلقة بهذه المعايير ومكوناتها وكيفية احتسابها والوصول اليها والاتفاق على ذلك في موعد اقصاه نهاية ٢٠٠٥، تمهيدا لاطلاق العملة الموحدة في موعد اقصاه الاول من يناير ٢٠١٠.

العملة الموحدة

وقال الشيخ سالم: هذا القرار في شأن الاتحاد النقدي والعملة الموحدة في ظاهره ومضمونه المرتكز المحوري لمسيرة لجنة البنوك المركزية، وبما يستوجب بذل الجهود المكثفة وتضافرها ضمن منظومة متكاملة، لتعكس الارادة السياسية لذلك القرار على ارض الواقع.

واعتبر ان الخطوات التي تم انجازها بعد مضي عامين من صدور القرار سالف الذكر تعتبر متواضعة، مشيرا في هذا الصدد إلى خطوة التثبيت المشترك لعملات دول المجلس، وربطها بالدولار

العطية: اطلاق العملة الخليجية الموحدة مرتكز اساسي لتحقيق أعلى مراحل التكامل الاقتصادي

الامريكي، اعتبارا من بداية عام ٢٠٠٣، اخذا في الاعتبار ان ذلك التثبيت يمثل واقعا كان ساريا بالفعل منذ سنوات.

ودعا الشيخ سالم إلى تركيز وتكثيف الجهود لتحديد مستلزمات تنفيذ قرار قادة دول المجلس، بما يكفل اطلاق العملة الموحدة في موعدها المقرر.

مواجهة التحديات

وطالب بمواجهة التحديات المرتبطة بوضع الأطر المناسبة لتحقيق القدر اللازم من الاتساق في السياسات الاقتصادية في دول المجلس، وفي مقدمتها السياسات المالية. وقال انه من الضروري العمل على تحقيق التقارب في الاداء الاقتصادي وفق معايير محددة، ووضع الترتيبات التنظيمية والتشريعية والمؤسسية اللازمة للاتحاد النقدي واطلاق العملة الموحدة، وهو الامر الذي يستلزم اعادة النظر في العديد من القوانين والتشريعات واللوائح ذات الصلة المعمول بها في دول المجلس.

ولفت الشيخ سالم إلى ان بعض الاجراءات الواجب اتخاذها ينطوي على نقل لسلطات سيادية من الاطراف إلى المركز وهو امر لا بديل عنه، حيث ان انشاء الاتحاد النقدي واطلاق العملة الموحدة بما يحقق الاهداف المرجوة لا يمكن ان يتحقق مع وجود تباين في القوانين وخصوصا المرتبطة منها بالقطاعات النقدية والمصرفية في دول المجلس. واشار إلى ان اطلاق العملة الموحدة يعني بالضرورة وجود سلطة نقدية مركزية مستقلة تتولى رسم وتنفيذ سياسة نقدية موحدة. ومن ثم، يجب ان يتم ايلاء هذا الموضوع الاهمية اللازمة في مرحلة مبكرة ودراسته بصورة متأنية لايجاد الحلول المناسبة.

واعتبر الشيخ سالم ان الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس تمثل في واقع الامر، الاطار الرئيسي لجهود التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، مشيدا ببعض الخطوات المهمة التي تم اتخاذها لتعزيز عرى التعاون بين دول المجلس التي تشمل تطبيق تعرفة جمركية موحدة، والمساواة في المعاملات الضريبية بين مواطني دول المجلس، والسماح للبنوك بفتح فروع لها في دول المجلس.

وقال: الا ان الاعداد لاقامة الاتحاد النقدي واطلاق العملة الموحدة يستوجب اساسا تحقيق قدر مناسب من الاتساق في السياسات الاقتصادية، وتقارب الاداء الاقتصادي وفق معايير محددة، لا سيما تلك المعايير والسياسات المتعلقة بالاستقرار المالي والنقدي، وبما يساهم في توفير بيئة اقتصادية كلية تساعد على تهيئة الاجواء المناسبة لاقامة الاتحاد النقدي واطلاق العملة الموحدة.

واكد محافظ بنك الكويت المركزي ضرورة تكثيف الجهود وتعزيز العمل المشترك لوضع الاطر التنظيمية والتشريعية والمؤسسية اللازمة لرسم وتنفيذ سياسة نقدية موحدة، تساهم في ضمان تحقيق اهداف الاتحاد النقدي المنشود. والاعداد لانشاء بنك مركزي لدول المجلس يحظى بالاستقلالية التامة، ويناط به مهمة اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

ومضى قائلا ان تقييم مدى تحقيق التقارب والاتساق في السياسات واهدافها انما يتطلب توافر بيانات مفصلة عن اداء الاقتصادات الكلية، واحصاءات نقدية ومصرفية ومالية تتسم بالدقة وبالتوقيت المناسب، وان تكون على نهج متسق يسمح بعقد مقارنات سليمة. إذ ان توافر مثل هذه البيانات والاحصاءات من شأنه ان يرسي قاعدة اساسية وموسعة للاشراف ومتابعة اداء اقتصادات دول المجلس، ويساعد على الحد من درجة التباين في اداء الاقتصادات الكلية.

جانب من اجتماع محافظي البنوك المركزية الخليجية في الكويت

تكثيف الجهود وتعزيز العمل المشترك لوضع الاطر التنظيمية والتشريعية والمؤسسية اللازمة لرسم وتنفيذ سياسة نقدية موحدة، تساهم في ضمان تحقيق اهداف الاتحاد النقدي المنشود. والاعداد لانشاء بنك مركزي لدول المجلس يحظى بالاستقلالية التامة، ويناط به مهمة اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

ومضى قائلا ان تقييم مدى تحقيق التقارب والاتساق في السياسات واهدافها انما يتطلب توافر بيانات مفصلة عن اداء الاقتصادات الكلية، واحصاءات نقدية ومصرفية ومالية تتسم بالدقة وبالتوقيت المناسب، وان تكون على نهج متسق يسمح بعقد مقارنات سليمة. إذ ان توافر مثل هذه البيانات والاحصاءات من شأنه ان يرسي قاعدة اساسية وموسعة للاشراف ومتابعة اداء اقتصادات دول المجلس، ويساعد على الحد من درجة التباين في اداء الاقتصادات الكلية.

محافظ مؤسسة نقد البحرين ومحافظ مصرف الإمارات المتحدة المركزي

نظام مركزي

وشدد على اهمية تحقيق التقارب في معايير اعداد ونشر الاحصاءات والبيانات الاقتصادية والنقدية والمصرفية والمالية، والعمل على توفير تلك الاحصاءات وتوحيد المفاهيم والمصطلحات الاحصائية المستخدمة في دول المجلس باتباع معايير ومواصفات دولية، وذلك وفقا لمنهجية موحدة تراعي مبادئ الافصاح والشفافية في جمع ونشر تلك الاحصاءات بصورة منتظمة وفي التوقيت المناسب لجميع الاطراف المعنية، مع النظر في ايجاد نظام مركزي للاحصاءات في دول المجلس.

ودعا إلى استكمال الجهود المبذولة في مجال ربط نظم المدفوعات وشبكات الصرف الآلي بدول المجلس من خلال اللجان الفنية القائمة وتسهيل مهماتها، مع متابعة اعمالها وتقييم نتائجها وتنفيذ توصياتها بالسرعة الممكنة. إلى جانب وضع اسس لكيفية ادارة الازمات في الاتحاد النقدي لدول المجلس، وذلك وفقا لاستراتيجية تضمن الحفاظ على كفاءة وفاعلية السياسة النقدية والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المضمار. معتبرا ان تعزيز وتقوية الرقابة المصرفية يعد بمنزلة حجر الزاوية للحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في دول المجلس.

العطية

من جهته قال الامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية ان لجهود لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية دورا بارزا في الوصول بالمصارف والمؤسسات المالية بدول مجلس التعاون إلى مستوى مرموق في تواكبها مع المتطلبات والمعايير الدولية للرقابة المصرفية وكفاية رأس المال وتبنيها ومتابعتها لاحدث التقنيات المصرفية.

وشدد على اهمية دور اللجنة في مجال تطبيق قرار المجلس الأعلى القاضي باقامة الاتحاد النقدي الخليجي واشار إلى اهمية الموضوعات المتعلقة بتنفيذ البرنامج الزمني لاقامة الاتحاد النقدي، وفي مقدمتها ما توصلت اليه اللجنة الفنية للاتحاد النقدي بشأن معايير تقارب الاداء الاقتصادي، وما توصلت اليه لجنة الاشراف والرقابة بشأن متطلبات الاشراف والرقابة في ظل الاتحاد النقدي ومعايير الاداء الاقتصادي، والتدريب والدراسات المصرفية ونظم المدفوعات وربط شبكات الصرف الآلي في الدول الاعضاء بالشبكة الخليجية.

التكامل الاقتصادي

ودعا العطية إلى التركيز على تطبيق الاتحاد النقدي بين دول المجلس واطلاق العملة الخليجية الموحدة كمرتكز لتحقيق أعلى مراحل التكامل الاقتصادي والسوق المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس ضمن برنامج زمني محدد. باعتبار ان العملة الخليجية الموحدة تمثل رمزا للتكامل بين دول المجلس.

واكد اهمية الاعداد الجيد والدراسة الدقيقة لمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع الاتحاد الجمركي والاتفاق المبكر على القضايا الجوهرية، ومن ثم الاتفاق على التفاصيل والجزئيات قبل الموعد المحدد لاقامة الاتحاد النقدي واصدار العملة الموحدة بوقت كاف.

كذلك الاعداد لاقامة الاتحاد النقدي ومساندة اللجنة الفنية للاتحاد النقدي فيما اوكل اليها من مهام، والسعي إلى تطوير الاسواق المالية في دول المجلس، لما لذلك من تأثير ايجابي على توطين المدخرات الوطنية وجذب الاستثمارات الاجنبية والعمل على ربط اسواق المال الخليجية بما يؤدي إلى قيام سوق مالية خليجية موحدة. وذلك بعد ان كلف وزراء المال والاقتصاد مؤسسة الخليج للاستثمار بعمل دراسة جدوى لاقامة سوق خليجية مشتركة للاوراق المالية واقامة سوق خليجية مشتركة للسندات.

ويذكر ان وزير الخارجية الكويتي الشيخ الدكتور محمد الصباح وقع في مايو الماضي في لبنان أول اتفاقية للمنطقة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان.

التشريعات الخليجية

نفى الشيخ سالم الصباح ان يكون هناك تباين في التشريعات الخليجية الخاصة بالعملة الموحدة.. وقال: هناك انسجام كبير وافهم التعجل في الوصول إلى العملة الموحدة ولكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عنصر الوقت والاهم هو الاسس والقواعد الراسخة حتى لا تتعرض التجربة إلى اي انتكاسات وان تكون الوحدة النقدية على اسس راسخة مختتما تصريحه في هذا المجال بالقول نأمل تسارع وتيرة الانجازات وظهور الاتحاد النقدي.

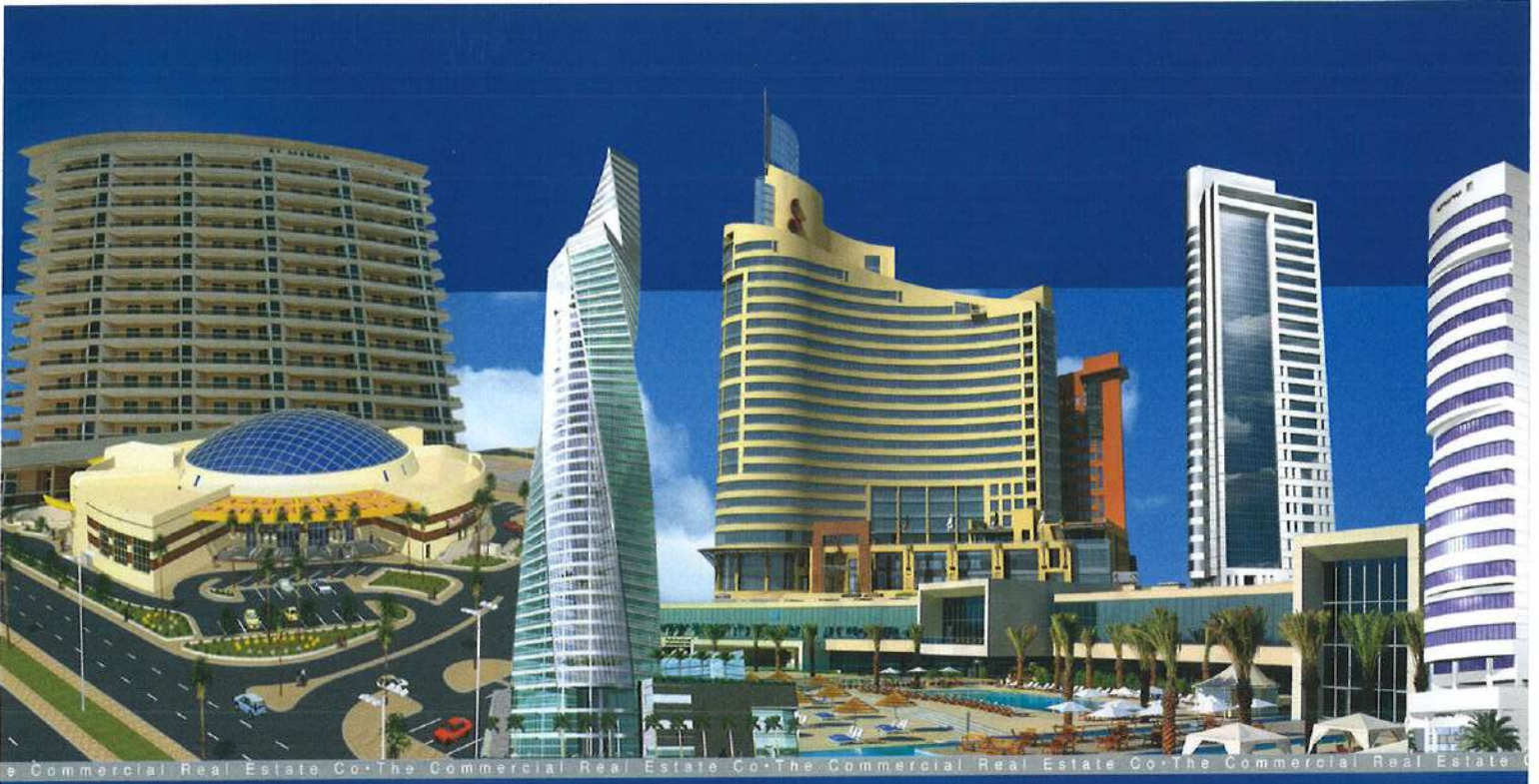

منتجع هيلتون الكويت :-
من أكثر المنتجعات طلباً وذو أداء قياسي حيث بلغ صافي أرباحه 5.1 مليون د.ك ونسبة إشغاله 96%، وهي الأعلى بين فنادق دولة الكويت.

سفير وشاطئ الدانة :-
يحتوي على شاليهات وحمام سباحة، وصالات للألعاب، ونادي صحي ومجهز بأفضل وأرقى الأجهزة الحديثة، ونسبة إشغاله 100%.

مجمع المنار السكني:-
يعتبر من أحدث وأرقى المجمعات السكنية في الكويت ويتكون من 16 دور تحتوي على 86 وحدة سكنية، ونسبة إشغاله 100%.

فلل التجارية:-
لقد تميزنا بتقديم أبرز المشاريع السكنية المحلية لعملائها الكرام، وقد تم بيع 200 فيلا خلال العام 2003.

الدوم الترفيهي:-
مشروع إستثماري ترفيهي يحتوي على فكرة جديدة في التصميم ويقع ضمن منطقة تجارية بالمنقف، وتبلغ تكلفة المشروع 6.0 مليون د.ك بعائد متوقع 623 الف د.ك للسنة ومتوقع بدأ التشغيل 2006/1/1.

برج الشروق:-
برج مكاتب بإرتفاع 22 دور يطل على منظر الشروق حيث تسطع شمس التجارية، بتكلفة إجمالية 2.0 مليون د.ك بعائد متوقع 295 الف د.ك للسنة، بنسبة إشغال متوقعة 100%.

مشروع سيمفوني:-
فندق ومجمع سكني يتميز بتصميمه الفريد وإطلالته على شارع الخليج العربي بتكلفة إجمالية تبلغ 34 مليون د.ك بعائد متوقع 3.9 مليون د.ك للسنة، ومتوقع أن يبدأ التشغيل في 2007/1/1.

كويت تريد سنتر:-
صرح معماري ينبض في قلب مدينة الكويت ويتكون من مجمع تجاري وبرج مكاتب بإرتفاع شاهق يصل إلى حوالي 200 متر، حيث تبلغ تكلفته 24 مليون د.ك بعائد متوقع 3.8 مليون د.ك للسنة، ومتوقع أن يبدأ التشغيل في 2007/1/1.

«وثقتم فأوفينا..»

التجارية
الشركة التجارية العقارية
The Commercial Real Estate Co.

ISO 9001:2000 The Quality Advantage
BBB+ CAPITAL INTELLIGENCE

الشرق، شارع جابر المبارك، بناية الشركة التجارية العقارية
هاتف: 805252 فاكس: 2426848
www.crc@altijaria.com - E-mail: crc@altijaria.com

افتتح المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية

النوري :

الصناعه المصرفيه والماليه الاسلاميه اصبحت حقيقه ملموسه وتحتاج الى مزيد من الافصاح والشفافيه

وزير المالية محمود النوري خلال القاء كلمته في افتتاح المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية والاسلامية

ضرورة تطوير الادوات المالية الاسلامية سواء من خلال المؤسسات المصرفية والمالية الاسلامية او الحكومات الاسلامية

النوري متوسطا كبار الشخصيات المشاركة في المؤتمر

أكد وزير المالية محمود النوري ان الصناعة المصرفية والمالية الاسلامية اصبحت حقيقة ملموسة في واقع العمل المصرفي والمالي ويحتاج إلى مزيد من الافصاح والشفافية الكاملة باعتبارها احد اهم المقومات لتحقيق الانضباط، مشيرا إلى ان هذه الصناعة تشهد تطورات متنامية لاسيما خلال السنوات الاخيرة سواء من ناحية تلك المؤسسات او من ناحية حجم الاموال التي تديرها او تنوع انشطتها.

واضاف النوري قائلا في افتتاح المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية انه على الرغم من هذا التطور والنجاحات التي حققتها المؤسسات المصرفية والمالية الاسلامية، فانه لا يزال امامها تحديات وآفاق مستمرة وهو ما يتطلب مزيدا من الجهود الحثيثة من قبل هذه المؤسسات.

ودعا النوري القائمين على العمل المصرفي الاسلامي إلى ضرورة تطوير فهم الشريعة وتطوير الخدمات المصرفية الاسلامية وعدم الاعتماد الحرفي على النص وذلك من اجل عمل افضل لتلبية احتياجات العميل والمستهلك دون الخروج على مبادئ الشريعة الاسلامية معربا عن أمله في ان يشهد العمل المصرفي الاسلامي تطورا افضل خلال الاعوام المقبلة.

وقال النوري انه وعلى المستوى العالمي هناك الكثير من المؤسسات العالمية المالية التي اصبحت تصدر وسائل ائتمان تعتمد على اساس الشريعة الاسلامية مما يؤكد اهمية دور القطاع المالي الاسلامي، لافتا إلى الجهود الحكومية الكويتية في تنظيم ورقابة هذا العمل من خلال اصدار قانون البنوك الاسلامية.

واشار وزير المالية إلى ان السوق المحلي سيضم ثلاث مؤسسات مالية اسلامية، الاولى وهي «بيت التمويل الكويتي» (بيتك) ويخضع إلى رقابة بنك الكويت المركزي من بداية مايو الماضي الذي قال عنه انه اثبت نجاحات من خلال ما يزيد على ٢٧ عاما في العمل المالي الاسلامي، وكذلك البنك العقاري الذي يسير في اجراءات التحول إلى بنك اسلامي عقب الموافقة المبدئية عليه، علاوة على الانتهاء من تأسيس بنك اسلامي جديد، وهو بنك بوبيان الذي تؤسسه الهيئة العامة للاستثمار برأسمال قدره مائة مليون دينار كويتي، وتساهم فيه المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالاشتراك مع الهيئة بنسبة ٢٤ في المائة وطرح الباقي (٧٦٪) للاكتتاب العام (في مايو الماضي).

زيادة عدد الشركات

ومن ناحية أخرى، لفت الوزير محمود النوري إلى ان السنوات الاخيرة شهدت زيادة عدد شركات الاستثمار التي تزاول نشاطها وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية، حيث بلغ عددها ١٣ شركة مقابل ٤ شركات في نهاية عام ١٩٩٧.

ويبلغ اجمالي اصولها نحو ٢,١ مليار دينار كويتي وتدير اموالا لحساب الغير بلغ اجماليها ٨٢٩ مليون دينار كويتي.

ودعا إلى ضرورة تحقيق التوافق المناسب

بين شتى الممارسات الحالية للعمل المصرفي والمالي الاسلامي واساليب الرقابة عليه، مشيرا إلى اهمية توفير البنية القانونية للعمل المصرفي الاسلامي التي تنظم انشطته وتحدد علاقة المؤسسات بالسلطات الرقابية، وهو ما تم تحقيقه بصدور القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣ باضافة قسم خاص بالبنوك الاسلامية إلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨.

واشار وزير المالية إلى ضرورة تطوير الادوات المالية الاسلامية سواء من خلال المؤسسات المصرفية والمالية الاسلامية او الحكومات الاسلامية، حيث انه على الرغم من الجهود التي بذلت وما تم اصداره من ادوات في هذا المجال، فانه ما زال دون الطموحات، حيث ما زال مقصورا من حيث الحجم والنوع والأجل عن الحد اللازم لتطوير اسواق نقدية ومالية اسلامية (سواء أولية او ثانوية) تتسم بالفعالية اللازمة لتحقيق الاهداف المطلوبة في خدمة اغراض المؤسسات المصرفية والمالية في مجالات السيولة والاستثمار من جهة واغراض السياسة النقدية لتنظيم السيولة المصرفية بوجه عام من جهة اخرى.

اما من الجانب الشرعي، فقال الوزير محمود النوري انه يتطلب جهودا وتعاونا وتنسيقا اكبر بين مختلف الجهات المعنية لاتخاذ التدابير المناسبة لتحقيق التقارب المستهدف بين مختلف التطبيقات القائمة. حيث يمثل الاختلاف بين الهيئات الشرعية المختلفة حول مدى شرعية بعض الادوات والمنتجات المستخدمة احد اهم معوقات تطوير هذه الصناعة.

ومن ناحيته استذكر رئيس الهيئات الشرعية أحمد بزيع الياسين يوم صدور المرسوم الاميري بتأسيس بيت التمويل الكويتي بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٧٧ في عهد المغفور له الشيخ صباح السالم الصباح وبالرعاية الأبوية من صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت.

والان وبعد قرابة ربع قرن او يزيد من مسيرة (بيتك) الذي بدأ بمبلغ ما يقارب ٧ ملايين دولار امريكي ويدير الان ما يزيد عن ١٠ بلايين دولار امريكي تأسست شركات ومؤسسات مالية موازية ناجحة في تعاملها ثم تلاه بعد ذلك صدور قانون المصارف الاسلامية، ويليه تأسيس مصرف اسلامي حاليا وتعديل نظام مصرف اخر تقليدي إلى نحو المنهج الاسلامي وربما يعقب ذلك تأسيس مصارف اسلامية اخرى تباعا من قبل الشركات الاسلامية القائمة او غيرها، وباختصار فان منهج التعامل المصرفي والاستثماري والمالي المشروع انتشر محليا وعربيا واسلاميا وعالميا واخذ بالانتشار ولله الحمد في المعمورة يساعد في ذلك اساتذة كرام في كلية الشريعة والدراسات الاسلامية في الكويت وغيرها من البلاد العربية والاسلامية، فهم حملة المنهج ورعاته واوعيته وكذلك خريجو هذه الكليات الذين انخرطوا في الميدان العملي لهذه المصارف والشركات والمؤسسات المالية حسب فقه المعاملات الميسرة وكان لفضيلة الدكتور الشيخ بدر المتولي عبد الباسط رحمه الله طيب الاثر في ذلك ورقابة.

وقال النوري ان اشراف البنك المركزي على هذه المصارف والشركات وعلى بيت التمويل الكويتي حسب قانون المصارف الاسلامية محل ترحيب وتعاون من قبل هذه المصارف والشركات وتعتبره قوة ودعما لها لما يتحلى به البنك المركزي من حرص على نجاح هذه المؤسسات ومنهجها التنموي السليم المشروع والمتحفظ امام مخاطر الاستثمار.

من ناحيته قال مدير عام بيت التمويل الكويتي (بيتك) جسار دخيل الجسار ان صناعة الخدمات المالية الاسلامية تنمو بنسب تصل إلى ١٥٪ سنويا، لا سيما ان العمل المالي وفق الشريعة الاسلامية اصبح من اهم مكونات الاقتصاد المحلي والاقليمي، مشيرا إلى ان بداية مسيرة المؤسسات المالية الاسلامية كانت شاقة وعسيرة وواجهت مصاعب وعقبات عدة، و

النوري والياسين يستمعان إلى شرح احد المشاركين في المعرض الاسلامي

«اليوم نرى تهافت الافراد والحكومات على انشاء البنوك الاسلامية ما يؤكد بعد نظر الرواد الاوائل من جانب وسلامة وصحة منهج عمل البنوك الاسلامية من جانب اخر».

واضاف الجسار قائلا: لقد اضحت الخدمات المالية الاسلامية اليوم مطلب الكثير من العملاء، وقدمت لهم في المقابل العديد من المنتجات والخدمات التي تفي بمتطلباتهم واحتياجاتهم المتنوعة، واصبح الجميع يتحدث عن صيغ المعاملات المالية الاسلامية مثل الاجارة والمرابحة والمشاركة والاستصناع.. وغيرها بعد ان تجسدت صور حقيقية للتعامل مما اثرى السوق ومحيط التعاملات للافراد والشركات.

واعرب الجسار عن فخره بان الكويت تحتضن اكبر عدد من الشركات والمؤسسات المالية الاسلامية حيث سيصبح عدد تلك المؤسسات ١٤ شركة استثمارية إلى جانب ثلاثة بنوك اسلامية، الامر الذي يدعو القائمين على هذه الاعمال إلى بذل المزيد من الجهود لتدعيم مكانة الكويت كأحد المراكز للخدمات المالية الاسلامية في المنطقة.

مناخ تشريعي

ورأى الجسار ان بيئة العمل هي ابرز محركات النجاح وبالتالي فان ضبط هذه البيئة يسهم في ايجاد مناخ تشريعي وتنظيمي يوفر الاستقرار النقدي عبر سياسات تأخذ في الاعتبار خصوصية العمل المالي الاسلامي وتراعي طبيعته المتميزة وهو الدور المنوط بالبنوك المركزية وان هذا الدور يلقى كل ترحيب وتقدير ودعم من المؤسسات المالية الاسلامية التي اثبتت حرصها على العمل وفق المعايير والمقاييس العالمية وبأسس مهنية وتقنية رفيعة وفق التزام من قبلها تجاه مؤسسات الرقابة الحكومية في دولها.

دور بنك الكويت المركزي في اثراء تجربة العمل المالي الاسلامي

وقال رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لدار الاستثمار عدنان المسلم في ورقة عمل قدمها للمؤتمر الرابع للمصارف

الياسين: منهج التعامل المصرفي والاستثماري انتشر محليا وعربيا واسلاميا بمعاونة اساتذة في كلية الشريعة الاسلامية

والمؤسسات المالية الاسلامية، ان بنك الكويت المركزي ساهم في السنوات الماضية ومن خلال السماح بتأسيس المؤسسات الاسلامية غير المصرفية في اثراء تجربة العمل المالي الاسلامي وتعدد منتجاتها.

واضاف قائلا: ان عدد المؤسسات المالية الاسلامية في الكويت ارتفع نتيجة لذلك من مؤسسة واحدة «بيت التمويل الكويتي» في عام ١٩٧٨ إلى ١٣ مؤسسة حاليا تدير نحو ٤ مليارات دينار كويتي.

واشار إلى موافقة البنك المركزي في اطار قانون البنوك الاسلامية الذي أقر أخيرا تأسيس بنك اسلامي برأس مال ١٠٠ مليون دينار «بنك بوبيان» وتحويل البنك العقاري إلى بنك اسلامي.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي لبيت الاستثمار الخليجي محمد العلوش ان نسبة نمو شركات الاستثمار الاسلامية في الكويت بلغ ٣٥ في المائة سنويا خلال السنوات الخمس الاخيرة.

واضاف قائلا: ان الزيادة الاجمالية لعمليات تمويل العملاء بلغت حوالي ٣,٣٧٥ مليون دينار وارتفعت عمليات الاجارة التمويلية ٨,١٤٣ في المائة وعمليات المضاربة ٣,٢١ في المائة.

واشار العلوش إلى ان اصول المؤسسات المالية الاسلامية الكويتية بلغت حوالي ٧,١٠ مليارات دولار تمثل نحو ٢٧ في المائة من اجمالي المؤسسات الخليجية، وان اجمالي الودائع بلغ حوالي ٦,٧ مليارات دولار تمثل نحو ٢٤ في المائة من الاجمالي الخليجي.

من جانبه اقترح الدكتور محمد الزرقا من شركة المستثمر الدولي تأسيس جهة مستقلة تطبق المعايير الشرعية الخاصة بمنتجات المصارف والبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية.

وقال الدكتور الزرقا ان هذه الجهة يمكن ان تكون هيئة عليا تابعة للبنك المركزي او تنشأ في اطار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية التي تتخذ من البحرين مقرا لها.

واضاف قائلا: ان الصناعة المالية الاسلامية شأنها شأن كل صناعة تحتاج إلى بنية اساسية تزدهر فيها ومن ابرز مقومات هذه البنية المواصفات المشتركة للمنتجات والانشطة المباحة والممنوعة.

من ناحية اخرى قال مساعد المدير العام لقطاع التمويل في بيت التمويل الكويتي عماد الثاقب ان تحول الكويت إلى مركز مالي اقليمي للمؤسسات المالية الاسلامية يتطلب توافر مجموعة من العوامل الرئيسية.

وعدد الثاقب بعضا من هذه العوامل ومنها توافر عدد كبير من المؤسسات المالية الاسلامية وتشكيلة واسعة من المنتجات ووجود سوق اسلامي للمعاملات بين

البنوك والاهتمام بالعنصر البشري، فضلا عن الاهتمام المكثف بالتكنولوجيا.

واضاف قائلا: ان من العوامل ايضا توافر المؤسسات المساندة لدعم العمل المصرفي الاسلامي مثل مراكز التدريب والتأهيل للعنصر البشري ووكالات التصنيف الدولية، اضافة إلى ضرورة تفهم السلطات الرقابية للعمل المصرفي الاسلامي.

وحول الرؤية المستقبلية لصناعة الخدمات المالية الاسلامية، قال رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة الافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات أحمد عبد الله الزبن، ان الاستثمار التشغيلي للشركة سيصبح اهم وسائل التمويل في قطاع الطائرات خلال السنوات العشر المقبلة، بحيث يستأثر الاستئجار على ما بين ٣٠ و ٤٠ ٪ من سوق الطائرات او ما يوازي ٣٠ - ٤٠ مليار دولار.

وقال العضو المنتدب لشركة منشآت المشاريع العقارية مشعل العميري ان الاقتصاد الاسلامي يشهد نموا متسارعا بمعدل ١٥٪ سنويا، فيما يبلغ حجم السوق نحو ٣٦٠ مليار دولار تقريبا.

وتحدث العميري عن خصائص صكوك الانتفاع التي تتمثل في كونها وسيلة لامتلاك حق الانتفاع الدوري بوحدات سكنية لفترات طويلة دون الحاجة للملكية الكاملة للعقار، وتلبي احتياجات ومتطلبات شرائح مختلفة من المنتفعين وتعتبر اداة استثمارية جديدة صالحة للراغبين في الانتفاع بالوحدات بانفسهم وللمهتمين بالاستثمار العقاري في الوقت ذاته.

ومن جانبه قال الخبير الاقتصادي الدكتور خالد بودي ان تقديم منتجات وصيغ استثمارية وتمويلية جديدة يعزز من الوضع التنافسي للمؤسسات المالية الاسلامية، ويساعدها في الاستجابة لاحتياجات عملائها بشكل افضل. ودعا بودي إلى ضرورة ان تكون الصيغ المستخدمة من قبل المؤسسات المالية المختلفة متماثلة ومتجانسة، وان يكون الاختلاف بينها في حدود ما هو مطلوب من توفير بدائل مقبولة من هذه الصيغ او في حدود ما تتطلبه القوانين المحلية.

اما المدير العام لشركة «اي تي اس» خالد السعيد فقد ذكر في ورقة عمل قدمها للمؤتمر ان زيادة المنافسة في قطاع المصارف سيزيد من الطلب على العملاء ويزيد الخدمات مما سيجعل الحياة الدورية لهذه الخدمات اقصر الا انها ستمكن تلك المصارف من تقييم ادائها.

واوضح السعيد انه من خلال تقييم تلك المصارف لادائها ستتمكن من تقليل المخاطر والتخفيض من التكاليف لتتمكن من المنافسة وتزيد من انشطتها.

ومن جانبه قال رئيس وحدة الاقتصاد الاسلامي في كلية العلوم الادارية الدكتور محمد القطان في ورقة عمل قدمها للمؤتمر انه يتطلب من المصارف الاسلامية المشاركة بشكل اكبر في التنمية الاجتماعية والاعتداد بالمنهج الاسلامي الاصيل مع قبول تعدد الآراء. واوضح القطان ان المصارف والمؤسسات الاسلامية يفترض ان تكون واعية بالمتغيرات الدولية إلى اقصى درجة

الجسار: بداية المسيرة كانت شاقة وعسيرة... واليوم نرى تهافت الافراد والحكومات على انشاء بنوك اسلامية

عدنان المسلم وعبد الوهاب الوزان يتقدمان الحضور

TV GUIDE

دليل التلفزيون

مع الاعتذار تعيد المصارف النشر الكامل للمقالة التي تم نشرها بشكل مختصر في العدد الحادي عشر للزميل عبد السلام عبد الله العوضي

آثار الفائدة المصرفيه

بقلم:

عبد السلام العوضي

تضاربت الآراء والفتاوى حول الفوائد التي تتقاضاها البنوك على القروض او حتى التي تدفعها لاصحاب الودائع، ومما لا شك فيه انه ليس هناك فتوى حاسمة في هذا الامر الذي شغل الكثيرين منذ سنوات طويلة وبالذات عندما ظهرت البنوك الاسلامية على الساحة المصرفية خلال العقدين الماضيين واصبحت هناك بنوك لا تتعامل بالفوائد المصرفية بشكل مباشر وهي البنوك الاسلامية، وطبعا هناك البنوك التجارية التقليدية التي تتعامل بالفوائد المصرفية المتعارف عليها والتي ترتبط اساسا بسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي مع هامش بسيط فوق سعر الخصم المذكور، ولكن يبقى التساؤل والشكوك حول الفائدة المصرفية قائما وهل هي حرام ام حلال شرعا، وهل حكمها نفس حكم الفوائد الربوية التي كانت قائمة عند ظهور الاسلام والرسالة المحمدية، وهل آثارها الاجتماعية مماثلة تماما لما كان قائماً في ذلك العهد اي منذ اكثر من اربعة عشر قرنا من الزمان

كما ان هذا الامر لم تظهر فيه فتوى دينية حاسمة حتى الان تلزم جميع المسلمين وتؤكد بان هذا الامر جائز او لا يجوز التعامل به قطعيا، حيث انه عند ظهور الاسلام لم تكن هناك بنوك قائمة وتتعامل بالفوائد كما هو الحال الان، إذ لو كان ذلك قائما ومنعه الاسلام تماما كالخمر والميسر لما كان هنالك اي جدل حوله، وفي ذلك حكم مما يغلب عليه صفة الاباحة لانه محل جدل بين فقهاء المسلمين.

ولكن ما كان قائما هو الربا الفاحش الذي يتعامل به المرابون والذين يستغلون حاجة بعض الناس لكي يستولوا على ممتلكاتهم مع الاخذ بعين الاعتبار بأن المرابين غالبا يرسمون ويخططون للاستيلاء على ممتلكات الغيرمن خلال اغرائهم بالاقتراض وينتهي الأمر في حالات كثيرة بالسيطرة على اموال المقترض من قبل المرابي، وهذا مما لا شك فيه اسلوب مدمر اجتماعيا ونهى عنه الاسلام واكده رسول الله عليه الصلاة والسلام.

وحتى في أكبر الدول الرأسمالية التي تتعاطى بنظام الفوائد والتي تضم عددا كبيرا من بنوك العالم تمنع الربا الفاحش المستغل لحاجات الناس بل وتجرمه القوانين تحت ما يسمى «بربا الاستغلال» او USURY والذي يختلف عن الفوائد المصرفية التجارية المجازة قانونيا في حين ان ما تتقاضاه البنوك حاليا من فائدة على القروض وما تدفعه للمودعين من فوائد على ودائعهم يختلف تماما عن هذا الامر، فالبنوك تأسست قبل حوالي اكثر من ثلاثة قرون في اوروبا وتبعها بعد ذلك العديد من دول العالم، وكما نعلم بأن البنك يؤسس من قبل مجموعة تجار لها مصالح مشتركة، ولو اخذنا كمعيار لتحديد ما هو حلال وما هو حرام، المثال التالي: اتفق ٢٠ تاجرا يتعاملون بانواع متعددة من التجارة على تأسيس بنك فيما بينهم، على ان يمتلكوا ٥٠٪ من اسهم البنك وباقي الاسهم تطرح للجمهور حتى تعم المصلحة ولا تقتصر عليهم فقط. وعادة يتكون مجلس ادارة البنك من المؤسسين وكذلك هم كبار

المودعين في البنك وهم ايضا يحصرون كل نشاطهم التجاري في البنك ويبدأ البنك اعماله بتعيين الموظفين من مواطني البلد وغيرهم لكي يقوموا باعماله الاساسية وهي تلبية طلبات عملائه من التجار كالاعتمادات والقروض وغيرها من التسهيلات المصرفية، واحد ابرز اعمال البنوك التجارية منح الائتمان (القروض) معتمدا في ذلك بالدرجة الاولى على ودائع العملاء كقاعدة للاقراض، تحت رقابة البنك المركزي الذي يتولى مهمامه وخاصة فيما يتعلق بالقروض، والودائع وكما هو معروف تشكل الودائع عبئا على البنك إذ أن ما هو متعارف عليه هو قيمة كلفة الاموال Cost of Funding وبالتالي لابد ان توظف الودائع على شكل قروض بفائدة أعلى مما دفعه للودائع حتى يحقق هامش الربح ليستطيع ان يغطي مصاريفه ومن ثم يوزع الفائض منها كأرباح لمساهمي البنك.

نعود للمثال المذكور اعلاه لكي يقرر القارئ ما إذا كان مثل هذا التعامل حلالا ام حراما. وكتوضيح لاحدى عمليات البنك التجارية أن احد التجار الـ ٢٠ (مؤسسي البنك) توفرت لديه وفرة في السيولة ويودعها لدى البنك ويكون في نفس الوقت زميل له (من ضمن المؤسسن العشرين) بحاجة إلى سيولة مالية فيلجأ للبنك لمنحه قرضا لتيسير امره والبنك وسيط بين التاجرين الاول الذي يملك السيولة وليس لديه فرص استثمارية فيودعها لدى البنك والتاجر الاخر لديه فرصة استثمارية متميزة ولا يملك السيولة، في هذه الحالة قد تكون المشاركة او المرابحة للعمليات التجارية او الاستثمارية وغيرها غير مقبولة لكلا الطرفين نظرا لاختلاف طبيعة العمل لكل منهما، وبالتالي لابد من اللجوء إلى وسيلة اخرى لاتمام الغرض المطلوب، وهنا يأتي دور البنك والافضل للتاجر ان يقترض من ان يسيل بعضا من اصوله التي قد تكون اسعارها السوقية متدنية وبالتالي لا يحقق سوى خسائر فادحة نتيجة فك وتسييل الاصول لديه، وفي نفس الوقت استطاع تحقيق اهدافه الاستثمارية التي اعتبرت متميزة، مع العلم بأن البنك لا يمنح القرض المطلوب الا بعد التأكد من امتلاء العميل ماليا وقدرته على تسديد القرض والفوائد، والبنك بالنهاية هو ضامن فوائد الودائع لاصحابها ما لم يتعرض البنك لهزات مالية غير متوقعة.

ومن جانب اخر يضمن البنك للتاجر الاول فائدة تغطي كلفة استعمال امواله لفترة معينة كما يعطي للتاجر الاخر فرصة لتمويل مشروعه الاستثماري الجديد مع عدم التفريط في الاصول التي يمتلكها والتي قد تكون اسعارها متدنية كما ذكرنا سابقا، وكل ما عليه هو ان يتحمل تكلفة استعمال الاموال المقترضة من البنك ومن المعروف ان البنك عندما يحقق مثل هذه الارباح مع نهاية العام يوزع على شكل ارباح لمساهمي البنك بما يشمل المقرض والمقترض اي هامش للربح يعود على الطرفين والبنك في الواقع هو الوسيط لتيسير امر التجار.

نتساءل في هذا المقام، هل يمكن ان يقارن ذلك بالفوائد الربوية التي كان يتقاضاها المرابي عند ظهور الاسلام؟ الرد هو بالتأكيد لا يمكن المقارنة بين الحالتين، علما كما ذكرنا ان البنك هدفه ليس الاضرار بمصالح الافراد والمجتمع وانما بالعكس الهدف هو تنمية المجتمع والمساهمة في توظيف العمالة الوطنية كما يتبرع البنك بالكثير للاعمال الخيرية في المجتمع.

كل ذلك واضح تماما في اعمال واهداف البنوك، كما أن هناك رقابة صارمة من خلال بنك البنوك وهو البنك المركزي الذي يحدد سعر الخصم للبنوك خلال السنة ولا تترك جزافا كما هو حاصل مع المرابين، اذ ان الربا مبنى اساسا على ايقاع الضرر والاذى بالمقترض حيث تفرض عليه نسب فائدة متفاوتة وغير ثابتة خلال مراحل الدين، اما البنك فيحدد الفائدة بعقد خطي مع المقترض على اساس قاعدة ان العقد شريعة المتعاقدين وتكون عادة اركان وشروط العقد وفقا للانظمة الرسمية المتعارف عليها في البلاد، اما عقود الربا فهي عادة خارج نطاق القانون وبالذات في البلاد التي تفتقر إلى نظام قانوني وان وجد العقد فهو اقرب إلى عقود الاذعان.

وأخيرا لابد من الاشارة إلى تصريح الدكتور علي جمعة - مفتى جمهورية مصر العربية حول هذا الموضوع إذ اكد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لعن الله آكل الربا ومؤكله وشاهديه وكاتبه» رواه البخاري ومسلم. ولكن الخلاف حدث فيما إذا كان هذا الحاصل في واقع البنوك من قبيل الربا المحرم شرعا او انه من قبيل العقود الفاسدة المحرمة شرعا ايضا او انها من قبيل العقود المستحدثة والحكم فيها لاهل الحل والعقد إذا حققت مصالح اطرافها ولم تشتمل على ما حرم شرعا. وبناء على ذلك فانه يجب على كل مسلم ان يدرك ان الربا قد حرمه الله سبحانه وتعالى وانه متفق على حرمته ويجب عليه ان يدرك ان اعمال البنوك اختلف في تصويرها وتكييفها والحكم عليها والافتاء بشأنها وان يدرك ايضا ان الخروج من الخلاف مستحب. ومع ذلك فله ان يقلد من اجاز هذه المعاملات ولا حرمة عليه حينئذ في التعامل مع البنوك بجميع صورها اخذا وعطاء وعملا وتعاملا ونحوها.

مما سبق نرى ان هذا الامر المهم يتطلب بحثه من قبل منظمة مؤتمر الدول الاسلامية نظرا لاهميته للاوضاع المالية في البلاد الاسلامية لمصلحة شعوبها ويجب ألا تترك الامور محلا للبلبلة والشكوك. والواقع حاليا أن التجار بحاجة إلى البنوك التجارية والاستثمارية، كما ان البنوك الاسلامية حاليا هي اقرب ما تكون للبنوك الاستثمارية. ولكن إذا حسم امر الفائدة فان ذلك من شأنه استقرار الامور لدى الناس وعليهم ان يقرروا اي بنك ينبغي التعامل معه سواء أكان بنكا تجاريا او استثماريا، وخاصة إذا زالت شبهة الفائدة التي نؤكد مرة أخرى أنه لا يمكن مقارنتها بالفوائد الربوية.

مؤسسه الخليج للاستثمار تحتفل بعيدها العشرين

وزراء مالية دول مجلس التعاون يقطعون كعكة الاحتفال

الشيخ على الخليفة متوسطاً كبار الشخصيات

وزراء مالية دول مجلس التعاون الخليجي في حفل العشاء

أكد وزير المالية محمود عبد الخالق النوري ان مؤسسة الخليج للاستثمار ساهمت بشكل فعال في مختلف نواحي الانشطة الاقتصادية الخليجية لاسيما في مجال انشاء الشركات والمشاريع المجدية وتطوير اسواق رؤوس المال الخليجية ولا شك ان المؤسسة قامت بعمل متواصل ودؤوب للمساهمة في المجالات الاقتصادية كافة.

وحين انشئت المؤسسة كان التوجه الاساسي في ذهن الدول الخليجية الست المساهمة ان يسمح لها بأن تعامل بمعاملة المؤسسات الوطنية نفسها وفقا للقوانين المعمول بها في كل دولة من دول المجلس.

وهو امر اكدت عليه اتفاقية التأسيس، وتعمل المؤسسة على وضعه موضع التنفيذ من خلال انشطتها المختلفة، ولا جدال في ان الدعم والتأييد الذي تلقاه المؤسسة من السلطة التنفيذية في الدول اعضاء مجلس التعاون. يعطيها وضعا فريدا ومميزا بين مختلف الشركات العاملة.

وقال النوري في كلمته التي ألقاها بمناسبة احتفال المؤسسة بالذكرى العشرين لانشائها، وبحضور وزراء مالية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واعضاء مجلس الادارة السابقين والحاليين للمؤسسة والعديد من الفعاليات الاقتصادية المحلية والخليجية ورجال الصحافة والاعلام، ان وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار في الكويت قد اعتمدت على المؤسسة في تنفيذ بعض المهام الاساسية. فبعد تحرير الكويت من العدوان العراقي الذي شنه النظام البائد في عام ١٩٩٠، استعانت وزارة المالية بخبرات مؤسسة الخليج للاستثمار كمستشار مالي للحكومة الكويتية في دراسة البرنامج الحكومي للتخصيص، كما استعانت الهيئة العامة للاستثمار بجهود المؤسسة وخبراتها في دراسات تخصيص مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، وقامت المملكة العربية السعودية ايضا بالاستعانة بالمؤسسة في عمليات تخصيص قطاع الكهرباء، ولهذا

النوري : المؤسسة ساهمت في النشاط الاقتصادي الخليجي

الرزوقي: تميز أداء المؤسسة بالنمو والربحية في مجال الاسهم والسندات

فانني على ثقة من ان المؤسسة ستواصل هذا النهج القويم وبأن الدول المساهمة ستستمر في تقديم الدعم اللازم لها.

أول ثمرة للاتفاقية الاقتصادية الموحدة

وفي كلمة ألقاها رئيس مجلس ادارة المؤسسة الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني قال فيها: أن انشاء المؤسسة في عام ١٩٨٣ كأول ثمرة للاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرها اصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون في نوفمبر من العام ١٩٨١، والتي ما كان لها ان تقوم لولا انشاء مجلس التعاون بمبادرة من جانب القادة لخلق كيان سياسي واقتصادي يرعى شؤون المنطقة وشعوبها ويهدف إلى تحقيق المزيد من النمو والازدهار لابنائها.

واضاف بأن المؤسسة قد قامت منذ انشائها بدراسة الجدوى لاكثر من ٤٠٠ مشروع او فكرة استثمارية، مستخدمة في ذلك الاساليب الفنية والمالية المهنية المتعارف عليها، حيث استثمرت خلال سنواتها العشرين في ما يقرب من ٥٠ مشروعا وشركة، كما ان النتائج المالية للمؤسسة تثبت ان تلك الاستثمارات كانت مربحة للمستثمرين، وانها عادت بالفائدة والنفع على اقتصاديات المنطقة، مشيرا في الوقت ذاته إلى ان موجودات المؤسسة قد نمت بنسبة ١٤,١٪ سنويا خلال السنوات العشرين الماضية لتصل إلى ٦,٧ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٣ مقارنة بمبلغ ٤٨٠ مليون دولار في نهاية ١٩٨٤.

وقال آل ثاني ان ادارة المؤسسة قد اتبعت سياسة متوازنة في ادارة مواردها سعيا لتحقيق عوائد جيدة على استثماراتها، حيث انها تواجدت في الاسواق العالمية منذ بدء عملها تدعيما للربحية واغتناما للفرص التي توفرها تلك الاسواق، حيث ادى نشاط المؤسسة في هذا المجال إلى تنويع مصادر الدخل وتوزيع المخاطر، وهو ما انعكس من خلال النتائج المالية المجزية للمؤسسة خلال تاريخها، حيث ارتفعت ارباح المؤسسة عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ١٢٥ مليون دولار اي ١١,٣ ٪ على حقوق المساهمين، وهي أعلى نسبة ربحية للمؤسسة منذ انشائها.

ومضى يقول بأن المؤسسة قد التزمت باعداد وتطوير جهاز فني من ابناء دول مجلس التعاون، والعمل على توفير فرص التدريب والنمو المهني لهم في مختلف المجالات، مشيرا إلى ان المؤسسة قد اصبحت اليوم رائدة من حيث مستوى الكفاءة المهنية والفعالية لجهازها الوظيفي الذي يشكل ابناء المنطقة فيه حوالي ٥٨٪.

تنويع الانشطة

من جهته أبدى الرئيس التنفيذي للمؤسسة هشام عبد الرزاق الرزوقي، سعادته بضيوف المؤسسة مشيرا إلى ان ما كان للمؤسسة ان تنمو وتزدهر لولا دعم الدول الست المالكة، والتوجيهات السديدة لمجالس ادارة المؤسسة المتعاقبة وما كان لوزراء مالية دول المجلس كأعضاء من دور بارز لافتا بأن أصول المؤسسة قد تطورت من ٤٨ مليون دولار في اول عام لنشاطها في ١٩٨٤ حتى وصلت في نهاية العام الماضي إلى حوالي ٦,٧ مليار دولار، كما حققت المؤسسة ارباحا في كل عام من سنوات عملها حتى خلال فترة غزو النظام الغاشم لدولة الكويت في عام ١٩٩٠، وبلغ مجموع توزيعات المؤسسة العادية وغير العادية على مساهميها حوالي ١,٤ مليار دولار اي ما يوازي ٢٥٠ في المائة من رأس المال المدفوع.

واشار إلى ان المؤسسة تتطلع للسنوات المقبلة بتفاؤل وثقة في ضوء تزايد التوقعات الايجابية باداء قوي للاقتصادات الخليجية نظرا لاتباع المؤسسة استراتيجية واضحة المعالم تقوم على تنويع الانشطة وتوزيع المخاطر.

يذكر ان المؤسسة والتي انشئت في عام ١٩٨٣ تملكها بالتساوي الدول الست اعضاء مجلس التعاون الخليجي وهي دولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت، ويقع مقر المؤسسة في مدينة الكويت.

Golden Awards

ماكدونالدز

الكويت

تحصل على أعلى جائزة عالمية لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

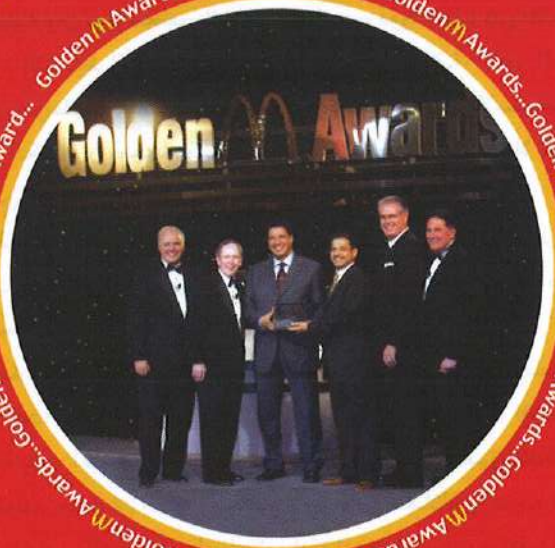

إنها لكم

نشكر عملائنا لأن ثقتهم بنا جعلتنا نعمل بعزم لإرضائهم فتكللت جهودنا بتميزنا من بين ٣٥٠٠ صاحب إمتياز حول العالم

وهي أعلى جائزة تقدمها **ماكدونالدز** لمثليها في العالم.

جائزة الأقواس الذهبية (Golden Arches Award) تمنح لأفضل ٣٥ صاحب إمتياز ماكدونالدز حول العالم من أصل ٣٥٠٠.

رضاءكم هو أفضل جائزة نعتز بها

شركة العوشرجي القدانية

أنا أحبه

الوزير المفوض / جمال عبد الله فراج الغانم
مدير إدارة شؤون مجلس التعاون لدول الخليج العربي
وزارة الخارجية -دولة الكويت

العلاقات الاقتصاديه والتجاريه بين دول مجلس التعاون الخليجى

تلعب التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي دورا مهما في اقتصاديات هذه الدول، وبحمد الله وفضله يزداد النشاط الاقتصادي بين دول المجلس كافة، الامر الذي تعود آثاره الاقتصادية والاجتماعية على مواطنيه بالنفع الكبير، الا ان هناك جملة من الاستحقاقات الاقتصادية والتجارية علينا كأبناء دول الخليج ان نعيها ونعيرها الاهتمام المطلوب، وهي بلا شك تصب في خانة مصلحة دول المجلس ومواطنيه، ومن ذلك:

١ - علينا ان نوحد جهودنا من خلال تقوية العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس وذلك من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية المختصة في دول المجلس وترجمة هذه العلاقة بمواقف متحدة وثابتة مع القضايا الاقتصادية في مختلف المحافل العربية والدولية.

٢ - تعظيم الدور الاستثماري الذي تلعبه المؤسسات الاستثمارية في دول المجلس ولعل ما تقوم به مؤسسة الخليج للاستثمار انعكاس لهذا الدور من خلال تبني مشاريع مالية ذات عوائد اقتصادية واجتماعية.

٣ - قيام البنوك الخليجية بدور أكبر والتهيؤ للمتغيرات المحتملة عند تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة وخاصة الجزء المتعلق بانشطة البنوك، حيث ان القرار الحكيم لاصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس بفتح فروع للبنوك الخليجية في دول المجلس كافة دليل على استعدادنا لهذه المتغيرات وذلك قبيل دخول البنوك الكبرى في دولنا وما لذلك من انعكاسات على انشطة واداء البنوك.

٤ - توسع البنوك المتخصصة في أنشطتها وتقديم مشاريع تنموية ذات جدوى اقتصادية واجتماعية تتناسب مع خصوصية المنطقة.

٥ - العمل على التعامل الجيد مع العملة الخليجية الموحدة والاعداد الجيد للأدوات اللازمة لتنفيذ ذلك.

ولا شك ان هناك قضايا اخرى لا تقل اهمية عن البنود التي اشرت إليها.. الا انني أردت طرحها رغبة في الاستعداد الجيد لما قد نواجهه في الفترة المقبلة وخاصة اننا نبني آمالا كبيرة على المضي في أن تصبح دولنا مراكز تجارية دولية، وعلينا الاستفادة من الثورة العلمية والتكنولوجية المتسارعة، وان يكون لنا دوما موقع في المؤسسات المالية والاقتصادية في شتى انحاء العالم معتمدين على ما وهبه الله لنا من روافد مالية وعلى توافر العناصر الرئيسية من ذوي الخبرات، وكذلك العناصر الشابة الواعدة.

الكويتية تفوز

وسائل الراحة
جهاز تمرين القدمين
(ايروجيم)

خدمات التموين الغذائية
قوائم الطعام الجديدة

وسائل الراحة
أدوات الراحة في مقصورة الركاب

وسائل الترفيه
سماعات عازلة للصوت لركاب
الدرجتين الأولى ورجال الأعمال

اجراءات الأمن والسلامة
شريط فيديو إجراءات الأمن والسلامة

خدمة طاقم الطائرة
العناية بالركاب

الاستحقاق والجدارة
استراحة الركاب

جوائز

لخدماتها على الطائرة

الخطوط الجوية الكويتية

أدار الندوة: رئيس التحرير

ضيوف الندوة

عبد الرضا خورشيد: رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد للوساطة المالية

خالد الصالح: رئيس مجلس إدارة شركة الخليج للأوراق المالية

حامد السيف: رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي

فالح الرقبة: نائب مدير سوق الكويت للأوراق المالية لشؤون التداول

عبد الرضا خورشيد

خالد الصالح

حامد السيف

فالح الرقبة

آفاق رواج سوق الأسهم في الكويت

يشهد قطاع الاستثمار في سوق الكويت للاوراق المالية انتعاشا غير مسبوق هذه الايام انعكس بشكل كبير على ارباح الشركات الاستثمارية والصناديق والمحافظ الاستثمارية كذلك على الافراد المستثمرين في سوق يبلغ حجمه حوالي ١٦ مليار دينار كويتي (حوالي ٥٥ مليار دولار)، ولكن يبقى السؤال هو ان تحرك سوق الاسهم في البورصة هل معقول ام غير معقول؟ باختصار عوامل الدعم السائدة حاليا اهمها يتمثل في انخفاض سعر الخصم وبالتالي تراجع عوائد الودائع الثابتة، وكذلك دعم انشاء صناديق استثمارية بالاضافة إلى السيولة العالية في البنوك وتحسن ارباح الشركات وهذه جميعها عوامل محلية، وهناك عوامل خارجية مثل الاداء السيئ للاسواق العالمية خصوصا ان بعض المؤسسات والافراد في الكويت يوظفون الاموال في الخارج لندرة الفرص الاستثمارية المحلية بالاضافة إلى اداء الاسواق العالمية التي تسير دون وجهة معينة او توجه واضح للارتفاع في التحسن مما ساعد على العزوف عن الاستثمار في الخارج الامر الذي ساهم في عودة الاموال وتراجع ضخ السيولة إلى الخارج وهو ما زاد السيولة محليا وبالتالي انعكس ذلك في سوق الاوراق المالية وأنعش سوق الاسهم في الكويت.

من هنا وجدنا من الضروري القاء الضوء على سوق الاسهم في الكويت من خلال ندوة هذا العدد، والتي شارك فيها كل من نائب مدير سوق الكويت للاوراق المالية لشؤون التداول فالح عبد الله الرقبة، ورئيس مجلس ادارة شركة الاتحاد للوساطة المالية عبد الرضا خورشيد، رئيس مجلس ادارة شركة الخليج للاوراق المالية خالد ناصر الصالح، ورئيس مجلس الادارة والمدير العام لشركة الكويت والشرق الاوسط للاستثمار المالي حامد السيف. حيث تم التركيز في محاور الندوة على أهمية السبل لوضع نظام للتداول في بورصة الكويت والتطرق إلى مجموعة من الموضوعات الاساسية التي تهم المستثمرين واصحاب القرار في الشركات والمؤسسات المالية والهيئة العامة للاستثمار.

المصارف: منذ العام الماضي ومع بدء عملية تحرير العراق شهد سوق الأسهم في الكويت انتعاشا كبيرا، هل هذا الانتعاش تعود اسبابه فقط لموضوع العراق ام ان هناك اسبابا اخرى؟

خالد الصالح: هناك اسباب عديدة من اهمها ارتفاع استلام عدد كبير من الشركات والافراد مطالباتهم من اللجنة الدولية لتقدير التعويضات والتي ضخت مبالغ كبيرة في السوق وارتفاع اسعار النفط وموضوع تحرير العراق بالاضافة إلى انخفاض اسعار الفوائد على الودائع في البنوك وانخفاض اسعار الاسهم في الاسواق الخارجية وبعدها جاءت القوات الامريكية والاجنبية التي باتت تضخ الاموال في السوق بشكل كبير وغير عادي من خلال ما يقدم لهم من خدمات بالاضافة إلى العنصر الاساسي وهو الاطمئنان النفسي بعد زوال النظام السابق في العراق.

عبد الرضا خورشيد: في الحقيقة كل ما تفضل به الاخ خالد فهو صحيح، والحالة النفسية كانت الاساس ولكن سوق الاسهم ورواجه ليس بسبب الاموال التي جاءت من الخارج، هناك اداء جيد الشركات وعوائدها التي تداولت في السوق وخاصة بعدما رأينا اداءها من خلال الارباح التي حققتها في الربع الاول من سنة ٢٠٠٤ فهي عوائد تبشر بالخير، ليس من عملها السابق او ترحيل ميزانيات قديمة بل هي عوائد وارباح نتيجة عملها في الأشهر الثلاثة الماضية من هذا العام، فهذا أعطى فوائد ايجابية وثقة كبيرة للسوق فهو

عبد الرضا خورشيد

بالتالي يهبط ويصعد نتيجة ضخ السيولة في السوق. ونجد هناك البعض ممن يريد ان يستثمر أمواله في سوق العقار بدلا من الاسهم نتيجة الاطمئنان في سوق العقار وخاصة أنه طويل الأجل.

المصارف: ما اهم اسباب نهوض وانتعاش سوق الكويت للاوراق المالية في الوقت الحالي؟

حامد السيف: بالاضافة إلى ما قاله الاخوان فإن انتعاش سوق الاسهم يعود إلى عدة اسباب منها الاستقرار السياسي في المنطقة ووضع الكويت المميز، تدني سعر الفائدة، توفر السيولة وتقلص الفرص الاستثمارية البديلة، محاولة الاصلاح الاقتصادي والاستفادة من وضع العراق مما كون مراكز استثمارية محلية واجنبية كبيرة، دخول صناديق جديدة مختلفة في السوق ودعمها من الهيئة العامة للاستثمار، توسع البيع الآجل وأخيرا ازدياد الطلب ودخول مستثمرين جدد إلى سوق الاسهم عن طريق الانترنت المقدم من شركة بيت الكويت والشرق الاوسط للاستثمار المالي والاهم هو الارقام مثل متوسط ربحية السهم ارتفع من (١٤,٥٤٪) إلى (٩,٣٤٪) مقارنة بالربع

خالد الصالح: أهم اسباب انتعاش سوق الاسهم، التعويضات وانخفاض اسعار الفائدة وارتفاع اسعار النفط وتحرير العراق والاطمئنان النفسي

رئيس التحرير يحاور ضيوف الندوة

سنة الاول من سنة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤.

المصارف: في الواقع هناك ثمة وجهة نظر تقول ان الانتعاش الذي شهدته البورصة خلال السنة الماضية لن يتكرر لانه بني على عوامل مؤقتة، فما تعليقكم على ذلك؟ وأين ترون التحليل الاقرب إلى الصحة بين من يقول ان هذا الانتعاش مفتعل ولن يتكرر او ان الانتعاش يمكن ان يستمر إذا ما توافرت له القاعدة التنظيمة لذلك؟

فالح الرقبة: أنا أعتقد ان الاخوة قد غطوا الجزء الكبير عن هذا السؤال في اجاباتهم، لكن تبقى هناك اضافات لاسيما اننا نتحدث هنا عن اهم ما يتعلق بالاستثمار، وهي نفسية المستثمر بوجه عام، ولكن يجب ان نذكر بأننا نمر الان بظروف قد غابت عنا لمدة عشرين سنة يفترض من خلالها اننا لم نعش استقرارا سياسيا كالذي نعيشه الان، منذ بدء الحرب العراقية الايرانية التي اصابت الكثير من الامور والمشاريع الاقتصادية بالشلل، وبعدها جاء الغزو العراقي للكويت وفي اغسطس ١٩٩٠الذي دمر الاقتصاد الكويتي بشكل كامل. ولو نظرنا إلى العراق الان وما يحصل به نجد في النهاية بأن هذه المشاكل والاحداث ستنتهي حتما، ونهاية المطاف سيستقر العراق، وبالتالي إذا ما استقر العراق سينعكس استقراره بشكل ايجابي على الكويت واقتصادها، من هنا نجد ان الاستقرار الحالي والاستقرار المتوقع هو احد الاسباب الرئيسية لنشاط السوق، بالاضافة إلى عدة عوامل اخرى منها اسعار الفائدة التي وصلت إلى نسب متدنية بحيث نجد بأنه لا يوجد هناك ما يغري المستثمر كسوق التداول في الأسهم. وهناك عدة نكسات عالمية كان لها التأثير القوي على صعود السوق الكويتي، واليوم اصبحت المصداقية في سوق الاستثمار الخارجي خصوصا في قطاع الاسهم أخف مما كانت عليه في السنوات الماضية وخاصة سنوات ٩٧، ٩٦ ، ٩٥، حيث كانت مرحلة غير طبيعية، ولكن ما يحصل اليوم وخاصة منذ سنة ٢٠٠٠ بداية هبوط السوق الامريكي حتى الان نتكلم عن مؤشرات من خمسة الاف إلى الف او الف وثمانمائة. وهناك ايضا اسعار النفط ستبقى على استمرارها ومهما صعدت ستبقى على مستويات مرتفعة وبالتالي ستنعكس هذه الصورة على الميزانية وعلى الدولة بشكل عام. وأنا أعتقد بأن هذا الانتعاش في اسعار النفط لن يكون مؤقتا بقدر ما هو مستمر.

المصارف: هناك من يتخوف بأن عملية التصحيح ليست بسبب الوضع في العراق، انما هي للوضع الذي كان سائدا في العام ١٩٩٧، هل تتوقعون بأن تستمر حركة التصحيح بنزول أكبر لخلق قاعدة جديدة للستثمرين؟

عبد الرضا خورشيد: بحسب ما رأينا خلال الشهور الثلاثة الماضية هو لابد ان يهدأ والسبب هو اطمئنان المستثمر في السوق والوضع القائم سليم والامن مستتب،

فالشركات بالتالي تعطي ارباحا اضافية، واي مستثمر ينتظر أرباحه في هذه الشركات، وبالتالي يقول المستثمر بدلا من استثمار المال في العقار الذي يمكن ألا يحقق المرتجى بسبب عدم الاستفادة من ايجاره، يمكنني ان احقق ارباحا في الاسهم بحيث يمنحني السهم عشرة بالمائة ارباحا سنوية وبالعودة إلى الوضع في العراق نجد ان الكويت استفادت بقيمة مليار دولار صادرات للعراق منذ زوال نظام صدام حسين، ونحن هنا نتحدث عن الصادرات فقط، لم نبدأ بعد بالاعمار وغيرها من الامور ذات الصلة والتي إذا ما بدأت ستدر على الكويت البلايين من الدولارات، منذ أيام مثلا جاءني ضيوف امريكان للمطار ويريدون فيزا للدخول وبقوا في المطار مدة يومين حتى تمت الاجراءات اللازمة، هنا نقول ان الناحية الاجرائية التي تقوم بها الدولة، ومن المفروض ان تنظر الدولة إلى المصلحة العامة التي يمكن ان تفيد المستثمر من الداخل الآتي من الخارج. ومن ناحية اخرى نجد بأن العقار في صعود مستمر وذلك بسبب عدم وجود فائض في الدولة، واكثر المباني تستأجر اليوم بشكل كامل، والشقق الفاخرة اصبحت تزخر باسعار خيالية من ٧٠٠ دينار وما فوق.

اما بالعودة إلى القرار الصادر منذ ايام من قبل وزارة الداخلية بخصوص تحويل

فالح الرقبة

الزيارة اقامة بقيمة ٢٠٠ دينار، انا أقول ان يخفض المبلغ إلى ٢٠ دينارا فقط و ٥٠ دينارا على أقصى تقدير وذلك كي اسهل على الوافد دخوله الكويت هو واسرته ما يترتب عليه استئجار منزل واستهلاكه امور حياتية كثيرة تنعش الوضع الاقتصادي في البلد. ولا ننسى أيام الستينيات عندما استفدنا من اخواننا العرب الوافدين بينهم ٥٠٠ الف فلسطيني خلفوا وراءهم فراغا في البلد في سنة ١٩٩٠، بينما نجد هناك دولا اخرى في المنطقة عاشت على حساب الكويت، دبي مثلا انتعشت على حساب الدول المجاورة، ونحن ما زلنا نعيش الهاجس الامني، ما يترتب عليه القلق وعدم الاطمئنان للمستثمر، فالمطلوب اليوم من الدولة تسهيل اجراءات دخول التجار والزائرين إلى الكويت وذلك لانعاش الوضع الاقتصادي، انا أحد الاشخاص الذين لديهم عقود ملزمة في العراق، إذا كانت الدولة لم تسهل لي المعاملات والاجراءات اللازمة بحجة البنك المركزي لم يسمح او اي

عبد الرضا خورشيد:
اداء الشركات في الربع الأول من سنة ٢٠٠٤ أعطى فوائد ايجابية وثقة كبيرة لجهة ضخ السيولة

عـائق اخـر، فكيف لي ان اتم تنفيذ ما التزمت به.

حامد السيف: أنا أعتقد ان طبيعة السوق تحدده آلياته الا وهي العـــرض والطلب وان السوق اصبح سوق مؤسسات تعـمل على الاسـتـفـادة من الارتفـاعـات والانخـفـاضـات المتكررة في السـوق كـوضع طبـيـعي وتكون ذات طابع دينامكي في الحركة وهذا كله مستندا إلى المتابعة والتحليل لسوق الاسهم مما يتيح اضافة اسهم او حذفها من المحفظة الاستثمارية وبالتالي أعتقد بأن الصعود والهبوط للاسهم هو سمة الوضع الطبيعي جدا ولا يهدد السوق كما حدث في عام ١٩٩٧ لان الوضع اختلف كثيرا واصبح سوق مؤسس بدل ان كـان سـوقـا فـرديا

خالد الصالح

ودخول كثيرا من الادوات مثل السـوق الآجل والتـجـارة الالكترونية والتي وحدها ومن خلال افراد يديرونها مباشرة ارتفع حجمها إلى ٣٧ مليون دينار، ونحن نحاول ان نسوق سوق الكويت عربيا وخليجيا.

المصارف: هل الطريقة التي اعـتـمـدتموها قـد اثرت في رواج الاسهم الكويتية؟

لاشك ومن المؤكـد بأن هناك بعض الناس يتداولون وهم في بيـوتهم وهناك البـعض من «الحـذق» يتـداولون ايضـا، واعتقد ان كل من لديه بطاقة بنكيـة ان يتـداول وهناك تفاعلات قوية في السوق اومن صناع السوق حيث يشـتـري الاسـهم من السـوق النقـدي ويبيعها آجل في هذه الحالة يقوي السوق النقدي لانه في الآجل لا يملك اسهما وبالتالي هو يخلق دورة وادوات جديدة، من هنا نجـد ان وضع السـوق في الكويت جـيـد جـدا، ومن أقوى الاسواق العربية الموجودة في دول العـالم الثـالث، وهو منظم جدا، ولكن هو بحـاجة إلى ان يتـحـول من العـمليات الفردية إلى المؤسسات، وتحت رقـابة قـوية، وعلى الجـهـة الرقـابيـة ان تضع برامج متخصصة، اي لا يجوز من التـجـارة او البنك المركـزي والبورصة مراقبة السوق، بل يجب ان تكون هناك جـهـة محـايدة تمامـا مسـؤولة عن السوق، كي يتعامل المستثمر الاجنبي مع جـهـة واحـدة، وبالمقـابل انا اطمـئن المستثمرين بأن ما يحدث بالسوق من صعود وهبوط هو وضع طبيعي يجب ألا نخاف منه.

وفي نفس السياق قال فالح الرقـبـة: بداية أقـول ان وضع السوق حاليا لا يقارن بما كان عليـه في ٩٧، ولكن أريد ان اوضح بعض النقاط، وخاصة اننا في السوق واداريي السوق ان نظام السوق ممتاز بشكل

حامد السيف:
على إدارة السوق ان توجد نظام البيع الآجل وتفتحه للجميع على اساس التنافس الشريف بين صناع سوق البيع الآجل

عـــام، ولكن هناك بعض النواقص التي نعـــمل على استكمالها، على اساس السنوات الأربع المقبلة وبناء على رغبة المستثمر، ومنذ أيام عقدنا لقاء مع الهيئة العامة للاستثمار وذلك لبحث انشاء صندوق فيما يتعلق (بصناع السوق) او ما يسمى بصندوق صناع السوق ونحن نضع الان الآلية اللازمة لهذا الصندوق. ونحن نتكلم هنا عن اكثر من صندوق وكل واحد لا يقل عن مائة مليون دينار. وطبعا (الشيء بالشيء يذكر) لقد خاطبنا بعض الشركات الاستثمارية منذ فترة، فهناك بعض الشركات التي يمكنها ان تقدم ادوات استثمارية جديدة، وهناك «الأوبشن» الذي نعمل عليه الان والنظام الآلي ايضا سوف نبدأ العمل به في أوائل العام ٢٠٠٥، مما يخلق فرصا جديدة فيما يتعلق بنشاطات اخـــرى، ولا شك ان الآجل اعطى آلية اخرى للسوق، وفي نفس الوقت نسعى ونرتب لادراج شركات اخرى في السوق، وتوجهنا الان هو العمل على توسيع قاعدة الاسهم وهناك اكثر من مائة وعشر شركات مدرجة الان في سوق الكويت للاوراق المالية، وبودي ان يزيد هذا الرقم لانه كل ما زاد عددها تزيد فرصة الانتقاء اكثر بالاضافة إلى توحيد الشركات ككتلة واحدة في ظل الهبوط والصعود للاسهم.

خالد الصالح: أنا أعتقد ان

حامد السيف

في كل سهم عائد اكثر من ١٠ إلى ١٥٪ حتى المشاريع الكبرى التي لا تنجز ليس للسوق اي علاقة بها، هناك عدم تنسيق بين الاطراف المعنية، فالمفروض بوزير المالية ووزير التجارة بالاضافة إلى محافظ البنك المركزي ان يكون لهم قرار موحد في هذا الشأن.

عبد الرضا خورشيد: الحقيقة انني أريد ان أعلق قليلا على نظام السوق والبيع بالآجل، أرى ان اسباب هبوط السوق في هذا الشيء بالذات يعد «تكييش». الآجل يبيع من أجل الحصول على السيولة، صحيح ان هناك قرارا صدر وهو ال ١٠٪ في السنة، فهناك كان البعض منهم يشتري مليونا ويعطي عشرة الاف على اساس انه اشترى بالآجل ينزل عليه السوق كيف يمكنه التسديد، هذا الشيء يؤثر على السوق ولو قليلا، اما بالنسبة لتنظيم السوق هناك في جميع دول العالم توجد هيئة سوق مال ومن أجل ان تعمل (صناع السوق) هناك جماعة يعملون

فالح الرقبة:

نحن نمر بظروف اقتصادية قد غابت عنا لمدة عشرين عاما يفترض من خلالها اننا لم نعش استقرار سياسي كالذي نعيشه الان

مدير التحرير وسكرتير التحرير يتابعان الندوة

في السوق في ظل بيع وشراء وفق عملية تنظيمية يجب ان اؤمن له سوق مال فهناك شركات الاستثمار لديها صناديق استثمار ويدير هذه الصناديق وبكل أسف موظفون عاديون، يربحون في السوق حالهم حال اي مستثمر، علما انهم ليس عندهم نظام (صناع السوق) حتى يقول للمستثمر ان يضخ المال في حال نزول السوق، اي ان اشتري، وعندما يكون هناك طلب اسرب اي اعمل توازنا عندي في السوق، ولكن بكل أسف (صناع السوق) غير موجود.

في تعليقه على خورشيد قال السيف: لا شك ومن المؤكد بأن التجارة عن طريق الانترنت عملت على ادخال الكثير من المستثمرين إلى سوق الاسهم وصار كثير من المستثمرين نساء ورجالا يتداولون عملية البيع والشراء مباشرة من مساكنهم او مكاتبهم وهناك البعض من يتداول وهو في عرض البحر (في الحداق) وهذا البرنامج يتيح لكل من له حساب مع شركة الكويت والشرق الاوسط للاستثمار المالي يستطيع ان يتعامل مع سوق الكويت للاوراق المالية مباشرة من اي موقع في العالم. كذلك البيع الآجل زاد من حجم السوق النقدي بحيث ان البيع الآجل يشتري يوميا اسهم من السوق النقدي ويحوله إلى السوق الآجل وبالتالي توسع البيع الآجل المنظم يعمل على ازدياد نشاط سوق الاسهم وكمثال، كانت محفظة البيع الآجل ٣٠ مليون واصبحت الان ٩٠ مليون. ونحن نعتقد ان وضع سوق الاسهم في الكويت جيد جدا وهو من أقوى الاسواق العربية الموجودة ويعلن دول العالم الثالث وهو منظم جدا واخذ نحوه إلى ان يتحول في كثير من عملياته من التعامل الفردي إلى التعامل المؤسسي وهناك تحرك إلى توحيد عمليات الرقابة والتشريع كي يتعامل معها المستثمرين المحليين والاجانب واني اطمأن المستثمرين بأن ما يحدث في السوق من صعود وهبوط وهو وضع طبيعي يجب ألا نخاف منه بل يجب ان نتعامل معه باحتراف لكي نستفيد منه او نقلل الضرر.

فالح الرقبة: بكل أسف (صناع السوق) ركن مفقود بالاساس في السوق الكويتي، والذي خلق المشاكل عدم الاستقرار في السوق والاسعار. فغياب (صناع السوق) هو ما يسبب المشاكل في السوق ونحن الان نعمل على علاج هذه المشكلة.

اما فيما يتعلق (بالآجل) في الحقيقة نحن عملنا بالآجل منذ سنة ١٩٩٨ حيث طرحنا فكرة الصندوق، ونحن نعرف ان الآجل يطبق على السلع والنفط وليس على السهم،

استراتيجية تطوير سوق الكويت للأوراق المالية خطة العمل للسنوات الأربعة القادمة

ان خطة العمل المعروضة تهدف إلى تطوير سوق المال الكويتي ضمن استراتيجية شاملة، وسوق الكويت للاوراق المالية يعتبر احد الاسواق الناشئة والنشطة في المنطقة ويتمتع بوضع متميز بين الاسواق الاقليمية، وهذا بطبيعة الحال يتطلب المحافظة على هذه المكاسب وتنميتها بما يكفل الاستمرار بتحقيق التطوير المطلوب والارتقاء بمستوى هذا القطاع.

وتتخلص اساسيات الخطة المزمع تنفيذها بالمحاور الرئيسية التالية:

أولا: تطوير التشريعات

ثانيا: تفعيل الدور الرقابي للسوق

ثالثا: تطوير الآليات والانظمة الحالية في السوق

رابعا: تنويع ادوات التداول في السوق

خامسا: توسيع القاعدة الاستثمارية للسوق

سادسا: توفير المعلومات عن السوق ونشرها.

وعندما طبقنا الآجل على الاسهم في الحقيقة عانينا الكثير، والطريف في الموضوع ان الامريكان طبقوا هذا النظام سنة ٢٠٠٢ بنفس نظامنا ولكن بآليات مختلفة، والان نحن نطمح بأن نصل إلى نفس المستوى، حيث انهم فصلوا السوق الآجل عن السوق النقدي، وهذا من المفروض ان يطبق عندنا في المستقبل، وهم اضافوا على النظام «الدفع الشهري» متغيرة وهذا ما اضفناه نحن بالاخير. فمنذ ال ٩٨ بنسبة ٢٠٪ ونحن كادارة بورصة ودنا ان نرفع المعدل او تقلل منه فيصبح، عندنا مرونة، او إذا كان هناك نسبة مخاطرة في السوق والتي لا يستطيع احد ان يحددها، وإذا رأينا هناك مستويات عالية يمكنني ان ارفع الدفعة المقدمة بنسبة ٣٠ او ٤٠ ٪ بدلا من ٢٠ ٪ والعكس صحيح وهذا ما اضفناه نحن وعرضناه على اللجنة وأخذنا موافقة منها، وجعلناها من ٢٠ إلى ٥٠٪ احيانا اريد ان نرفع المعدل ٢٠٪ واحيانا اخرى اريدها ٥٠٪ على اساس مستويات السوق، هذه واحدة من التي طبقها الامريكان، اما من الناحية الاخرى عليك ان تشتري آجل «لكن دون ان تبيع آجل» الا بالسوق «الآجل» وهذا ما نختلف عليه. المشكلة عندنا اننا إذا اردنا ان نفصل السوق الآجل عن السوق النقدي، ستواجهنا مشكلة بأننا لم نمنح البديل لصاحب العقد ان يبيعه، يجب علي ان اوفر له الفرص البديلة للبيع «بالآجل»، اما بالنظام الامريكي يمكنك ان تبيع بالآجل او الفوري في حال

من أسباب رواج سوق الاسهم - مجموعة عوامل عامة

١ - الاستقرار السياسي في المنطقة ووضع الكويت المتميز
٢ - تدني سعر الفائدة
٣ - توفر السيولة وتقلص الفرص الاستثمارية البديلة
٤ - محاولة الاصلاح الاقتصادي والاستفادة من وضع العراق مما كون مراكز استثمارية محلية واجنبية كبيرة
٥ - دخول صناديق جديدة مختلفة في السوق ودعمها من الهيئة
٦ - البيع الآجل توسع في الفترة السابقة - (هناك تغير للمستقبل بنسبة أقل)؟
٧ - التوسع في التجارة الالكترونية (زاد من عامل الشفافية). ٣٧ مليون دينار (٤٣٣ حساب)
٨ - الزيادة في دخل النفط سوف يزيد من الصرف الحكومي على المشاريع الجديدة وصيانة البنية التحتية

أداء السوق:

١ - اداء الشركات في الربع الاول مقارنة بالربع الاول للعام الماضي تحسن عام ٢٠٠٢ (١٣,٤٪) إلى عام ٢٠٠٣ (٩١,٥٠٪) متوسط ربحية السهم الواحد في السوق من (٩,٥٤٪) إلى (١٤,٣٤٪).
٢- كان هناك عدة حركات تصحيحية في سوق الاسهم في الأشهر الاربعة لهذا العام وهي عملية ايجابية لفرز الشركات المدرجة من اسهم ممتازة وجيدة وغير جيدة تتناسب اسعارها مع كل تصنيف وفقا لمبدأ العائد مقابل المخاطرة.
٣ - التحالفات والاستحواذات على الشركات والتي تداول اخبارها السوق لعبت دورا رئيسيا في تحديد العديد من السلع المرتبطة بهذه المجموعات.
٤ - وقد اتسم اداء السوق هذا العام (بالانتقائي) حيث تم التركيز على الاسهم ذات الارباح التشغيلية المتنامية.

المخاطر التي تواجه المتداولين:

١ - ارتفاع في نسبة توزيع المنح - عبء على الشركات لهذا العام.
٢ - مع قوة اداء الشركات للربع الاول الا ان السوق لم يتجاوب معها بالشكل المطلوب مما يوحي بأن السوق لن يتجاوب خلال العام الجاري بنفس الوتيرة التي كان عليها عام ٢٠٠٣.
٣ - تداعيات الاوضاع في العراق وتزايد الارهاب في المنطقة سوف يضع ضغطا نفسيا على المتعاملين.
٤ - القلق من تحذير البنك المركزي والتوسع الائتماني ورفع نسبة الفائدة في الأجل القصير.
٥ - انشاء صناديق جديدة موجهة للاسواق الخارجية.
٦ - تأسيس شركات جديدة والدعوة للاكتتاب بها.
٧ - توقع زيادة خصخصة شركات حكومية جديدة.

تفاعل طبيعي

السوق سوف يستمر في الصعود والنزول والتداول كتفاعل طبيعي بين العرض والطلب والتغيير في بعض المؤشرات، والحقيقة ان هذا وضع طبيعي للسوق الا ان المستثمر الجيد يعمل على كيفية الاستفاد ة من هذه الارتفاعات والانخفاضات بحيث يعمل على تصيد بعض هذه الارتفاعات والعودة إلى السوق في حالة النزول وهذا يتطلب احترافا ودراية فنية كبيرة للمستثمر مما يعزز دور الشركات المتخصصة في هذا المجال.

ضيوف الندوة يتحاورون

الاستحقاق واستلمت السهم تستطيع ان تبيع بالآجل في هذه الحالة يكون قد تحرر السهم.

عبد الرضا خورشيد: هناك شركات الاستثمار مثل شركة الشرق الاوسط او اي شركة تتداول بالآجل ولديهم الاموال التي يستثمرونها، في الوقت الذي تعطي فيه البنوك فوائد بنسبة ثلاثة بالمائة، وهناك البعض لديه الملايين من الاموال في الخارج فبدلا من ذلك يمكنني ان استثمرها في بورصة الكويت في ظل الضمان الممنوح لي والذي لا يتعدى العشرة بالمائة، وفي نفس الوقت اضخ المال واشتري عن طريق البورصة واعطي في البورصة «الآجل» وهنا لماذا لا نسمح للجمهور بصفة عامة.

حامد السيف: لدينا خبرة واسعة في عمليات البيع الآجل وأننا صناع سوق نعمل بطريقة الشفافية العالية وليس لنا مصلحة كشركة من حيث اننا لا نستثمر رأسمال الشركة بالمتاجرة اليومية في السوق وهذا القرار من مجلس ادارة الشركة لوقف عمليات تضارب المصالح وهو قرار جرئ ويحد من استفادة الشركة ولكن مهم للشفافية وعدم منافسة المتعاملين، لذلك فقد مر السوق بمرحلتين في عمليات البيع الآجل الاولي ألا وهي نظام شركتنا الكويت والشرق الاوسط للاستثمار المالي وكنا الرواد في هذا السوق ونتبع نظام واضح ومنتظم وملتزم بالعرض والطلب على معظم شركات السوق الا ان ادخلت المرحلة الثانية ألا وهي فتح السوق لصناع سوق آخرين في البيع الآجل يتزامن مع البيع النقدي وهذا النظام يختلف عن نظام شركتنا من حيث الالتزام بالعرض والطلب على الشركات المتفق عليها ولا يقيدها من التعامل بشركاتها التابعة ولا يلزمها بالعرض والطلب اليومي على شركات تتاجر بأسهمها، لذا على ادارة السوق ان توجد نظام البيع الآجل وتفتحه للجميع على اساس التنافس الشريف بين صناع سوق البيع الآجل.

المصارف: ما خططكم المستقبلية لادخال آليات جديدة لاستقطاب السوق بغير موضوع الآجل، ولماذا لا تعملون على امكانية التداول على «الاندكسز» مثل السوق الامريكية؟

فالح الرقبة: اعتقد ان المصارف على بينة من طرحنا الاستراتيجية التي طرحناها في الربع الاخير من سنة ٢٠٠٣، فهي جدا طموحة للسنوات الأربع المقبلة وهي تحتوي على جزأين: الاول: انشاء اركان مفقودة من اركان السوق، كي تتماشى مع رغبة المستثمر، هناك نواقص عدة، على سبيل المثال نظام السوق الكويتي اليوم وتأتي بالشيك باليوم التالي، او تبيع اليوم وتأتي ببطاقتك في اليوم التالي، هذا الوضع يتعلق بآلية النظام وسوف نضع «لينك» بين الوسيط مع الجهتين لتسهيل عملية الوسيط وسحق الكثير من المخاطر، وذلك للتأكد قبل الشراء من رصيد او رأسمال الشركة في لحظات عبر الامين الخاص بك، وهذا ما يسمى بالتداول الالكتروني، وهناك امر اخر تمت مناقشته في استراتيجيتنا، وهو اضافة ادوات جديدة في النظام، اولا «الاوبشن» وثانيا المارجن واخيرا المؤشر الذي ستتداول به من خلال السوق الكويتي كسلعة، وهذا ما تم عرضه على المسؤولين وفق التطور الذي وضعناه ونحن بانتظار الرد.

حامد السيف: في النهاية أعتقد ان على السوق ان يوحد الجهات لكي يتيح للمستثمر الاجنبي ان يدخل السوق الكويتي بالسهولة المطلوبة عن طريق وضوح القوانين والتعامل معها والرقابة عليها مما يعمل على توسعة قاعدة المتعاملين به وهذا ينعكس على الاقتصاد الكويتي الكلي لوجدت الادوات الارشادية والتحفظية والرقابية للمستثمر المحلي والاجنبي.

وبعد هذا النقاش ارجو ان اضع بعض الامور المهمة والتي تتعلق ببعض المخاطر التي تواجه المستثمرين والذين يجب ينتبهوا لها ألا وهي نسبة توزيع المنح مما ينعكس على ارباح الشركات في المستقبل وتحذير البنك المركزي من التوسع الائتماني ورفع نسبة الفائدة وزيادة الصناديق المحلية الموجهة إلى الاسواق الخارجية مما يسبب بعض السيولة من السوق وتأسيس شركات جديدة والدعوة للاكتتاب بها وأخيرا توقع زيادة خصخصة شركات حكومية جديدة هذه كلها بعض المؤشرات التي يجب ان ينتبه لها المستثمر في السوق.

مجلس الوزراء يقرر رفع الضمان عن الودائع لدى البنوك المحليه

ضمان الودائع كان يمثل تكلفة اضافية على المال العام

دخلت البنوك الكويتية مرحلة جديدة من العمل المصرفي من دون غطاء حكومي للودائع بعد ان اعلن محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح ان مجلس الوزراء قد قرر بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١١ الموافقة على مقترح بنك الكويت المركزي برفع كفالة الدولة لحقوق المودعين لدى البنوك المحلية، وتكليف البنك باتخاذ الاجراء المناسب بهذا الشأن، وبناء عليه وحيث ان المرحلة الحالية تمثل التوقيت المناسب لرفع هذه الكفالة فقد رفع كفالة الدولة لحقوق المودعين لدى البنوك المحلية وذلك اعتبارا من يوم الاثنين ٢٦ ابريل ٢٠٠٤.

الشيخ سالم الصباح: القرار يصب في اطار زيادة كفاءة الجهاز المصرفي

قال محافظ بنك الكويت المركزي ان هذا القرار يصب في اطار زيادة كفاءة الجهاز المصرفي بشكل عام وبالتبعية في صالح المودعين لدى هذه البنوك، وايضا المساهمين فيها والمتعاملين معها، حيث قامت الدولة بدورها كاملا في مواجهة الازمات المالية التي طالت الاقتصاد الوطني عامة والجهاز المصرفي خصوصا، كنتيجة للاحداث التي واجهت الدولة والاقتصاد الوطني، والمتمثلة في انهيار سوق الاوراق المالية (ما يعرف بأزمة المناخ) في الثمانينيات وغزو النظام العراقي البائد لدولة الكويت في عام ١٩٩٠، حيث تم اقرار مجموعة متكاملة من اجراءات الدعم للجهاز المصرفي المحلي، من بينها اقرار كفالة الدولة لحقوق المودعين لدى البنوك المحلية، وذلك من خلال برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة الصادر في اغسطس ١٩٨٦، وكذلك المرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ في شأن معالجة اوضاع الجهاز المصرفي والمالي.

واوضح ان الامر الواضح في هذا الصدد هو ان تدخل الدولة في اجراءات الدعم للجهاز المصرفي، بما في ذلك اقرار كفالة حقوق المودعين لا يتم الا بصفة استثنائية في حالات الطوارئ الاقتصادية والمالية درءا لتفاقم الاوضاع، ويهدف إلى طمأنة الاسواق وعملاء البنوك واتاحة المجال المناسب لوضع السياسات التصحيحية اللازمة وتنفيذها. وعندما تنحسر آثار تلك الاوضاع والظروف يتعين النظر في مدى الحاجة للاستمرار في الاجراءات المتخذة في هذا الشأن.

وعليه فانه من الامور الواجب مراعاتها في مسألة الضمانة الحكومية انه لا ينبغي اضفاء صفة الاستمرارية إلى ما لا نهاية على الضمانة الشاملة للودائع في النظام المصرفي، فلا شك ان استمرار وجود كفالة الدولة لحقوق المودعين في البنوك المحلية، دون وجود ظروف او اوضاع تستدعي ذلك، له سلبيات مؤثرة يصعب تجاهلها سواء على مستوى كل بنك او على مستوى الجهاز المصرفي ككل، وذلك في مجال مواكبة التطورات المتلاحقة في العمل المصرفي على مستوى العالم، خصوصا مع ما يشهده العالم اليوم من آثار متتابعة للعولمة واتفاقات منظمة التجارة العالمية الساعية في جانب منها إلى تحرير التجارة في الخدمات المالية.

واكد ان تقييم الاوضاع الحالية بالمقارنة بتلك الاوضاع التي استدعت تدخل الدولة لدعم الجهاز المصرفي يفصح بوضوح لجميع المهتمين والمطلعين عن حدوث تطور ايجابي كبير في هذا المجال، وعما تتمتع به البنوك المحلية حاليا من متانة في أوضاعها المالية، واستمرار تحسن المؤشرات المالية الاساسية لديها من حيث الملاءة والسيولة والربحية، وهو ما يؤكد قدرة هذه البنوك على التعامل مع اي ظروف غير مواتية قد تواجه انشطتها في الفترة المقبلة، ويدرأ بالتالي المخاطر عن أموال المودعين لديها.

كما ان رفع كفالة الدولة لحقوق المودعين سيؤدي إلى دعم مناخ المنافسة الحرة بين البنوك المحلية واعمال قوى السوق، بما يمليه ذلك من جهود لادارات البنوك لتطوير ادائها ومستوى خدماتها واساليب ادارة المخاطر لديها، ويؤدي بالتبعية إلى زيادة متانة اوضاعها المالية بما يشكل تأمينا حقيقيا لاموال المودعين.

ناصر الساير: خطوة ايجابية في الطريق الصحيح تدل على حكمة البنك المركزي في اتخاذ القرار

منافسة مصرفية

على الرغم من أهمية القرار الذي وضع المصارف الكويتية في اطار المنافسة الشديدة التي ستواجهها، فإنه لم يكن مفاجئا للاوساط المصرفية التي كانت تترقبه وتطالب به، لا سيما وانه لا توجد مسوغات او ما يدعو للاستمرار فيه.

وكانت ردود الفعل على القرار واضحة لا سيما في القطاع الخاص حيث تركزت معظمها على عدم سحب اي من المبالغ من ودائع الشركات، مقتنعين بأن القرار اصلا كان متخذا منذ فترة طويلة وادخل الان حيز التنفيذ.

وقد رحب عدد كبير من المسؤولين المصرفيين في البنوك المحلية باعلان بنك الكويت المركزي رفع كفالة الدولة لحقوق المودعين لدى البنوك المحلية، بعد فترة ضمان استمرت نحو ١٨ عاما.

ثقة في الجهاز المصرفي

تعقيبا على قرار مجلس الوزراء رفع كفالة

الدولة عن الودائع اشاد رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف الكويتية ونائب رئيس مجلس ادارة بنك الكويت الوطني ناصر مساعد الساير، بقرار رفع الضمان الذي يعبر عن ثقة في الجهاز المصرفي، مؤكدا أنه خطوة في الاتجاه الصحيح وتتماشى مع المستجدات الاقتصادية العالمية، لا سيما التطورات الاخيرة التي مرت بها المنطقة، ووقوفها على مرحلة جديدة من الانفتاح الاقتصادي.

كما أثنى الساير على حكمة بنك الكويت المركزي لاتخاذ هذا القرار في الوقت المناسب، حيث تتمتع الكويت بشهادة أكبر وكالات التصنيف العالمية المعتمدة بأفضل النظم الرقابية المالية والمصرفية التي تتماشى مع المعايير الدولية بفضل سياسات المركزي وهو ما يعد الضمانة الحقيقية لودائع البنوك المحلية إلى جانب الحفاظ على سلامة الاوضاع المالية للبنوك.

ابراهيم دبدوب: البنوك الكويتية اصبحت تتمتع بملاءة عالية مما يؤهلها للاستمرار في التطور دون الاعتماد على الضمان الحكومي

لا تأثير سلبي

توقع رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في بنك الكويت والشرق الاوسط حمد المرزوق ان ينعكس قرار بنك الكويت المركزي برفع ضمانة الدولة عن اموال المودعين في البنوك الكويتية ايجابا على البنوك المحلية، خصوصا على مستوى المنافسة بين البنوك.

واشار المرزوق إلى ان تطبيق الضمان كان هامشيا على البنوك المحلية لسببين، اولهما وجود نسبة مرتفعة من الادوات المالية الحكومية في اصول البنوك المحلية، وثانيهما تصنيفات البنوك المحلية التي تعتبر الاعلى على المستوى الاقليمي، خصوصا وهي من اكثر مؤسسات التقييم والتصنيف ثقة على المستوى العالمي.

واكد المرزوق انه لن يكون هناك اي تأثير سلبي للقرار، خصوصا في ظل الاداء الجيد والنمو المتتالي سنويا للبنوك الكويتية على مدى ١٤ سنة بعد الغزو العراقي، مبينا في الوقت نفسه ان ارباح البنوك المتزايدة سنويا تعكس المتانة المالية، ولفت إلى ان هذا القرار سيؤدي إلى زيادة المنافسة بين البنوك على صعيد الخدمات والسعي إلى مزيد من ثقة العملاء.

واوضح ان رفع الضمانة يتماشى مع الاعراف المصرفية المعمول بها عالميا.

تحمل المسؤولية

قال كبير المديرين العامين والتنفيذيين في البنك التجاري جمال المطوع ان الخطوة في محلها وفي الوقت المناسب، وذلك بعدما انتفت الاسباب الداعية لذلك حيث لم يقم بهذا الاجراء الا بعد ان أصبح لديه اقتناع بضرورة هذا الامر.

واكد على ان هذا الاجراء سيحتم على مجالس ادارات البنوك تحمل نتائج قراراتها المستقبلية ومدى انعكاسها على متانة المؤسسة المصرفية وتكلفة الاموال التي ستحدد مقدار الربحية.

واوضح ان المسؤولية اصبحت مضاعفة على مجالس الادارات لتحسين ادائها وخططها في التسويق وتخفيض التكاليف والاعباء الادارية بغية تنظيم الربحية والاداء.

وحول انتقال الودائع من بنك إلى آخر قال المطوع ان العملية متروكة لتقييم العميل لهذه المؤسسة المصرفية او تلك بعد ان كان في السابق لا يأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المؤسسة كبيرة او متوسطة او صغيرة ولا يعطي الاهتمام الكافي لذلك ما دامت الوديعة مضمونة، في حين ان هذا الوضع

علي الموسى: الغاء كفالة الدولة لحقوق المودعين لدى البنوك المحلية قرار شجاع ويستحق التقدير

تغير الان واصبح لازما على العميل التمييز بين المؤسسة القوية والاخرى الضعيفة وفقا لمعايير فنية ومالية ومصرفية، وحجم وعراقة وربحية وادارة هذا البنك او ذاك مع أخذ مقياس الاستمرارية في تحقيق النمو بعين الاعتبار.

واعرب عن اعتقاده ان الفروقات بين البنوك محدودة لقناعة العملاء بان الجهاز المصرفي مستقر وآمن إلى جانب الاستقرار السياسي والاقتصادي

المسؤولية أكبر

قال امين السر ومدير عام الاستثمار في بنك الخليج جاسم زينل انه من غير المطلوب ان يستمر المال العام في تحمل اعباء هو غير مسؤول عنها، خاصة ان ضمان الودائع كان يمثل تكلفة اضافية على المال العام انتفت اسبابها.

واشار زينل إلى ان رفع الضمان يضع مجالس ادارات البنوك والادارات التنفيذية تحت مسؤولية اكبر، وبالتالي فانها ستكون في المرحلة المقبلة اكثر حرصا على اموال المودعين إلى جانب ان المساهمين سيكونون اكثر قدرة على محاسبة ادارة البنوك.

ونوه زينل بالمنافسة الاجنبية المقبلة إن آجلا أو عاجلا بعد السماح للبنوك الاجنبية بالعمل في الكويت، مشيرا إلى ان رفع الضمان يضع البنوك المحلية والاجنبية التي ستفتتح مستقبلا فروعا لها في الكويت في اجواء تنافسية واحدة.

واضاف ان رفع الضمان سيخلق اجواء المنافسة الحقيقية بين البنوك المحلية، مشيرا إلى ان البنوك المحلية طوال الفترة الماضية، لم تكن في اجواء تنافسية حقيقية. وردا على سؤال حول موقف المودعين الحاليين والمستقبليين قال زينل ان المودعين يشعرون براحة نفسية كبيرة ومطمئنين إلى متانة الاوضاع المالية للبنوك المحلية التي تؤهلها لان تستغني عن الضمان الحكومي للودائع.

توجه سليم

قال رئيس المديرين العامين بالوكالة في البنك الاهلي الكويتي عبد الله السميط ان توجه الغاء الضمان الحكومي للودائع توجه سليم مشيرا إلى ان القرار لن يكون له تأثير سلبي على البنوك الكويتية.

واضاف قائلا ان البنوك المحلية ومن بينها البنك الاهلي تقوم بطرح العديد من المنتجات التي تعطي عوائد أعلى من تلك التي تعطيها الودائع في محاولة منها لتنويع مصادر الاستثمار للعملاء.

وحول تأثير ذلك على العملاء قال السميط انه يتوقع ان يتأثر بعض العملاء بما سينشر حول رفع الضمان من منطلق عدم الالمام بالموضوع او معرفتهم لمعنى رفع الضمان الحكومي عن الودائع.

زوال الخطر السياسي

فيما اشاد رئيس المديرين العامين في بنك الكويت الوطني إبراهيم شكري دبدوب بالخطوة، مشيرا إلى ان وضع البنوك الكويتية اصبح مثاليا، لقرار رفع الضمان عن الودائع التاريخي بعد ان زال الخطر السياسي عن المنطقة، فضلا عن دوره في الحفاظ على كفاءة الجهاز المصرفي والتأكد من مواكبته للتطورات العالمية.

واضاف دبدوب ان البنوك الكويتية اصبحت اليوم تتمتع بملاءة عالية ومركز مالي قوي على مستوى البنوك الخليجية والعربية مما يؤهلها للاستمرار في التطور والاداء الجيد دون الاعتماد على الضمان الحكومي.

خطوة منتظرة

كما اشاد رئيس مجلس ادارة بنك برقان الشيخ محمد عبد العزيز الجراح الصباح بقرار بنك الكويت المركزي رفع الضمان الحكومي عن الودائع لدى البنوك المحلية، واصفا القرار بأنه خطوة ايجابية كانت منتظرة ولابد منها.

واشار الصباح إلى ان القرار لن يحدث تغييرات جوهرية في القطاع المصرفي الكويتي خصوصا ان جميع البنوك الكويتية تتمتع بملاءة مالية قوية وتستحوذ على ثقة عملائها، مبينا ان التصنيفات التي حازتها البنوك المحلية من قبل مؤسسات التصنيف والتقييم الدولية تؤكد قوة ومتانة اوضاع البنوك، خصوصا في ظل النظم الرقابية التي تعمل البنوك بموجبها، والتي تعتبر الضمان الاساسي لعمل البنوك من جهة والخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها من جهة ثانية.

مناخ المنافسة

اكد نائب رئيس مجلس الادارة في بنك برقان طارق عبد السلام ان قرار بنك الكويت المركزي سيدعم مناخ المنافسة الحرة بين البنوك المحلية وقدرتها على التعامل مع مختلف الظروف، مشيدا في الوقت نفسه بهذا القرار الذي وصفه بانه تطور ايجابي يدعم توجهات الدولة الانفتاحية، خصوصا في الجانب الاقتصادي ومسايرة العولمة بعد ان تم السماح للبنوك الاجنبية بالتواجد في الكويت.

ولفت عبد السلام إلى ان رفع ضمان الودائع سيدعم جهود ادارات البنوك في تطوير ادائها بما يخدم توجهات واستراتيجيات عملها سواء الداخلية او الخارجية.

جمال المطوع: الخطوة مناسبة بتوقيتها بعد انتقاء الحاجة اليها

محمد الجراح: لن يحدث القرار تغييرات جوهرية

جاسم السعدون: القرار مناسب في توقيته لبدء مرحلة جديدة من المنافسة بين البنوك

أعرب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في بيت التمويل الكويتي (بيتك) بدر المخيزيم عن تأييده لقرار رفع ضمانة الدولة عن أموال المودعين في البنوك المحلية خصوصا ان كل المؤشرات والظروف تدعم اتخاذ هذا القرار فالاقتصاد الوطني يشهد في الوقت الحالي اوضاعا ايجابية على جميع الأصعدة، مدعوما ببيانات ايجابية عن المالية العامة للدولة ومؤشرات النمو فيها. كما ان البنوك المحلية بدورها تتمتع بملاءة مالية جيدة تنتفي معها الحاجة إلى ان تضمن الدولة اموال المودعين فيها، ويشير اداؤها خلال السنوات الماضية إلى تحقيقها لنتائج ايجابية متتالية حصدت بها تقييمات جيدة من وكالات التصنيف العالمية.

وأكد المخيزيم ان وجود سلطة رقابية فعالة وتتمتع بمهنية عالية تتمثل في بنك الكويت المركزي ولها دور ايجابي واضح في الاشراف على الجهاز المصرفي والمالي في البلد يساهم في الشعور بالثقة بان قرار رفع الضمان عن أموال المودعين في البنوك المحلية سيأتي بنتائج ايجابية.

واوضح المخيزيم ان قرار رفع الضمان له جانب ايجابي مهم يتمثل في انه سيعمل على خلق بيئة مصرفية تتوافر فيها المنافسة الكاملة بين البنوك، وهو ما ستكون له نتائج ايجابية يعود نفعها على العملاء والمصارف نفسها ومن ثم يصب في صالح الاقتصاد الوطني.

قرار شجاع

قال رئيس مجلس الادارة العضو المنتدب في مجموعة الاوراق المالية علي الموسى ان قرار مجلس الوزراء برفع الضمان الحكومي عن الودائع قرار (شجاع) وقال الموسى الذي كان يشغل منصب نائب محافظ بنك الكويت المركزي انه يراهن اي شخص على حدوث اي ردود أفعال سلبية من قبل المودعين قد تؤدي إلى سحب أموالهم من البنوك المحلية، واشار الموسى إلى ان هذا القرار الذي أتخذ عام ١٩٨٦ تحت ظروف معينة كان لابد من الغائه بعد انتهاء هذه الظروف.

الحرية والإنسياب

اشاد رئيس مجلس ادارة شركة الشال للاستشارات الاقتصادية جاسم السعدون بقرار رفع الضمان قائلا: انه لن يكون له أي تأثير سلبي، مشيرا إلى ان كل البنوك مؤهلة للتعامل والاستمرار دون ضمان.

وقال السعدون: ان كفاءة الجهاز المصرفي الكويتي او الظروف التي تمر بها المنطقة واقتصاداتها وما صاحبها من تغيرات تعتبر مناسبة لبدء مرحلة جديدة من المنافسة، وان تتحرك المصارف بحرية ومرونة اكثر، ومن دون ضمان للودائع اضافة إلى اتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاختيار والتميز بين مصرف واخر.

وذكر السعدون ان تحرك الودائع سيكون محدودا جدا بين البنوك في اطار هذا القرار.

واعتبر الرئيس التنفيذي لشركة بيت الاستثمار الخليجي محمد عبد العزيز العلوش ان انفتاح الاقتصاد الكويتي وما شهده من تطورات ايجابية ممثلة في قانون الاستثمار الاجنبي والمصارف الاسلامية والسماح للبنوك الاجنبية بالدخول إلى الكويت من دون قيد او شرط، كان لابد وان يتبعه خطوة رفع ضمان الودائع عن البنوك لاتاحة المنافسة في شكل سليم وعلى اسس، لافتا إلى ان ضمانة الحكومة لم يعدلها اي داع.

وقال العلوش ان البنك المركزي حريص على ان يفتح باب المنافسة الحقيقية، معتبرا ان هذا القرار يجعل العميل يميز ويختار البنك الذي تتمتع اداراته بمعايير جيدة تتصرف على اساسها.

واشاد العلوش بوضع المصارف الكويتية وما تتمتع به من كفاءة بشهادة أعلى وكالات التصنيف العالمية.

إتحاد المصارف الكويتية
Union of Kuwaiti Banks

استنادا إلى احكام القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٢ في شأن مكافحة عمليات غسيل الأموال، والقرارات الوزارية المنظمة له، وقرارات الشرعية الدولية الخاصة بمكافحة عمليات تمويل الارهاب.

وحماية للمجتمع الكويتي والاقتصاد الوطني من الاضرار التي قد تنتج عن عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب وحرصا من البنوك المحلية على رعاية مصالح عملائها وتجنيبهم ما قد يتعرضون له من مسؤولية جزائية ومدنية تجاه عمليات الايداع التي تقيد في حساباتهم من قبل اي شخص او جهة، والتي قد تشوبها شبهة غسيل للأموال او تمويل للارهاب.

تهيب البنوك المحلية بعملائها الكرام إلى ضرورة الابلاغ عن اية معاملة مالية مشبوهة تقيد في حساباتهم من قبل اي شخص او جهة فور اتصال علمهم بها سواء عن طريق كشف الحساب الذي تضمن هذا القيد او باية وسيلة اخرى، تفاديا ما قد ينتج عن ذلك من مسؤولية جزائية ومدنية.

بنك برقان
البنك التجاري الكويتي
البنك العقاري الكويتي
البنك الأهلي الكويتي
بنك الكويت الوطني
بنك الخليج
بنك الكويت والشرق الاوسط
بنك الكويت الصناعي
بنك البحرين والكويت

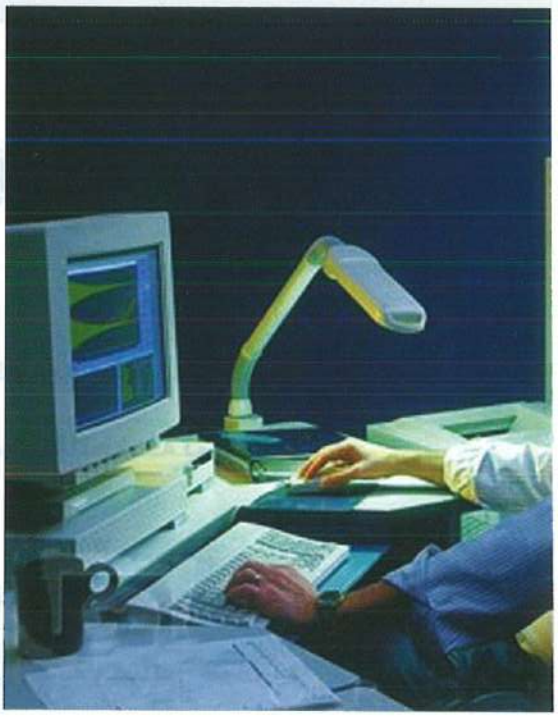

شهد القطاع المصرفي العربي تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة نتيجة الجهود التي بذلتها معظم الدول العربية لإصلاحه وتطويره وكذلك تحرير هذا القطاع الهام. كما تعددت الخطوات التي بذلتها المصارف العربية على المستويات المؤسسية والرأسمالية والموارد البشرية والتكنولوجية. ومع ذلك فإن القطاع المصرفي والمالي العربي يواجه عدداً من التحديات الناتجة عن التطورات السريعة في العمل المصرفي الدولي يصبح معها ضرورياً الانتقال من العمل المصرفي التقليدي إلى الصيرفة الشاملة الحديثة وذلك لمواكبة التحولات الكبيرة الحاصلة عالمياً من أجل تأمين دور فاعل له، محلياً وعربياً ودولياً. وتتمثل أهم هذه التحديات في التالي:

الاصلاح المصرفى فى الاقطار العربيه

بقلم : د. ناجي التوني
خبير المعهد العربي للتخطيط في الكويت

١- التطورات التكنولوجية المتلاحقة التي ألغت البعد المكاني (الجغرافي) وسرّعت من الاتصال والترابط بين الأسواق العالمية في مختلف أنحاء العالم من خلال وسائل الاتصالات الحديثة وخصوصاً شبكة الإنترنت.

٢- اعتماد الاقتصاد العالمي الجديد على المعلومات وسرعة وفورية الاتصال والترابط، فيما اعتمد الاقتصاد التقليدي على الإنتاج. وهذا يعني أنه لرفع القدرة التنافسية فإن على الاقتصاد الجديد معالجة المعلومات بسرعة واستغلال أفضل الفرص في الأسواق العالمية.

٣- دخول مؤسسات وشركات مالية غير مصرفية في مجال الخدمات المصرفية بحيث أصبحت تنافس المصارف التقليدية في تقديم الخدمات.

٤- توافر الأدوات المالية والمصرفية المبتكرة التي تؤدي إلى أنواع جديدة من الخدمات المصرفية من خلال مصارف ومؤسسات مالية تعمل على نطاق السوق العالمية مترامية الأطراف، ومن خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

٥- الحاجة الملحة إلى رفع قدرات وكفاءة الموارد البشرية في المصارف العربية على التعامل، والاستغلال الجيد للتكنولوجيات ونظم المعلومات الحديثة في القطاع المصرفي.

٦- الاتجاه نحو توحيد مختلف الأعمال المصرفية والخدمات المالية وحتى خدمات التأمين تحت سقف واحد وتضاؤل الفوارق بين المصارف والمؤسسات المالية الاستثمارية وشركات التأمين وشركات السمسرة المالية، وهو ما يعرف باستراتيجية المصرف الشاملة.

٧- التزام المصارف العالمية بالاتفاقيات الدولية مثل نسبة الملاءة (معيار بازل لكفاية رأس المال) والاتفاقيات الدولية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية ولاسيما في مجال الخدمات المصرفية خصوصاً فيما يتعلق بالالتزام بفتح هذا القطاع للمشاركة الدولية.

العمل على رفع قدرات وكفاءة الموارد البشرية في المصارف العربية

لذا، يتعين على القطاع المصرفي العربي التأقلم السريع مع معطيات هذه التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية للنمو والتطور خلال المرحلة المقبلة، مستفيداً في ذلك من الجهود الهامة التي تبذلها السلطات النقدية والمصرفية العربية لمواصلة سياسات الإصلاح المصرفي والتي تتزامن مع إجراءات الإصلاح الاقتصادي والمالي والتصحيح الهيكلي في العديد من الدول العربية. ويبقى التعاون فيما بين المصارف العربية والبنوك المركزية والسلطات النقدية العربية حجر الزاوية في عملية الدفع بعجلة النمو والتطوير في هذا القطاع الحيوي وتمكّن الدول العربية من التغلب على التحديات والصعوبات الراهنة والمتوقعة، خاصة في ظل التوجه نحو إقامة منطقة التجارة الحرة العربية.

نقوم في هذة المقالة بتسليط الضوء على الإصلاح المصرفي في الأقطار العربية والتعرف إلى مبررات الإصلاح، أي ما هي المشكلات التي يعاني منها القطاع المصرفي العربي ومن ثم تحديد لمناطق وأولويات الإصلاح.

ثانيا: سمات القطاع المصرفي العربي

١- هيكل القطاع المصرفي العربي

يضم القطاع المصرفي العربي، حسب إحصاءات عام ٢٠٠٣، ٤٧٧ مصرفاً منها ٣٥٣ مصرفاً محلياً، ١٠٩ مصرفاً أجنبياً، ١٥ مصرفاً مشتركاً. ويمكن تصنيف المصارف المحلية كالآتي: ٢٥٣ مصرفاً تجارياً، ٤٥ مصرفاً استثمارياً، و ٥٥ مصرفاً متخصصاً في مجالات الاستثمار والإنماء الصناعي والزراعي والإسكاني. وتشير البيانات المتاحة إلى أن القطاع المصرفي التجاري العربي قد حقق نمواً كمياً ونوعياً حيث بلغ عدد الفروع المصرفية ٩٤٢٦ فرعاً بالمقارنة بـ ٩١٦٩ فرعاً في العام السابق. وعلى الرغم من ذلك فإنه مازالت المصارف العربية صغيرة الحجم عالمياً حيث تمثل ١٪ فقط من إجمالي موجودات أكبر ألف مصرف عالمي، ٢٪ من رؤوس أموالها وحوالي ٣٪ من أرباحها الإجمالية.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك اختلالاً في توزيع المصارف عربياً. فهناك حوالي ٦٣ مصرفاً في لبنان في حين لا يمثل القطاع المصرفي اللبناني إلا نحو ٧٪ فقط من جملة نشاط القطاع المصرفي العربي. وفي البحرين هناك ٤٥ مصرفاً وفي دولة الإمارات العربية المتحدة ٤٦ مصرفاً ولا تزيد حصتها عن ١٢٪ من السوق العربية، بينما، في السوق المصرفي السعودي، ١١ مصرفاً فقط في حين يشكل القطاع المصرفي السعودي حوالي ٢٢٪ من جملة نشاط القطاع المصرفي العربي (الجدول رقم ١).

٢- الكثافة المصرفية

تقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع لكل ١٠٠٠٠ نسمة. وهي متدنية إذ تصل إلى ٠,٤ على مستوى الوطن العربي ولكنها تتفاوت بين الدول.

١٪ أوأكثر	لبنان - البحرين - الامارات - عمان
٠,٦-١٪	الاردن - قطر - الكويت - السعودية
٠,٣-٠,٥٪	المغرب - ليبيا - الجزائر
اقل من ٠,٣٪	السودان - مصر - سوريا
٠,٠٨٪	اليمن

المصدر : مجلة اتحاد المصارف العربية ٢٠٠٣

٣- درجة التركيز

إن درجة التركيز في المصارف العربية مرتفعة. حيث نجد:

- يستأثر أكبر ٢٥ مصرفاً عربياً بأكثر من ٥٠٪ من النشاط المصرفي، وفي ٥٩٪ من الموجودات، و ٤٦٪ من حجم القروض و ٦٥٪ من الودائع و ٥٦٪ من حقوق المساهمين.

- كما يلاحظ تركيز جغرافي أيضاً. إذ أن المصارف في ستة دول عربية (السعودية- مصر- الإمارات- الكويت- لبنان- المغرب) تستأثر بحوالي ٧٥٪ من الموجودات المصرفية عام ٢٠٠٣ وحوالي ٨٠٪ من حقوق المساهمين وحوالي ٧٥٪ من جملة الودائع.

٤- كفاية رأس المال (الملاءة)

وثمة مؤشرات عدة بهذا الصدد:

- فقد زادت حقوق المساهمين إلى ٥٦,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣ من ٣٣,٩ مليار دولار عام ١٩٩٥

- كما ارتفعت أيضاً نسبة حقوق المساهمين إلى جملة الودائع من ١٤,٧٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٦,٥٪ عام ٢٠٠٣

وارتفعت نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي العربي من ٩,٤٪ عام ١٩٩٥ إلى ١١,٧٪ عام ٢٠٠٣.

٥- النشاط الإقراضي

- هناك توجه واضح للتحرير المالي وتحسن المناخ المالي والمصرفي مع تراجع معدلات الفائدة.

- سجل نشاط الإقراض للمصارف التجارية العربية نمواً ملحوظاً بلغ حوالي ١٢٪ في حين بلغ نمو الموجودات حوالي ٩,٧٪ والودائع حوالي ٨,٤٪.

- تتراوح نسبة السيولة للمصارف العربية في المتوسط بين ٢٣,٣٪ و ٢٧,٣٪ خلال الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٣ وهي نسبة جيدة تدل على اهتمام المصارف العربية بمعدل مناسب من الأمان لمقابلة التزاماتها أو أي طارئ.

- ما زال القطاع التجاري يستحوذ على جزء كبير من الائتمان العربي الممنوح يليه قطاع الصناعة ثم قطاع التشييد والبناء والإسكان ثم الزراعة.

- ما زالت القروض قصيرة الأجل تهيمن على نشاط الإقراض المصرفي العربي.

البيان	الموجودات	حقوق المساهمين	الودائع
السعودية	٢١,٦	٢٣,٧	١٩,٣
مصر	١٩,٤	٢٢,٦	١٩,٤
الامارات	١٢,٢	١٤,٦	١٥,٥
الكويت	٨,٥	٨,٨	٨,٨
لبنان	٧,٣	٤,٥	٧,٩
المغرب	٥,٩	٥,٤	٦,١
ليبيا	٤,٥	٢,٨	٤,٨
تونس	٣,٩٥	٦,٣	٢,٦
الاردن	٢,٩	٣,١	٢,٢
قطر	٢,٥	٢,٤	٢,٣
سوريا	٢,٥	١,٦	١,٦
أخري	٨,٧٥	٤,٢	٩,٥

جدول (١) الحصص النسبية لمصارف الدول العربية من القطاع المصرفي العربي (٢٠٠٣)- (٪)

ثالثاً- مشكلات القطاع المصرفي في الأقطار العربية

١- لا يمثل سعر الفائدة، في العديد من الدول العربية، المؤشر الحقيقي لتكلفة الفرصة البديلة على القروض. وبالتالي، لا يقوم بوظيفته الأساسية وهي التخصيص الأمثل للقروض بل ونجد في بعض البلدان العربية أن قيمة سعر الفائدة الحقيقي سالبة.

٢- مازال العديد من القطاعات المصرفية يعاني من أشكال مختلفة من سياسات الكبح المالي بما في ذلك وضع قيود على أسعار الفائدة وهيكل الأصول وأسعار الخدمات التي تقدمها.

٣- صغر حجم المصارف العربية مقارنة بالمصارف العالمية. فمثلاً إن مجموع أصول أكبر ١٠٠ مصرف عربي في نهاية عام ٢٠٠٣ لا يمثل سوى حوالي ٥٠٪ فقط من أصول سيتي جروب.

٤- ما زال هيكل ملكية المصارف في العديد من الدول العربية يخضع للقطاع العام بما ينجم عن ذلك من مشاكل من حيث انخفاض الإنتاجية وقلة الكفاءة والحافز على الإبداع. وفي أحيان كثيرة يعاني القطاع المصرفي من احتكار الحكومة لنشاطاته (مثال مصر حيث تمثل الأصول المملوكة للدولة حوالي ٦٠٪ من جملة أصول المصارف المصرية)، مما يؤدي في معظم الأحوال الى حصول الأفراد ذوي النفوذ والاتصالات الواسعة على القروض والائتمان ولا يحصل عليها بالضرورة من يدفع أعلى عائد. وهناك أيضاً فساد إداري في أحيان كثيرة.

٥- التدخل المباشر للحكومة أو السلطات النقدية في تخصيص موارد المصارف من حيث كيفية منح التسهيلات الائتمانية دون أن يؤخذ في الاعتبار السلامة أو الجدوى الاقتصادية أو الوضع المالي للمقترض أو المشروع المراد القيام به.

٦- تعاني الدول العربية التي تتمتع بوجود بنوك مملوكة للقطاع الخاص من درجة عالية من التركيز في نصيب المصارف وانتشار ظاهرة احتكار القلة حيث تستحوذ مجموعة صغيرة من المصارف على قدر كبير من النشاط وتتحكم في سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة للاقتراض.

ونجد الفارق بين السعرين كبير افي العديد من الدول العربية مما يعني أن

هناك بعض المصارف العربية التي تحقق درجة ربحية عالية نتيجة احتكارها للسوق المصرفي.

٧- يعاني القطاع المصرفي في العديد من الأقطار العربية من ضعف واضح في استخدام التكنولوجيا ونظم المعلومات الحديثة في ممارسة العمل المصرفي وتقديم الخدمات المصرفية التنافسية.

٨- ضعف الشفافية والإفصاح في البيانات المصرفية وتفاوتهما بين المصارف العربية، وهو ما يؤثر على الثقة بهذه المصارف ويجعل المقارنة بينها وبين المصارف العالمية أمراً صعباً كما يؤدي إلى ضعف الرقابة عليها.

٩- نقص الكفاءة الإدارية نتيجة للنقص الكبير في الموارد البشرية ذات الخبرة المصرفية المتميزة والواسعة ونقص في التدريب خصوصاً في مجالات تقدير المخاطر وإدارة المحافظ الائتمانية.

١٠- تعاني بعض الدول العربية من ظاهرة الكثافة المصرفية أو ارتفاع عدد المصارف Over Banks بحيث لا يتناسب عدد المصارف في عدة دول عربية مع حجم الاقتصاد أو السوق المصرفية أو عدد السكان. فمثلاً نجد في لبنان ٦٣ مصرفاً، وفي دولة الإمارات ٤٦ مصرفاً، وفي البحرين ٤٥ مصرفاً. الأمر الذي يستدعي طرح الأسئلة التالية:

- إذا كان الاندماج بين المصارف قد يمثل الحل فما هي الشروط التي تضمن نجاح ذلك الاندماج؟

- وماذا عن الاندماج أو التزاوج المصرفي عبر الحدود العربية؟ أي بين مصرف في بلد عربي ومصرف آخر في بلد عربي آخر.

رابعاً- ما هي الاصلاحات المطلوبة؟

تطرح أدبيات الإصلاح عدداً من الخطوات نرى فائدتها للمنطقة العربية ومنها:

١- تحرير أسعار الفائدة وعدم التدخل في عملية تخصيص التسهيلات الائتمانية وترك الأمر برمته إلى المصارف وفق المعايير المصرفية المعمول بها في ذلك المجال والعمل على التخلي عن سياسات الكبح المالي.

٢-إعطاء استقلالية أكبر للبنوك المركزية العربية. بمعنى منع التدخل الحكومي عند قيام البنك المركزي بأداء وظيفته الأساسية وهي تنفيذ السياسة النقدية التي تقوم بدورها على أساس اقتصادي ولا تتدخل أغراض السياسة التنفيذية أو التشريعية فيها. واستخدام البنوك المركزية الأدوات غير المباشرة لتنفيذ سياستها النقدية التي تعتمد على قوى السوق.

٣- زيادة التنافس بين المصارف وذلك عن طريق فتح المجال لبنوك جديدة، سواء أكانت محلية أم أجنبية، ووضع القوانين الكفيلة بالقضاء على احتكار القلة والحد من آثاره السلبية على القطاع المصرفي والمالي والاقتصاد الوطني.

٤- خصخصة المصارف المملوكة للدولة: حيث أن العديد من الحكومات العربية مازال يمتلك جزءً كبيراً من القطاع المصرفي وأن أحد مجالات الإصلاح الحيوية هو تحويل تلك المصارف إلى القطاع الخاص. ولقد أبدت كل من مصر والأردن والمغرب وتونس الرغبة في تخصيص بعض من المصارف الحكومية. ولكن هناك ثلاث قضايا أساسية مازالت تحت النقاش والمداولة وهي: هل يمكن تطبيق الخصخصة في قطاع المصارف، وما مقدار ما يمكن أن يمتلكه شخص واحد من رأسمال المصرف، وإمكان البيع للأجانب (المشاركة الأجنبية).

٥- إعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف وخاصة المصارف الصغيرة منها لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية منوعة ومتكاملة بتكلفة تنافسية.

٦- ترك عملية تحديد رسوم وتعرفة الخدمات للمصارف لتحديدها على أساس تنافسي فيما بينها حتى تتحسن جودة الخدمات المصرفية.

٧- توسيع قاعدة ملكية المصارف لجعل إدارتها مسؤولة أمام شرائح أوسع من المساهمين ولتقليل نفوذ القطاع العام فيها. ويساهم هذا التوجه أيضاً في انتقال أسلوب العمل المصرفي من الاعتماد على العلاقات الشخصية إلى أسلوب يعتمد على استحواذ أكبر قدر من السوق المصرفي المتاح بصورة تنافسية.

٨- رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع تلك المصارف تلبية التزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات انتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة وإعطاء مؤشر عالمي لسلامة الأوضاع المصرفية المحلية (اتباع معيار لجنة بازل).

٩- الرقابة الوقائية (Prudential Super-vision) وتعني استخدام طرق أفضل من

القطاع المصرفي والمالي العربي يواجه عدداً من التحديات الناتجة عن التطورات السريعة في العمل المصرفي الدولي

من أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي توافر الادوات المالية والمصرفية المبتكرة

مجرد مراقبة وتتبع أعمال المصارف التجارية، وذلك من منظور السلامة والأمن للأصول المصرفية وزيادة المقدرة على التنبؤ بالكوارث والأزمات المصرفية قبل حدوثها، وبالتالي الحد من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي حتى تستطيع السلطات النقدية الوقاية منها.

١٠- تشجيع زيادة الاستثمار في التقانات المصرفية الحديثة ونظم المعلومات وزيادة الإنفاق على التدريب وتطوير المهارات المصرفية للموارد البشرية المحلية خصوصاً في مجالات استخدام التقانات الحديثة وتطبيقاتها لتوسعة الخدمات المصرفية واكتساب العملاء المصرفيين.

١١- تحسين الشفافية والإفصاح وتطوير نظم المحاسبة لتتناسق مع النظم والمعايير العالمية. ولابد في هذا المجال من التأكيد على العمل على خلق التناسق بين التشريعات والقواعد المنظمة للعمل المصرفي عربياً وإيجاد أنظمة متطورة لتبادل المعلومات بين المصارف العربية.

١٢- العمل على تحسين نظم المدفوعات بين المصارف العربية محلياً وعبر الحدود مع التأكيد على أهمية اعتماد نظام التقاص الإجمالي بالوقت الفعلي والمعمول به في الدول المتقدمة وحتى في العديد من الدول النامية. وسوف يساهم التوسع في استخدام نظام التقاص الإجمالي بالوقت الفعلي في تسريع عمليات تسوية المدفوعات ورفع كفاءتها وكذلك في تخفيض كلفة الوساطة المالية للقطاع المصرفي. وقد أشارت البيانات إلى أن تكلفة التحصيل والمقاصة والتسوية تقارب حوالي ٥٠٪ من جملة النفقات التشغيلية للمصارف العربية وهي، بلا شك، حصة مرتفعة.

المراجع

د. إلياس بارودي. "تكييف الجهاز المصرفي الخليجي لتحديات العولمة". محاضرة عامة قدمت في المعهد العربي للتخطيط. الكويت. ٢٠٠١.

د. فؤاد شاكر. "إعادة هندسة المصارف العربية لمواكبة تغيرات صيرفة الغد". ورقة قدمت في مؤتمر "آفاق ومستقبل المصارف وتحديات العولمة". الكويت. ٢٠٠١.

مجلة اتحاد المصارف العربية. ٢٠٠١.

د. هشام البساط. "العولمة وتحديات الوضع المصرفي". مجلة الحوادث اللبنانية. مايو ٢٠٠١.

Bisat, A., "Financial Reform in Middle-Income Arab Countries: Lessons from the Experience of Other Developing Economies". Paper presented at the Workshop on Financial Market Development, Arab Monetary Fund and the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, Abu Dhabi, UAE, 25-27 May 1996.

Caprio, G., W. Hunter, G. Kaufman, and D. Leipziger. "Preventing Banking Crises: Lessons from Recent Global Bank Failures." Federal Reserve Bank of Chicago and Economic Development Institute of the World Bank. 1999.

El-Erian, M., "Financial Market Development in the Middle East: The Main Issues," in Development of Financial Markets in the Arab Countries, Iran and Turkey. Proceedings of a Workshop of the Economic Research Forum, Beirut, Lebanon, July 1994 (Cairo, Egypt: ERF Publication Services, 1995).

Goldstein, M. and P. Turner. "Banking Crises in Emerging Economies: Origins and Policy Options." BIS Economic Papers No. 46. Bank For International Settlements. Basle. 1996.

Jbili, A., V. Galbis, and A. Bisat, "Financial Systems and Reform in the Gulf Cooperation Council Countries." Paper presented at the Workshop on Financial Market Development, Arab Monetary Fund and the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, Abu Dhabi, UAE, 25-27 May 1996.

«المعهد العربي للتخطيط» يحدد أوجه القصور:

رأس المال العربى يتراجع كفاءة وعائداً

اشارت دراسة اقتصادية متخصصة صدرت حديثا الى ان اداء الدول العربية في مجال النمو الاقتصادي خلال العقود الأربعة الماضية اتسم بالضآلة والتذبذب بالمقارنة مع كل اقاليم العالم، وذلك نتيجة لتقلب اسعار النفط وتأثر بعض دول المنطقة بالظروف المناخية والسياسية.

وقالت الدراسة التي حملت عنوان "تحديات النمو في الاقتصاد العربي"، التي اصدرها المعهد العربي للتخطيط انه وبالمقارنة مع اقاليم العالم الأخرى، فان هناك تراجعا في كفاءة رأس المال حيث العائد على الاستثمار اقل من بقية دول العالم والاعتماد المفرط على الموارد الأولية وضعف الاندماج في مجال التجارة الخارجية أكثر بروزا.

واشارت الدراسة التي اعدها وكيل المعهد العربي للتخطيط عماد الإمام الى ان من اهم المعوقات ايضا وجود هشاشة امام الصدمات الخارجية ومحدودية تطور رأس المال البشري، لا سيما مستوى التعليم ونوعيته، فان الدول العربية متأخرة على مستوى نوعية المؤسسات أكثر من اي عامل آخر عن جميع البلدان المناظرة.

ضعف المشاركة

واضافت الدراسة ان ضعف نظام إدارة الحكم، لا سيما في ما يتعلق بالمشاركة في التنمية والشفافية ونوعية القوانين والتشريعات وترهل الجهاز البيروقراطي تمثل اهم معوقات النمو والانتاجية، خاصة انها تؤثر مباشرة في نوعية السياسات المتخذة وفي بيئة الاعمال اللازمة لتعزيز القدرة على التعايش ضمن البيئة العالمية الحالية.

وبالنظر الى العوامل الاقليمية المؤثرة سلبا على النمو بينت الدراسة انها تضم ثلاثة عوامل أخرى، اضافة الى ما سبق وهي كبر حجم الحكومة ومدى التشوهات التي يخلقها التدخل المفرط للحكومة في كل أوجه النشاط الاقتصادي، لا سيما تأثيرها في المنظومة التعليمية من خلال اعطاء الحوافز الخطأ التي تكرس لتخريج موظفين حكوميين.

واضافت الدراسة ان ثاني العوامل هو اعباء خدمة الدين في حين يتمثل العامل الثالث في عدم تنوع القاعدة الانتاجية وهيكل الصادرات وانحصارها في سلع تقليدية تتسم اسواقها بالاشباع.

واكدت الدراسة ان هذه العوامل جميعها عناصر مهمة في تفسير تواضع مستويات النمو في دول المنطقة، وتمثل تحديات يتحتم على الدول العربية التعامل معها لضمان استمرارية النمو الاقتصادي الكفيل بالقضاء على الفقر والتخفيف من وطأة البطالة.

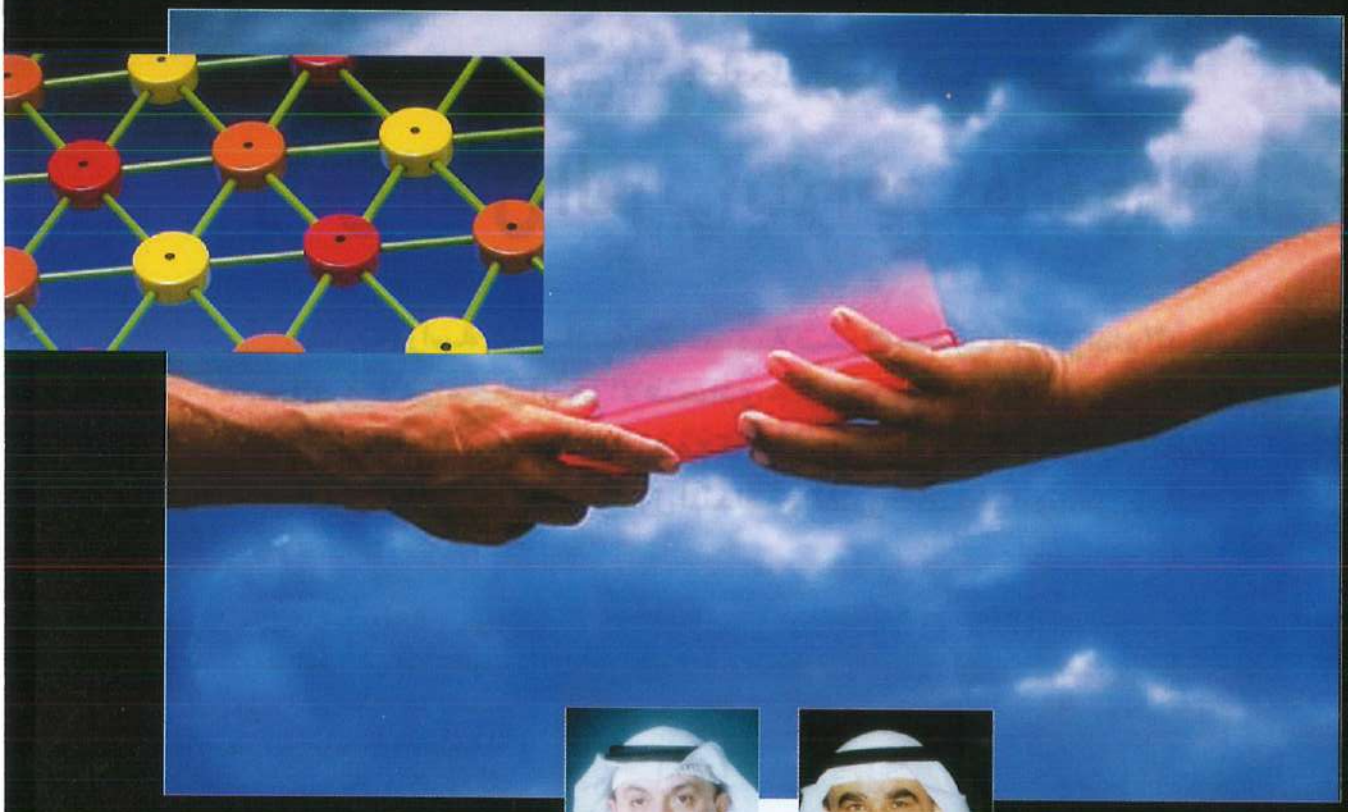

د. رمضان الشراح

د. عباس المشعل

تطور الادارة الحديثه فى البنوك التجاريه

البنوك التجارية اضحت تتمتع بمزايا لها طابع خاص من حيث تقديمها لافضل الخدمات لصغار وكبار المودعين لديها، حيث اصبحت لديها سمة مميزة في استقطاب العملاء في اطار المنافسة الشديدة لا سيما في مجال الادارة الحديثة للبنوك والمحافظة على القواعد المصرفية التي يضعها البنك المركزي مما يعكس مدى فعالية الاداء لمتطلبات خدمة العملاء، ونظرا للتطورات الهائلة التي تحققت في البنوك التجارية ظهر العديد من الاشكال الجديدة مع تفشي ظاهرة العولمة وبالتالي ظهرت اساليب جديدة لادارتها الحديثة من هنا كان اختيارنا لموضوع (الادارة الحديثة في البنوك) وذلك لتبيان اهميتها في العمل المصرفي.

الادارة الحديثة في البنوك

بقلم : د. رمضان الشراح

جامعة الكويت

لم تعد ادارة البنوك في عصرنا الحالي بالأمر الهين واليسير حيث اتسعت ظاهرة العولمة بمفهومها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وتعددت التكتلات الاقتصادية واشتدت حدة المنافسة بين الكيانات الاقتصادية المحلية والعالمية . فلم تعد وظيفة البنك فقط هي قبول الودائع ومنح القروض بل أصبح من المحتم أن تمارس ادارة البنك وظائف تشخيص المخاطرة وقياسها ومتابعتها ورقابتها وأن تكون مستعدة لإستيعاب ما توصلت اليه البنوك العالمية من خدمات مصرفية ونظم تكنولوجيا حديثة حتى تتمكن من المنافسة واثبات قدرتها على الوقوف أمام تيارات العولمة وتشابكاتها المعقدة .

هذا وتواجه الإدارة الحديثة في البنوك بعضا من التحديات والاستحقاقات ومن ذلك :

- مقررات لجنة بازل ٢ .
- التوريق .
- السيولة ومخاطرها .
- مكافحة غسيل الأموال وسنقوم بمناقشتها في محاولة لعرض أساليب الإدارة للأشكال الحديثة للبنوك .

مقررات لجنة بازل ٢ :

اتسعت مقررات لجنة بازل ٢ لتشمل ليس فقط المخاطر المصرفية ولكن ضمت معها مخاطر التشغيل ومخاطر السوق ، واذا تحدثنا عن مخاطر التشغيل فان اللجنة ترى أن " المراجعة الإشرافية " هي مكمل أساسي للحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وانضباط السوق ، فهذه المراجعة تضمن أن كل بنك يقوم بممارسة عمليات داخلية سليمة وفاعلة . لذا فعلى الإدارة الحديثة للبنوك أن تراعي هذه القواعد التي تشمل مايلي : (١)

- القاعدة الأولى :

" يجب أن تكون للبنوك عملية محددة لتحديد رأسمالها الكلي في ضوء ترابطه مع صورة مخاطرتها الى جانب الاستراتيجية اللازمة للمحافظة على مستويات " رأسمالها " .

- القاعدة الثانية " :

" يجب على المشرفين مراجعة وتقييم ما يضطلع به البنك من تقدير داخلي لكفاية رأس المال واستراتيجيات المصرف في هذا الصدد إلى جانب القدرة على المراقبة وضمان تنفيذ نسب رأس المال الرقابي " .

- القاعدة الثالثة :

يجب عى المشرفين أن يتوقعوا قيام البنوك بالعمل بما يفوق الحد الأدنى لنسب رأس المال الرقابي المطلوب لاسناد خصائص المخاطرة للبنك المعني والتفاعل معها وان يتمتعوا بالقدرة والصلاحية اللازمتين للطلب من البنوك أن تحتفظ برأسمال يفوق الحد الأدنى المطلوب .

القاعدة الرابعة :

يجب على المشرفين المبادرة الى التدخل وفي مرحلة مبكرة للحيلولة دون انخفاض رأس المال دون الحد الأدنى للمستويات المطلوبة لاسناد خصائص المخاطرة في البنك المعني ، كما أن عليهم طلب اتخاذ الاجراءات التصحيحية اذا لم تتم عملية المحافظة على رأس المال أو اعادته الى أوضاعه السليمة .

وبالاضافة لهذه القواعد الاربعة فقد حددت اللجنة جوانب اخرى لعملية المراجعة الاشرافية وهي الشفافية و المساءلة الاشرافيةSupervisory trans paency and accountability وأيضاً مخاطرة سعر الفائدة والاشراف عليه فاذا ما قرر المشرفون ان احد البنوك لا يحتفظ برأس مال بما يتناسب مع مستوى مخاطرة سعر الفائدة فإن عليهم ان يطلبوا اليه تخفيض مخاطرته أو تعبئة رأسمال اضافي او اتخاذ الاجراءين معاً .

■ واذا نظرنا للركن الثالث والهام في مقررات لجنة بازل ٢ وهو " انضباط

ضرورة ممارسة إدارة البنك وظائف تشخيص المخاطرة ومتابعتها

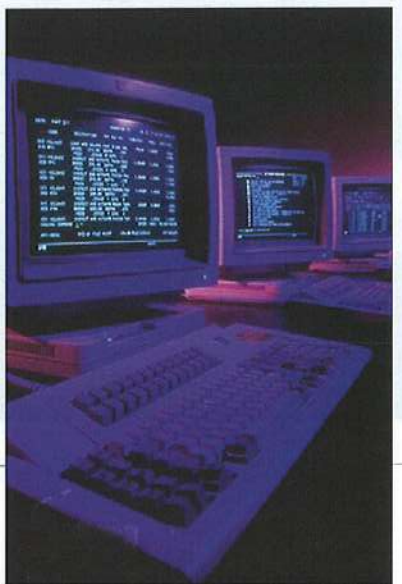

السوق . (١) نجد أن اللجنة تؤكد على امكانات انضباط السوق لتدعيم رقابة راس المال والجهود الاشرافية الأخرى في تشجيع السلامة والأمان في البنوك والنظم المالية، وهو ما يضع تحدياً جديداً للإدارة الحديثة للبنوك يتمثل في ضرورة الافصاح الشامل، فهو مهم للمشاركين في السوق بهدف استيعاب العلاقة بين صورة المخاطرة ورأسمال البنك وبالتالي سلامته. لذا ترى اللجنة أنه " يجب أن تكون للبنوك سياسة رسمية للإفصاح معتمدة من مجلس الادارة تحدد هدف واستراتيجية البنك فيما يخص الافصاح عن المعلومات الخاصة بالمركز المالي والأداء . (٢)

التوريق :

نظرا للتطورات الهائلة التي تحققت في الأسواق المالية منذ عرض مقررات لجنة بازل الأولى عام ١٩٨٨ فإن لجنة بازل قدرت أهمية صياغة اطار شامل لرأس المال اللازم للتوريق (التوريق التقليدي) Traditional Securitization يعنى التحويل القانوني أو الاقتصادي للأصول أو الإلتزامات ذات الطبيعة غير السائلة ونقل حيازته لطرف ثالث يقوم بدوره بإصدار أوراق مالية لها حق في هذه الأصول بعد الحصول على تصنيف ائتماني) .

واذا نظرنا للإدارة الحديثة في البنوك نجدها تحقق أهدافا متنوعة من عملية التوريق نذكر منها : (٣)

- تخفيض متطلبات رأس المال الرقابي .
- الحصول على مصدر تمويل اضافي بتكلفة منخفضة عموماً .
- تعزيز صورة النسب المالية التي يتمتع بها البنك .
- ادارة مخاطر المحافظ من خلال خفض الانكشافات الكبيرة والتركز القطاعي .
- تنويع المحافظ من خلال دور البنك كمستثمر على أساس حيازة أنواع مختلفة من الأصول الناشئة في مناطق جغرافية وقطاعات متنوعة .

ويلزم ادارة البنك ايضاً أم تأخذ في الاعتبار المخاطر التي تتعرض لها بسبب التوريق مثل

- المخاطر الائتمانية .
- مخاطر التركز .
- مخاطر التشغيلية .
- مخاطر السيولة.
- مخاطر سعر الفائدة .
- مخاطر السمعة .

السيولة ومخاطرها .

تعتبر السيولة من العناصر المهمة في الادارة الحديثة للبنوك سواء من حيث مبلغها وكيفية تحركها وتعتبر مهمة لاستقرار البنك في حالات عدم التأكد ، لهذا السبب فإنه من الافضل النظر اليها (الى جانب رأس المال) كمقياس للقدرة على تحمل المخاطرة في البنك واذا نظرنا للسيولة من الناحية الاستراتيجية فإنها تعتبر المقياس الثاني لمدى قوة البنك وبالتالي فهي عامل أساسي في تحقيق النجاح والازدهار للأجل الطويل لذا لا يمكن للادارة المصرفية تفادي المسؤولية عن التقييم الاستراتيجي لمركز السيولة وسياساته وكذلك تحديث هذا التقييم بشكل دوري ومنظم .

وهناك اعتبارات مطلوبة عند وضع الحد الأدنى لنسبة الأصول السائلة الى مجموع الأصول التي يحتفظ بها البنك وهي (١) :

-الحد الأدنى لاستراتيجية السيولة .

- زيادة الحد الأدني للقروض طويلة الأجل بوجه خاص لمواجهة مخاطر اسعار الأصول .
- زيادة الحد الأدنى للودائع الكبيرة جداً وغير المؤمن عليها كنسبة مئوية من اجمال الودائع .

زيادة الحد الأدنى في البيئات الأقل منافسة وبما يؤدي الى تركز المخاطرة في المحفظة الائتمانية التي يجب أن يواجهها البنك من خلال زيادة نسبة الاصول السائلة : مجموع الأصول

زيادة الحد الأدنى للأصول الحساسة

الادارة الحديثة في البنوك تحقق اهدافا متنوعة في عملية التوريق

لسعر الفائدة.

- لا بد من تحديد الحد الأدنى للأصول الحساسة لسعر الفائدة بالمستوى اللازم للسماح للادارة بأن تكون مهتمة وبسرعة بحساسية الأصول مع تحقيق مستوى تكلفة مقبول.

لذا نجد ان مديري مخاطر السيولة ينصحون دائماً بتنويع المطلوبات مع التأكيد على جمع الودائع المودعة من قبل المودعين بالتجزئه و المستهلكين منهم بوجه خاص ، والمؤمن عليها.

مكافحة غسيل الأموال :

تعتبر عملية مكافحة غسيل الأموال من الاهتمامات الجديدة لإدارات البنوك نظراً لتفشى عمليات غسيل الأموال على المستوى الدولي .

ومن الجدير بالذكر أنه اذا لم يهتم البنك بهذه المكافحة فسوف يتأثر تأثيرا بالغاً من النواحي التالية :

١) يتعرض للمخاطرة من ناحية السمعة حيث يمكن أن تؤدي الدعاية حول ممارسة البنك أو ارتباطاته الى خسارة الثقة بمصداقيته كمؤسسة فيخسر الكثير من عملائه .

٢) يتعرض البنك للمخاطرة القانونية من حيث احتمال اقامة دعاوى ضد هذا البنك بسبب فشله في ممارسة التزاماته وواجباته تجاه عملائه .

٣) يتعرض البنك الذي يفشل في مكافحة غسيل الآموال الى مخاطرة السحب المفاجئ أو المبكر للأموال من كبار المودعين مما ينتج عنه نتائج سلبيه على سيولته وسمعته.

لهذا يجب على ادارة البنك ان تعطي اهتماماً كبيراً لعملية مكافحة غسيل الأموال بكل الوسائل والطرق لحماية أموال البنك وحفاظاً على العملاء الذين يضعون ثقتهم في البنك .

ولن نتعرض هنا لطرق مكافحة غسيل الأموال ولكننا نؤكد على ضرورة الحفاظ على السرية واتباع الأساليب الحكيمة في تتبع هذه العلميات. (١)

أساليب الادارة للأشكال الحديثة للبنوك:

ظهر العديد من الأشكال الجديدة للبنوك مع تفشي ظاهرة العولمة ، وبالتالي ظهرت أساليب جديدة لإدارتها وسوف نعرض لبعض هذه الأشكال الجديدة وأساليب ادارتها فيما يلي :

١) بنوك الانترنت (INTERNET BANKING):

يعتبر التعامل مع شبكة الانترنت أكثر فعالية ورخيص الثمن بالمقارنة بالنظم الأخرى حيث يحصل العميل على الخدمة المصرفية مباشرة كما يمكنه الحصول على خدمات مالية مباشرة أخرى خاصة بالسوق ككل .

أن البنوك تنظر للخدمة المصرفية المقدمة منها عبر شبكة الانترنت على انها وسيلة مهمة للوصول إلى أكبر عدد من العملاء من خلال الشبكة الدولية الضخمة، ومقابل ذلك تهتم بتوفير الامان لعملائها بخصوص جميع البيانات المالية التي تبثها الشبكة لهم.

كما يمكن ان يعرض البنك على شبكة الانترنت خدمات مصرفية اخرى مثل:

- مواقع التعامل مع النقود الالكترونية عبر الشبكة.
- احدث الاخبار الدولية عن البنوك العالمية.
- الاعلان عن الاتحادات الائتمانية وكيفية العضوية بها.
- عرض تفاصيل عن البنوك الحكومية واحصائياتها وتقاريرها السنوية.
- عرض برامج مصرفية تعليمية.

لذا نجد ان كل الاطراف سوف تستفيد من خدمات بنوك الانترنت، فالشبكة تستفيد من الاشتراك بها والبنك يستفيد من خفض تكاليفه، والعميل يستفيد من سرعة الاداء وخفض التكاليف والتوفير في الوقت والجهد.

(٢) مرحلة ما بعد الانترنت (طريق المعلومات السريع):

يتمثل اهم ملامح هذه المرحلة فيما يلي:

- ظهور كمبيوترات في حجم الجيب بشاشات ملونة في حجم الصورة الفوتوغرافية العادية وسيطلق عليها اسم الكمبيوتر الشخصي (المحفظة) يمكنه ان يعرض على شاشته إلى جانب محتويات الحاسب الشخصي تخزين أموال رقمية غير قابلة للتزييف بحيث يمكن للعميل ان يتصل بكمبيوتر اي محل يتيح له نقل اي مبلغ من النقود دون اي تبادل مادي، كما يمكنه نقل أموال منه إلى اي كمبيوتر يود الاتصال به لنقل الاموال اليه.

يتعرض البنك للمخاطرة القانونية بسبب فشله في ممارسة التزاماته تجاه عملائه

ومع مزيد من التقدم سوف يوصل كمبيوتر الجيب العميل بطريق المعلومات السريع ليمده باي معلومات يود معرفتها عن اي شيء بسرعة ودقة.

- ظهور ما يسمى «بالاستكشاف المكاني» الذي يتيح للعميل أن يتجه إلى حيث توجد المعلومات من خلال تمكينه من التعامل مع نموذج مرئي لعالم واقعي تماما مثل التعامل مع مصرف بالصوت والصورة والتعامل مع اي موقف يريده بسهولة.

- ظهور ما يسمى «بالوكيل» على شبكة المعلومات السريعة وهو عبارة عن مصفاة وقد اتخذت شكل «شخصية» قادرة على المبادرة وتكون مهمتها مساعدة العميل في البحث بسرعة عن اي معلومات يطلبها خاصة بعملياته طرف البنك.

ان الانترنت الذي نعرفه اليوم ليس هو طريق المعلومات السريع ولكنه بداية الطريق اليه. كما ان مجال التجارة والاعمال والمصارف سوف يشهد خلال العقد القادم تحولا هائلا على مستوى العالم أجمع، حيث ستصبح البرمجيات المألوفة اكثر وستضع الشركات مجموعة «الاجهزة العصبية» لتنظيماتها على شبكات تصل لكل مستخدم وتتعداه إلى ما هو أبعد في دوائر الموردين والاستشاريين والعملاء. وسوف تتمثل النتيجة في وجود شركات اكثر فعالية وكفاءة واصغر حجما.

(٣) أليات نظم الانذار المبكر في بعض الدول من مجموعة G 10: (١)

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر التي يمكن ان تؤدي إلى حدوث ازمات مصرفية، نذكر منها:

- مخاطر السوق
- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر العدوى من البنوك الاخرى
- الخطر المعنوي: والذي يحدث عندما تخاطر البنوك بالاقراض في اوضاع يكون فيها العائد في الأجل القصير مرتفعا جدا في حين تكون احتمالات السداد سيئة في الأجل الطويل.

تنويع المحافظ من خلال دور البنك كمستثمر على أساس حيازة أنواع مختلفة من الأصول الناشئة في مناطق جغرافية وقطاعات متنوعة.

لذا تسعى مجموعة G 10 إلى استخدام مجموعة من مؤشرات الانذار المبكر للتعرف على الازمات المصرفية قبل حدوثها.

ويوضح لنا الجدول الاتي هذه الآليات حيث تتضح لنا اهميتها في الادارة الحديثة للبنوك في ظل المخاوف الناتجة عن العولمة:

الخلاصة

ان الادارة الحديثة في البنوك لم تعد فقط تختص بادارة الاموال بالاسلوب التقليدي وهو تلقي الودائع ومنح القروض، ولكن يجب عليها ان تساير العصر الحالي وتواكب التطورات التكنولوجية التي عرضنا لبعض منها في هذه الدراسة مثل التوريق ومكافحة غسل الاموال وبنوك الانترنت وغيرها من الامور التي يجب ان تتداركها الادارة سريعا حتى تتأهل للمنافسة الشديدة في ظل العولمة الاقتصادية.

ونختم دراستنا بمقولة (فرانسيس بايكون)

«على من لا يستخدم معالجات جديدة ان يتوقع عواقب وخيمة، وذلك لأن الزمن هو أعظم مبتكر».

هوامش

(١) مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد (١١)، العدد (١) ، السنة (١١) - يناير ٢٠٠٣ نقلا عن

Con-شBasel Committee on Banking supervision, Bank for international settlement, sultaive Document: Overview of the New Basel Capital Accord, Jan, 2001, pp30 - 33.

(١) مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مرجع سبق ذكره

(٢) للتوسع حول موضوع بازل ٢ انظر د. رمضان الشراح : المقترحات الجديدة للجنة بازل وانعكاساتها على المصارف الكويتية، مجلة المصارف اكتوبر ٢٠٠٢، اتحاد المصارف الكويتية.

(٣) Bank of International Settlements, Basel Committee on Bank Super vision Con- sultative Document : Asset Securitization Jan 2001, pp 1 - 2

(1) John R. Segerstrom, شStrategic Iiquidity: what it Means and how it works?ش Bank Accounting and Finance, Augus 2002, pp 5 - 7.

(١) للتوسع حول موضوع غسيل الأموال انظر: قضية العدد في مجلة المصارف، اتحاد المصارف الكويتية، ابريل ٢٠٠٤.

(١) Basel Committee on Banking Supervision, Working Papers NO 4 - December 2000 - (www.bis. org

جودة الادارة الحديثة في البنوك

د. عباس المشعل

الجامعة العربية المفتوحة- الكويت

لكل منظمة رؤية واضحة -vision تسعى إلى تحقيقها كما ان لها رسالة mission تسعى إلى تحقيق تلك الرؤية بكل فعالية وهي في سبيل بلوغ تلك الرؤية تسعى من خلال اطار قيمي لتنفيذ كل من الرؤية والرسالة، والبنوك بأنواعها المختلفة لا تختلف عن هذا السياق كأي منظمة تسعى لتحقيق اهدافها وبلوغ غاياتها.

وتمثل البنوك التجارية افضل البنوك من حيث تقديم خدماتها لصغار وكبار المودعين والمقرضين على حد سواء. ونجد ان الدور الرئيسي للبنوك التجارية يتمثل في مهمة الوساطة بين المودعين (المدخرين) والمقرضين، كما ان مهمة الوساطة تتم بطريقة تعكس السمات الاساسية للبنوك التجارية والتي تتمثل في تأثيرها بمخاطر الرفع المالي بدرجة تتمثل في ودائع تحت الطلب مما يخلق حساسية خاصة بشأن السيولة، ورأسمالها عادة ما يكون صغيرا مما يعني صغر درجة الامان للمودعين في مثل هذه البنوك.

كما نجد ان السمات الثلاث آنفة الذكر تفرض اهدافا محددة ينبغي على ادارة البنوك التجارية تحقيقها وهي: تعظيم الربحية، وتوفير السيولة، وتحقيق الامان للمودعين. ونجد ان مثل هذه الاهداف تلعب دورا رئيسيا في تشكيل سياسات البنك تجاه جذب الودائع، وتقديم القروض، والاستثمار في الاوراق المالية.

وللبنوك التجارية وظائف متعددة من أهمها:

١) قبول الودائع
٢) منح الائتمان
٣) استثمار ما قد يتبقى من الموارد

التشريعات المصرفية:

القواعد المصرفية التي توضع من قبل البنك المركزي تؤثر على مدى قابلية البنوك التجارية في فتح وتشغيل الوحدات المصرفية الامر الذي ينعكس معه هذا الاثر على التوزيع الجغرافي لفروع البنوك ما يؤثر معه على الهياكل التنظيمية لمثل هذه البنوك، كما تؤثر القواعد الخاصة بالائتمان والاقراض في حجم البنوك وبالتالي في الهيكل التنظيمي ومدى فاعلية ادائه لمتطلبات هذه النوعية من البنوك، كما نجد ان طبيعة البيانات المطلوبة من قبل البنك المركزي تتطلب استحداث ادارات

الملاءة المالية المتوافرة تنعكس على طبيعة الهيكل التنظيمي للبنك

واقسام تتلاءم مع هذه المرحلة من التغيير والتجديد وبالشكل الملائم بما يخدم طبيعة ومتطلبات الهيكل التنظيمي.

ان التشريعات النقدية والاقتصادية التي تضعها الدولة، تؤثر بلا شك تأثيرا مباشرا على التنظيم الاداري للبنوك، مثل التشريعات الخاصة بتكويت البنوك، والتشريعات الخاصة بدمج البنوك.

محددات الهيكل التنظيمي للبنوك

١- حجم السوق التي يخدمها البنك

ويتم تقدير هذا الحجم بالملاءة المالية المتوافرة في المجتمع والتي تتأثر صعودا وهبوطا بحجم وطبيعة الانشطة الخاصة بالعملاء ومدى امكانية تفعيل مثل هذه الانشطة الامر الذي ينعكس على طبيعة الهيكل التنظيمي للبنك.

٢- طبيعة السوق

تعتمد على طبيعة المنافسة بين البنوك كما تزداد هذه المنافسة مع الحاجة إلى تطوير الخدمات المتخصصة تجاه جذب العملاء كالاستشارات الاستثمارية والخدمات المصرفية الدولية.

٣- بناء التنظيم الاداري للبنوك

يقوم بناء التنظيم الاداري للبنك التجاري وفقا لمجموعة من الخطوات هي على النحو التالي:

١ - تحديد الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها

٢ - تحديد الاعمال اللازمة لتحقيق مثل هذه الاهداف

٣ - تحديد الوظائف التي ينبغي على البنك القيام بها بغية تحقيق اهدافه

٤ - تقسيم الوحدات المصرفية إلى أقسام ادارية بناء على احد الاسلوبين

التاليين:

١ - التقسيم وفقا لنوعية الخدمات المصرفية، وهو التقسيم الشائع من مثل، قسم لادارة الودائع، والحسابات، والخزينة، والقروض، والكمبيالات، والاوراق المالية.

٢ - التقسيم حسب نوعية العملاء، بحيث يتم تخصيص موظف للتعامل مع التجار والاخر مع الافراد، والثالث مع الهيئات الحكومية مما يوفر سهولة في تحليل العمليات ومتابعتها.

٥ - تحديد المستويات الاشرافية المختلفة بناء على ترابط انشطة الاقسام المختلفة وامكان الاشراف عليها.

٦ - ترجمة الخطوات السابقة إلى هيكل تنظيمي بحيث يوضح صورة ودرجة الوظائف والوحدات المختلفة، وطبيعة العلاقات بين هذه الوحدات مع تحديد مسؤوليات واختصاصات وواجبات الاقسام والادارات المختلفة للبنك.

التنظيم الداخلي لبنك تجاري

نجد أهمية توزيع الجهاز الاداري او المنظومة الادارية للبنك إلى مجموعة من الادارات والاقسام تشكل الهيكل التنظيمي الداخلي للبنك التجاري حيث ينقسم الجهاز الاداري للبنك إلى ثلاث مستويات وهي على النحو التالي:

الادارة العليا: وتختص بتحديد الاهداف ووضع الخطط والاستراتيجيات والسياسات ومتابعة التنفيذ.

الادارة الوسطى: وتختص بترجمة السياسات والخطط العامة إلى الخطط المقررة.

الادارة الدنيا وتختص بتنفيذ تلك الخطط في الوقت المحدد وطبقا للمواصفات المطلوبة.

استراتيجيات الادارة والتسويق في العمليات المصرفية

تحتاج انشطة العمليات المصرفية ان تتواجد في محيط خطة استراتيجية متكاملة وتسويق وفق منظومة متكاملة حتى تكفل تماسك العمليات البنكية وفق المنهج الاستراتيجي المتبع من قبل الادارة العليا، بحيث يتم ضمان تكامل المبيعات مع بقية

تزداد المنافسة الادارية مع الحاجة إلى تطوير الخدمات المتخصصة

الانشطة المصرفية ومن هنا نجد انه لا يمكن التوصل إلى الاستراتيجيات والتكتيكات الادارية التسويقية وتطبيقها وتقييمها الا من خلال اطار عمل مكون من الاهداف العريضة للبنك وعمليات التخطيط الاستراتيجية الخاصة بها.

تحديد وتعريف العمل المصرفي

ان عملية تحديد العمل المصرفي لا تتم فقط من منطلق احتياجات ورغبات العملاء فقط ولكن ايضا من خلال عملية التخطيط التي تحدد الاهداف المقررة وسبل تحقيقها من خلال مزاولة انشطة معينة.

الخطة الادارية

تصبح عملية التخطيط حاسمة نظرا لتأثيرها الحاسم على الاداء، لذلك نجد ان نظام الادارة الفاعل يؤثر على الانشطة الاستراتيجية والتكتيكية في البنك. ويمكننا رؤية مثل هذا التأثير في جملة القرارات المتعلقة بالبرامج التسويقية والمزيج التسويقي، حيث نجد في معظم البنوك ان العمليات المتعلقة بالمزيج التسويقي وهي الاعلان - الترويج للمبيعات - الدعاية - المبيعات الفردية تسهم مساهمة فاعلة في مبيعات البنك.

كما ان الادارة الحديثة عليها ان تتفهم طبيعة المنافسة التي تمثلها البنوك الاخرى والخدمات المقدمة مع ضرورة تطوير الخدمات المصرفية وطرح خدمات جديدة في السوق، ومما لا شك فيه ان السلوك الشرائي سلوك معقد وهنا يأتي دور المصرفي الذي قد يلعب دورا في عملية اختيار الممول المناسب، ومن المعلومات العملية المهمة الاخرى التي على المصرفي الحصول عليها وفق خطة مدروسة مدعومة من الادارة العليا بمنهجية علمية اسم ومركز كل شخص مؤثر وصانع قرار في اي منظمة والاوقات المناسبة للمقابلة وانواع المنتجات التنافسية بالاضافة إلى معرفة نوعية التهديدات التي قد تؤثر في اتمام صفقة البيع بنجاح.

دور الادارة في البنوك التجارية بالمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية

ترمي البنوك التجارية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تجميع المدخرات بهدف تقديمها لتمويل الانشطة الاقتصادية المختلفة وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة الودائع لدى تلك البنوك وتزداد معه كمية النقود، وتضطلع البنوك التجارية بعدد من المهام في عدد من المجالات الحيوية منها:

١ - اعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والمالية للمشروعات.

٢ - تسويق المشروعات.

فالبنوك من خلال المشاركة في عملية التأسيس تعطي دفعة واعدة وحاسمة في سبيل قيام المشروع، والتغلب على العقبات وتشجيع مساهمة البنوك في رأسمال المشروع وتحفيز المستثمرين على المساهمة، كما تتيح استقطاب رأس المال الاجنبي.

المراجع

١- البنوك التجارية - د. رمضان الشراح - د. تركي الشمري - أ. محمد العسكر - ذات السلاسل ، الكويت.

٢ - ادارة الاسواق والمنشآت المالية - د. منير ابراهيم هندي- منشأة المعارف، الاسكندرية.

٣- Frdd luthon and j.larson (1986) "how mangers really" communite human relations.

4- Holton, E.F.111 (1996). the flawed four - levels evaluation model, human resurice devolopment quarterly.

5- Doyle, Michael. "Quest for vision" Assoicakion managament. vol . 44, no. 9 (september 1990), pp. 79 - 81

اتحاد المصارف الكويتية

زوروا موقعنا على الإنترنت

www.ukb.com.kw

إتحاد المصارف الكويتية
Union of Kuwaiti Banks

الشيخ صباح الأحمد وجاسم الخرافي والشيخ نواف الأحمد والشيخ مشعل الأحمد والشيخ ناصر المحمد لدى افتتاح ملتقى الإعلام الثاني

افتتح الملتقى الإعلامي الثاني
بحضور عدد كبير من الشخصيات والاعلاميين العرب

صباح الأحمد :
الاعـلام أهـم ادواتـنا..
فليكن للجمع والاصـلاح ..
وليس للفتنه والتـخريب

الملتقى الإعلامي الثاني
Second Media forum
الكويت - 2004 - Kuwait

أبو الحسن: لا نريد اصلاحات معلبة ولا نتصور وجود نظام اصلاحي معمم، ولكل مجتمع خصوصيته

الشيخ صباح الأحمد ومحمد ابوالحسن في إفتتاح الملتقى

أكد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الاحمد ان دور الاعلام يتركز بالدرجة الأولى في تثقيف الشعوب العربية بما يعود عليها بالخير والمنفعة، في ظل عالم جديد نشأ وترعرع في غفلة عنا، فهذا العالم الجديد الذي اختفت فيه الحدود او تكاد، اصبح الاعلام اهم اسبابه وعوامله وعناصره وسماته.

ومن هنا يصبح الاهتمام بالاعلام وتفعيله ليسا مجرد ترف او من قبيل الكماليات.

وقال الشيخ صباح الاحمد في كلمة القاها في حفل افتتاح فعاليات الملتقى الاعلامي الثاني في ابريل الماضي انه لا يخفى على المشاركين ان العالم يمر بمتغيرات كبيرة واننا كعرب يجب ان نكون شركاء في صياغة الخارطة الفكرية الجديدة ولا شك ان الاعلام من اهم مقوماتنا وادواتنا التي سنعتمد عليها في المرحلة المقبلة.

واشار سمو رئيس الوزراء في كلمته إلى ضرورة استثمار ادواتنا الاعلامية وان نستثمر سلاح الاعلام في التنمية والاصلاح والتطور والتقارب بين الشعوب بحيث لا يكون معول هدم وتخريب وتفريق.

وقال الشيخ صباح: اننا نتطلع إلى ما سيسفر عنه الملتقى الاعلامي من توصيات وآراء ووجهات نظر من اجل خير الامة العربية، فالكويت كعهدها وكما كانت ستظل هي بلاد العرب، وكل العرب.

نبيل الحمر

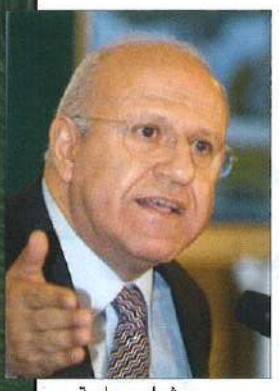

ميشيل سماحة

د. شفيق الغبرا

سوزان حرفي

الشيخ صباح الأحمد لدى لقائه وزير الإعلام اللبناني ميشيل سماحة ووزير الإعلام البحريني نبيل الحمر بحضور محمد ابو الحسن

أكد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الاحمد ان دور الاعلام يتركز بالدرجة الأولى في تثقيف الشعوب العربية بما يعود عليها بالخير والمنفعة، في ظل عالم جديد نشأ وترعرع في غفلة عنا، فهذا العالم الجديد الذي اختفت فيه الحدود او تكاد، اصبح الاعلام اهم اسبابه وعوامله وعناصره وسماته.

ومن هنا يصبح الاهتمام بالاعلام وتفعيله ليسا مجرد ترف او من قبيل الكماليات.

وقال الشيخ صباح الاحمد في كلمة القاها في حفل افتتاح فعاليات الملتقى الاعلامي الثاني في ابريل الماضي انه لا يخفى على المشاركين ان العالم يمر بمتغيرات كبيرة واننا كعرب يجب ان نكون شركاء في صياغة الخارطة الفكرية الجديدة ولا شك ان الاعلام من اهم مقوماتنا وادواتنا التي سنعتمد عليها في المرحلة المقبلة.

واشار سمو رئيس الوزراء في كلمته إلى ضرورة استثمار ادواتنا الاعلامية وان نستثمر سلاح الاعلام في التنمية والاصلاح والتطور والتقارب بين الشعوب بحيث لا يكون معول هدم وتخريب وتفريق.

وقال الشيخ صباح: اننا نتطلع إلى ما سيسفر عنه الملتقى الاعلامي من توصيات وآراء ووجهات نظر من اجل خير الامة العربية، فالكويت كعهدها وكما كانت ستظل هي بلاد العرب، وكل العرب.

عطا الله: لقيت الكويت الاجماع والمحبة وكان اداؤها وخيارها القومي ينمان عن عراقة لا عن حداثة

حاضنة الأفكار

ثم ألقى المنسق العام للملتقى الاعلامي الثاني ماضي الخميس كلمة قال فيها ان هدف الملتقى هو ان يؤكد للعالم كله ان الكويت العربية بكل الحيوية ستنطلق مع آخوانها من اجل عملية اعادة البناء للانسان العربي، عقلا وفكرا وسلوكا حتى يضمن ان تكون جذور الفكر الذي ادى بالعرب إلى المآسي قد تلاشت هي الاخرى إلى غير رجعة، واضاف الخميس في كلمته التي ألقاها خلال افتتاح اعمال الملتقى نستهدف ان يعرف العالم العربي الكبير ان الكويت ستظل نقطة اشعاع، وبئر ثقافة لا تتوقف عن الضخ والعطاء من اجل امتها العربية في عالم جديد يخرج من مخاض تطورات كبرى اشبه بالاعاصير والزلازل والبراكين. وتابع: ان الدورة الاولى لملتقانا الذي هو في الاصل ملتقاكم انتم من قادة العمل الاعلامي العربي كل في ميدانه - لم يكن مجرد حفل او تجمع لمناسبة ما لكنه كان تأسيسا لفكرة شاركتم جميعا في تأصيلها وفي دعمها لتتحول إلى بوتقة تتلاقى فيها الافكار

الملتقى الإعلامي الثاني
Second Media forum
Kuwait - 2004 - الكويت

مشاركة بقطع كعكة الافتتاح

والآراء ووجهات النظر لتنطلق توصيات تهدف إلى وضع لبنة جديدة في بناء اعلام عربي سليم الجسد والعقل، صحيح البدن والفؤاد، يؤدي إلى اعادة بناء انسان عربي قادر على العيش والمشاركة في عالم جديد، تهاوت فيه الحدود إلى حد التلاشي، وتكسرت فيه كل القيود امام حريات الفكر والتعبير.

واشار إلى انه وإذا كان هدفنا يوم ظهر إلى الوجود الملتقى الاعلامي الاول ان نعلن للعالم العربي بكل قطاعاته ان الكويت لا تزال كسابق عهدها حضنا للافكار وجسرا للتواصل لتعويض سنوات اصابها فيها الشلل نتيجة استحقاقات وتبعات الغزو الصدامي البغيض، فان هدف الملتقى الثاني هو المشاركة في صياغة عالم جديد نتمنى ان نكون نحن العرب احد صانعيه لا احد ضحاياه، عالم جديد تختفي فيه العداوات وتتأسس فيه الصداقات على اساس من الفهم والتحاور لتأكيد عناصر التلاقي ونبذ نقاط الصراع والاختلاف. واوضح ان «رؤية مستقبلية» هي العنوان العريض الذي اختارته اللجنة المنظمة للمتلقى الثاني وهي تعلم وتدرك شمولية الموضوع وتعلم انه ليس سهلا ان نتناول المستقبل على مدى يومين لكنها تدرك ايضا ان على العرب ان يتجاوزوا الحديث عن الماضي ويكرسوا جهودهم للبحث عن المستقبل، لان ما فات في الماضي كثير كثير، وما شهده الماضي من عثرات وكبوات وانكسارات ثقيل، ثقيل، وثقتنا لا حدود لها في ضيوفنا من هؤلاء الاعلاميين الكبار.

الخميس: نلتقي لتأسيس الصداقات على أساس الفهم والتحاور وتأكيد عناصر التلاقي ونبذ الصراع والاختلاف

عراقة لا حداثة

واشاد الكاتب الصحفي سمير عطا الله بالكويت ودورها في

رئيس الوزراء
لدى زيارته جناح
اتحاد المصارف

المنطقة وقال عطا الله في كلمة ألقاها باسم المشاركين في الملتقى الاعلامي، ان هذه الدولة الجادة الشديدة الاجتهاد لقيت من العرب الاجماع والمحبة، وكان اداؤها السياسي وخيارها القومي ينمان عن عراقة لا عن حداثة.

واضاف: عندما احتفلت «الشرق الاوسط» الخريف الماضي بمرور ربع قرن على تأسيسها طلب مني الامير فيصل بن سلمان ان ألقي كلمة الكتاب، والان يطلب إلي في الملتقى الاعلامي الثاني ان اتحدث باسم المشاركين، ويخامرني شعور بأن مثل هذه المهمات تلقى عادة على اصحاب الأقدمية لا الأولوية، على ان العمر يعني لي هنا في الكويت، ليس فقط ما تقدم على درب الحياة بل ما مضى على دروب المهنة عندما جئت من القسم الخارجي في «النهار» العام ١٩٦٣ لاعمل في «الرأي العام» و «الديلي نيوز»، كنت في بداياتي وكانت الصحافة الكويتية تحبو والفلاة الرملية التي ستصبح شارع الصحافة لم يكن فيها يومها سوى مطبعة بدائية صغيرة وبضعة حدادين ومرائب، وعندما عدت إلى العمل مديرا لتحرير «الانباء» العام ١٩٨١، كانت الصحافة الكويتية قد بدأت تستخدم مطابع «التايمز»، وانضم اليها كتاب من جميع البلدان والاقلام.

وتابع: ويغتبط الصحافي ان الصدفة جعلته احد شهود العصر في بلد غير بلده، وقد كنت هنا يوم ودعت الكويت مؤسس حداثتها ذلك المستقبلي الطيب عبد الله السالم، وكنت هنا يوم كان جابر الاحمد يؤسس في وزارتي المالية والنفط الزاوية المتينة التي ستقوم عليها الدولة، وكنت شابا اغطي الحدث يوم كان صباح الاحمد يستقبل اول وفد عراقي في ذلك البناء الابيض القديم، وسيكتب وزير خارجية العراق طالب شبيب عن تلك الزيارة في مذكراته، قائلا باختصار ومباشر لقد اثبت الكويتيون انهم كانوا اكثر ذكاء منا، رافقت السياسة والصحافة الكويتية عن قرب وعن بعد، ورافقت نمو الكويت ومحنتها انسى انني غريب فأتحول إلى طرف، ويقول المنتقدون انني منحاز إلى الحكومة، غير انني في كل مرة أحصي اصدقائي اجد ان اكثرهم في المعارضة، واعتبر ان نجاح الصحافة الخاصة في الكويت يلحق الظلم بالصحافة العلمية والفنية والادبية والثقافية والمعرفية والمسرحية التي تصدرها الدولة، وهذه المطبوعات الراقية هي شريك خاص في نشر الثقافة في العالم العربي.

بعد ذلك قام رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي ورئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الاحمد الصباح بافتتاح المعرض الاعلامي الثاني والذي شاركت فيه مجلة المصارف الكويتية، حيث

سماحه: لا وجود لاعلام عربي بقدر ما هو اعلام بالعربي يحتاج إلى صيغة مناسبة خاضعة لتطور المستجدات

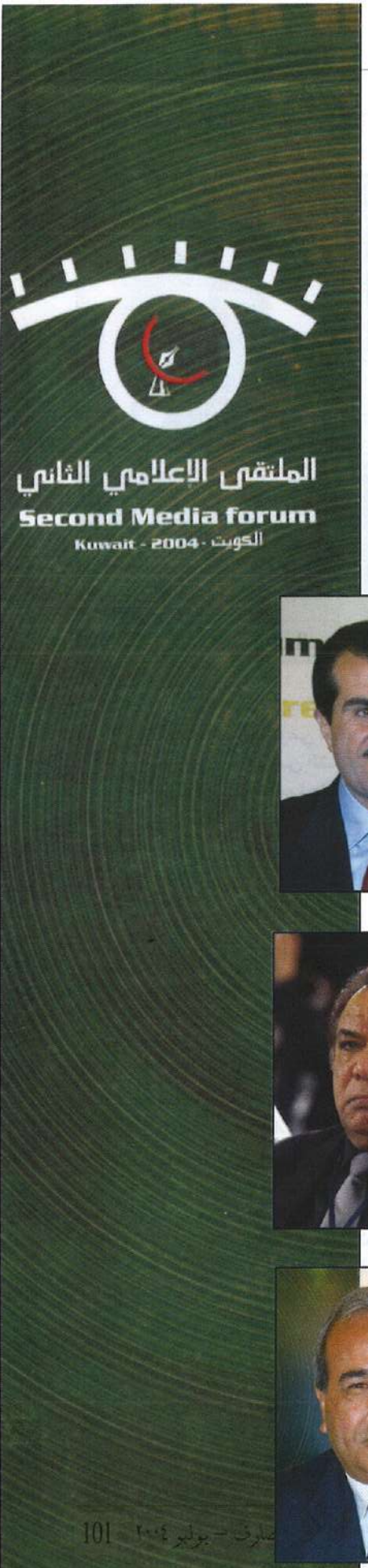

أقامت جناحا تم فيه عرض اعداد المجلة بالاضافة إلى عرض فيلم مصور عن جهود وانشطة اتحاد المصارف الكويتية ومجلة المصارف، كما قدم العاملون بالمجلة شرحا تفصيليا عن عمل المجلة ودورها الرائد في تسليط الضوء على انشطة المصارف الكويتية في دعم الاقتصاد الكويتي.

كما تم استعراض الموقع الالكتروني الخاص بالاتحاد والمجلة امام الزوار، ومجموعة من طلبة جامعة الكويت.

ومن جانبه قدم أمين عام اتحاد المصارف الكويتية يوسف عبد الحميد الجاسم شرحا تفصيليا لكبار الزوار عن مسيرة الاتحاد والمجلة في السنة الرابعة لصدورها، ثم جال سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد بين أجنحة المعرض يرافقه رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي، حيث أثنى الشيخ صباح الأحمد على الجهود المبذولة في المعرض وخلال زيارته لجناح (مجلة المصارف) أبدى اعجابه بالجناح والمجلة وشكر القائمين عليها متمنيا لها استمرار التقدم والنجاح وعلى الدور الكبير الذي يقوم به اتحاد المصارف الكويتية في طرحه للقضايا الاقتصادية والمالية لايصالها إلى رجال المال والاعمال والبنوك المحلية من خلال المجلة.

لا للانكفاء ونعم للانصهار

في جلسة العمل الاولى التي ادارها الاعلامي الشهير جورج قرداحي وشارك فيها وزير الاعلام في كل من لبنان والبحرين ميشيل سماحه ونبيل الحمر، تساءل في البداية قرداحي هل يمكن ان نتحدث عن مستقبل شيء دون معرفة واقعه؟ وهل هناك ما يسمى بالاعلام العربي ؟ ثم أجاب لا يوجد شيء اسمه اعلام عربي بل هناك إعلامات عربية تابعة لانظمة ودول ومع ذلك سنتحدث عن مستقبل الاعلام العربي واعتقد ان مستقبل اي اعلام مرتبط بمستقبل اي مجتمع يصدر فيه ثم اعطى مدير الجلسة الكلمة لوزير الاعلام البحريني ليقدم رؤيته فقال بعد ان اشار إلى ان الملتقى ينعقد في ظروف دقيقة وتحديات جديدة تحتم على الاعلام العربي التعامل مع هذه الظروف والتحديات بمنهج جديد وفكر مستنير وادوات عصرية وخطاب اعلامي مختلف قال متسائلا: أين اعلامنا من هذه التطورات؟ وأين نحن من الحرب ضد الارهاب ومن تشويه صورة الاسلام على يد بعض ابنائه؟

وواصل الوزير الحمر تساؤلاته وما التداعيات التي يمكن ان تسهم في رسم مستقبل اعلامنا بشكل اكثر تجاوبا مع متطلبات العصر؟ ثم اردف: الحديث عن مستقبل الاعلام العربي يستوجب التأكيد على مجموعة حقائق من بينها المسؤولية الملقاة على عاتق الاعلاميين والثورة الهائلة في وسائل الاتصال وضرورة التعامل معها وعدم فصل الاعلام بعيدا عن بيئته المحلية، كما ان الاعلام عامل اساسي في تكوين الشخصية العربية باعتباره عنصر اثراء ثقافيا وحضاريا مهما ولذلك لابد وان يحظى باهتمام ودعم يتناسب وهذا الدور الحيوي البناء، ومن الحقائق الثابتة ان منطقتنا بحاجة لعملية اصلاح شاملة تنبع من الداخل وتراعي خصوصية كل مجتمع وسيكون الاعلام هو المستفيد الاكبر من سيادة قيم الحرية والديموقراطية والشفافية في مجتمعاتنا، ثم خاض الوزير المحاضر في متطلبات يمكنها الاسهام في صياغة

جبران تويني

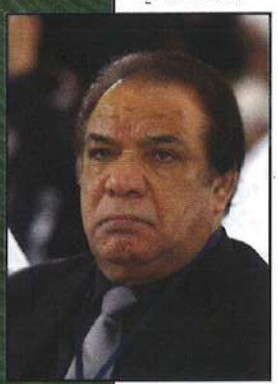
د. نجم عبد الكريم

ابراهيم الزبيدي

جورج قرداحي
متوسطا الوزيرين
ميشيل سماحة
ونبيل الحمر في
الندوة الاولي للملتقى

مستقبل الاعلام العربي وذكر منها سيادة حرية الرأي والتعبير وتنمية الوعي النقدي لدى المواطن وتحرير وسائل الاعلام من التأثيرات الرسمية بتطوير القوانين المتعلقة بها واختتم عرض رؤيته بالقول. نحن مطالبون بأن نكون جزءا من الحياة العالمية لا الانكفاء على النفس ومعاداة الاخرين وتدشين خطاب اعلامي عربي جديد منفتح غير متعصب.

بين الاعلام الرسمي والخاص

وتحدث وزير الاعلام اللبناني ميشيل سماحه فأكد ان الاعلام العربي لا وجود له، مشيرا إلى ان الموجود اعلام بالعربي اي يتحدث باللغة العربية، وقال وانا لا اعرف جهة تقول بأنها تمتلك الشيء وحدها فتعلم الاخرين به حتى وسائل الاعلام المختلفة اصبحت صانعة لوقائع وعليه نحن محكومون بوسائل اتصال.

واشار الوزير سماحه إلى ان الاعلام في العالم العربي مقسم إلى قسمين رسمي وخاص، والفروقات بين الاثنين تتسع حتى تصبح فجوات تحتاج لجهود كبيرة لتجسيرها واضاف قائلا: ولعله من النادر في عالمنا العربي وجود وسيلة اعلام رسمية متقدمة لان القاعدة الوظيفية تقوم فيها على حشر المريدين والبيروقراطيين.

وتحدث الوزير اللبناني عن دور الحكومات في تطوير الاعلام العربي فقال: علينا اعتبار الاعلام حقلا للمنفعة العامة وللربحية ونقوم بالاستثمار فيه والاعلام العربي والرسمي منه خصوصا هو منصة اولى لنشر الديموقراطية فالحكومات الساعية إلى ديمقرطية حقيقية عليها ان تجعل من اعلامها وسيلة تشبه الكتاب في محو الأمية.

وبعد ان غاص في المسألة اختتم سماحه رؤيته قائلا: لا اريد وضع صيغة للاعلام العربي اذ ليست هناك صيغة واحدة مناسبة لان الاعلام خاضع للتطور ولمستجدات الابحاث ومن الضروري ان يقوم العرب بتوقيع ميثاق شرف اعلامي يتضمن خطوطا كبرى بحيث لا يتم تناول دولة من قبل اخرى ويتبادل العرب خبراتهم وتجاربهم وانشطتهم ويعرّف بعضهم بعضا على نقاط التقدم. إلى ذلك كان هناك حوار بين المنصة بوزيريها ومدير الجلسة وبين الحضور اجاب خلاله الوزير على كثير من التساؤلات.

تويني: الانظمة العربية في حالة انحطاط والاعلام العربي في وضع غير سليم

دور الاعلام العربي على المستوى العالمي

تغير عنوان الندوة الثانية في اللحظات الأخيرة، في عنوانها واسماء المشاركين فيها، دون معرفة الاسباب فبعد ان كان من المقرر ان يكون عنوان الندوة «الرسالة الاعلامية بين المصداقية والتضليل» اصبح العنوان حول «دور الإعلام العربي على المستوى العالمي».

وغاب عن الندوة مشارك من مجلس الحكم العراقي فجأة بعد ان اصبح وزيرا للداخلية وهو سمير الصميدعي ليحل مكانه السكرتير الاعلامي في المجلس ابراهيم الزبيدي. بداية تحدث الاعلامي عماد الدين اديب موضحا انه يفكر

مبارك الدعيج: نحن نقف امام مسؤولية تاريخية في مواكبة العصر وتجاوز التحديات القائمة

بشكل ليبرالي نحو الاقتصاد الحر والتفكير الحر والعدالة الاجتماعية، ولا استطيع ان يفرض علي كيف أفكر؟ مؤكدا انه انتهى العمر الافتراضي للرقابة على وسائل الاعلام، على ان تحدد كل دولة من خلال قوانينها المخترق او المتجاوز للحدود، مشيرا إلى ان هناك رئيس تحرير واحدا في الدولة وهو وزير الاعلام.

وقال ان صناعة الصحافة تعتمد على المصالح، حيث نجد ان ٨٤٪ في وسائل الاعلام هي الاعلانات، جزء محلي والآخر دولي. مضيفا اننا ندخل في مرحلة خطيرة، وهي زيادة الانفاق العربي الحقيقي، حيث نعمل ضمن مساحة من الحريات واسعة وضيقة في الوقت نفسه، ومشاركة شعبية واسعة وصغيرة. لافتا إلى ان صورة المستقبل ستزداد إلى الاعلام غير الرسمي، وفئة الشباب اصبحت تميل إلى الاعلام العربي.

تجربة مريرة

ثم تحدث السكرتير الاعلامي لمجلس الحكم في العراق ابراهيم الزبيدي قائلا: لقد مررنا في العراق بتجربة مريرة من خلال الحكم البائد، لذا نريد ان نبحث عن حل مناسب، لا يبعدنا عن الحرية الاعلامية بشرط الا يضر الوطن والمواطن، خصوصا في ظل الفراغ الأمني والسلطوي الذي نعيشه بعد سقوط النظام السابق، حيث هبت أجهزة الاعلام الخاصة، فأصبح لدينا ٢٠٠ صحيفة مطبوعة، و ٣٠ اذاعة، و ١٢ محطة تلفزيونية، ناهيك عن المكاتب للفضائيات العربية والغربية مؤكدا انه مع الحفاظ على حرية الاعلام، بحيث ستكون العراق بلا وزارة للاعلام، او اي شكل من اشكال الرقابة على المعلومة وتبادلها.

ثم تحدث مدير عام جريدة النهار جبران تويني معلنا ان الانظمة العربية في حالة انحطاط، وهذا لا يعني ان الاعلام

حديث باسم بين وزير الإعلام اللبناني ويوسف الجاسم أمين عام اتحاد المصارف الكويتية

جانب من الحضور الدبلوماسي في الملتقى

العربي في وضع سليم. مشيرا إلى ان هناك نوعين من الاعلام العربي: نوع رسمي يتبع الأنظمة العربية، والآخر تابع للقطاع الخاص، والأخير هو الاعلام الناجح في لبنان، لاننا إذا اردنا تحريك المجتمع المدني في العالم العربي لابد من وجود اعلام حي، عبر تعددية في وسائل الاعلام المطلوبة لتحريك الديموقراطية، لانه ليس من المهم وجود ٦ صحف في دولة ما ولكنها تحكم من قبل تيار واحد في الدولة.

الاصلاحات المعلبة

اكد وزير الاعلام محمد ابو الحسن ان التحدي الحقيقي للمجتمعات العربية يكمن في تحقيق التنمية في جميع المجالات، فهذا اكثر ما تحتاج اليه الامة العربية في المرحلة الحالية التي تزايد فيها استهلاك الشعوب للمادة الاعلامية من خلال استطلاعات الرأي العام التي اكدت الارتفاع الضخم في نسبة المشاهدة.

واضاف ابو الحسن خلال اللقاء المفتوح للاعلاميين المشاركين في الملتقى الاعلامي الثاني، ان الاهتمام بقضية الاعلام والتنمية ليس غريبا عن العنوان العريض للملتقى الاعلامي «رؤية مستقبلية»، وليس غريبا ان ندعو نحن العرب إلى

حضور الملتقى

شهد حفل الافتتاح رئيس مجلس الامة جاسم محمد الخرافي والنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ نواف الاحمد ونائب رئيس الحرس الوطني الشيخ مشعل الاحمد ووزير شؤون الديوان الأميري الشيخ ناصر المحمد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ جابر المبارك وعدد من الوزراء والمستشارين في الديوان الأميري وديوان سمو ولي العهد والمحافظين ووزير الاعلام محمد أبو الحسن ووكيل ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء احمد فهد الفهد والوكيل المساعد في ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ فواز سعود الصباح ورئيس مجلس ادارة وكالة الانباء الكويتية (كونا) محمد أحمد العجيري ورئيس مجلس ادارة جمعية الصحافيين الكويتية احمد يوسف بهبهاني والمستشار الاعلامي في ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء سامي عبد اللطيف النصف.

الملتقى الإعلامي الثاني
Second Media forum
Kuwait - 2004 - الكويت

اديب: صورة المستقبل ستزداد إلى الاعلام غير الرسمي وفئة الشباب اصبحت تميل إلى الاعلام الغربي

اديب وتويني والزبيدي خلال الجلسة الثانية للملتقى

جانب من الحضور

منحه - الاعلام - دورا اساسيا في التنمية التي تستهدف الارتقاء بالانسان العربي من مختلف الجوانب.

واوضح ان الاصلاح العربي المنشود لا يأتي من الخارج، فهذا موقف الكويت والكثير من الدول، فنحن لا نريد اصلاحات معلبة، والاصلاح يجب ان يبدأ بأهل الدار، ولا نتصور وجود نظام اصلاحي معمم، ولكل مجتمع خصوصيته.

مسؤولية تاريخية

اشاد وكيل الاعلام الخارجي الشيخ مبارك الدعيج الصباح برعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الاحمد، للمتلقى الاعلامي في دورته الثانية، واعتبر في تصريح للصحافيين على هامش افتتاح اعمال الملتقى والتقاء الاعلاميين العرب ان ذلك يعد اسهاما متجددا من سموه في دعم قطاع الاعلام الخارجي وايلائه الاهتمام المعهود لاداء دور ينسجم مع تطلعات الكويت القومية وتجاه مختلف القضايا العربية.

واثنى على قول سمو الشيخ صباح قبيل القائه كلمته الرسمية بالقول «هذا الجمع العربي الكبير من رجال الفكر والاعلام والثقافة ومن مختلف الوان الطيف العربي الذي يقف الآن امام مسؤولية تاريخية في مواكبة العصر وتجاوز التحديات القائمة.

واضاف انه استمع من سموه إلى ما يعكس فعلا مواقف وسياسية الكويت الثابتة والمنفتحة على هموم الامة وقضاياها وتطلعات شعوبنا للتنمية والرخاء والسيادة الحقة وتبادل المصالح وبدء عصر جديد نتجاوز فيه سلبيات الماضي القريب التي عطلت حركة التنمية، وبناء ما يخدم الانسان في مجالات شتى.

معهد الدراسات المصرفيه احتفل بتخريج

وفي كلمة القاها بمناسبة الاحتفال بتخريج دفعة جديدة من طلبة الدبلوم العالي في العلوم المصرفية ابريل الماضي، هنأ فيها ابناء المعهد من الطلبة والدارسين والمتدربين لما بذلوه من جهد استحقوا عليه التفوق، كما اعرب عن تقديره لجهود اعضاء هيئة التدريس والتدريب الذين ساندوا المعهد واعانوه على اداء رسالته، مشيدا بالعون الذي يقدمه اعضاء مجلس الإدارة وعلى رأسهم محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس ادارة المعهد الشيخ سالم عبد العزيز الصباح، ومجالس ادارات المصارف الكويتية، واتحاد المصارف الكويتية، مؤكدا على أن الدعم المادي وان كان ضروريا وجوهريا لاستمرار رسالة المعهد الا ان الدعم المعنوي والقناعة بدور المعهد ورسالته هما الزاد الحقيقي لاستمرار شعلة المعهد عالية وضاءة كمنارة يهتدي اليها الباحثون عن العلم والمعرفة في القطاع المصرفي.

احدي االطالبات وابتسامة التخرج

شبّه مدير معهد الدراسات المصرفية د.عبد الله المهنا التحديات المستقبلية التي تواجه القطاع المصرفي بالمشكلات المتشابكة والتي تداخلت فيها الاسباب بالنتائج وسط عالم اكثر انفتاحا واسواق اكثر عمقا واتساعا ومنافسة قوية وقاسية لا سبيل لمواجهتها الا بالتسلح بعوامل القدرة والكفاءة الداخلية والخارجية للقطاع المصرفي الكويتي.

د .عبدالله المهنا يلقي كلمتة اثناء حفل التخرج

دفعه جديدة من طلبه الدبلوم العالى

تحديات المستقبل

وفي ضوء التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الكويتي اشار إلى ان هناك ثلاثة انواع من التحديات: الأول منها يتعلق بالتطور المتسارع في تقنية المعلومات وثورة الاتصالات وتقارب المستويات التنظيمية، والتحول من وحدات العمل إلى فرق العمل ومن التنظيمات الرأسية إلى التنظيمات الأفقية، وظهور ما يسمى (بالموظف المعرفي) الذي يعتمد على اساليب التعلم الذاتي والإلكتروني في تطوير معارفه ومهاراته وقدراته، مؤكدا ان هذه النوعية من الموظفين هي الثروة المتجددة التي ينبغي استقطابها والمحافظة عليها في منظمات المستقبل. وثاني هذه التحديات هو تغير ادوار المديرين، واساليب عملهم واهدافهم، وتحولهم ليكونوا قادة لفرق العمل، يهتمون بالنتائج وباقتصاديات العمل، مضيفا ان القائد الناجح هو الموجه والراعي الذي يصنع القادة لا التابعين، ويوفر بيئة عمل وظروفا مواتية تشجع على التعلم والتفكير والابتكار. اما بالنسبة للتحدي الثالث فقد عزاه الدكتور المهنا إلى اسلوب اتخاذ القرارات في الصناعة المصرفية، حيث لم تعد المعلومات التاريخية، والتجارب السابقة هي الاسس المناسبة لقرارات الغد، وان منطقة عدم التأكد، في عالم متسارع النبضات، تزداد اتساعا وتعقيدا رغم تقدم الاساليب العلمية.

رصد المستجدات العالمية ومواكبتها

ومضى الدكتور مهنا في استعراض اهمية دور معهد الدراسات المصرفية في رصد المستجدات العالمية وتحليل آثارها على الصناعة المصرفية واضعا نصب عينيه العنصر البشري وسبل

يوسف الجاسم: اتحاد المصارف يقدر حرص المعهد على مساعدة القطاع المصرفي المحلي في تطوير خدماته

حمد اشكناني: معهد الدراسات المصرفية لم يدخر وسعا في تزويد العاملين في البنوك بكافة الامكانات المادية والبشرية

استثماره من خلال اعداده وتأهيله ليكون قادرا على تحويل هذه التحديات إلى فرص، منوها بضرورة تطوير المعهد وتحديث استراتيجياته وخططه وبرامج عمله باستمرار، مشيدا بالدعم المادي والمعنوي والتواصل الذي يلقاه المعهد من المصارف الكويتية، فضلا عن مشاركتها الايجابية في رسم اهدافه وصياغة استراتيجياته لتحقيق النقلة النوعية التي يسعى اليها الطرفان في اساليب التعلم والتدريب والبحث العلمي.

وقد القى بعد ذلك الامين العام لاتحاد المصارف الكويتية يوسف عبد الحميد الجاسم كلمة نيابة عن اتحاد المصارف الكويتية اشاد فيها بالدور الذي يلعبه معهد الدراسات المصرفية في ربط العمل المصرفي باحدث التقنيات والوسائل والآليات المصرفية المتبعة في العالم معربا عن تقدير الاتحاد لحرص المعهد على مساعدة القطاع المصرفي المحلي في تحسين وتطوير خدماته لمواجهة هذه التحديات، ولمواكبة التغيرات المتسارعة للصناعة المصرفية محليا ودوليا.

واكد ان معهد الدراسات المصرفية يعتبر من ابرز المؤسسات المتخصصة في مجال التدريب والبحوث المصرفية في الوطن العربي، حيث كان الهدف من انشائه عام ١٩٧٠ هو رفع مستوى كفاءة اداء الجهاز المصرفي والمالي الكويتي من خلال تطوير القوى البشرية العاملة به، وتزويد موظفي البنوك المحلية بفرصة تنويع خبراتهم العملية، كما اصبح العمل المصرفي العربي عموما اليوم من اشد المجالات حساسية في ضرورة مواكبة خطوات التطوير لتمكينه من تقديم الخدمات التنافسية مع المصارف المتقدمة في العالم وبما يدعم الثقة بالعمل المصرفي المحلي.

د. عبد الله المهنا : المعهد نجح في تنمية العنصر المصرفي الكويتي ومواكبة التطورات العالمية

لطيفة الدوسري : التعاون المشترك بين القطاع المصرفي والمعهد نجح في تحقيق التوافق وتلبية الطموحات

وفي ختام كلمته اشاد الجاسم بجهود محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح، وبجهود مدير المعهد عبد الله المهنا وفريق الباحثين المتخصصين في المعهد الذين قدموا للقطاع المصرفي الكويتي والخليجي منظومة من البحوث التطبيقية والنشرات الاحصائية التي كانت ولا تزال تدعم عمليات اتخاذ القرار في القطاع المصرفي متمنيا للخريجين والخريجات المزيد من النجاح والعطاء للاقتصاد الوطني على وجه العموم.

كما القت مستشار التدريب في بنك الخليج لطيفة الدوسري كلمة نيابة عن اعضاء هيئة التدريب والتدريس اوضحت فيها ان معهد الدراسات المصرفية يوفر جميع الامكانات المادية والبشرية من اجل انجاح العملية التدريبية، مشيدة بالتعاون المشترك بين القطاع المصرفي والمعهد عبر لجان تدريبية تضم مختلف المصارف المحلية ونجحت في نقل نبضات القطاع المصرفي وتطلعاته إلى مسؤولي المعهد، الامر الذي ساهم في تحقيق التوافق بين البرامج التدريبية التي يقدمها المعهد وتطلعات مجتمع القطاع المصرفي وطموحاته. اما كلمة الخريجين فقد القاها نيابة عنهم من البنك الوطني حمد اشكناني حيث أعرب فيها عن خالص شكره وتقديره للادارات العليا للبنوك على اتاحتها الفرصة للعاملين بالبنوك للالتحاق بالمعهد لنهل العلم من منابعه، وتشجيعها لهم على الاستزادة من مصادر المعرفة العلمية والتقنية الحديثة والتي لم يدخر معهد الدراسات المصرفية وسعا في تزويدهم بها وبكافة الامكانات المادية والبشرية، وتذليل الصعاب التي قد تحول بينهم وبين نيل ما يطمحون إليه.

في افتتاح اعمال الاجتماعات السنوية
المشتركة للهيئات المالية العربية

صباح الأحمد:

نطالب الهيئات الماليه باتباع الاصلاح لمعالجه اختلالات اقتصادها ومشاكلها الهيكليه

اكد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الصباح أن الكويت من أوائل الداعين إلى انشاء المؤسسات العربية المشتركة كقاعدة اساسية لبناء تكامل الاقتصاد العربي المنشود. وقال ان الكويت ستستمر دوما في دعم العمل العربي المشترك لمواجهة المرحلة المقبلة وما تواجهه من تحديات في مختلف الميادين. وتطرق الشيخ صباح الأحمد إلى مساعي الكويت منذ نيل الاستقلال عام ١٩٦١ إلى تقديم العون الانمائي إلى الدول العربية الشقيقة لدعم مشاريعها التنموية عن طريق المساهمة في تمويلها عبر القنوات الثنائية والمتعددة الاطراف.

التصديق على رأس مال العربية لضمان الاستثمار الى ٢٠٠ مليون دولار

سمو الشيخ صباح الأحمد يفتتح اعمال الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية

اكد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الصباح أن الكويت من أوائل الداعين إلى انشاء المؤسسات العربية المشتركة كقاعدة اساسية لبناء تكامل الاقتصاد العربي المنشود.

وقال ان الكويت ستستمر دوما في دعم العمل العربي المشترك لمواجهة المرحلة المقبلة وما تواجهه من تحديات في مختلف الميادين.

وتطرق الشيخ صباح الأحمد إلى مساعي الكويت منذ نيل الاستقلال عام ١٩٦١ إلى تقديم العون الانمائي إلى الدول العربية الشقيقة لدعم مشاريعها التنموية عن طريق المساهمة في تمويلها عبر القنوات الثنائية والمتعددة الاطراف.

وسارعت الكويت في اطار هذا التوجه بنهاية عام ١٩٦٢ إلى انشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية كأول جهاز مؤسسي عربي للعون الانمائي والتي عبرت بانشائه عن انتمائها لامتها ورغبتها الأكيدة في توثيق الروابط الاقتصادية معها.

كما اكد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الاحمد استمرار الكويت في دعم العمل العربي المشترك واطره المؤسسية انطلاقا من موقفها المبدئي وايمانها الراسخ بأهمية هذا العمل في التقريب بين اجزاء الامة العربية ولم شملها وتعبئة امكاناتها لمواجهة متطلبات المرحلة المقبلة.

جاء ذلك في كلمة افتتح بها اعمال الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية دعا فيها المؤسسات المالية إلى لعب دور رئيسي لمساندة الجهود التي تبذلها الدول العربية في علاج الاختلالات التي تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي الملائم لها وزيادة مستوى الرفاهية للشعوب العربية.

وقال: لقد حرصنا طيلة السنوات الماضية على دعم ومتابعة كل مؤسسات العمل العربي المشترك بما فيها الهيئات المالية وتعزيز جهودها في خدمة التنمية العربية مشيرا إلى أن استضافة الكويت لمقر مؤسستين ماليتين عربيتين هي تأكيد على هذا الحرص.

وألقى وزير الاقتصاد الوطني بسلطنة عمان ورئيس الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية أحمد بن عبد النبي مكي كلمة بين فيها ان الاداء الاقتصادي للدول العربية لا يتناسب مع التحديات الواجب التصدي لها ولا يرقى إلى امكانات هذه الدول المادية والبشرية.

واشار إلى ان اكبر دليل على ذلك انخفاض معدلات النمو مقارنة بمعدلات النمو التي سجلتها الدول النامية الاخرى وتدهور نصيب الفرد من الداخل وتراجع نصيب الدول العربية في التجارة

الدولية وتراجع نصيبها من تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية.

واضاف مكي ان التقرير الاقتصادي الموحد يشير إلى ان نسبة السكان العرب الذين يبلغ متوسط دخلهم اليومي دولارين تبلغ ٢٠ في المائة اي حوالي ٥٩ مليون نسمة بينما تبلغ نسبة الذين يتراوح دخلهم ما بين ٢ إلى ٥ دولارات نحو ٥٢ في المائة.

واوضح ان جهود الاصلاح في السنوات الماضية ركزت على الاستقرار الكلي وخفض معدلات التخضم من خلال برامج التثبيت والخصخصة وتحرير الاقتصاد دون ايلاء اهمية كافية لمواضيع حيوية مثل البطالة والفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية الاساسية اللازمة للمواطنين.

ولفت وزير الاقتصاد الوطني العماني إلى ان السير في الاطر الاصلاحية يتطلب الوعي بمتطلبات الاقتصاد الجديد من توفير التشريعات والسياسات والاجراءات كافة اللازمة لتحرير الاقتصادات العربية واندماجها في الاقتصاد العالمي.

واضاف ان ذلك يتطلب ايضا منح المكون الاجتماعي للتنمية اهمية خاصة من خلال تطوير القدرات البشرية والتعليم وتحسين جودته وتوفير فرص المشاركة المتكافئة للاناث ومكافحة الفقر وتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية.

يذكر ان اجتماعات الهيئات المالية العربية التي عقدت ليومين في مبنى المقر الدائم للمنظمات العربية ناقشت التقارير السنوية للهيئات المالية العربية و خططها للعام المالي المقبل والمصادقة على حسابات الارباح والخسائر لتلك المؤسسات وموضوع الخطة الخمسية الخامسة للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا واوجه استخدامها.

وتضم الهيئات المالية العربية التي شاركت في الاجتماعات كلا من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وصندوق النقد العربي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي.

عبد اللطيف الحمد

احمد بن عبدالنبي مكي

الحمد : تحسن الاداء نتيجة ارتفاع عوائد النفط بنسبة ١٤٪

مكي : الأداء الاقتصادي للدول العربية لا يتناسب مع التحديات الواجب التصدي لها ولا يرقى إلى امكانات هذة الدول المادية والبشرية

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي

من جهته قال المدير العام رئيس مجلس ادارة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عبد اللطيف الحمد في كلمته ان الدول العربية شهدت تحسنا في ادائها الاقتصادي خلال العام نتيجة عوامل عدة اهمها ارتفاع اسعار النفط بحوالي ١٦ في المائة وارتفاع العوائد النفطية بحوالي ١٤ في المائة.

واضاف ان قضية البطالة في وقتنا الحاضر تعتبر من ابرز التحديات التي تواجه دولنا حيث سجلت خلال العام أعلى معدلات بطالة في العالم قدرت بنحو ١٨ في المائة، حيث كانت المرأة اكثر تأثرا بتزايد معدلات البطالة وكذلك الشباب الذين يدخلون سوق العمل للمرة الاولى.

واوضح ان معالجة هذه المشكلة اصبحت من اهم تطلعات التنمية العربية في مرحلتها المقبلة والتي تستدعي تضافر الجهود لحلها بالتركيز على تطوير العملية التعليمية وتوفير متطلبات السوق من العمالة المدربة التي هي المصدر الاساسي للانتاجية ورفع مستوى المعيشة والاداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية.

واشار الحمد إلى ان تلك الامور تفرض على الصندوق العربي مضاعفة مداخلاته في هذا المجال لمساندة جهود الدول الاعضاء في توفير الكفاءات الملائمة لاحتياجات سوق العمل وفي اكتساب المعرفة اللازمة للنهوض في شتى المناحي الاقتصادية والاجتماعية.

وافاد بأن الصندوق قدم ١٦ قرضا بقيمة اجمالية بلغت نحو ٣٠٩ ملايين دينار شكلت نحو ٣٣ في المائة من اجمالي تكاليف هذه المشروعات وساهمت في تمويل ١٦ مشروعا في عشر دول عربية وذلك خلال العام الماضي.

وذكر الحمد ان هذه القروض وجهت في المرتبة الاولى لقطاع الكهرباء،إذ ساهم الصندوق بتمويل مشاريع في كل من مصر وجيبوتي وليبيا واليمن والمغرب وتونس وسورية حظيت بنحو ٦٢,٦ في المائة من اجمالي القروض كما حظي قطاع النقل بنحو ٢٢,٥ في المائة حيث تم تمويل خمسة مشاريع في المغرب وعمان واليمن.

وقال ان قطاع الخدمات الاجتماعية حظي بنسبة ١٤,٩ في المائة حيث تم تمويل ثلاثة مشاريع في كل من مصر ولبنان والاردن

جانب من الجلسة الإفتتاحية

وكان التركيز على قطاع التعليم لما له من اهمية خاصة في تطوير قدرات الانسان العربية ومواهبه وقد تم تمويل ثلاثة مشاريع في كل من مصر ولبنان والاردن.

وفيما يخص اجمالي السحوبات من قروض الصندوق افاد الحمد بانها بلغت ١٩٩,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٣، مؤكدا دعم انشطة القطاع الخاص وتعزيز دوره في التنمية حيث تمت دراسة عدد من الطلبات خلال العام لتمويل مشروعات عديدة في مختلف المجالات.

واكد استمرار الصندوق في تعزيز الجهود الانمائية في الدول العربية ودعم الانشطة الحيوية التي تعزز الربط العضوي بين اقتصادات الدول العربية وتسهم في تطوير القدرات الانتاجية لها.

صندوق النقد العربي

ومن جانبه قال المدير العام رئيس مجلس ادارة صندوق النقد العربي د. جاسم المناعي في كلمته ان الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات العربية المالية تتيح الفرصة للتأكيد على دور المؤسسات المالية المشتركة في دعم جهود الدول العربية في مجال النمو الاقتصادي.

واوضح الدكتور المناعي ان الدول العربية الاعضاء تواجه وبشكل متزايد تحديات كبيرة على المستوى المحلي والخارجي، الامر الذي يستدعي بان تكون مؤسساتنا المالية المشتركة على المستوى الذي يمكنها من مواكبة جهود دولنا في التصدي لهذه التحديات المحلية والخارجية.

واشار إلى ان صندوق النقد العربي عمل على تنويع وتطوير آلية تدخلاته على صعيد انواع القروض والتسهيلات المالية الخاصة ببرامج وسياسات الاصلاح الاقتصادي او من خلال برامج المعونات الفنية التي لم تقتصر على الدول المقترضة بل شملت العديد من الدول الاعضاء.

ولفت الدكتور المناعي إلى ان الصندوق يتطلع إلى تعزيز جهوده في تطوير انشطته فيما يتناسب اكثر مع الاحتياجات المتطورة للدول الاعضاء لا سيما في مجال دعم سياسات الاصلاح الاقتصادي والارتقاء بالممارسات الاقتصادية والمالية إلى المستوى الذي تتطلع اليه منطقتنا وبما يتناسب والممارسات الدولية.

الهيئة العربية للاستثمار

اما رئيس الهيئة العربية للاستثمار والانماء الاجتماعي عبد الكريم العامري فقد بين في كلمته ان القطاع الزراعي يمتلك امكانات مهمة وواعدة يمكن ان تؤدي إذا احسن استغلالها إلى التعامل مع احتياجات الغذاء في الدول العربية بنجاح.

واوضح العامري ان تجربة الهيئة تشير إلى ان قلة الموارد الموجهة للاستثمار الزراعي تشكل العقبة الاساسية امام تطوير القطاع وجعله قادرا على توفير قدر مهم من الغذاء للدول العربية.

واضاف انه لتسهيل انتقال الموارد إلى هذا القطاع هناك حاجة إلى اتخاذ الخطوات التالية وهي ايجاد مناخ استثماري ملائم وتأكيد اهمية مشاريع البنية الاساسية من خدمات وطرق للمناطق الزراعية واهمية نقل التقانات الزراعية الحديثة وتوفير بيئة

جانب من الوفود المشاركة

ملائمة وبنية تؤمن تدفق موارد مالية متزايدة للمناطق الزراعية.

وقال العامري ان من الخطوات المطلوبة ايضا الحاجة إلى التركيز على برامج البحث العلمي والتطوير التقني في القطاع الزراعي وضرورة الاهتمام بالحلقات المكملة للانتاج الزراعي من تداول ونقل وتعبئة وخزن وايلاء.

وذكر ان نشاط الهيئة اتجه خلال عام ٢٠٠٣ إلى السعي للارتقاء بكفاءة وفعالية شركات الهيئة وكذلك السعي لانشاء مشاريع جديدة، مؤكدا مواصلة ادارة الهيئة لجهودها لتطوير الهيئة اداريا وفنيا وتقنيا.

وقال ان اجمالي الشركات القائمة التي تساهم فيها الهيئة مع نهاية عام ٢٠٠٣ بلغ ٢٠ شركة من ضمنها برنامج تمويل التجارة العربية.

وافاد العامري بأن انشطة الهيئة حققت نحو ٣٠,٥ مليون دولار امريكي خلال عام ٢٠٠٣ ويرجع ذلك للتحسن في اداء اسواق المال واداء الشركات وتفعيل السياسة الاقراضية للهيئة.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

من جانبه، قال ناصر القحطاني نيابة عن رئيس مجلس ادارة مجلس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ان المؤسسة أبرمت خلال العام الماضي ٥٢ عقد ضمان بلغت قيمتها نحو ١٣٠ مليون دولار.

واضاف ان قيمة اقساط الضمان المتحصلة خلال عام ٢٠٠٣ بلغت نحو ٣,١٢ مليون دولار بنسبة زيادة تبلغ ٧٦,٣ في المائة عن العام ٢٠٠٢ وهي أعلى قيمة ايرادات تحصلت عليها المؤسسة في عام واحد منذ انشائها من هذا المصدر.

وقال ان رأس المال المدفوع في نهاية العام ارتفع إلى نحو ٢٥,٤ مليون دينار كويتي فيما بلغ صافي ارباحها نحو ٣,٥ مليون دينار كويتي مقابل خسارة في العام الذي سبقه بلغت نحو مليوني دينار كويتي.

وذكر ان الموارد المالية للمؤسسة في الفترة نفسها بلغت نحو ٦١,٢ مليون دينار كويتي فيما ارتفعت حقوق المساهمين إلى نحو ٧٦,٣ مليون دينار.

زيادة رأسمال العربية لضمان الاستثمار إلى ٢٠٠ مليون دولار.

وقال مدير عام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فهد الابراهيم ان الاجتماع السنوي لمجلس المساهمين في المؤسسة يناقش عددا من البنود، اهمها المساهمة في زيادة رأسمال المؤسسة من ١٠٠ مليون دولار إلى ٢٠٠ مليون دولار على ان تقوم بدفعها المؤسسات المالية العربية.

واضاف الابراهيم في تصريحاته ان اجتماع مجلس المساهمين الذي يعقد على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة للمؤسسات المالية العربية سيبحث التطورات في اقتصاديات الدول العربية وعمليات المؤسسة خلال السنة المالية ٢٠٠٣.

يذكر ان وزراء المالية ومحافظي مجالس المؤسسات العربية كانوا قد وافقوا على المساهمة في زيادة رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتي تتخذ من دولة الكويت مقرا لها.

العملة الخليجية الموحدة

وقال وزير المالية بالمملكة العربية السعودية ابراهيم العساف ان العملة الخليجية الموحدة سيتم مناقشتها في الاجتماع المقبل للجنة التعاون المالي والاقتصادي الخليجية للاتفاق عليها، تمهيدا لرفعها إلى القمة الخليجية التي ستعقد في ابو ظبي نهاية العام الحالي.

وقال العساف على هامش زيارته إلى الكويت ان اللجنة

الخليجية ستبحث المعايير الخاصة بالعملة الموحدة للاتفاق عليها ومن ثم رفعها إلى قادة دول مجلس التعاون الخليجي لاقرارها.

وردا على سؤال ان كانت دول مجلس التعاون ستناقش اي موضوعات مشتركة خلال اجتماعات الهيئات المالية العربية قال العساف ان «دول مجلس التعاون لن تناقش اي مواضيع تختص بدول المجلس خلال الاجتماع بل سيتم التركيز على نشاطات الصناديق العربية».

واضاف ان الاجتماع فرصة لالتقاء وزراء المالية العرب وتبادل وجهات النظر فيما يخص المجال المالي اضافة إلى بحث الآفاق الجديدة للتعاون في ظل المتغيرات التي طرأت على اقتصاديات العالم.

وقال العساف ان الاجتماع سيستعرض نشاط كل الصناديق العربية ومناقشة حساباتها الختامية.

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية

وتحدث بعد ذلك رئيس مجلس ادارة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا أحمد العقيل الذي اوضح ان المصرف استطاع تنفيذ برنامج عملياته بكفاءة، حيث بلغ حجم التمويل المصدق عليه عام ٢٠٠٣ نحو ١٤٠ مليون دولار مسجلا بذلك زيادة مقدارها ٦,٥ مليون دولار وبنسبة ٢,٤٪.

وقال ان العام الماضي شهد توقيع ١٧ اتفاقية قرض مع ١٢ دولة افريقية حيث بلغ اجمالي هذه القروض ٩٨,٣ مليون دولار بينما بلغ اجمالي الاتفاقات المتوقعة ٣٢٩ اتفاقية.

واضاف ان المجموع المتراكم لتعهدات القروض والمنح بلغ حوالي ٢,٤ مليار دولار خلال الفترة من ٧٥ وحتى عام ٢٠٠٣ فيما بلغ صافي هذه القروض ١,٩ مليار دولار لتمويل ٣٠٠ عملية عون فني و ٣٣٠٠٥ مشاريع انمائية متضمنة ٢٥ قرضا للقطاع الخاص.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

كشف الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية د. أحمد الجويلي عن خطط طموحه للمجلس بشأن طرح مشروع اقتصادي متكامل لاعادة بناء وتنمية المنطقة في ظل الخطط والمبادرات المطروحة.

وقال الامين العام ان اكثر القضايا الحاحا في المنطقة العربية في الوقت الحالي موضوع الاستثمار العربي الذي يستهلك الاهتمام الاعظم من جهود المنظمة ولا سيما تحسين المناخ الاستثماري العربي وترويجه.

واشارالجويلي إلى ان الظروف الاستثمارية البينية في المنطقة العربية بدأت في التطوير الملحوظ واصبحت في وضع افضل من السابق مضيفا بأن معدل المتوسط السنوي للاستثمار وصل حاليا إلى ما يقارب ثلاثة مليارات دولار، في حين بلغ هذا المعدل في عام ٢٠٠٠ مليارى دولار بينما في عام ١٩٨٥ إلى عام ٢٠٠٠ كان هذا المعدل نحو مليار دولار امريكي.

ولفت إلى ان هذا المعدل يعتبر جيدا وان الظروف الاقتصادية الحالية والسياسية في المنطقة ساهمت في توجه المستثمرين العرب إلى الاستثمار في منطقتهم العربية، مضيفا بأن الاستثمار سيمثل قوة ملحوظة خلال الفترة المقبلة على ان يقوم بحل مشاكل كثيرة في المنطقة.

واستطرد الجويلي قائلا ان مشروع الخريطة الاستثمارية في اطارها التجريبي حيث تم وضع المشروع على موقع الانترنت في الأول من مارس الماضي وهو مزود بقاعدة بيانات ومعلومات شاملة عن الاستثمار في المنطقة العربية بالكامل تفيد المستثمرين.

واضاف ان هذا الموقع تم اعادة هيكلته وتزويده ببيانات كاملة عن الاتفاقيات الخاصة بالاستثمار في المنطقة وايضا تم تزويده بقاعدة اخرى عن الشؤون الاقتصادية العامة لكل دولة في المنطقة والتي بدورها تساعد الباحث والمستثمر بتزويده بكافة المعلومات الخاصة بالاستثمار في المنطقة ولا سيما القوانين الموجودة بكافة الدول العربية، مبينا أن الخريطة انشئت بمعونة فنية من قبل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

النوري: الغاء نظام «الأوفست» بيد مجلس الوزراء

قال وزير المالية محمود عبد الخالق النوري انه شرح للجنة المالية والاقتصادية في مجلس الامة وجهة النظر المتعلقة بالغاء نظام «الاوفست» مؤكدا ان نظام العمليات المقابلة «الاوفست» قد لا يناسب إلى حد كبير دولة الكويت التي تتمتع بالوفرة المالية لدى الحكومة والقطاع الخاص.

واضاف قائلا في تصريحاته الصحافية على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية ان الكويت تصنف من ضمن الدول المصدرة لرأس المال حيث ان هناك استثمارات بمليارات الدولارات في الخارج تدار اما لمصلحة القطاع الخاص الكويتي او الحكومة.

واكد النوري ان الكويت لم تستفد من هذا النظام بعد ١٢ عاما من تطبيقه، حيث لم تؤسس او تنشأ عن اموال هذا النظام التي تزيد على المليار دولار اي مشاريع ضخمة او كبيرة مؤثرة في الاقتصاد الكويتي، مضيفا بان ما نفذ من مشروعات لم يتجاوز منذ التطبيق حوالي ١٣٠ مليون دولار بما يوازي ٣٣ مليون دينار فقط، لافتا إلى انه رقم لا يرقى لمستوى الطموحات التي كانت متوقعة من البرنامج.

ولفت النوري إلى ان المطالبة بالغاء نظام «الاوفست» كانت رغبة لمستها وزارة المالية من العديد من الجهات الحكومية مثل الشركات النفطية ووزارة الطاقة التي رأت في النظام معوقا لانشطتها وتطوير خدماتها.

واشار إلى ان الغاء نظام «الاوفست» بيد مجلس الوزراء الذي يمكنه اصدار قرار بهذا الخصوص، لافتا إلى ان من السلبيات في هذا النظام ان الكثير من الشركات العالمية تقوم برفع تكلفة عروضها لتعويض التزامات الاوفست وهو ما يجعل تكاليف المشروعات في الكويت مرتفعة إلى جانب ما لوحظ من دخول الشركات العالمية إلى نظام «الاوفست» والزام الدولة باستخدام الخدمات المرتبطة بمشروعات هذا النظام.

بنك الكويت الصناعي

بطل دوري

كرة قدم نادي

المصارف الكويتيه

توج فريق بنك الكويت الصناعي بطلا لدوري كرة قدم نادي المصارف الكويتية بعد ان فاز على نظيره فريق بنك الخليج بهدفين نظيفين سجلهما مهاجمه وهداف البطولة اللاعب خالد الفرج في لقاء جمعهما على استاد الصداقة والسلام بنادي كاظمة الرياضي.

حضر المباراة النهائية صالح اليوسف نائب رئيس اتحاد المصارف الكويتية ورئيس مجلس ادارة بنك الكويت الصناعي وجاسم زينل أمين سر بنك الخليج، علي خاجة المدير التنفيذي الاول لبنك الكويت الصناعي، جواد القلاف رئيس مجلس ادارة نادي المصارف الكويتية واعضاء مجلس الادارة وقيادات البنوك والقطاع المصرفي وجمهور كبير تابع اللقاء الذي شهد مباراة حماسية ومستوى فنيا يليق بالمباراة النهائية.

أدار اللقاء الحكم حميد عرب ومساعداه سليمان الشمري وعبد النبي أحمد والحكم الرابع خليفة المنيع، كما قام تلفزيون الكويت بتسجيل المباراة وسوف يعمل على اذاعتها لاحقا. وقد علق على المباراة المعلق الرياضي الشهير صادق بدر، بعد ذلك قام اليوسف وكبار الحضور بتسليم درع البطولة للاعب كامل خليل كابتن فريق بنك الكويت الصناعي وكأس المركز الاول والميداليات الذهبية بينما تسلم اللاعب عباس البلوشي كابتن فريق بنك الخليج كأس المركز الثاني والميداليات الفضية، كما استلم اللاعبان عبد الله حميد وحامد الشرف من فريق بنك الكويت الوطني كأس المركز الثالث والميداليات البرونزية.

وتم تكريم نادي كاظمة الرياضي والاتحاد الكويتي لكرة القدم وكذلك قدمت الميداليات التقديرية لطاقم الحكام. ومن جانبه أشاد اليوسف بالروح الرياضية التي سادت المباراة والمستوى الرائع الذي قدمه الفريقان.

وتقدم اليوسف بالشكر والتقدير للقائمين على تنظيم البطولات للعاملين في القطاع المصرفي للعمل على توطيد أواصر العلاقات بين موظفي القطاع المصرفي في مجال الرياضة وتوفير المناخ المناسب لقضاء أوقات فراغهم في نشاط يعود عليهم بالفائدة ليقوم الموظف بعمله على أكمل وجه.

وتمنى اليوسف النجاح والتوفيق لكل أنشطة وفعاليات نادي المصارف الكويتية وقال ان دعم مثل هذه الانشطة يعتبر من اهداف الاتحاد الذي لا يألو جهدا في تقديم كل ما هو مفيد للعاملين في القطاع المصرفي.

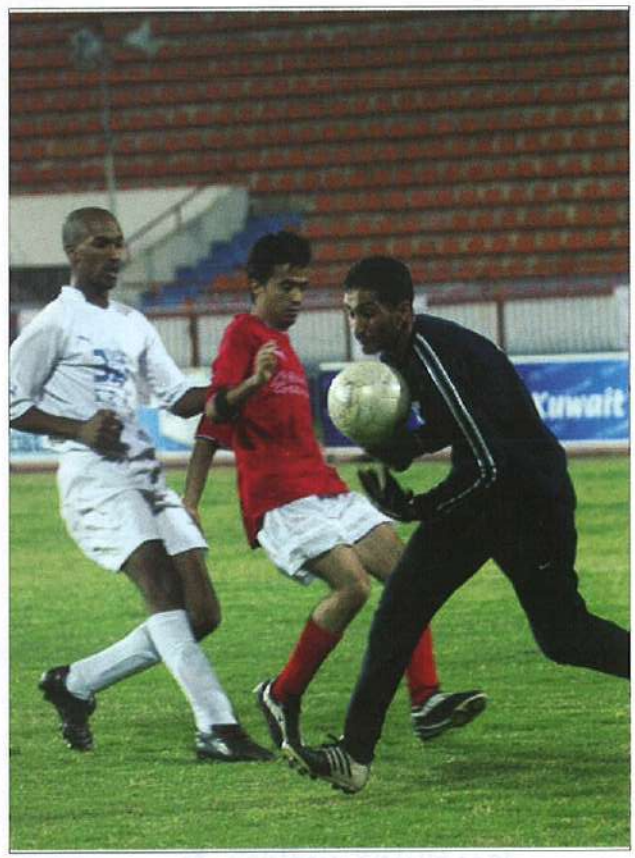

أعلى إلى اليمين صالح اليوسف يسلم درع البطولة الي كابتن فريق بنك الكويت الصناعي وأعلى إلى اليسار اعضاء الفريق يحتفلون معا في لقطة تذكارية بمناسبة حصولهم علي بطولة دوري كرة قدم نادي المصارف الكويتية

الصناديق الاستثمارية للبنوك

توفر فرصاً عالية لحاملي الوحدات في سوق الكويت للاوراق المالية

اصبحت صناديق الاستثمار في اسواق الاسهم من أهم الوسائل الاستثمارية المتزايدة الأهمية والعدد، وخاصة تلك التي تطرحها البنوك المحلية، حيث اثبتت اهميتها في سوق الكويت للأوراق المالية سواء على صعيد الاستثمار الفردي او المؤسسي. وتعتمد صناديق الاستثمار على تجميع المدخرات واستثمارها في البورصة، ولا شك ان تعدد أوجه هذه الاستثمارات يساعد على تحقيق ارباح بمعدلات مناسبة، لذلك فانها تجذب العديد من المستثمرين وتعطي البورصة ثقة كبيرة، هذا بالاضافة إلى ان قرارات الاستثمار يتم اتخاذها بواسطة ادارة الصندوق التي تعتمد على افراد متخصصين من ذوي الكفاءة والخبرة العملية في مجالات الاستثمار المتعددة، مهمتهم الحصول على أعلى عوائد استثمارية تعود بالنفع على المستثمر من خلال الارباح التي يتم توزيعها سنويا أو كل ستة أشهر حسب ما يراه مدير الصندوق سواء كانت منحة مجانية او توزيعات نقدية، فضلا عن بيع الاسهم والاستفادة من فرق السعر. مع الحرص على تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

وفي محاولة منها لالقاء الضوء على الصناديق الاستثمارية التي تديرها المصارف الكويتية في سوق الكويت للاوراق المالية التقت «مجلة المصارف» في هذا التحقيق بمديري ومسؤولي الصناديق الاستثمارية في البنوك المحلية.

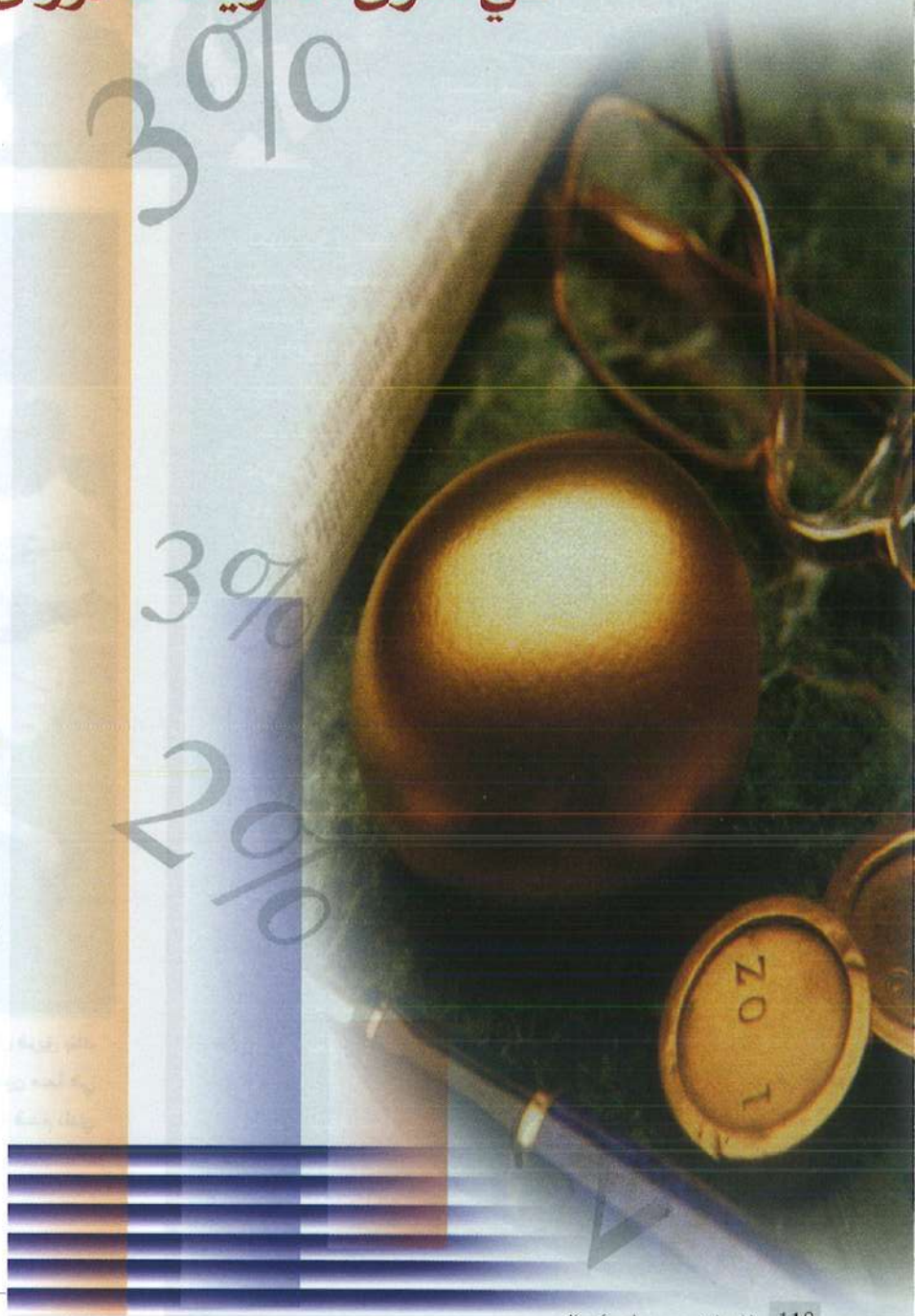

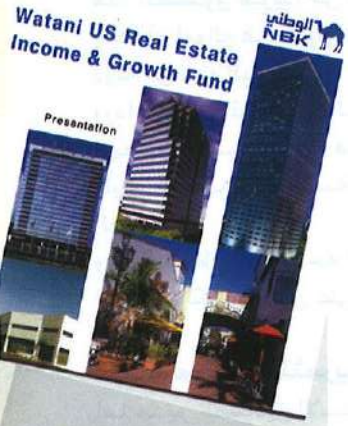

أجرى التحقيق: عدنان حنينو

استثمار مؤسسي

ردا على استفسار مجلة المصارف حول اهمية الصناديق والادوات الاستثمارية أفاد مدير أول الاستثمار في البنك الاهلي الكويتي نبيل محمود بهبهاني بما يلي:

ان هناك انواعا مختلفة من الصناديق الاستثمارية مثل صناديق الاسهم، السندات، العقار، والادوات المالية، سواء كانت تقليدية او اسلامية.

ومن اهم مميزات الصناديق المذكورة انها تدار من قبل اشخاص ذووي خبرة وكفاءة كل حسب مجاله وينتج عن ذلك استثمار مؤسسي وليس فرديا. وهو استثمار يعتمد على تحاليل ودراسات للبيانات المتعلقة. ولنأخذ السوق الكويتي للاوراق المالية على سبيل المثال فان اجمالي عدد الصناديق المركزة على الاسهم المحلية ١٦ صندوقا تعادل قيمتها ٨٠٠ مليون دينار كويتي بنسبة ٦-٧ ٪ من القيمة الرأسمالية للسوق. وان قمنا بمقارنة هذه النسبة بما كانت عليه قبل ٣ سنوات او اكثر فاننا نجد هذه النسبة قد ارتفعت بصورة سريعة وملحوظة. وفي اعتقادنا ان هذه النسبة ستستمر في التزايد في السنوات القادمة مما يدل على نضج السوق ووعي المستثمرين، ان فكرة انشاء الصناديق الاستثمارية اساسا كانت لهدف جذب رؤوس اموال صغار المستثمرين بالذات، حيث كانت الوسيلة الافضل لهم لاستثمار اموالهم المتواضعة في هذه الصناديق، وذلك لتوسيع نطاق استثمارهم بدلا من التركيز في نطاق اضيق ان قاموا باستثمار أموالهم مباشرة. وقد بينت الدراسات ان العوائد المحققة عبر السنوات من خلال الاستثمار المؤسسي (صناديق) كانت افضل من الاستثمار الفردي وذلك لان الاستثمار المؤسسي مبني على تحاليل ودراسات عميقة. وكنتيجة لذلك فاننا نجد اليوم ان هذه الصناديق جاذبة لصغار وكبار المستثمرين ومن ضمنهم الشركات والمؤسسات والهيئات.

وذكر بهبهاني ان البنك الاهلي الكويتي قد أنشأ في السنوات القليلة الماضية الصناديق الاستثمارية التي تدار من قبل جهاز اداري محترف كان هدف البنك الاهلي من

نبيل بهبهاني

نبيل بهبهاني: الهدف الرئيسي من انشاء الصناديق هو اعطاء عملاء البنك فرصا استثمارية افضل وليس منافسة الشركات الاستثمارية

انشاء هذه الصناديق في تلك الفترة بالذات، حين كانت اسعار الفوائد العالمية والمحلية في انخفاض، هو توفير بديل للودائع لعملائهم. وقد اسس الصندوق الاهلي الكويتي في ٢٠٠٣ حيث جذب شريحة كبيرة من المستثمرين المحليين والاقلميين وقد حقق هذا الصندوق خلال السنة الاولى منذ تأسيسه عوائد تفوق ٣٨٪ ، واصبح رأسماله الآن ٣٠ مليون دينار كويتي وبسبب هذا النجاح اسس البنك صندوقا اخر في نوفمبر ٢٠٠٣ وهو الصندوق الاهلي الخليجي ويبلغ رأسماله الحالي حوالي ٢٥ مليون دينا كويتي، ويعتبر هذا الصندوق فريدا من نوعه في منطقتنا حيث انه الصندوق الاول والوحيد الذي يستثمر امواله في اسواق دول مجلس التعاون من خلال مديرين محليين مرموقين في كل دولة من هذه الدول.

وردا على امكانية توسع البنك الاهلي الكويتي في انشاء صناديق اخرى اكد بهبهاني بان الهدف الرئيسي لانشاء هذه الصناديق هو اعطاء عملاء البنك فرصا استثمارية افضل وليس الهدف منه منافسة الشركات الاستثمارية بقدر ما هو تنوع في الاستثمار لخدمة العملاء.

وعن المخاطر التي تواجه الصناديق أفاد بان هذه المخاطر لا يمكن تجنبها كليا في بعض الاحيان ولكننا قادرون على وضع حد للمخاطر.

فرصة لصغار المستثمرين

اما مدير الصناديق الاستثمارية في البنك التجاري فوزي العتيقي فقال في رده على سؤال «المصارف» حول اهمية الصناديق في سوق الاوراق المالية: تعتبر الصناديق الاستثمارية ذات اهمية في سوق الكويت للاوراق المالية فهي تمارس دورها كصانع سوق بطريقة محترفة وهي فرصة وقناة لصغار المستثمرين للاستثمار في هذه السوق كي تدار اموالهم بأيدي محترفين من اهل الخبرة والدراية. والادوات الاستثمارية في هذه الصناديق هي التداول في سوق الكويت للاوراق المالية واستثمار الفوائض المالية بشكل ودائع في صناديق مالية او سندات حكومية.

وعن شريحة المستثمرين يقول العتيقي: ان غالبية المستثمرين في الصناديق هم من صغار المستثمرين بالاضافة إلى المستثمرين غير الكويتيين كالمؤسسات المالية الاجنبية ومستثمرين ليس لديهم الوقت والدراية الكافية في هذه الاسواق.

وعن عدد الصناديق في البنك التجاري قال: لدينا صندوقان برأسمال متغير تبلغ

فوزي العتيقي: الصناديق الاستثمارية تمارس دورها كصانع سوق بطريقة محترفة وهي فرصة لصغار المستثمرين

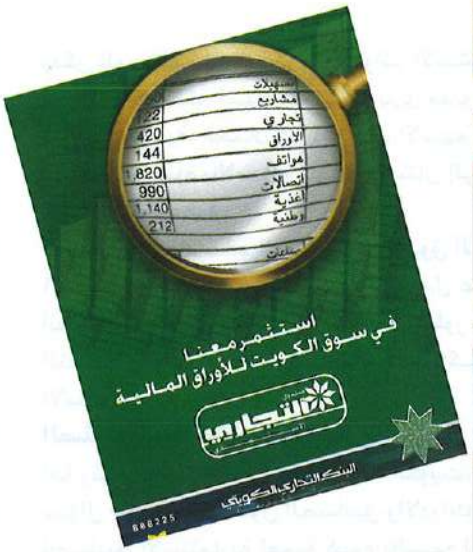

قيمتهما حوالي ٩٠ مليون دينار كويتي وهما: التجاري الاستثماري ويستثمر امواله في اسهم الشركات المدرجة وغير المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية، ويستثمر النقد الفائض المتوافر في ادوات نقدية قصيرة الاجل مثل الودائع لدى البنوك المحلية صناديق السوق النقدي واذونات وسندات الخزينة.

ولدينا صندوق التجاري المالي ويستثمر امواله في مختلف الادوات المتاحة داخل او خارج الكويت وتشمل الاذونات والسندات الحكومية او السندات الصادرة عن البنوك والشركات سواء كانت بالدينار الكويتي او بأية عملة اجنبية اخرى، وشراء شهادات الايداع البنكية وغير ذلك من اوجه الاستثمار في الادوات النقدية المتاحة بالسوق الكويتي والعالمي.

وعن الحد الادنى للاستثمار في هذه الصناديق قال: ان الحد الادنى للاستثمار في صندوق التجاري المالي هو ٥٠٠٠ وحدة والحد الاقصى هو ٥٠٪ من الوحدات المصدرة اما بالنسبة لصندوق التجاري الاستثماري فان الحد الادنى هو ٥٠٠ وحدة والحد الاقصى هو ٥٠٪ من الوحدات المصدرة.

وعن التوسع وزيادة الصناديق قال مدير الصناديق الاستثمارية في البنك التجاري: من المؤكد بأننا سنقوم بدراسة امكانية تقديم صناديق اخرى ذات طابع مختلف عن الصناديق التي نديرها.

وفي رده على سؤال المصارف عن مزايا هذا النوع من الاستثمار يقول العتيقي: هناك مزايا كثيرة للصناديق الاستثمارية فهي توفر فرصا استثمار عالية السيولة لحاملي وحدات الصندوق وبآجال قصيرة وتحد من المخاطر التي قد يواجهها المستثمر،

وعن المخاطر يقول العتيقي: بأنه لا توجد هناك مخاطر، لكن الاوضاع السياسية والاقتصادية قد تكون مؤثرة على اداء الصناديق.

وبالنسبة لعوائد الاستثمار في الصندوق فقال مدير الصناديق الاستثمارية في البنك التجاري:

فوزي العتيقي

يمكن للمستثمر الحصول على عوائد الاستثمار وذلك من خلال الارباح التي يتم توزيعها سنويا او كل ستة اشهر حسب ما يرى مدير الصندوق، سواء كانت من منحة مجانية او توزيعات نقدية، فضلا عن بيع هذه الاسهم والاستفادة من فرق السعر، وقد يكون ذلك في فترة وجيزة بالاضافة إلى الاطمئنان إلى امكانية ادارة امواله من قبل اشخاص ذوي خبرة وكفاءة عالية.

علما بأن ازدياد عدد الصناديق في سوق الكويت للاوراق المالية والمقدمة من البنوك او الشركات الاستثمارية او العقارية انما يدل على سلامة الاقتصاد الكويتي. كما وان سهولة انشاء وطرح هذه الصناديق تدل على تطور وسهولة الاجراءات المعمول بها لدى وزارة التجارة والصناعة وبنك الكويت المركزي، وذلك دلالة على صحة هذه الادوات الاستثمارية.

الصناديق والادوات الاستثمارية

اما رئيس وحدة الاستثمار في بنك الكويت والشرق الاوسط حازم العيسى وفي رده على سؤال «المصارف» حول الصناديق والادوات الاستثمارية المعتمدة قال: دون شك، ان للصناديق الاستثمارية اهمية كبيرة بالنسبة للمستثمر في سوق الاوراق المالية، فهي تعطي المستثمر الفرصة للاستثمار في ادوات استثمارية مختلفة واسواق متعددة وبمبالغ صغيرة نسبيا، فيتمكن بذلك من تغطية ادوات استثمار متعددة وبمخاطر اقل.

اما بالنسبة لبورصة الكويت، فالصناديق مفيدة لها، حيث تتعدد ادوات الاستثمار المدرجة في البورصة وبذلك تستقطب عددا اكبر من المستثمرين ومبالغ اكبر للاستثمار. وتتعدد ادوات الاستثمار المستخدمة في صناديق الاستثمار بشكل عام من اسهم وعقار ومشتقات وخيارات (ادوات التحوط) ومتاجرة بالعملات الاجنبية والاستثمار في الشركات الخاصة (غير المدرجة). اما بالنسبة للصناديق المدرجة للتداول في سوق الكويت للاوراق المالية حاليا فانها تقتصر على الاستثمار في الاسهم والعقارات.

وعن شريحة المستثمرين قال: تصلح الصناديق لجميع الشرائح بما فيها الشركات والافراد ذوي الملاءة العالية وصغار المستثمرين الراغبين في استثمار قصير ومتوسط وطويل الأمد.

وعن عدد الصناديق لدى البنك قال: لدينا محفظة (المدى) وتنقسم هذه المحفظة إلى صناديق دولية وصندوق للاستثمار في السوق المحلي (سوق الكويت للاوراق المالية).

الصناديق الدولية:

أ - صندوق النخبة:

يهدف الصندوق إلى تحقيق اجمالي عائد عال على اساس معادلة المخاطر ويناسب بشكل افضل المستثمرين ذوي أفق استثمارات طويلة الأجل مقارنة بالمستثمرين ذوي الاستثمارات القصيرة الأجل وتبلغ قيمة رأسماله ٢١,٠٢٩ مليون دولار امريكي.

ب - صندوق العالم العقاري:

يهدف الصندوق إلى التداول في الاسهم العقارية العالمية ذات السيولة العالية بادارة مهنية متميزة، وتبلغ قيمة رأسماله ٨,٦٢٩ مليون دولار امريكي.

الصناديق المحلية:

أ - صندوق الرؤية:

يهدف هذا الصندوق إلى تنمية رأس المال من خلال الاستثمار في الاوراق المالية للاسهم المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية. برأسمال متغير وتتراوح حدوده بين ٥ ملايين دولار امريكي، و٥٠ مليون دولار امريكي.

صندوق مان مالتي ستراتيجي لميتد:

طرح صندوق (مان مالتي - ستراتيجي جارنتيد لميتد) في سبتمبر ٢٠٠٣ وهو يستهدف عوائد عالية على المدى المتوسط إلى الطويل، مستخدما سياسة تحوط متعددة الاستراتيجيات للسيطرة على المخاطر ولتحقيق عوائد

حازم العيسى: الصناديق تعطي المستثمر فرصة للاستثمار في ادوات مختلفة واسواق متعددة بمخاطر أقل

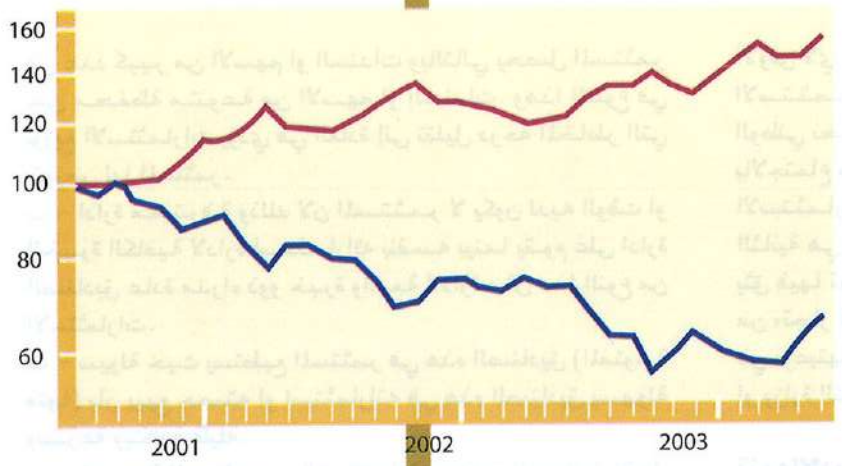

مستهدفة تصل إلى ١٥٪ سنويا مع ضمان رأس المال عند الاستحقاق. وتبلغ قيمة رأسمال الصندوق ٢٠ مليون دولار امريكي.

اما عن الحد الادنى للاستثمار في الصناديق قال:

- صندوق النخبة : الحد الادنى للاستثمار ١,٠٠٠ دولار امريكي
- صندوق العالم العقاري : الحد الادنى للاستثمار ١,٠٠٠ دولار امريكي
- صندوق الرؤية: الحد الادنى للاستثمار ١,٠٠٠ وحدة
- صندوق مان - ملتي ستراتيجي : الحد الادنى للاستثمار ١٠,٠٠٠ دولار امريكي

وعن الخطط المستقبلية للصناديق أجاب: نعم هناك خطة للتوسع في مجال الاستثمار وزيادة التركيز على الصناديق الاستثمارية لما عليها من اقبال وطلب في السوق المحلي. ويهدف البنك ضمن خططه المستقبلية إلى التنويع في صناديق الاستثمار خاصة ذات الاستراتيجيات المتعددة التي تكفل ضمان رأس المال وتحقيق عوائد جيدة.

وعن الفائدة الناتجة عن هذا النوع من الاستثمار فهي بالدرجة الاولى توفير فرص استثمارية جيدة ومتنوعة من خلال تنويع ادوات الاستثمار المتداولة ضمن سلسلة من قطاعات الاستثمار المختلفة تؤدي إلى تحقيق أعلى عائد ممكن وبمخاطر محدودة، وزيادة رضى العميل وكسب ولائه للبنك من خلال توفير تشكيلة متنوعة من الاستثمارات تلبي احتياجاته، وتحقيق احد اهم اهداف البنك وهو توفير استثمارات مضمونة ذات استراتيجيات متنوعة تكفل تحقيق عوائد مجزية.

اما المخاطر التي يمكن ان تواجه الصناديق فمن أهمها:

١- تقلبات السوق وتأثره بالاحداث السياسية والاقتصادية.

٢ - تغيير مديري الصناديق مما يؤثر سلبا في الاداء.

وعن كيفية حصول المستثمر على عوائد في الصندوق أجاب: انه يمكن الحصول على الارباح من خلال تسييل كل او بعض الوحدات بناء على طلب العميل للاستفادة من فرق السعر او استلام ارباح نقدية من خلال توزيعات الارباح على حسب نوعية الصندوق.

واضاف العيسى ان دخول البنك مرحلة جديدة من التطور الاستراتيجي وبهدف تحقيق افضل مستويات الخدمة للعملاء جعله يسعى دائما إلى التنوع في استثماراته والبحث المستمر عن افضل الصناديق الاستثمارية سواء في السوق المحلي او العالمي وهناك توجه كذلك إلى الاستثمار في بعض الصناديق ذات الطابع الاسلامي.

جورج نصره: على المستثمران يحدد اهدافه الاستثمارية ومدى تحمله للدرجة المخاطروان يشتري وحدات الصناديق من مؤسسات يثق فيها

كيفية إدارة الصناديق؟

اما مدير عام مجموعة الخدمات الاستثمارية والخزانة في بنك الكويت الوطني جورج نصرة، وفي رده على سؤال المصارف حول دور الصناديق وكيفية ادارتها في بنك الكويت الوطني فقال : ان الصناديق الاستثمارية هي ادوات لتجميع استثمارات الافراد واستثمارها في مجموعة من الاسهم او السندات او ادوات السوق النقدي. ويقوم على ادارة الصناديق مديرون محترفون ذوو خبرة في ادارة هذا النوع من الاستثمارات.

ويقوم الافراد بالاستثمار في هذه الصناديق عن طريق شراء حصص (أسهم) في هذه الصناديق.

وعن مزايا الاستثمار في الصناديق يقول جورج نصره: أن هناك عدة فوائد للاستثمار في الصناديق واهمها:

أ - تنويع الاستثمارات حيث ان الصندوق الاستثماري في العادة يستثمر

جورج نصره

في عدد كبير من الاسهم او السندات وبالتالي يحصل المستثمر على محفظة متنوعة من الاسهم او السندات. وهذا التنوع في توزيع الاستثمارات يؤدي في العادة إلى تقليل درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمر.

ب - ادارة محترفة وذلك لان المستثمر لا يكون لديه الوقت او الخبرة الكافية لادارة استثماراته بنفسه بينما يقوم على ادارة الصناديق عادة مدراء ذوو خبرة واسعة لادارة مثل هذا النوع من الاستثمارات.

ت - سيولة حيث يستطيع المستثمر في هذه الصناديق (المفتوحة منها) بأن يبيع حصته او استثماراته في هذه الصناديق بسهولة وبسرعة وبتكلفة قليلة.

وعن شريحة المستثمرين التي تتعامل مع هذه الصناديق يقول مدير عام المجموعة الاستثمارية: معظم المستثمرين في الصناديق الاستثمارية هم من الافراد الذين ليس لديهم الوقت او الخبرة الكافية للقيام بالبحث عن افضل الاستثمارات او للاستثمار مباشرة، ولكن الاستثمار في الصناديق الاستثمارية لا يقتصر على الافراد فالشركات والمؤسسات ايضا تقوم بمثل هذه الاستثمارات لنفس الاسباب التي ذكرناها.

اما بالنسبة للحد الادنى للاستثمار فيقول جورج نصره: ان الحد الادنى للاستثمار يختلف باختلاف نوع الصناديق ولكن بشكل عام يتفاوت ما بين ١٠,٠٠٠ دولار امريكي إلى ٥٠٠,٠٠٠ دولار.

وعن عدد الصناديق في البنك الوطني واهم ميزاتها قال: لدينا حاليا ١٩ صندوقا تستثمر في مختلف انواع الاسهم والسندات وادوات السوق النقدي ومنها المقوم بالدينار الكويتي والدولار الامريكي او اليورو. بالاضافة إلى ذلك لدينا صناديق تستثمر في العقارات الامريكية والاوروبية والآسيوية علاوة على مجموعة صناديق تلتزم باحكام الشريعة الاسلامية السمحاء، ويبلغ رأسمال الصناديق ٦ بلايين دولار في داخل وخارج الكويت (اي ما يعادل مجموع الاصول المدارة التي تجاوزت ٦ الاف مليون دولار).

ومن اهم ميزات هذه الصناديق انها مدارة من قبل نخبة من اهم مديري الاستثمارات العالمية.

وفي رده حول اهم المخاطر التي يواجهها المستثمر في الصناديق يقول نصره: ان على المستثمر اولا أن يحدد بوضوح اهدافه الاستثمارية ومدى تحمله لدرجة المخاطرة وذلك لان درجة المخاطر في هذه الصناديق تختلف من استثمار إلى اخر. والقاعدة العامة في الاستثمارات هي ان مستوى العائد مرتبط بشكل او بآخر بمستوى المخاطرة فصناديق السوق النقدية مثلا عوائدها أعلى بقليل من عوائد الفوائد ولكن مخاطرها قليلة جدا.

اما النصيحة التي يقدمها للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في الصناديق الاستثمارية فقد قال: ان الخطوة الاولى لاي استثمار ناجح هي تحديد المستثمر لاهدافه الاستثمارية ومدى تحمله للمخاطر. ولدينا في بنك الكويت الوطني نخبة من مديري الاستثمار المؤهلين والمدربين والتي تقوم بالاجتماع مع كل مستثمر على حدة لمساعدته في توضيح اهدافه الاستثمارية واختيار الاداة الاستثمارية المناسبة له. والخطوة الثانية هي شراء وحدات صناديق استثمارية من مؤسسات مالية يثق فيها تماما من حيث الخبرة والسمعة الكبيرة. ذلك ان كثيرا من «تجار الشنطة» يقومون بتسويق منتجات استثمارية مشكوك في نوعيتها ودون ان يحصلوا على ترخيص من قبل البنك المركزي او وزارة التجارة.

تنوع الادوات الاستثمارية

اما مدير عام الخدمات المصرفية للعملاء بالوكالة في بنك برقان خالد الخطيب فيقول حول تنوع الادوات الاستثمارية في الاسواق المالية: للصناديق الاستثمارية دور كبير في تنويع الادوات الاستثمارية في الاسواق المالية، وكان بنك برقان سباقا في هذا المجال في السوق الكويتي حيث عمل منفردا وبالتعاون مع شركات استثمارية اخرى على طرح وتدشين العديد من الصناديق الاستثمارية الموجهة للاستثمار في سوق الكويت للاوراق المالية، بالاضافة إلى قيامه ومن اجل تلبية رغبات كافة عملائه بتسويق العديد من الصناديق الاستثمارية الدولية بالتعاون مع كبرى المؤسسات المالية والاستثمارية الدولية خصوصا ذات السمعة المرموقة في مجال الاداء في الصناديق الاستثمارية.

وكان بنك برقان قد تعاون مع عدد من الشركات الاستثمارية ومنها الشركات الاستثمارية التي تعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية مثل شركة دار الاستثمار في صندوق الدار العقاري حيث كان بنك برقان من أوائل البنوك المحلية التقليدية الذي بدأ نشاطا استثماريا وفق احكام الشريعة الاسلامية وقام بانشاء وحدة مصرفية خاصة لهذا الغرض أطلق عليها «وحدة الاستثمارات الاسلامية» وذلك منذ العام ٢٠٠١ لمواكبة المستجدات والتطورات في السوق المحلي.

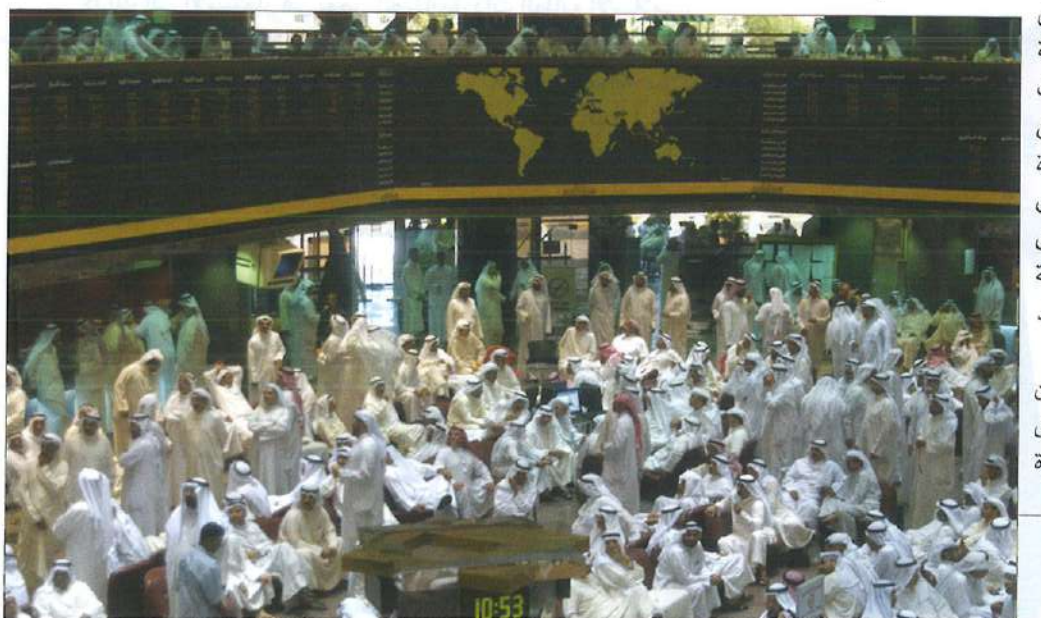

خالد الخطيب: تهدف الصناديق الاستثمارية إلى تحقيق عوائد منافسة للادوات المالية التقليدية قصيرة الاجل المتاحة في السوق الكويتي

وعن المخاطر التي تواجه الصناديق الاستثمارية يقول الخطيب: يعتبر الاستثمار في الصندوق الاستثماري اكثر انواع الاستثمار امانا ويعتمد في درجة امانته حسب توجهه الاساسي وحسب رغبات العملاء حيث تتنوع هذه الصناديق الاستثمارية في درجة مخاطرتها، ولكنها تكون متوفرة للعملاء على اختلاف درجة مخاطرتهم وهو ما استطاع بنك برقان توفيره لعملائه على اختلاف شرائحهم.ويذكر ان بنك برقان واستمرارا في نهجه وسياسته الاستراتيجية التي انتهجها بادراته الجديدة قد تعاون مع المؤسسة المالية الدولية «فيداليتي» في طرح ثلاثة أنواع من الصناديق الاستثمارية الجديدة والتي تتناسب مع توجهات العملاء المختلفة المخاطرة وهي الصندوق الدولي وصندوق النمو الامريكي وصندوق النمو الاوروبي.

وجاء هذا التعاون مع فيداليتي تلبية لاحتياجات عملاء بنك برقان الاستثمارية كجزء من خطة البنك الرامية إلى تنويع الادوات والمنتجات الاستثمارية، ومنها الصناديق الاستثمارية، وذلك بهدف توفير أحدث المنتجات والخدمات المتوفرة في الاسواق العالمية من خلال التعاون مع المؤسسات المالية المرموقة وذات الخبرة العلمية الكبيرة في هذه الاسواق.

وعن الصناديق لدى البنك واهم مميزاتها قال الخطيب: ان بنك برقان قد شهد في السنوات الخمس الماضية تميزا وارتقاء في الاداء والمنتجات المطروحة خصوصا بعد تغير ادارته عقب بيع الحكومة ملكيتها في البنك وتولي ملاك جدد هذه الادارة لديهم استراتيجية طموحة بدأت بالفعل تظهر معالمها واضحة وترجمت إلى ارقام عكستها النتائج التي حققها البنك من حيث النمو في الارباح والزيادة المتنامية في قاعدة العملاء.

وكان بنك برقان قد طرح صندوق (برقان مان ٢٢٠) الذي لقي مع صناديق بنك برقان الأخرى إقبالا فاق كل التوقعات نظرا لادائها المتوقع والقدرة الفائقة على اختيار التوقيت المناسب في طرح الصناديق الاستثمارية على اختلافها للعملاء.

وتهدف الصناديق الاستثمارية في العادة إلى تحقيق عوائد منافسة للادوات المالية التقليدية قصيرة الاجل المتاحة في السوق الكويتي، ولتحقيق ذلك فانه يتم استثمار اموال الصناديق حسب اهدافها المتنوعة في كافة الادوات المالية المتاحة داخل وخارج الكويت وذلك وفقا للقواعد والشروط الواردة في النظام الاساسي لهذا الصندوق او ذاك.

كما سبق لبنك برقان ان طرح صندوق برقان المضمون للاسهم والذي تم تطويره كاداة استثمارية تضمن للمشاركين فيه رأس المال المستثمر ويهدف إلى توفير فرص استثمار مضمونة لحاملي وحدات الصندوق من خلال استثمار اصول الصندوق في شراء وبيع اسهم الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية وفي ادوات نقدية اخرى تضمن تحقيق اهداف الصندوق من سيولة وعائد مناسب.

وبالنسبة لرؤوس اموال الصناديق الاستثمارية فانها متفاوتة حسب اهدافها ولكن بالنسبة للصناديق الاستثمارية التي يتم تأسيسها في الكويت فانها تكون برأسمال متغير حده الادنى خمسة ملايين دينار وحدها الأعلى ١٠٠ مليون دينار ويمكن زيادتها بعد الحصول على موافقة الجهات المختصة. ويكون الحد الادنى للاكتتاب في الصناديق الاستثمارية ١٠٠٠ وحدة استثمارية وبقيمة اسمية دينار واحد للوحدة الاستثمارية الواحدة.

من جانب اخر يسعى بنك برقان دوما للتوسع في تقديم مختلف الادوات المالية والاستثمارية والمصرفية لعملائه بما يخدم توجهاته الاستراتيجية ويلبي حاجات عملائه المتواصلة والمتغيرة مستفيدا في الوقت نفسه من علاقاته الممتدة في مختلف انحاء العالم محليا واقليميا وعربيا ودوليا.

اما عن كيفية حصول المستثمر على عوائد الصندوق فيقول الخطيب: اما بالنسبة لحصول العملاء على أرباح استثماراتهم في الصناديق الاستثمارية فان ذلك يختلف حسب النظام الاساسي لكل صندوق من الصناديق الاستثمارية وأهدافه، ولكن هناك صناديق توزع ارباحها على المستثمرين بشكل سنوي ونصف سنوي وربع سنوي بالاضافة إلى الارباح الناتجة عن ارتفاع سعر الوحدة الاستثمارية سوقيا، خصوصا وان هناك الكثير من الصناديق الاستثمارية التي يتم ادراجها في اسواق المال او يتم تقييم وحداتها بشكل شهري ومن قبل مؤسسات تقييم دولية.

الجوانب القانونيه لصناديق الاستثمار

د. محمد عبدالرحمن بوزبر
جامعة الكويت - كلية الحقوق

د. عبدالله مستر الحيان
جامعة الكويت - كلية الحقوق

تعتبر صناديق الاستثمار من الادوات المالية الاستثمارية الحديثة على الكويت ومن هنا اكتسبت رقابة بنك الكويت المركزي على هذه الصناديق اهمية خاصة لان المدخرين لا يجوز لهم المشاركة في الادارة والرقابة على هذه الصناديق كما ان معظم الشركات التي لها حق انشاء هذه الصناديق خاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي.

والدراسة التي ننشرها للدكتور عبد الله الحيان والدكتور محمد عبد الرحمن بوزبر الأستاذين بكلية الحقوق بجامعة الكويت تسلط الضوء على الجوانب القانونية لصناديق الاستثمار في الكويت وتبين اهمية وجود الانظمة والقوانين المساعدة في تنظيم عمل هذه الصناديق ضمن الأوعية الاستثمارية في دولة الكويت.

لم يشغل المشرع الكويتي نفسه في إيجاد تعريف محدد لصناديق الاستثمار وإنما أشار إليها فقط دون أن يحدد مفهومها القانوني، فقد اقتصر المرسوم بالقانون الكويتي رقم ٣١ لسنة ١٩٩٠ في شأن تداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار على النص بأنه "يجوز لشركات المساهمة الكويتية التي يدخل ضمن أغراضها استثمار الأموال لحساب الغير أن تنشئ صناديق الاستثمار مالية وتجارية مشتركة يكون للكويتيين وغيرهم حق الاشتراك فيها، وذلك بعد الحصول على ترخيص يصدر من وزير التجارة، والصناعة، بناء على موافقة بنك الكويت المركزي، ويبين الترخيص كيفية استثمار هذه الأموال". ١

وعموماً، ورغم عدم وجود تعريف محدد لصناديق الاستثمار في معظم التشريعات المقارنة، إلا أن صناديق الاستثمار تتخذ شكل الصياغة التعاقدية التي تقوم على ثلاث خصائص هي:

- إن صندوق الاستثمار يتكون من بناء ثلاثي الأطراف، يعتمد على وجود المؤسس والأمين، أو المدير والمدخر، أو المستفيد.

- صندوق الاستثمار يقوم أيضاً على عقد ثلاثي الأطراف بعد انتهاء دور المؤسس، وبمقتضاه يتعهد كل من مدير الاستثمار، وأمين الاستثمار بحماية مصالح المستفيد من مخاطر الاستثمار. ونجد أن المشرع الكويتي قد أهتم بإبراز هذه الخاصية، عن طريق النص على ضرورة ذكر اسم مدير الصندوق، واسم أمين الاستثمار في نظام الصندوق الاستثماري.

- صندوق الاستثمار لا يتمتع بالشخصية المعنوية في جميع التشريعات المقارنة باستثناء التشريعات الكويتية، التي منحت له وفقاً للمرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٢. ١٢

ولم يختلف المشرع الكويتي عن غيره في وضع القوانين، واللوائح التي تنظم إنشاء الصناديق الاستثمارية، وتداول وحداتها الاستثمارية في السوق فقد حدد المرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩١ في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار في المادة الأولى:"أنه لا يجوز طرح حصص في صناديق الاستثمار للاكتتاب العام إلا بعد الحصول على ترخيص يصدر من وزير التجارة والصناعة". ٣ وقد أجاز المرسوم بقانون للشركات المساهمة الكويتية التي يدخل ضمن أغراضها استثمار الأموال لحساب الغير، أن تنشئ صناديق استثمار مالية، وعقارية مشتركة، يكون للكويتيين وغيرهم حق الاشتراك فيها. ٤

ويكون لكل صندوق من صناديق الاستثمار شخصية اعتبارية، وذمة مالية مستقلة عن الشركة التي قامت بإنشائه، ويمثل الصندوق أو من يفوضه صندوق الاستثمار في علاقته بالغير، وأمام القضاء، ويجب أن تتوافر الشروط التالية في صناديق الاستثمار التي يتقدم مديرها بطلب إدراجها في سوق الكويت للأوراق المالية، ومن أهمها:

١- موافقة وزير التجارة والصناعة على الإنشاء

١- أن لا يقل رأس المال عن خمسة ملايين دينار كويتي.

٢- أن تكون الأوراق المالية المستثمرة منه مسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية.

وقد أضافت اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم١١٣ لعام ١٩٩٢ في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار الأحكام الآتية:

١- أن تكون الشركة - التي ترغب في إنشاء صندوق استثمار- كويتية مساهمة، وأن يكون من ضمن أغراضها إدارة واستثمار الأموال لحسابها، ولحساب الغير.

٢- يجب الإفصاح عن اسم الصندوق، واسم مدير الصندوق، واسم أمين الاستثمار، والهدف من إنشاء الصندوق، ومدته، وقيمة رأس المال، وعدد وحدات الاستثمار، والقيمة الاسمية للوحدة.

٣- يجب تحديد أساليب، وسياسات، ومخاطر الاستثمار، وكيفية توزيع هذه المخاطر، والعمل على تجنبها.

٤- إمكانية زيادة رأس مال الصندوق بعد

الحصول على موافقة وزارة التجارة والصناعة.

٥- الاحتفاظ بسجل خاص بأسماء المشتركين، وجنسياتهم، وعدد الحصص التي يملكونها.

٦- منع المساهمين من الاشتراك في إدارة الصندوق، وقصرها على مدير الصندوق.

٧- تنظيم عمليات استيراد المساهمين لقيمة حصصهم.

٨- يجوز للشركة التي أنشأت الصندوق القيام بعمل مدير الصندوق، وتكون مسئولة عن إدارة واستثمار أموال الصندوق.

٩- يجب أن يكون أمين الاستثمار مؤسسة كويتية مستقلة عن مدير الصندوق

١٠- تخضع صناديق الاستثمار لإشراف ورقابة البنك المركزي

١١- ينقضي صندوق الاستثمار بانتهاء المدة المحددة له، أو انتهاء الغرض الذي تم إنشاء الصندوق من أجله، أو انقضاء الشركة التي أنشأت الصندوق، أو صدور حكم قضائي بحل الصندوق إذا انخفضت قيمة الوحدات عن ٥٠٪ من سعرها في آخر تقييم لها، أو موافقة ٧٥٪ من المشتركين على التصفية، وذلك بناء على طلب يقدم إلى جهة الإشراف ممن يملكون ٥٪ من وحدات الاستثمار.

المبحث الأول
تأسيس صناديق الاستثمار

أولاً: الشروط اللازمة في أطراف صندوق الاستثمار (مؤسس الصندوق - مدير الصندوق-أمين الاستثمار)

١- الشروط المتعلقة بمؤسس الصندوق (شركة الإدارة):

حسب ما ورد في المرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٠ التي نصت على أنه "يجوز لشركات المساهمة الكويتية التي يدخل ضمن أغراضها استثمار الأموال لحساب الغير أن تنشئ صناديق الاستثمار"، ٥

فبالتالي يشترط أن تكون الشركة التي تؤسس الصندوق وتديره، شركة مساهمة سواء أكانت عامة أم مقفلة وكذلك كانت شركة تنشئ لغرض إنشاء صناديق الاستثمار وأخيرا قد تكون هذه الشركة بنك أو شركة تأمين أو أي شركة أخرى

٢- الشروط اللازمة في مدير الصندوق (شركة الإدارة):

وفقاً للائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٠ فانه يجوز للشركة التي أنشأت الصندوق القيام بعمل مدير الصندوق٦ ولكن ذات اللائحة اشترطت أن يكون للشركة جهاز متخصص في إدارة الاستثمار، ٧

٣- الشروط اللازمة في أمين الاستثمار:

حسب اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون ٣١ لسنة ١٩٩٠ يجب على مدير الصندوق تعيين أمين للاستثمار توافق عليه جهة الإشراف وهذا الأمين يجب أن يكون مؤسسة كويتية مستقلة عن مدير الصندوق وذلك للتأكد من قيامه بإدارة واستثمار أموال الصندوق في حدود أحكام القانون واللائحة ونظام الصندوق وقرارات وتعليمات جهة الإشراف، ٨

وأمين الاستثمار قد يكون بنك أو مؤسسة مالية وفقا للقانون تلقي أموال وأصول الصندوق والاحتفاظ بها.

ورأس المال المطلوب لامين الاستثمار هو نفسه رأس المال المطلوب للشركة المساهمة، وأمين الاستثمار يجب أن يكون مؤسسة كويتية مستقلة عن مدير الصندوق ولديها القدرة على مراقبة مدير الصندوق والتأكد من قيامه بإدارة واستثمار أموال الصندوق.

والمشرع الكويتي لم يضع حدا أدنى لرأس مال الصندوق و إنما أوجب فقط ذكر رأس مال الصندوق إذا كان ثابتا وحدود رأس مال إذا كان متغيرا. ونجد أن الهدف من إمكانية جعل رأس مال الصندوق متغيرا هو إتاحة المجال بسهولة أمام دخول شركاء جدد وانسحاب بعض الشركاء.

ورأس مال الصندوق إلى وحدات تكون بقيمة اسمية واحدة على أن لا تقل هذه القيمة عن دينار واحد تصدر في شكل شهادات اسمية.

المبحث الثاني

إدارة صناديق الاستثمار وقواعد نشاطها

أولاً: إدارة صندوق الاستثمار:

لم يعطي القانون الكويتي للشركاء الحق في إدارة صناديق الاستثمار واستثنى من ذلك فقط الشركة التي تدير الصندوق بأن أجاز لها إدارة الصندوق.

ومن مظاهر منع الشركاء في الإدارة أن المشرع الكويتي لم يشترط موافقة الشركاء على أية تعديلات ترى شركة الإدارة أو أمين الاستثمار إضافتها على نظام الصندوق بل ترك الأمر جوازا لنظام الصندوق.

ثانياً: سلطات مدير الصندوق (شركة الإدارة)

شركة الإدارة تستطيع القيام بعمل مدير الصندوق أو تستند هذا العمل إلى شركة إدارة أخرى لكن حتى ولو أسندت شركة الإدارة مهمة إدارة الصندوق إلى شركة أخرى فإنما تظل الممثل القانوني للصندوق في علاقته بالغير.

ثالثاً: سلطات وحقوق أمين الاستثمار وواجباته ومسئوليته:

المشرع الكويتي اشترط على الإدارة تعيين أمين استثمار عند إنشاء الصندوق واسم الأمين يجب أن يذكر في طلب إنشاء وذلك حتى لا يتسنى لسلطة الإشراف إبداء أي ملاحظة على الأمين قبل إنشاء الصندوق وأمين الاستثمار هو الذي يحتفظ بأموال وأصول الصندوق.

ويجب على الأمين إخطار جهة الإشراف بأية مخالفات تقع من شركة الإدارة وفي سبيل أداء مهمته له الحق الكامل في طلب

تتسم رقابة البنك المركزي بالأهمية البالغة نظراً لأن معظم الشركات التي لها حق انشاء هذه الصناديق خاضعة لرقابة البنك

من مراقبة الحسابات مراجعة حسابات الصندوق وتزويده بتقرير عن نتيجة المراجعة وبالنسبة لمكافأة أمين الاستثمار فيجب ذكرها في نظام الصندوق كما يجب ذكرها في نشره الاكتتاب.

المبحث الثالث
نشاط صندوق الاستثمار

أولاً: القواعد المتعلقة بأغراض الصندوق:

غرض صناديق الاستثمار يتمثل في إدارة واستثمار الأوراق المالية المكونة لحافظة الصندوق، وعموم حوافظ الأوراق المالية التي يديرها الصندوق تنقسم إلى ثلاث أنواع:

- الحوافظ ذات التكوين الثابت وهي تلك التي تخضع تكوينها لقواعد ثابتة بمعنى أنه يحدد ابتداء عند تأسيس الصندوق، الأوراق المالية التي يجوز للصندوق الاستثمار فيها، وقائمة الأوراق المالية لا يجوز تعديلها، إلا بإتباع نفس الإجراءات التي تتبع لتعديل نظام الإدارة.
- الحوافظ ذات التكوين شبه الثابت بمعنى أنها تخضع لقواعد أقل جمودا من النوع الأول فبالتالي يجوز لمدير الاستثمار في حالات محددة يحددها نظام الصندوق إضافة بعض الأوراق المالية إلى الحافظة.
- الحوافظ ذات التكوين المرن فيترك لمدير الصندوق الحرية في اختيار الأوراق المالية المكونة لحافظة الصندوق. ففي هذا النوع تكون هناك قائمة أصلية يجوز للمدير اختيار ما يشاء منها وكذلك قائمة فرعية بكثرة الأوراق المالية، يستطيع المدير الأخذ منها وإضافتها إلى القائمة الأصلية.

ثانياً: القواعد المتعلقة بإدارة أموال الصندوق:

يجب أن يلتزم مدير الصندوق وهو يمارس أعماله أن يلتزم بمعيار الإدارة السليمة ومضمون ومعنى هذا المعيار أن يدير مدير الصندوق الحافظة كإدارة رب الأسرة الحريص على شئون أسرته، بمعنى آخر يجب أن يتصف عمل مدير الصندوق بعمل الرجل الحريص وليس الرجل العادي. وهناك طوائف من الأعمال التي لا ينطبق عليها معيار الإدارة السليمة للصناديق الاستثمارية وهي:

أعمال التمويل:

ويقصد بها تقديم القروض للغير، إذا طبقنا معيار الإدارة السليمة، فانه يمكن القول بعدم السماح للصناديق بتقديم تلك القروض على الرغم من عدم تعرض المشرع الكويتي لهذه المسألة وبيان رأيه فيها.

أعمال السيطرة:

بمعنى أن يسيطر صندوق الاستثمار على الشركات التي يجوز أسهمها أو على صناديق الاستثمار بمعنى أنه لا يجوز للصندوق شراء أوراق مالية لشركة واحد يزيد على ١٠٪ من أموال الصندوق وبما لا يجوز ٥٪ من أوراق تلك الشركة. ولكن يلاحظ أن المشرع الكويتي لم يتسنى هذه الأحكام وترك لمدير الصندوق الحرية في اختيار الأوراق المالية التي يريد شراؤها.

أعمال المضاربة:

المضاربة نوعان: مشروعة وهي شراء صناديق الاستثمار لأوراق مالية بسعر معين والاحتفاظ بها رغبة في زيادة قيمتها ومن ثم بيعها بسعر أعلى. وهذا النوع من المضاربة لا شئ فيه ويعتبر من صميم عمل الصناديق، أما النوع الآخر من المضاربة وهي: غير المشروعة فهي سعي المضارب على تحقيق اكبر ربح ممكن في أسرع وقت وهذه المضاربة تتعرض لمخاطر جسيمة قد تؤدي إلى ضياع أموال المضارب. وهذا النوع من المضاربة يتعارض مع عمل الصناديق التي يقوم على معيار الإدارة السليمة.

المبحث الرابع
توزيع المخاطر في صناديق الاستثمار

يشير المثل القديم القائم (لا تضع كل بيضك في سلة واحدة) إلى خطورة وضع كل الأموال، واستثمارها في نوع واحد من القنوات الاستثمارية المتاحة، ويشجع من ثم على حماية الاستثمارات من المخاطر

المحتلمة. واستنادا إلى هذا المثل، أو القاعدة انتشرت منذ فترة سياسات، أو استراتيجيات استثمارية تسمى Asset Mix، تعني "مزج الأصول".

وهذه السياسات تقوم على توزيع الأموال المستثمرة على عدة وسائل استثمارية، وأيضا بنسب مختلفة.

أولاً: توزيع المخاطر توزيعا جغرافيا واقتصاديا

نستدرك قبل أن ندخل في التوزيع القانوني لمخاطر صناديق الاستثمار، ونتعرض لنوعين من أنواع توزيع المخاطر لا تقل أهمية التوزيع القانوني.

النوع الأول: وهو التوزيع الاقتصادي للمخاطر، ويقصد به "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من النشاط بغرض تفادي النتائج السلبية لتركيز الاستثمار في قطاع اقتصادي واحد. ومن مقتضى ذلك أن يقوم الصندوق الاستثماري بتوزيع استثماراته على اكبر عدد من هذه القطاعات سواء أكانت قطاعات زراعية، أم صناعية، أم تجارية، أم مالية، أم عقارية، وذلك حتى يتفادى الأخطار المترتبة على تركيز الاستثمار في قطاع واحد من القطاعات الاقتصادية بحيث إذا خسر في واحد من هذه القطاعات، فان الإرباح التي تتحقق في القطاع الآخر تغطي خسائره. وبذلك يحافظ الصندوق على استثماراته من الخسائر المفاجئة عن طريق التنويع.

وتتبع الصناديق الاستثمارية في توزيع استثماراتها على مختلف القطاعات الاقتصادية السياسة التي تناسبها، وتعرف هذه السياسة "بسياسة الانتخاب الاقتصادي"، وغالبا ما يوجد لدى هذه الصناديق أقسام مهمتها القيام بالدراسات والبحوث المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية، وتحديد أهميتها، والمخاطر المتوقعة في كل من هذه القطاعات، وعلى أثر هذه الدراسات تقوم الصناديق باختيار أفضل القطاعات وأقلها خطورة.

أما النوع الثاني، وهو التوزيع الجغرافي للمخاطر فيقصد به "توزيع استثمارات الصندوق على الأوراق المالية الصادرة من شركات صناعية أو تجارية أو مالية أو عقارية أو زراعية مستوطنة في مناطق جغرافية مختلفة سواء داخل الدولة أو خارجها".

ثانياً: توزيع المخاطر توزيعا قانونياً

ويقصد بالتوزيع القانوني للمخاطر "توزيع أموال الصندوق المعدة للاستثمار على أوراق مالية متنوعة من الناحية القانونية، وهو تنوع يعتمد على اختلاف الطبيعة القانونية للجهة التي أصدرتها، والطريقة القانونية التي طرحت بها السوق المالية.

سنحاول قبل أن ندخل في مفهوم التوزيع القانوني للمخاطر أن نشير - ولو بإيجاز- إلى بعض القواعد التي تحكم مبدأ توزيع المخاطر، فالقاعدة الأولى، وهي تحديد مخاطر الاستثمار يقصد بها تحديد الأوراق المالية التي يجوز لصناديق الاستثمار توظيف أموالها فيها لإدراجها في حوافظها. وحسب هذه القاعدة يتدخل المشرع لتحديد الأوراق المالية التي يجوز للصناديق الاستثمار فيها، وهي عموما الأوراق جيدة النوع، والتي تتميز بمتانة الشركات المصدرة وسهولة رواجها.

وعلى خلاف باقي القوانين لم يفرض المشرع الكويتي أية قيود على مديري صناديق الاستثمار، وهم بصدد تكوين حوافظ أوراقها المالية. حسب رأيي المتواضع فان هذا الاتجاه من المشرع الكويتي اتجاه محمود لأنه يتيح لمدير الصندوق العمل بحرية واسعة، وإمكانية اختيار الأوراق المالية التي يتوقع لها الارتفاع بعكس لو فرض بعض القيود على حرية المدير، فنحن لا ننكر أن هذه القيود قد تكون ذات فائدة كبيرة، ولكنها في اعتقادي قد تحول دون تحقيق بعض المكاسب المالية التي يطمح إليها المستثمرون.

أما بالنسبة للقاعدة الثانية، وهي قاعدة العارض المزدوج للاستثمار فلها وجهان: الأول: انه لا يجوز أن تتجاوز قيمة الأوراق المالية الصادرة من شركة واحدة، والتي يدرجها الصندوق في حافظته ٥٪ من أمواله المعدة للاستثمار، والثاني: أنه لا يجوز تكوين هذه الحافظة من أسهم شركة واحدة تخول الصندوق أكثر من ١٠٪ من حقوق تصويت جمعيتها العمومية.

وأيضا فان المشرع الكويتي هنا لم يفرض قيودا على أساليب، وسياسة، ومخاطر الاستثمار، محيلا تحديد هذه السياسة إلى أنظمة ونشرات اكتتاب الصناديق.

ويظهر ذلك فيما نصت عليه المادة ٣٠/١/ب من النظام الأساسي لصندوق الاستثمار الأول حيث قالت: "انه يجب أن يستثمر مدير الصندوق معظم أموال الصندوق في أسهم الشركات الكويتية، وعلى أن يحاول المدير قدر الإمكان توزيع الأموال وفقا لنسب أوزان الشركات من القيمة السوقية الإجمالية للشركات الكويتية المدرجة في السوق". ٩

ونعود بعد هذه الإطلالة على القواعد المختصرة التي تحكم مبدأ توزيع المخاطر إلى المقصود بالتوزيع القانوني للمخاطر، فحسب ما ذكرنا قبل قليل عند تعريفنا لهذا التوزيع، فإننا نستطيع أن نلقي الضوء على هذا التعريف من عدة نواحي تتمثل في الآتي:

الناحية الأولى: وهي طبيعة الأوراق المالية التي يجب أن تدرج في حافظة الصندوق، وهي على نوعين: الأولى: ذات العائد الثابت، وهي السندات، والأسهم الممتازة. والثانية: الأوراق المالية ذات العائد المتغير، وهي الأسهم العادية.

والتنويع بين هذين النوعين من الأوراق المالية يؤدي إلى فوائد جمة، منها أنه يمكن تغطية الخسارة في أحد أنواع هذه الأوراق المالية بالربح الذي يتحقق في نوع آخر من هذه الأوراق، لأنه من الخطأ الفادح تركيز الاستثمار في نوع واحد مهما كانت الأرباح عالية في هذا النوع، لأنه قد يصيب هذا النوع خسارة مفاجئة غير متوقعة، وهو أمر متوقع الحدوث في أسواق المال، ومما يسبب انتكاسة للصندوق وهو في غنى عنها لو قام بتوزيع استثماراته على اكبر كم من الأوراق المالية.

للفوائد التي ذكرناها، فإننا نجد أنه قد درج العمل في وجود صناديق الاستثمار الانجلوأمريكية على توزيع استثماراته بنسبة ٤٠٪ للأسهم العادية، ٤٠٪ للأسهم الممتازة، و٢٠٪ للسندات وحصص التأسيس، ولكن هذه النسب غير ثابتة فهي متغيرة، كما أنها تختلف من دولة لأخرى، إذا حددت صناديق الاستثمار الفرنسية هذه النسب بقدر مختلف يتمثل في ٨٠٪ للأسهم العادية، و ٢٠٪ للأسهم الممتازة، والسندات.

وأما بالنسبة للناحية الثانية، وهي الطبيعة القانونية للجهة التي أصدرت الأوراق المالية، فكما هو معلوم تتعدد الجهات التي تصدر الأوراق المالية، فقد تصدرها شركات القطاع الخاص أو القطاع العام أو القطاع المختلط أو قد تصدرها الدولة كالسندات، وأذون الخزانة.

وكل جهة من الجهات المصدرة للأوراق المالية لها نظام قانوني خاص، ومن حسن السياسة الاستثمارية توزيع المخاطر، بتنويع استثمارات الصندوق على هذه الجهات المختلفة.

وفي الخلاصة تشير إلى أن التوزيع القانوني لمخاطر صناديق الاستثمار، يعتبر عصب الأساس بالنسبة للصناديق الاستثمارية، وعلى أساس هذا التوزيع،

غرض صناديق الاستثمار يتمثل في إدارة واستثمار الأوراق المالية المكونة لحافظة الصندوق، وعموم حوافظ الأوراق المالية التي يديرها الصندوق

يمكن تقييم وضع ومتانة الصندوق، والإخلال بهذا التوزيع قد يترتب عليه خسائر فادحة قد تؤدي إلى انقضاء الصندوق أو شهر إفلاسه.

ويقع على مديري الصناديق مهمة كبيرة في حسن إدارة هذا التوزيع، ومتى نجحوا في مهمتهم، فانه يمكن القول"أن الصندوق قد نجح في عمله".

كما تتدخل الدولة عموما بقواعد آمرة للإشراف والرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية ومنها صناديق الاستثمار وذلك لتحقيق أهداف معينة منها:

- حماية المدخرين والمستثمرين، والعمل على كفالة بقاء صناديق الاستثمار قادرة دائما على الوفاء بالتزاماتها.
- دعم وتنمية أعمال صناديق الاستثمار.
- مراعاة اعتبارات المصلحة القومية التي تستلزم الحفاظ على المدخرات الوطنية وضمان توظيف واستثمار أموال المدخرين.

والرقابة بشكل عام هي القدرة على الإدارة، والتوجيه، والإشراف، والتنظيم، والحكم، والرقابة، أي أنها القدرة على ممارسة التوجيه والتأثير والحق في إعطاء الأوامر والتوجيه.

المبحث الخامس
الرقابة الداخلية على الصندوق

تعرف الرقابة الداخلية بأنها(تقوم أساسا على تخطيط التنظيم، وعلى وضع الطرائق المتناسقة، والإجراءات التي يجب اتخاذها داخل المنشأة للمحافظة على أصولها، ولمراجعة دقة حساباتها، وتحديد أماكن الاعتماد عليها، ولتنمية الكفاية الإنتاجية، ولتشجيع احترام السياسات الإدارية المرسومة، والالتزام بها)، وبالنسبة للمشرع الكويتي تمثل الرقابة الداخلية لصناديق الاستثمار، رقابة أمين الاستثمار، ورقابة مراقب الحسابات. وهذا ما نشير إليه في المطلبين التاليين:

أولا: رقابة أمين الاستثمار

منح المشرع الكويتي أمين الاستثمار سلطة الرقابة على أعمال شركة الإدارة التي تشرف على أعمال الصندوق ،فلو استعرضنا نصوص اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٠ لوجدناها أعطت أهمية كبيرة للدور الذي يمثله أمين الاستثمار، وخطورة العمل المناط به، ويتضح ذلك جليا عندما نصت اللائحة التنفيذية على أنه يجب أن يكون أمين الاستثمار مؤسسة كويتية مستقلة عن مدير الصندوق، ولديها القدرة على مراقبة مدير الصندوق، ولديها القدرة على مراقبة مدير الصندوق.

ونستطيع أن نحدد بناء على نصوص اللائحة التنفيذية إجراءات رقابة أمين الاستثمار، وذلك على النحو التالي:

١- قيام أمين الاستثمار بمراقبة أعمال مدير الصندوق

٢- الاحتفاظ بأموال وأصول الصندوق،

والتأكد من أن هذه الأموال تدار وتستثمر في حدود الأساليب والسياسات المحددة بنظام الصندوق

٣- إعطاء الحق لأمين الاستثمار في الاطلاع على السجلات والدفاتر، والأوراق، والوثائق المتعلقة بإدارة، واستثمار أموال الصندوق.

٤- يجب على مدير الصندوق أن يباشر بإعطاء أمين الاستثمار كافة نسخ وصور المعاملات التي يجريها لحساب الصندوق، وأي تغيير يطرأ على سجل المشتركين.

٥- يجب على أمين الاستثمار أن يقوم بتنفيذ جميع الالتزامات المترتبة على قيام مدير الصندوق بإدارة، واستثمار أموال الصندوق

٦- على أمين الاستثمار أن يقوم بتقييم حصص، أو وحدات الاستثمار بالطريقة، وفي المواعيد المحددة لذلك، ويجب أن يكون هذا التقييم صحيحا ومطابقا للواقع.

٧- يقوم أمين الاستثمار بإخطار جهة الإشراف بأية مخالفات تقع على مدير الصندوق

٨- يمكن لأمين الاستثمار أن يطلب من مراقب الحسابات القيام بفحص حسابات الصندوق في أي وقت يشاء، وتزويده بنتيجة أعمال الفحص التي قام بها.

وأخيرا، نستطيع القول بأن رقابة أمين الاستثمار رقابة إدارية داخلية تلعب دورا كبيرا في رسم سياسات الصندوق، وتوجيهه نحو الاستثمار الأفضل، وبالتالي تحقيق العائد الآمن المتزن المستقر.

ثانياً: رقابة مراقبي الحسابات

يعتبر مراقبو الحسابات هيئة رقابة داخلية في الصناديق الاستثماري، فبالإضافة إلى رقابة أمين الاستثمار على شركة الإدارة، توجد رقابة مراقبي الحسابات التي تقوم بالتحقق من سلامة عمليات الصندوق التي تباشرها شركات الإدارة، وأمناء الاستثمار. وعرفت الرقابة المحاسبية بأنها عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية.

وقبل أن نستعرض إجراءات رقابة مراقبي الحسابات نعرض لبعض الالتزامات القانونية التي تحكم دور مراقبي الحسابات.

١- التزام مراقبي الحسابات ببذل العناية التي تقتضيها أصول المهنة، وهذا الالتزام هدفه الوقوف على حقيقة الوضع المالي للمشروع، ويستطيع مراقب الحسابات في سبيل تحقيق هذا الهدف أن يطلب ما يشاء من دفاتر، وسجلات، ومستندات الشركة. والتزام مراقب الحسابات هنا ليس التزاما بتحقيق نتيجة، فلا تنعقد مسئوليته بمجرد أن يتحقق الضرر، وإنما التزام ببذل عناية خاصة، تستدعي لإقامة مسئوليته أن يكون هناك دليل على تقصيره في أداء واجباته.

٢- الالتزام بالمحافظة على أسرار المهنة: بما أن مراقب الحسابات من حقه أن يطلع على جميع وثائق ومستندات، ودفاتر الصندوق، فانه من الطبيعي أن يكون عالما بحقيقة الوضع المالي للصندوق، وطبيعة وخطط استثماراته. فلذلك فرض عليه الالتزام بالمحافظة على الأسرار المهنية.

٣- واجب مراقبي الحسابات في تقديم المعلومات إلى جهات الإشراف

٤- يقع على مراقبي الحسابات مهمة تحذير الإدارة من الأخطار إذا اكتشفوا واقعة تهدد نشاط الصندوق.

ووفقا للائحة التنفيذية للقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٠ يتولى مراقبة حسابات الصندوق مراقب حسابات أو أكثر يقوم بتعينه وتحديد أجره مدير الصندوق بعد موافقة جهة الإشراف، وهذه الجهة تستطيع تنحية مراقب الحسابات على عكس مدير الصندوق الذي لا يستطيع تنحية مراقب الحسابات دون موافقة جهة الإشراف. وإجراءات رقابة مراقب الحسابات على أعمال الصندوق تتمثل في الآتي:

١- من حق مراقب الحسابات الاطلاع على السجلات، والدفاتر، والوثائق، والأوراق المتعلقة بإدارة استثمار أموال الصندوق، وذلك حسب القوانين التي تنظم هذه المهنة، ووفقا لمبادئ التدقيق المتعارف عليها.

٢- يجب على مراقب الحسابات إخطار جهة الإشراف بأية مخالفة تقع خلافا لأحكام القانون، أو اللائحة، أو نظام الصندوق، سواء وقعت هذه المخالفة من مدير الصندوق، أو أمين الاستثمار.

وهناك ضمانات لعمل مراقب الحسابات منها أنه لا يجوز تنحيته خلال السنة المالية التي عين فيها لمراقبة

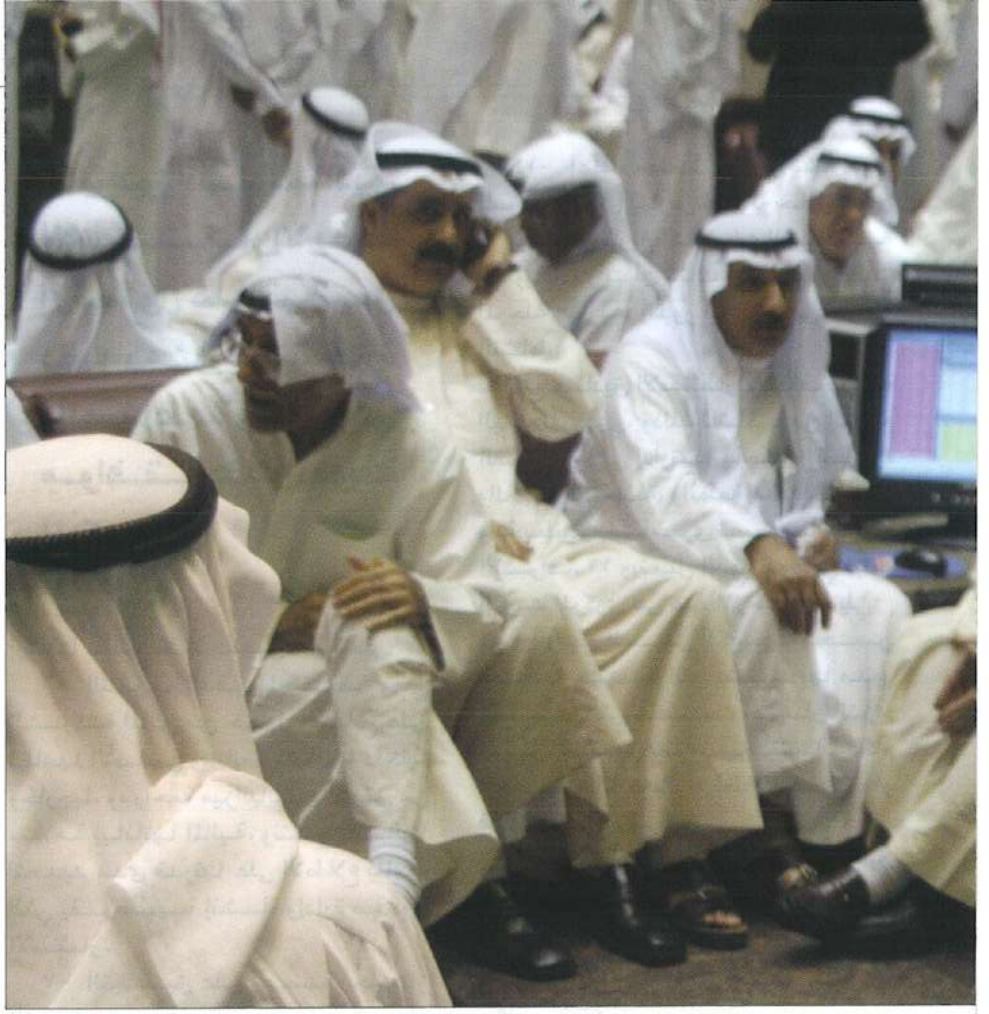

حسابات الصندوق إلا بعد موافقة جهة الإشراف. وأيضا فانه على جهة الإشراف قبل الموافقة على تنحية مراقب الحسابات أن تتأكد من سلامة المبررات التي بني عليها طلب تنحيته، وعليها أن تطلب رأي مراقب الحسابات في الأسباب التي بني عليها طلب تنحية.

ويعتبر مراقب الحسابات مسئولا عن أي تقصير، أو إهمال، أو غش يقع منه أثناء أدائه لعمله.

ولأهمية عمل مراقب الحسابات، فانه إذا طلب عدم الاستمرار في أداء عمله أن يستمر في عمله إلى أن يتم تعيين بديل له.

المبحث السادس
الرقابة الخارجية على الصندوق

تنبع أهمية الرقابة الخارجية من الدور التي تقوم به، فيتمثل دورها في مجال صناديق الاستثمار في حماية حقوق المدخرين التي تتمثل في الحصول على أقصى الأرباح، واتخاذها أساسا لمحاسبة الإدارة، وتحديد مدى كفاءتها في المحافظة على المركز المالي للمشروع عن طريق وضع السياسات، والبرامج المناسبة واتخاذ القرارات المناسبة لعملية التنفيذ.

فالهدف الرئيسي للرقابة الخارجية هو التأكد من سلامة عمليات المشروع خلال فترة زمنية معينة، وذلك عن طريق فحص مستندات العمليات المختلفة من حيث توافر أركانها القانونية والموضوعية، وصحة اعتمادها.

الرقابة الخارجية رقابة سابقة ولاحقة، فهي لأنها تشرف على عمليات تأسيس صناديق الاستثمار، وتتحقق من توافر شروط تأسيس الصندوق، مثل الشروط المتعلقة بالمؤسسين، والحد الأدنى لرأس المال وصفات الأشخاص الذين يتولون إدارة الصندوق وأساليب الاستثمار....الخ.

وفي دولة الكويت تتمثل الرقابة السابقة بأنه لا يجوز إنشاء صناديق الاستثمار إلا بعد الحصول على ترخيص يصدر من وزير التجارة والصناعة وبناء على موافقة بنك الكويت المركزي، ويبين الترخيص كيفية استثمار هذه الأموال, ١٠

أما بالنسبة للرقابة اللاحقة وهي التي توصف بأنها رقابة علاجية فمضمونها متابعة نشاط صناديق الاستثمار، والتأكد من قيامها بأعمالها حسب نصوص القانون، واللوائح، والقرارات، وعدم تجاوزها.

وتتضح الرقابة اللاحقة في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٠ في السلطة التي أعطاها القانون لموظفي البنك المركزي في ضبط المخالفات التي تقع مخالفة للقانون.

أولا: رقابة وزارة التجارة والصناعة

وفقاً لأحكام المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٠ في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار لا ينشئ أي صندوق استثمار مالي، أو عقاري إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة التجارة والصناعة. وقد تناولت اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات الحصول على الترخيص, ١١

فيجب على الشركات التي تريد إنشاء صندوق الاستثمار أن تتقدم بطلب إلى وزارة التجارة والصناعة مرفقاً به صورة من عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة من النظام المقترح لإنشاء وإدارة الصندوق وبعض البيانات الأخرى المتعلقة بصندوق الاستثمار. وبعد استكمال كافة المستندات المطلوبة تقوم إدارة الشركات في وزارة التجارة والصناعة بإرسال نسخة من طلب إنشاء الصندوق إلى بنك الكويت المركزي لدراسته من النواحي الفنية، والمالية، وبيان ما إذا كان موافقاً على إنشاء الصندوق أم لا.

ثم تقوم الوزارة بعد موافقة البنك المركزي بإعداد تقرير حول طلب إنشاء الصندوق، ثم إرساله إلى وزير التجارة والصناعة لإصدار قراره بشأن طلب إنشاء الصندوق.

ثم يتم التأشير في سجل خاص لصناديق الاستثمار لدى وزارة التجارة والصناعة ويقيد القرار الصادر بمنح الترخيص في السجل التجاري، وينشر في الجريدة الرسمية، ويتمتع بالشخصية المعنوية من تاريخ قيده في السجل التجاري

ونشره بالجريدة الرسمية.

ثانيا: رقابة بنك الكويت المركزي:

أما بخصوص رقابة البنك المركزي فكما هو معروف أن بنك الكويت المركزي مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، وقد أنشئ بالمرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية ،ويكتسب الدور الرقاب للبنك المركزي على صناديق الاستثمار أهمية خاصة وذلك للأسباب التالي:

١- تعتبر صناديق الاستثمار، حديثة على الكويت، فيجب التأكد من توافر جميع الشروط اللازمة لإنجاح هذه الصناديق.

٢- تكتسب رقابة البنك المركزي أهمية خاصة لأن المدخرين لا يجوز لهم المشاركة في الإدارة والرقابة على هذه الصناديق.

٣- تتسم رقابة البنك المركزي بالأهمية البالغة نظرا لأن معظم الشركات التي لها حق إنشاء هذه الصناديق خاضعة لرقابة البنك.

أما بالنسبة لمراحل رقابة البنك المركزي على صناديق الاستثمار فإنها تنقسم إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: الدور الرقابي في مرحلة التأسيس ومنح الترخيص:

حسب ما ورد في اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٢ بخصوص القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٠، يتبين أن الدور الرقابي للبنك المركزي، خلال هذه المرحلة يتضمن الأمور التالية:

١- التأكد من توافر الشروط الخاصة بالشركات التي ترغب في إنشاء صناديق استثمار

٢- تلقي نسخة من طلب إنشاء الصندوق من وزارة التجارة والصناعة لدراسته من النواحي الفنية والمالية

٣- مراجعة بيانات النظام الأساسي للصندوق

٤- تحديد أية شروط أخرى بالإضافة إلى تلك التي حددتها اللائحة التنفيذية والتي ينبغي توافرها في الشركات التي تنشئ صناديق الاستثمار.

٥- تحديد أية مستندات أو بيانات أخرى يطلبها البنك المركزي، وينبغي

لا يجوز إنشاء صناديق الاستثمار إلا بعد الحصول على ترخيص يصدر من وزير التجارة والصناعة وبناء على موافقة بنك الكويت المركزي.

إرفاقها بطلب إنشاء صندوق الاستثمار.

٦- التقييم الدقيق لحقيقة وضع الشركة المالي من خلال الاطلاع على نظامها الأساسي ومتابعة نشاطها داخليا وخارجيا، ومراجعة ميزانياتها، والتحقق من سلامة بياناتها المالية، ونتائج أعمالها لتحديد مدى قدرتها على الاطلاع بالمهام التي يفرضها إنشاء وإدارة صندوق الاستثمار.

٧- التدقيق على أعضاء جهاز الاستثمار سواء من حيث سمعتهم، أو مؤهلاتهم أو خبراتهم.

٨- التقييم الدقيق للسياسة الاستثمارية للصندوق، ومدى واقعيتها، وجدواها الاقتصادية، ومدى كفاية رأس المال، وتناسبه مع الأهداف، والسياسة الاستثمارية المقترحة، وهذا التقييم يتم أثناء مرحلة التأسيس من خلال مرجعة أوراق الشركة المؤسسة للصندوق.

٩- مراجعة القواعد المتعلقة بقيمة وحدات الاستثمار، وطريقة احتساب القيمة السوقية الصافية للأصول، وكيفية احتساب الأرباح، وسياسة توزيعا.

١٠- النظر في إجازة زيادة الحد الأقصى للأتعاب التي يتقاضاها مدير الصندوق عن ٥٪ سنويا.

١١- مراقبة تعيين، أو عزل أمين الاستثمار من قبل الصندوق.

١٢- إجازة تعيين مراقب الحسابات من قبل مدير الصندوق

١٣- اشتراط موافقة البنك المركزي على تنحية مراقب الحسابات.

١٤- إعطاء مهلة لاتزيد عن ستين يوما للصندوق الذي يمارس نشاطه خلال ستين يوما من تاريخ اكتسابه للشخصية المعنوية إذا رأت أن هناك أسبابا تبرر ذلك.

المرحلة الثانية: الدور الرقابي في مرحلة النشاط:

تخضع صناديق الاستثمار لإشراف ورقابة البنك المركزي، وذلك للتأكد من التزام القائمين على إدارتها بأحكام القانون، واللائحة التنفيذية، وأنظمة هذه الصناديق، وأية تعليمات أخرى تصدرها جهة الإشراف.١٢ ويتمثل الدور الرقابي لبنك الكويت المركزي في هذه المرحلة فيما يلي:

١- وضع السبل الكفيلة بحسن استخدام النسبة التي يشترك بها مدير الصندوق، التي خصصت لضمان التزام مدير الصندوق بعدم مخالفة أحكام القانون، أو اللائحة، أو نظام الصندوق، أو قرارات جهة الإشراف.

٢- توجيه التعليمات إلى مدير الصندوق بإتباع أساليب، وسياسات الاستثمار كما وردت في نظام الصندوق، والتي لا يجوز له تغييرها، أو تحويلها دون موافقة جهة الإشراف.

٣- إلزام مدير الصندوق بإعداد تقرير عن نشاط الصندوق كل ثلاثة أشهر، يبين فيه المركز المالي للصندوق، وإرسال صورة من هذا التقرير إلى جهة الإشراف، ولهذه الجهة الطلب في أن يكون هذا التقرير مراجعا من مدقق الحسابات، وتستطيع أيضا إلزامها بنشره.

٤- خضوع سجلات، ودفاتر حسابات الصندوق لرقابة وتدقيق البنك المركزي.

٥- إلزام مدير الصندوق، وأمين الاستثمار بإخطار جهة الإشراف بأية مصالح مشتركة بينهما، وبنوع ومدى هذه المصالح.

٦- الفصل في أي خلاف ينشأ بين مدير الصندوق، وأمين الاستثمار بسبب تنفيذ أمين الاستثمار للالتزامات المترتبة من قيام مدير الصندوق بإدارة واستثمار أموال الصندوق.

٧- يجوز لجهة الإشراف تنحية مراقب الحسابات إذا لزم الأمر، وكذلك تقييم تنحية مدير الصندوق لمراقب الحسابات.

٨- طلب رأي مراقب الحسابات في الأسباب التي بنى عليها طلب تنحيته.

٩- تلقي الإخطارات من مراقب الحسابات حول المخالفات التي تقع من مدير الصندوق، وأمين الاستثمار، وإعطاء مهلة لكل منهما لتصحيح هذه المخالفات، وعموما تستطيع جهة الإشراف اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه مدير الصندوق، وأمين الاستثمار.

١٠- إلزام مراقب الحسابات بإخطار البنك المركزي بالأسباب التي جعلت استمراره في أداء عمله مستحيلاً.

١١- على مدير الصندوق تزويد جهة الإشراف بنسخة من التقارير السنوية، ونصف السنوية، ولجهة الإشراف أن تطلب إعداد هذين التقريرين مرة أخرى إذا رأت البيانات المدونة فيها لا تفصح على نحو كاف عن حقيقة الأوضاع المالية للصندوق.

١٢- الإشراف على قرار مدير الصندوق بشأن تحديد نسبة الأرباح، وكيفية توزيعها.

١٣- إعطاء الحق لموظفي البنك المركزي بالقيام بأعمال المراقبة، والتفتيش على دفاتر، وسجلات، مستندات الصندوق، ولا يجوز للعاملين في الصندوق حجب أي معلومات عن موظفي البنك المركزي لأي سبب من الأسباب.

١٤- يجب على موظفي التفتيش، والرقابة، إعداد تقرير عن المخالفات التي وقعت وكيفية تصحيحها، وإرسال صورة من هذا التقرير إلى مدير الصندوق، وأمين الاستثمار. ويجب على كل منهما تصحيح المخالفة التي كشف عنها التفتيش.

١٥- يحق لبنك الكويت المركزي في حال عدم قيام مدير الصندوق وأمين الاستثمار بتصحيح المخالفات التي حدثت في إيقاع العقوبات الآتية: (الإنذار، العزل، تصفية الصندوق)

المرحلة الثالثة الانقضاء والتصفية:

بالنسبة لانقضاء الصندوق، يتدخل البنك المركزي في الحالات الآتية:

١- إذا انخفضت قيمة وحدات الاستثمار في آخر تقييم لها عن ٥٠٪ من سعرها الأسمي وجب الحصول على موافقة البنك المركزي، وليس للبنك المركزي أي سلطة تقديرية في تقرير انقضاء صندوق الاستثمار في هذه الحالة.

٢- قد يقرر البنك المركزي كجهة إشراف من تلقاء نفسه تصفية الصندوق لأسباب يقدرها هو، وأيضا يقدر الأسباب التي على أثرها طلب مدير الصندوق انقضاءه لتقرير الموافقة عليها. وعند إصدار البنك المركزي موافقته على انقضاء الصندوق وتصفيته، يتم شطب الصندوق من السجل المخصص لذلك بالبنك المركزي. وفى جميع الأحوال ينقضي الصندوق الاستثماري بأحد الأسباب التالية:

١- إنهاء مدة الصندوق

٢- اتفاق الشركاء على حل الصندوق ، وفقاً للقانون الكويتي ينقضي صندوق الاستثمار إذا وافق ٧٥٪ من الشركاء على التصفية وتتم هذه الموافقة بناء على طلب يقدمونه إلى بنك الكويت المركزي إذا كان يملكون ٥٪ من حصص أو وحدات الاستثمار.

٣- انقضاء الصندوق لسبب يتعلق بشركة الإدارة أو أمين الاستثمار، وفقاً للقانون الكويتي يقضي صندوق الاستثمار إذا انقضت الشركة التي أنشأت الصندوق أو انتهاء إفلاسها ما لم يحل محلها مدير آخر.

٤- انخفاض قيمة أو عدد حصص الشركاء في الصندوق، فالمشرع الكويتي أعطى جهة الإشراف حق حل الصندوق إذا انخفضت قيمة الوحدات من ٥٠٪ من سعرها في آخر تقييم فيتوجب على جهة الإشراف حل الصندوق.

٥- صدور حكم أو قرار بحل الصندوق أو بشطبه وقد ينشب أي خلاف بين شركة الإدارة وأمين الاستثمار مما يحول دون استمرار الصندوق مما يدفع المتضررين اللجوء إلى القضاء لطلب حل الصندوق.

المراجع

١- المادة رقم ٦ من مرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩١

٢- المادة رقم ٨ من مرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩١

٣- المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩١

٤- المادة رقم ٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩١

٥- المادة رقم ٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩١

٦- المادة رقم ٦٣ من اللائحة التنفيذية رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٢

٧ -المادة رقم ٣٣ من اللائحة التنفيذية رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٢

٨ - المادة رقم ٧١ من اللائحة التنفيذية رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٢

٩- المادة ١/٣٠/ب من النظام الأساسي لصندوق الاستثمار الأول

١٠- المادة رقم ٦ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٠

١١- المادة رقم ٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٠

١٢- المادة ٨٩ من اللائحة التنفيذية رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٢

الهيئه العامه للبيئه

تصدت لمختلف القضايا والازمات البيئيه وصانت الموارد الطبيعيه

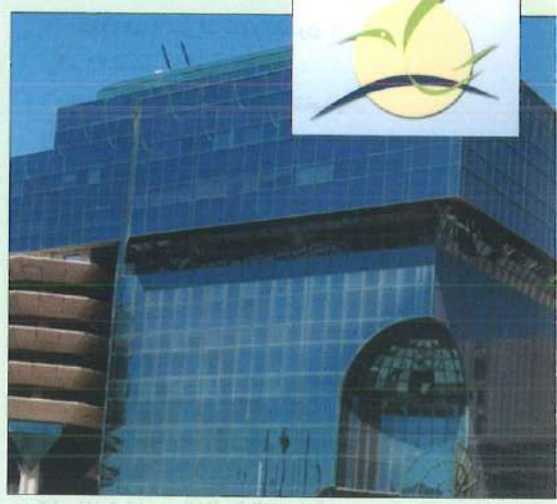

تميزت الهيئة العامة للبيئة في الكويت بدور متميز وحضاري والتوعية للمحافظة على البيئة، في وقت اصبحت حماية البيئة والتعامل مع احدث المفاهيم والمناهج الحديثة المتعلقة بالادارة البيئية من ابرز القضايا التي يوليها العالم الاهتمام الذي تستحقه في الآونة الاخيرة. خاصة بعد اجتماعي قمة الارض الاولى والثانية اللتين عقدتا في مدينتي ريودي جانيرو ونيويورك عامي ١٩٩٢ و١٩٩٧ ولتعدد الآثار السلبية

للمشاكل البيئية التي تعانيهما الكرة الارضية قاطبة، والتي يأتي في مقدمتها ثقب طبقة الاوزون والتغيرات المناخية العائدة إلى الملوثات الصادرة عن الصناعة الحديثة. ولذلك تواصل الهيئة العامة للبيئة تطوير برامج التوعية البيئية عن طريق تعريف الفرد او الجماعة بالبيئة المحيطة به وبظواهرها ومشاكلها التي قد لا تتضح معالمها الا في المستقبل، وتسليح الفرد بقدر كاف من المعرفة والادراك لتجنب الوقوع في المشكلات الناجم معظمها عن انعدام الوعي البيئي.

منح القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥ والمعدل تحت رقم ١٦ لسنة ١٩٩٦ والذي قضى بانشاء الهيئة العامة للبيئة السلطات اللازمة للتصدي لمختلف القضايا البيئية، وبصفة خاصة الحد من التلوث وصون مختلف الموارد الطبيعية وادارتها بطريقة اكثر ترشيدا، وادخال العنصر البيئي إلى الهياكل التخطيطية. كما اكد اهمية التعاون والتنسيق بين جميع الجهات المعنية للحفاظ على البيئة، ووضع وتطبيق السياسة العامة لحماية البيئة والاستراتيجيات وخطة العمل من اجل تحقيق التنمية المستدامة، متضمنة المعايير البيئية والصحية المناسبة لمعيشة الانسان والتوسع الصناعي والعمراني واستغلال المصادر الطبيعية بما يكفل المحافظة

على صحة العاملين، وسلامة جميع المرافق وبيئة العمل. وحماية البيئة والمحافظة على التوازن البيئي بصورة عامة، والاعداد والاشراف على تنفيذ خطة عمل متكاملة تشمل جميع ما يتعلق بحماية البيئة في المديين القريب والبعيد. مع وضع الفرص الاستثمارية المرتبطة بمجالات الادارة البيئية في الاعتبار والتأكيد على اهمية دور القطاع الخاص في حماية البيئة، وذلك بالتنسيق مع الاجهزة المعنية بالدولة في ضوء السياسات البيئية. والرقابة على الانشطة والاجراءات والممارسات المعنية بحماية البيئة ومتابعتها وتقييمها، وتعريف الملوثات وتحديد المعايير للنوعية البيئية، واعداد مشروعات القوانين واللوائح والنظم والاشتراطات الخاصة بحماية البيئة ومتابعة تنفيذها ووضع الضوابط اللازمة لمنع وتقليل ومكافحة التلوث البيئي، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة. والاعداد والمشاركة في توجيه ودعم الابحاث والدراسات البيئية ومتابعة وتقييم نتائجها، وتحديد المشاكل الناجمة عن تلوث البيئة وتدهورها بالاستعانة باجهزة الدولة المعنية بالبيئة في دراسة هذه المشاكل واقتراح الحلول المناسبة لها ومتابعة تطبيقها. وتختص الهيئة ايضا بدراسة الاتفاقيات الدولية والاقليمية المعنية بشؤون البيئة وابداء الرأي في الانضمام إليها وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، ومتابعة التطورات المستجدة في القانون الدولي في مجال حماية البيئة، وتنسيق علاقات الدولة بالمنظمات الدولية والاقليمية المعنية بشؤون البيئة، ووضع الاطار العام لبرنامج التثقيف البيئي والتربية البيئية بهدف توعية المواطنين وحثهم على المساهمة في حماية البيئة والقيام بعمليات الرصد والقياس البيئي والمتابعة والمراقبة المستمرة للنوعية البيئية. ووضع خطة شاملة لمواجهة الكوارث البيئية واتخاذ الاجراءات الضرورية لمواجهتها في زمن الحرب والسلم وذلك بالتعاون مع اجهزة الدولة المعنية بالبيئة لدراسة هذه المشاكل واقتراح الحلول المناسبة لها ومتابعة تطبيقها.

مجالس الهيئة العامة للبيئة

نجح المجلس الأعلى للبيئة الذي يترأسه

د. محمد عبد الرحمن الصرعاوي

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ جابر مبارك الصباح، ومجلس ادارة الهيئة الذي يترأسه - د. محمد عبد الرحمن الصرعاوي خلال العامين الاخيرين في قطع شوط كبير من البرنامج الطموح للهيئة، والذي يهدف إلى تطبيق السياسة العامة لحماية البيئة ووضع الاستراتيجيات وخطط العمل من اجل تحقيق التنمية المستدامة على المديين القريب والبعيد، والرقابة على الانشطة والاجراءات والممارسات المعنية بحماية البيئة ومتابعتها وتقييمها، وتعريف الملوثات وتحديد المعايير وفيما يلي اهم انجازات الهيئة:

جهود الرقابة

تقوم الهيئة العامة للبيئة بمتابعة الوضع البيئي اولا بأول من خلال تكثيف الرقابة، ففي مجال المحافظة على جودة الهواء تم تعزيز برنامج الرصد البيئي لتلوث الهواء عن طريق شبكة رصد تتكون من ست محطات موزعة في جميع اماكن الدولة بالاضافة إلى محطتين متنقلتين لقياس ورصد تركيزات ملوثات الهواء على مدار الساعة. وفي مجال حماية المياه الساحلية الاقليمية تم اعادة تشكيل لجنة الكويت لمكافحة التلوث البحري بالزيت في الحالات الطارئة واللجان الفرعية المنبثقة عنها حيث تم اعادة تجميع وتوزيع معدات مكافحة التلوث البحري بالزيت على الجهات المشتركة في خطة الكويت لمكافحة التلوث البحري بالزيت، ودراسة احتياجات الجهات من المعدات اللازمة لزيادة كفاءة اعمال مكافحة حوادث التلوث النفطي، كما يتم يوميا قياس مستوى جودة مياه الشرب، بالاضافة إلى تنفيذ برنامج مكثف للرصد المبكر للهوائم «البلانكتونات» الضارة على البيئة البحرية، او أي التغيير غير الطبيعي لتكاثر وتكاثف هذه الهوائم، والتي كانت السبب في ظاهرة المد الاحمر. وتم وضع خطة دولة الكويت الوطنية لمكافحة حالات نفوق الاسماك بمشاركة جميع جهات الدولة المعنية.

برامج المستقبل

استكمل مشروع الاستراتيجية البيئية لدولة الكويت في قطاعات المياه والهواء

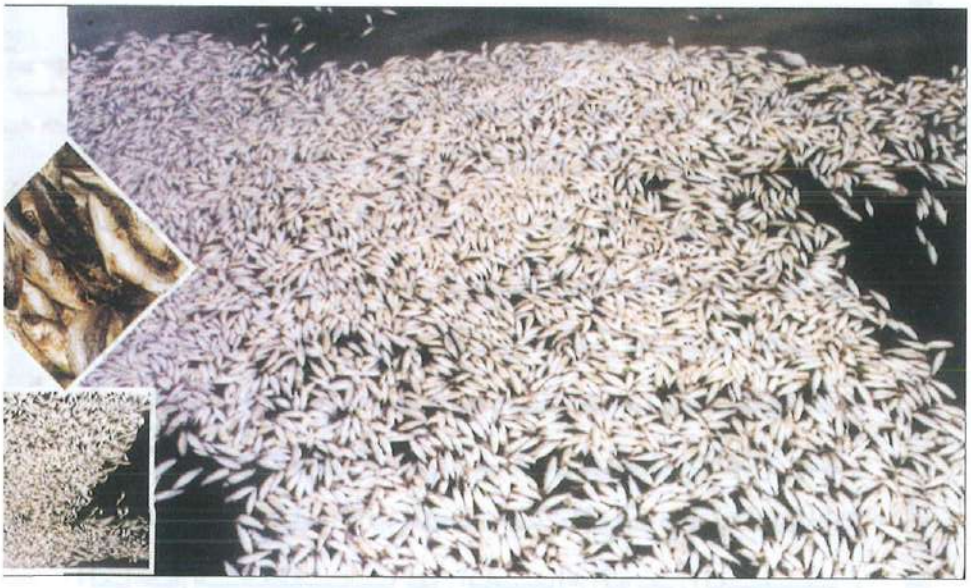

ظاهرة نفوق الاسماك تصدت لها الهيئة بكامل اجهزتها

والسواحل والاقتصاد البيئي والنفط والصحة والوعي والتربية البيئية والارض والتربة، ويهدف المشروع إلى منع ومكافحة التلوث في الهواء والماء والتربة، والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، ودعم الزراعة والثروة الحيوانية، ومواءمة البيئة المعمارية للظروف المحلية، والحد من الآثار السلبية لاستخدام التكنولوجيا على الانسان والبيئة والاستفادة منها، والمحافظة على التراث القومي، وتنمية القوى البشرية في مجال حماية البيئة، ودعم برامج التربية والتوعية البيئية، وتشجيع الابحاث البيئية، ومراعاة الاعتبارات الدولية في مجال حماية البيئة. وتتضمن الاستراتيجية الخاصة بالمحافظة على جودة الهواء تطوير التشريعات لتحديد المستويات المسموح بانبعاثها إلى الهواء من المصادر الصناعية وحركة المرور، بما في ذلك الغازات والاتربة القابلة للاستنشاق والضوضاء والتعرف على مصادر التلوث الاساسية من محطات القوى والمنشآت البترولية، وتركيب اجهزة الرصد المستمر للملوثات.

فريق الطوارئ

استنفر فريق الطوارئ المتخصص والذي يتكون من (٢٠) موظفاً من الهيئة العامة للبيئة برئاسة المدير العام الدكتور محمد الصرعاوي، بهدف نشر الوعي البيئي وتهدئة المواطنين والمقيمين في حال وقوع اي حادث مؤسف وتأهيل المواقع المتضررة بيئيا خلال الحرب، والاشراف على نقل الملوثات ايا كان نوعها، والحد من انتشار الملوثات في المناطق السكنية. والمشاركة مع الجهات الاخرى سواء الحكومية او من القطاع الخاص في جهود الدفاع المدني.

وزود الفريق بالعديد من الاجهزة الفنية المتخصصة المنقولة والثابتة لرصد القياسات والقراءات المطلوبة. ويضم الفريق متخصصين في عدة مجالات فنية وبيئية مختلفة اهمها تلوث الهواء، ورصد الاحياء البحرية، وتقييم البيئة الداخلية والخارجية لمقار العمل، وصحة البيئة، ودراسات الجدوى البيئية والمردود البيئي، ورصد تلوث المياه، والتربة والاراضي القاحلة.

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الصباح والشيخة أمثال الأحمد في بدء انطلاقة حملة (الحفاظ على المياه)

جهود بناءة

كان ولازال الفضل الأكبر لرئيسة العمل التطوعي الجماعي الشيخة أمثال الأحمد الجابر الصباح المبذولة لتحقيق بيئة طبيعية نظيفة في الكويت على الصعيدين البري والبحري، حيث تعتبر رائدة العمل التطوعي الشيخة أمثال ان التلوث البيئي في البر والبحر لا يقل خطورة عن اي عدو يريد الشر في الكويت وبالتالي فهو يحتاج إلى فزعة لمواجهته، ومن ناحية أخرى فهي ترى ان شباب الكويت وهم ثروة الوطن ومستقبله وهم أهل هذه الفزعة وليس غيرهم، وقد استطاع العمل التطوعي بسواعد ابناء الوطن المخلصين انجاز الكثير من المشاريع والبرامج التي كان لها تأثير ايجابي مباشر على البيئة وعلى سبيل المثال لا الحصر، نشير إلى الجهود الكبيرة التي بذلت في معالجة هدر المياه من خلال حملة بدأت هذا العام بعنوان (الماي عديل الروح) وبمشاركة وزارة الطاقة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي والجمعية الكويتية لحماية البيئة ومعهد الكويت للابحاث العلمية وكذلك كارثة نفوق الاسماك. بالاضافة إلى المساهمة الفعالة في مشروع افتتاح المحميات البرية والبحرية والتنسيق المشترك مع الهيئة العامة للبيئة في كافة المجالات البيئية والتلوثات التي يجب القضاء عليها حفاظا على صورة الكويت الحضارية.

لجنة الطوارئ الوطنية

تم تشكيل لجنة طوارئ وطنية تضم فريقا من المتخصصين من داخل الهيئة وخارجها شارك في فعالياتها ممثلون عن وزارة الكهرباء والماء وبلدية الكويت وادارة الدفاع المدني والشركات النفطية لمتابعة الوضع البيئي في حالة حدوث اي طارئ يتعلق بتسرب غازات صناعية او وقوع اي عمليات تخريبية في المنشآت.

أعدت الهيئة العامة للبيئة برنامجا موسع للكشف الدوري عن الملوثات الهوائية والترابية والمائية في شمال البلاد، ووضع الخطط اللازمة للحد منها عن طريق البرامج التي تدخل ضمن خطط الهيئة في منح الاهتمام اللازم للمنطقة الشمالية بعد زوال نظام صدام وعودة الامن إلى المنطقة وذلك لتقييم الوضع البيئي. ويعد البرنامج اضافة جديدة نحو توثيق وتعزيز التعاون مع الجهات العلمية والبحثية في الدولة والتي يأتي في مقدمتها معهد الكويت للأبحاث العلمية وجامعة الكويت ومركز تنمية مصادر المياه بوزارة الكهرباء والماء، حيث سيتم تجميع كافة البيانات التي سيتم الحصول عليها وتقديم الكثير منها إلى الجامعة والمعهد لعمل دراسة استرشادية للكشف عن الملوثات البيئية في المناطق المحيطة بجزيرتي وربة وبوبيان والممرات المائية هناك، ويتضمن البرنامج ما يلي:

١ - أخذ عينات من (٢٠) محطة ثابتة في المياه الاقليمية البحرية في شمال البلاد خاصة حول جزيرتي وربة وبوبيان، للكشف عن مستويات السليكات والنيترات والنيتريت، والمعادن النزرة، والفوسفات، والزنك، والزرنيخ، والسيانيد، والمواد الهيدروكربونية، وكذلك المغذيات والمذيبات الاخرى المهمة، بالاضافة إلى المواصفات الطبيعية كالحرارة، والأس الهيدروجيني، والرطوبة، والملوحة، ودرجة التبخر.

٢ - أخذ عينات من الأحياء المجهرية في المنطقة والتي يتكون غلافها الخارجي من كربونات الكالسيوم، والتي تعتبر مؤشرا كبيرا للكشف عن تاريخ ونوعية الملوثات في المنطقة. ومن اهمها الفورامينفيرا والسيفاليبود والدياتومات والبلانكتونات والطحالب والبكتريا.

احد معارض الهيئة في الجزيرة الخضراء

تأهيل مواقع ردم النفايات - القرين

واصلت الهيئة العامة للبيئة بذل جهودها بالتعاون مع الجهات المعنية لاعادة تأهيل موقع النفايات في منطقة القرين الاسكانية، والتخلص من آثارها التي بدأت تظهر منذ عام ١٩٧٦، عندما سمح لشركات النظافة باستغلال حفر الدراكيل لردم الانواع المختلفة من النفايات، خاصة المنزلية منها، وانتهت الهيئة من نقل ما يقرب من ٥٠٠ الف متر مكعب من الانقاض السطحية في المنطقة إلى المكان المخصص لذلك من قبل بلدية الكويت في الدائري السابع الشمالي، كما أقامت الهيئة بالتعاون مع وزارة الاشغال اكثر من (٤٠٠ مجسة) بأعماق تتراوح ما بين (٣ امتار إلى ١٧ مترا) في المنطقة ضمن خطة تنفيذ الحل الهندسي بهدف تخفيف الضغط الهائل للغازات المتولدة وازالة الروائح الكريهة من المنطقة. ويتم ربط هذه المجسات بشبكة احتراق واحدة تم من خلالها التخلص من الغازات المتولدة التي تم تحويلها إلى طاقة كهربائية لانارة الموقع عن طريق شراء المولد اللازم لذلك، علما بأن هناك مواقع مشابهة في اوروبا يتم الاستفادة منها من تلك الغازات. كما تم اقامة عدد من الجسات الاخرى في المواقع دون وضع انابيب للتهوية، وذلك للتعرف على نوعية التربة من حيث احتواؤها على النفايات، وعمل خريطة كنتورية للموقع، وتم تغطية ثلث الموقع بطبقة من الدفان غير المنفث بسمك ٥٠ - ٦٠ سم تقفل في الموقع، واقامة شبكة من الانابيب بطول ١٥ - ١٧ كم لسحب وتجميع الغاز، ووضع عدد (٤) مختبرات متنقلة في الموقع لقياس تراكيز ملوثات الهواء الاساسية واجهزة قياس سرعة واتجاه الرياح، ورصد تلوث المياه وتماسك وصلابة التربة وحركة المياه. واكدت جميع القياسات التي اخذت من المنطقة ان الوضع مطمئن مقارنة بالمعايير البيئية، وبالاضافة إلى هذه الاجراءات تم حفر بئر للمياه داخل الموقع وبعمق يصل لمستوى طبقة المياه الجوفية لجمع عينات منها وتحليلها للتأكد من سلامة مواصفاتها وتم تسوير الموقع وتشجيره بالتعاون مع الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية. وتقوم الهيئة حاليا بادارة الموقع لتحويله إلى حديقة عامة تشمل ملاعب رياضية، واماكن للترفيه بالتعاون مع الهيئة

العامة للشباب والرياضة، وبلدية الكويت، والهيئة العامة لشؤون الثروة السمكية.

ظاهرة نفوق الاسماك

تعد ظاهرة نفوق اسماك الميد التي تعرضت لها الشواطئ الكويتية خلال شهري اغسطس وسبتمبر ٢٠٠١ حدثا عارضا، تسبب في ظهوره اسباب عديدة يساند لبعضها البعض، منها ما هو ارادي، ومنها ما هو غير ارادي بفعل الطبيعة وحالة الطقس.

واتخذت الهيئة العامة للبيئة كافة التدابير الاحترازية بالسرعة اللازمة حتى أمكن معرفة تلك الاسباب والوقوف على الظروف والملابسات التي هيأت لذلك، وفي اتجاه مواز بادرت الهيئة وبالتعاون مع الاجهزة المعنية في الدولة بوضع الخطط واعداد السياسات والبرامج الكفيلة بعدم تكرار ما حدث.

وفيما يلي الجهود التي قامت بها الهيئة منذ اكتشاف الظاهرة:

أولا: اكتشاف الظاهرة:

اكتشفت هذه الظاهرة بتاريخ العاشر من شهر اغسطس ٢٠٠١ على اثر ابلاغ الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية انها لاحظت وجود حالات نفوق أولية محدودة لسمك الميد في جون الكويت، ومزارع استزراع الاسماك في منطقة الدوحة.

وعلى اثر ذلك استنفرت الهيئة العامة للبيئة جميع الجهات الرسمية المعنية وهي: وزارة الاشغال العامة، وزارة النفط، وزارة الصحة، وزارة الكهرباء والماء، معهد الكويت للابحاث العلمية، الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، بلدية الكويت، مع اخضاع جهود كل هذه الجهات للمتابعة الدقيقة من قبل الهيئة من خلال اللجنة الوطنية الدائمة لنفوق الاسماك.

وفي الوقت الذي استنفرت فيه الهيئة كل الجهات الرسمية المعنية، لوحظ تعاظم حجم الظاهرة بشكل متسارع، الامر الذي دفع مجلس الوزراء الموقر إلى التدخل للاطمئنان على سلامة الاجراءات التي اتخذت، واصدار التوجيهات والقرارات المناسبة في هذا الشأن.

تأهيل وحماية جون الكويت

بناء على قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٩٤٨) بتاريخ ٢٨ / ١٠/ ٢٠٠١ بشأن متابعة الاجراءات التنفيذية لتأهيل جون الكويت، فقد شكلت الهيئة العامة للبيئة لجنة رئيسية من الوكلاء المساعدين من كل من بلدية الكويت، وزارة الاشغال العامة، معهد الكويت للابحاث العلمية، الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، لوضع الاستراتيجية المتكاملة للتعامل مع القضايا المحيطة تمهيدا لزيادة فعالية نوعية المياه والرسوبيات فيه، حفاظا على البيئة وتنمية الثروة السمكية. كما تم الاستعانة بالخبراء والفنيين الكويتيين في

محميات الشيخ جابر الأحمد البحرية

تقع محميات جابر الكويت البحرية في المنطقة الجنوبية في الكويت، ويبلغ عدد محميات جابر الكويت البحرية ١٩ محمية تعد ثروة قومية وسياحية تهيئ بيئة صناعية لنمو المرجان وتوطين الاسماك وجذب واستقطاب الغواصين الهواة وزيادة الوعي لديهم لمراقبة نمو الشعاب المرجانية وكان الدافع الرئيسي لانشاء مشروع محميات جابر الكويت البحرية هو الدمار الكبير الذي طال البيئة البحرية من مرتادي البحر واصحاب القوارب والحداقة الذين يتركون شباك الصيد في عمق البحر والتي تؤثر على عوامل بناء الشعاب المرجانية وتحد من رقعتها.

ومن الاسباب الاخرى التي تؤدي إلى دمار البيئة البحرية هو قيام بعض السفن الكبيرة بسكب الزيوت والمشتقات البترولية في البحر والتي تتسرب إلى القاع وتسبب قتل الاحياء البحرية الموجودة نتيجة عزل الاوكسجين عن المرجان وبالتالي تلفه.

وقام فريق الغوص بتوثيق عملياته بالتصوير التلفزيوني والفوتوغرافي من اجل نقل المشكلة لمرتادي البحر ولنشر التوعية اللازمة واظهار الآثار السلبية الناتجة عن وجود هذه الشباك.

كما عمل الفريق على تنصيب وتثبيت وصيانة ٧٤ مربطا بحريا في اماكن تواجد وصيانة ٧٤ مربطا بحريا في اماكن تواجد الشعاب المرجانية ورفع اكثر من ١٦٤٧ طنا من المخلفات والانقاض الضارة بالبيئة البحرية من الشواطئ الكويتية.

واستطاع الفريق رفع ١١٤٥ طنا من الاسبست وآلاف الاطنان من الاسماك الغارقة وانتشل ٣٣٦ سفينة وقاربا بوزن اجمالي بلغ ٦٨٠٠ طن وبطول اجمالي بلغ ١١٩٠٠ قدم وانشأ ١٩ محمية اصطناعية من الخرسانة المعالجة للشعاب المرجانية والاسماك بلغ اجمالي وزنها ٩٠٠ طن.

إحدى حملات تنظيف الشاطيء

شتى التخصصات والمؤهلات العلمية لرسم السياسات العامة والاجراءات التنفيذية المطلوبة، ووضع الاستراتيجية البيئية للحد من الاضرار المباشرة وغير المباشرة حول الجون.

وفي ضوء ذلك تم تشكيل سبعة فرق عمل:

١- الفريق القانوني
٢ - فرق الصرف الصحي
٣ - فريق الاستراتيجية وخطط العمل
٤ - فريق الموارد الحية
٥ - فريق المشاريع القائمة والمستقبلية حول الجون
٦ - فريق الدراسات والابحاث البيئية
٧ - فريق العمل الفرعي المكلف باعداد التقرير المتكامل عن الوضع البيئي لمنطقة جون الكويت

وقد شارك في هذه الفرق مالا يقل عن ثمانين باحثا كويتيا.

حماية البيئة من التلوث

نظرا للفترة الزمنية الطويلة التي مضت على صدور القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن منع تلوث المياه الصالحة للملاحة بالزيت، ولكثرة المشاكل الناجمة عن تطبيقه، ارتأت الهيئة العامة للبيئة ضرورة تحديث مواد القانون المذكور، واعادة صياغتها بحيث تعزز الموقف القضائي وتردع المخالفين وتواءم مع متطلبات العصر، واشتملت مواد القانون المعدل على (٤٢) مادة بدلا من (١١) في القانون السابق غطت كافة الثغرات التي يعانيها القانون الحالي، واشتملت على كافة ملوثات البيئة البحرية وليس الزيت فقط.

وناقش المجلس الأعلى للبيئة بنود مشروع القانون وأوصى بعد اقراره بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعني

التطوير والتدريب

تعمل ادارة التطوير والتدريب على الارتقاء بمستوى العاملين في ادارات الهيئة المختلفة عن طريق تنفيذ خطط عديدة بعيدة وقصيرة المدى في المجالات التالية:

أولا: الاستعانة بالخبراء والاستشاريين الدوليين، واصحاب الخبرات المحلية، والاستفادة من الاتفاقيات المساندة الفنية والاستشارية من أولى أوليات العمل في الادارة، حيث تم حصر البيانات الخاصة بالخبراء والاستشاريين المحليين خلال الفترة من ١٩٩٢ لغاية ١٩٩٩، اشتملت على البيانات (اسم الخبير - الدولة - الجهة - الادارة المعنية - التخصص - اسباب الدعوة - الفترة - عنوان الخبير - مدى الاستفادة والتطبيق والمتابعة)، بهدف: تحديد كيفية ونوعية الاستفادة من الاستشاريين لاعداد البرنامج بصورة افضل في السنوات القادمة. كما تم اعداد كتاب اخر لتحديد وتصنيف الاستشاريين والخبراء المطلوبين الذين يمكن دعوتهم خلال الفترات المقبلة حسب خطط واستراتيجية الادارة والهيئة المستقبلية.

نظم المعلومات

بدأ مركز نظم المعلومات فعليا تجميع البيانات والمعلومات من ادارات الهيئة الفنية باستخدام تقنية تكنولوجية بيئية حديثة تشمل الاجهزة الالكترونية والانظمة الآلية ذات الصلة بشؤون البيئة، وجار العمل في تكوين قاعدة بيانات بيئية (الهواء، التربة، المياه) وهي تمثل قاعدة بيانات آلية تعمل على الشبكة الالكترونية، وايضا جار العمل في تكوين قاعدة المعلومات الاستراتيجية البيئية (المؤسسات، الانشطة، الخبراء، الدورات، البيانات).

لهذا فان مركز نظم المعلومات يضع الخطط التالية واللازمة نحو تحقيق البرنامج:

١ - استكمال نقل وتجميع وتحويل البيانات المرصودة من الاجهزة الفنية في الهيئة إلى قاعدة البيانات البيئية الآلية.
٢ - تطوير الاجهزة الالكترونية والانظمة التشغيلية لاستيعاب حجم وعمل انشطة الهيئة.
٣ - توسيع قاعدة المشاركة والاتصال

محمية صباح الأحمد

تقع المحمية على طريق الصبية، وتبلغ مساحتها ٣٠٢ كيلو مترا مربعا، وتتميز بالسهول والهضاب والمسطحات الطينية، وشاطئ بطول ١٥ كيلو مترا، وتنقسم إلى ٥ مناطق هي تلال جال الزور، ومنخفض وادي أم الرمم ومنطقة العوجة ومنطقة شجرة طلحة اضافة إلى الساحل.

وتعتبر تلال جال الزور من افضل البيئات الطبيعية التي تتميز بها المحمية، وتستوطنها كثير من الثدييات مثل القط الرملي والثعلب الاحمر التي تعتمد في غذائها على القوارض مثل الفأر الليلي والجربوع، كما يستوطين طائر البومة الاودية والمنحدرات ويتغذى ايضا على القوارض.

كما تنمو في التلال نباتات الحولية والعضيد والسعدان والسليح اضافة إلى وادي أم الرمم فتبلغ مساحته ١٣ كيلو مترا مربعا ويعتبر الثاني بعد وادي الباطن.

ويوجد في المنخفض شجيرات العوسج والقرضي والنباتات الحولية، كما تكثر فيه حيوانات الضربان والثعلب الأحمر ومن الطيور الهدهد الرمادي والبومة النسارية.

اما منطقة طلحة ففيها الشجرة الشهيرة التي يبلغ عمرها حوالي ١٠٠ عام، ويطلق عليها اسم السدرة الصحراوية، ويأوي إليها الكثير من الطيور والجوارح مثل الاشول والرماني والقفصي وحمام البر.

في حين ان المنحدر الخلفي ومنطقة العوجة، تنمو فيهما نباتات الرمث والقتات والنوير والعنصيل، كما تنمو فيها القوارض والخنافس والعناكب والأفاعي.

اما منطقة الساحل فتتمتع بسهل بطول ١٦ كيلو مترا، وتنمو فيها مجموعة من الشجيرات المعمرة المقاومة للملوحة.

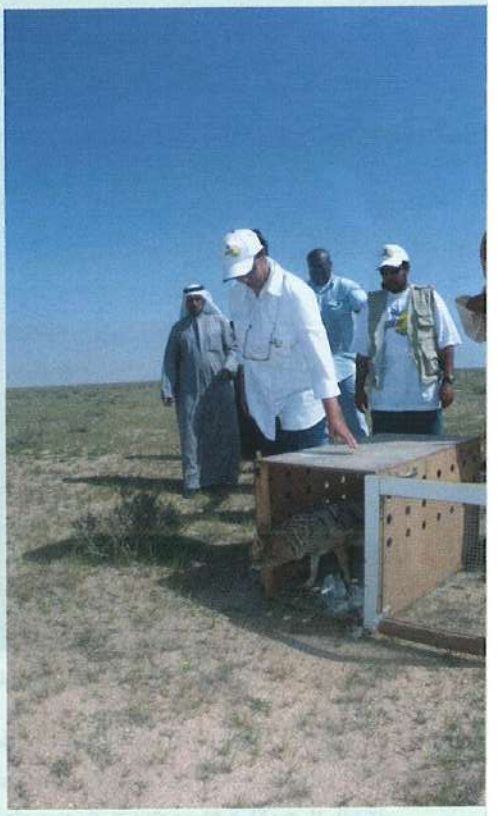

أمثال الأحمد تطلق أحد الحيوانات في محمية الشيخ صباح الأحمد

الشيخ صباح الأحمد وكبار الشخصيات يحتفلون بإفتتاح المحمية البرية

شاطيء جامعة الكويت

بفروع الهيئة والجهات الخارجية ذات الصلة بالبيئة لتكوين دائرة شبكة الكترونية يكون مقرها الهيئة العامة للبيئة لتبادل الاتصال فيما بينهم للاستفادة من البيانات والمعلومات في مجال الدراسات والبحوث

٤ - البدء في تكوين قاعدة الخرائط الالكترونية لدولة الكويت والمتعلقة بالنواحي البيئية.

٥ - ربط الخرائط الالكترونية مع قاعدة البيانات البيئية للوصول إلى مشاهدة المتغيرات للملوثات المرصودة وتتبعها للمواقع بواسطة الخط الطولي والخط العرضي.

٦ - استكمال المشاركة مع فريق العمل الخاص في تكوين شبكة البيئة الالكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي والذي بدأ في وضع التصورات لهذا الغرض منذ سنة ١٩٩٨.

٧ - الاتصال بالمنظمات الدولية والمؤسسات الخارجية لتبادل الخبرات والعمل في تبادل الخبرات والامكانية في توفير البيانات والمعلومات للجمهور.

التوعية البيئية

يعمل قسم التوعية والاعلام البيئي جاهدا لنشر الوعي البيئي وتعزيز المفهوم البيئي على كافة المستويات بين فئات المجتمع موجها جهوده الحثيثة لمخاطبة فئات الاعمار المختلفة في رياض الاطفال، الابتدائي المتوسط والثانوي من خلال حملات التوعية بالندوات والمحاضرات ومساعدة العديد من المدارس والمعاهد والمؤسسات العلمية والتقنية الحكومية والاهلية في الاعداد للمناسبات البيئية التي يرغبون في المضي بها. ولدى ادارة العلاقات العامة لائحة باسماء وعناوين هذه الجهات التي مدت جسور التعاون في

مجال التوعية والثقافة البيئية علاوة على مثل ما تم ذكره من نشر الثقافة البيئية عن طريق الندوات والمحاضرات قيام قسم التوعية والاعلام البيئي بعمل وانجاز الآتي:
تم عمل فيلم عن البيئة البحرية يتضمن بالشرح والتفصيل وسائل حماية البيئة ومنع العمل الجائر بها وتطوير وسائل النهوض بنواحي الجمال فيها.

الابحاث والدراسات

قامت الهيئة العامة للبيئة بتمويل دراسات لها صلة وثيقة بما جاء في الخطاب الاميري، منها:

١ - البكتيريا الممرضة للطحالب الخضراء - الزرقاء في مياه المجاري بالكويت.
٢ - المعالجة البيولوجية للنفايات العضوية باستخدام المفاعلات ذات الأغشية الثابتة.
٣ - تنقية مخلفات الصناعات الكيماوية من الملوثات النزرة.
٤ - تحلية مياه الصرف الصحي بالتناضح العكسي.
٥ - اختيار أنسب الطرق لتجفيف الحمأة بالكويت.
٦ - مسح ميداني للمنشآت الصناعية بمنطقة الصليبية.
٧ - مسح ميداني للمنشآت الصناعية في منطقتي صبحان وميناء عبد الله.
٨ - ادارة المراعي في دولة الكويت.
٩ - دراسة أولية على حيوانات البيئة الصحراوية في دولة الكويت.
١٠ - دراسة وثائقية عن الطيور في الكويت.
١١ - تأثير ملوثات الهواء المنبعثة من محارق المستشفيات والبيئة المحيطة بها.

التعاون الدولي

هناك بعد دولي واقليمي للمواضيع الخاصة مثل ادارة النفايات بأنواعها والمحافظة على التنوع الاحيائي والتنمية المستدامة واتخاذ التدابير الخاصة بادارة المحميات الطبيعية وانشاء قاعدة للبيانات لنوع الملوثات وكمياتها ومصادرها. حيث يتعين على دولة الكويت مسايرة الاتفاقيات الاقليمية والدولية التي اصبحت طرفا فيها والعمل على تنفيذ الالتزامات المنوطة بها

الشيخة أمثال الأحمد أثناء تفقدها المحمية البرية

حيث وقعت دولة الكويت على اتفاقية بازل للتخلص من النفايات الخطرة بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٢ وصدقت عليها بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١١ واصبحت نافذة على دولة الكويت بتاريخ ١٩٩٩/١/٩ والهيئة بصدد انشاء استراتيجية وقانون وطني لادارة النفايات الخطرة في دولة الكويت.

كما وقعت دولة الكويت بتاريخ ١٩٩٢/٦/٩ على اتفاقية الامم المتحدة للمحافظة على الحياة الفطرية ويجري الانتهاء من اجراءات الانضمام لها والهيئة قد أعدت استراتيجية وطنية للمحافظة على الحياة الفطرية في دولة الكويت، كما انها عضو فاعل في الاتحاد الدولي لصون الطبيعة حيث ساهم الاتحاد الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي بتمويل الاستراتيجية الوطنية لحماية الحياة الفطرية في دولة الكويت، كما تمت موافقة الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجية في اجتماعها لوزراء دول المجلس المسؤولين عن شؤون البيئة والذي عقد في ٢٠٠١/٤/١٨ في مسقط على الاتفاقية الاقليمية لحماية الحياة الفطرية لدول المجلس، كما صدقت دولة الكويت

قانون المحميات

اعدت الهيئة العامة للبيئة مشروع القانون الخاص بالمحميات الطبيعية وعرضته على ادارة الفتوى والتشريع مؤخرا لدراسته وعمل اللازم بشأنه، وهو يهدف إلى المحافظة على الحياة البرية النباتية والحيوانية التي انقرضت من البيئة الكويتية، وذلك باستجلاب نماذج منها من الدول المجاورة، ومن ثم اطلاقها في المحميات، وتوفير الحماية والرعاية اللازمة لها. كما وضعت الهيئة العامة للبيئة قانونا يحظر صيد او قتل او امساك او جمع او ايذاء الكائنات الفطرية المهددة بالانقراض او بأي جزء منها، وذلك للحفاظ عليها والحد من صيدها والاضرار بها.

موقع نفايات القرين سابقا

عملية اخذ العينات من البحر لفحصها

١٩٩٧/٦/٢٢ على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر واصبحت نافذة على دولة الكويت بتاريخ ١٩٩٧/٩/٢٥ هذا وقد أعدت الهيئة العامة للبيئة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر في دولة الكويت وفيما يخص جودة الهواء والماء فان البعد الدولي ايضا يغطيها، فقد انضمت دولة الكويت إلى اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال لحماية طبقة الاوزون وفيما يخص التنمية المستدامة فقد وقع حضرة صاحب السمو / الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت على مفكرة القرن (٢١) واعتبرتها دولة الكويت وثيقة للتخطيط المستدام منذ ذلك التاريخ وتم ادخال تلك المفاهيم ضمن صياغة واعداد استراتيجية حماية البيئة في دولة الكويت والتي هي الان في مراحلها الاخيرة.

ادارة الكوارث والازمات

نظمت الهيئة العامة للبيئة بالتعاون مع الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أول ورشة عمل لدول المجلس شارك فيها جميع ممثلي دول مجلس التعاون بالاضافة إلى بعض الدول العربية والاجنبية حول «ادارة الكوارث والازمات البيئية» في الفترة من ١٢ - ١٤ فبراير ٢٠٠١ بدولة الكويت، وعقدت اثناء تلك الفترة ٧ جلسات علمية تضمنت ١٧ محاضرة وحلقة نقاشية عن القوانين والتشريعات والاستراتيجيات والتقنيات الخاصة بادارة الكوارث والازمات البيئية ودور الجهات الحكومية وغير الحكومية وتجارب دول مجلس التعاون الخليجي ودول العالم في مواجهتها.

المحميات البرية والبحرية في الكويت

محمية الدوحة ومحمية بركة الجهراء ومحمية منتزه الكويت الوطني (محمية جال الزور سابقا)، ومحمية الصليبية في كبد، اضافة إلى محميات الدراسات الايكولوجية ومحمية الشقايا، ومحمية ام القرين محمية العبدلية، ومحميات المناقيش والمطوع. والمحميات الصحراوية المقترحة هي موجودة في أم نقا وخيران ووادي الباطن.

اما المحميات البحرية فهي جزيرة كبر وجزيرة قاروه وجزيرة ام المرادم، وجزيرة فيلكا اضافة إلى محمية جابر الكويت التي تم تدشينها أواخر العام الماضي.

الأزمه الماليه والعولمه

احتدم النقاش في السنوات القليلة الماضية، وتحديدا منذ منتصف التسعينات، حول مدى ملاءمة النظام المالي الدولي (global financial architecture) وحول ظاهرة العولمة وعلاقتها بنشوب الأزمات المالية. ولقد انقسم الاقتصاديون والمهتمون بهذا الشأن بين مدافع عن العولمة والأسس التي يقوم عليها النظام المالي الدولي وعن تحرير حركة رؤوس الأموال، وبين مناهض للأسس النظرية والممارسات العملية التي تحكم النظام الدولي القائم وللعولمة وما ينتج عنها من أزمات. ففي حين يجزم البعض بأن العولمة هي الطريق نحو النمو الاقتصادي والاستخدام الأمثل للموارد المالية وتطوير القطاعات المالية، يرى آخرون بأن العولمة هي المسبب الأساسي لعدم تحقيق تقدم حقيقي في مجال التنمية والعامل الرئيسي لنشوب وتفاقم الأزمات المالية في العالم. وتتناول هذه الورقة بالبحث بشكل مقتضب هذه الآراء وتخلص إلى بعض الدروس التي يمكن الاستفادة منها بغية تعزيز مناعة القطاع المالي العربي، والقطاع المصرفي العربي بشكل خاص، ضد الأزمات المالية.

بقلم:

د. ابراهيم عاكوم

صندوق النقد العربي

بداية، يجدر بالذكر أن الاقتصاد الدولي خلال العقدين الماضيين شهد تباطؤا في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة مع فترة السبعينيات والستينيات، وشهدت الساحة الدولية أيضا زيادة في حدة الأزمات المالية في كثير من الدول في أميركا اللاتينية وآسيا وأوروبا. ويمكن القول بأن الأزمات المالية المتكررة أضحت سمة من سمات النظام المالي الدولي الراهن، الأمر الذي أدى إلى عدم الاستقرار المالي والاقتصادي في العالم عموما. فهذه الوتيرة المتصاعدة من الأزمات المالية المتزايدة كماً وحجما على حد سواء كان لها الأثر السلبي الواضح على الاستقرار المالي والاقتصادي الدولي كما أثبتت أزمة الديون في الثمانينيات، وأزمات المكسيك (١٩٩٥) والبرازيل (١٩٩٨-١٩٩٩) والأرجنتين (١٩٩٥ و ٢٠٠١) وروسيا (١٩٩٨) وتركيا (٢٠٠١) ودول جنوب شرق آسيا بدءا من عام ١٩٩٧، خاصة وأن طبيعة العدوى (contagious effect) أصبحت ملازمة لهذه الأزمات بحيث أصبح من الصعب جدا احتواؤها داخل حدود الدولة أو حتى القارة التي تنشأ فيها.

وإضافة إلى التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي وتكرر الأزمات المالية في انحاء كثيرة من العالم كما تم الإشارة إليه، تكاثرت الفضائح المالية وبدأت تتكشف الممارسات الادارية والمحاسبية غير السليمة في كثير من الشركات العالمية على غرار ما حصل لشركة أنرون، وآرثر أندرسون، و وورلدكوم وغيرها، الأمر الذي إنعكس سلبا على الثقة بقطاع الأعمال وعلى القطاع المالي عموما.

فما هو دور العولمة في هذا المجال؟

كما هو متوقع، ونتيجة لوجود مدارس فكرية اقتصادية وسياسية مختلفة، تباينت الآراء حول أسباب هذا الوضع الدولي المتردي. وبطبيعة الحال تباينت الآراء أيضا حول دور العولمة تحديدا بشأن هذه المسألة. ففي حين يزعم البعض بأن العولمة هي الطريق الأمثل للنمو الاقتصادي ورفد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأنها تؤدي إلى التوزيع والاستخدام الأكفأ والأمثل للموارد المالية وتطوير القطاع المالي بشكل عام، يذهب البعض الآخر إلى القول بأن العولمة ما هي إلا شكل جديد من أشكال الاستعمار وفرض التبعية الاقتصادية على دول العالم الثالث من خلال تكريس الفقر وعدم المساواة وإنها السبب المباشر لاستفحال الأزمات المالية في العالم ولعدم الاستقرار الاقتصادي والمالي.

فبالنسبة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، تعد العولمة عاملا أساسيا وفعالا في دفع عملية التنمية قدما وفي تطوير القطاعات المالية وتوفير الاستثمارات ورؤوس الأموال للدول التي تحتاجها، وخاصة الدول النامية. فعلى سبيل المثال، يؤكد هورست كوهلر، المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي، أن العالم يحتاج إلى قدر أكبر من العولمة وانه علينا أن نعمل بجهد اكبر لكي تشمل ثمار العولمة الجميع. يقول كوهلر:

أن العولمة مولد أساسي للنمو من خلال انتشار المعرفة وتقسيم أفضل للعمل وتحسين الانتاجية والحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر. في الحقيقة، شكلت العولمة خلال الخمسين سنة الماضية مصدر المغانم غير المسبوقة فيما يتعلق بالرفاهية الإنسانية. ولكنها جلبت معها أيضا مخاطر وتحديات مثل التقلبات الضارة في حركة رؤوس الأموال ونضوب الموارد الطبيعية (١).

ويعبر عن هذا الاعتقاد أيضا عدد من مسؤولي واقتصاديي الصندوق معتبرين أن تحرير التجارة وتدفق رؤوس الأموال يؤدي إلى التوزيع الأمثل للموارد في العالم (٢) وبأن العولمة قد ولدت الازدهار المتزايد للدول التي اعتنقتها وبأنها رفعت المداخيل وساعدت في رفع مستويات المعيشة في أنحاء كثيرة من العالم (٣). وأدبيات الصندوق تحفل بالآراء والأمثلة التي تدعم هذه النظرية(٤).

وبدوره، يتبنى البنك الدولي هذا التوجه أيضا ويدعمه. ففي دراسة صدرت عن البنك حول العولمة والفقر تعتبر العولمة، من خلال دورها في رفع مستويات النمو الاقتصادي، عاملا رائدا في دفع الازدهار العالمي قدما وفي تحرير المواطنين من الفقر. يقول التقرير بأن هناك إثباتات لا تقبل الجدل بأن التحرير المتزايد للتجارة والاستثمار قد لعب دورا هاما في تسريع النمو ومكافحة الفقر، وبالتالي في تضييق فجوة المداخيل، في عدد متزايد من

الدول النامية. ويقول التقرير بأنه على العكس من ذلك، فإن عدم التحرير يزيد الفجوة بين الدول حيث أن أداء الدول المنغلقة كان أسوأ من أداء تلك الدول التي اعتمدت التحرير الاقتصادي والمالي والتجاري (٥).

غير أن هذا الرأي لا يتمتع بإجماع كافة المهتمين بهذا الموضوع. فكثير من المراقبين والمختصين يشككون بالمقولة التي تجد رواجا كبيرا في الغرب بشكل خاص في أن العولمة والتحرير المالي والتجاري التام وغير المقيد هو الطريق الأمثل للنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. ومن أبرز المشككين جوزف ستيجلتز، الاقتصادي البارز والحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد ونائب رئيس البنك الدولي سابقا، والذي يقول بأن ثمار التنمية لم يتم توزيعها بشكل عادل حتى في الدول التي شهدت فترات نهضة ونمو اقتصادي. ويعطي ستيجلتز أمثلة كثيرة من حول العالم معتبرا بأن التراجع في أنظمة الرفاه العام التقليدية قد أثر سلبا على الطبقات traditional welfare systems الفقيرة. يقول ستيجلتز:

النمو الاقتصادي لا يساعد الفقراء كثيرا في الدول حيث توزيع الثروة يتسم بعدم المساواة. الطبقات الفقيرة في هذه الدول لا تتمتع بكثير من مغانم أوقات النمو، في حين أنها تدفع الثمن في فترات التراجع (٦).

في كتابه حول العولمة الذي صدر عام ٢٠٠٢، والذي حمل فيه بشدة على صندوق النقد الدولي وسياساته الاقتصادية والمالية يؤكد ستيجلتز على أنه يمكن أن تشكل العولمة قوة ايجابية وأن فيها الإمكانية لإفادة الجميع، وضمنا الطبقات الفقيرة. ولكنه يضع اللوم على الطريقة التي تدار بها العولمة، الأمر الذي أدى إلى عواقب وخيمة وغير مرغوب فيها مثل تدمير البيئة وتعزيز الفساد في العملية السياسية وعدم أخذ مصالح وأوضاع الدول الفقيرة في الحسبان لدى رسم السياسات الاقتصادية (٧). ويختم ستيجلتز كتابه محذرا من أن استمرار إدارة العولمة على هذا المنوال لن يؤدي فقط إلى عدم تحقيق التنمية بل أيضا إلى زيادة الفقر وعدم الاستقرار (٨).

ويتبنى وجهة النظر هذه غالبية المنظمات غير الحكومية (NGOs) فعلى سبيل المثال، كيفن واتكنز، مسؤول الأبحاث في منظمة أوكسفام (Oxfam) والتي تعتبر من أهم المنظمات الدولية العاملة في هذا الشأن، يدحض تماما مقولة البنك وصندوق النقد الدوليين وغيرهم ممن يعتبرون أن العولمة وسياسات التحرير المتبعة من قبلهم هي الطريق نحو تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر. واتكنز يرى أن النظام التجاري العالمي الحالي يفاقم مشكلة الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ويعتبر أن أوضاع وتجارب بعض دول آسيا ودول أميركا اللاتينية لا تنسجم مع نظريات المؤسسات الدولية. مستشهدا بأميركا اللاتينية كمثال صارخ لمنطقة حررت وارداتها بشكل أسرع من أية منطقة أخرى في العالم محولة نفسها إلى نموذج للتجارة الحرة، يقول واتكنز أن المردود من ناحية خفض الفقر كان واهيا. ويستشهد واتكنز بتجارب دولية أخرى مضيفا أن اقتصاديات مثل الصين وتايلاند وفيتنام لها سجل إيجابي من ناحية النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر، رغم أنها حررت الاستيراد بشكل بطيء جدا ولا زالت تفرض قيودا على التجارة. وفي المقابل، نرى أن دولا مثل البرازيل، والمكسيك، وهاييتي، والبيرو، وزامبيا تعتبر دولا رائدة في مجال تحرير التجارة ولكن سجلها فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وخفض الفقر ضعيف (٩).

وتأييدا لهذا الطرح، وفي دراسة صادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) حول العولمة والتقارب الاقتصادي، ومدى تأثير العولمة على ردم هوة معدلات الدخل بين الدول، يتم تفنيد ودحض ما يدعيه إجماع واشنطن Washington Consensus من أن العولمة ومظاهرها الاقتصادية المتعددة تمثل العامل الأساسي لتقارب المستوى الاقتصادي بين الدول. وتخلص دراسة الأونكتاد إلى أن البرهان التجريبي (empirical evidence) الداعم لهذه النظرية حول العولمة هو برهان ضعيف(١٠).

أما مهاتير محمد، رئيس الوزراء الماليزي السابق، وأحد أبرز مناهضي العولمة، فانه يذهب إلى أبعد من ذلك في انتقاده للعولمة متهما إياها والمروجين لها بالقضاء على التقدم الاقتصادي الذي حققته الدول النامية في آسيا خلال العقود القليلة الماضية من الزمن. يقول مهاتير محمد:

نظريا، من المفترض أن تكون العولمة لمصلحة الجميع. في الواقع، هذا المفهوم تم تصميمه من قبل الدول المتطورة لصالح شركاتها ومؤسساتها المالية. والغرض هو: التغلب على النظم والقواعد التي تم وضعها من قبل الدول النامية لتطوير اقتصادياتها المحلية وشركاتها التي كان قد تم تهميشها خلال فترة الاستعمار (١١).

وأدت هذه الآراء المناقضة لإجماع واشنطن والمدعومة من تجربة كثير من الدول ومن الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي، إلى تغير واضح في موقف المدافعين دون تحفظ عن التحرير الكامل والعاجل للتجارة وحركة رؤوس الأموال، وعلت أصوات حتى داخل صندوق النقد الدولي نفسه حيث شكك بعض اقتصادي الصندوق البارزين بالحكمة المتبعة فيما يختص بتحرير ميزان رأس المال (capital account liberalization) واعتبروا بأن التجارب الفعلية تلقي ظلالا من الشك على النماذج النظرية المتبعة والتي تقول بأن العولمة المالية (theoretical modles)

تدعم النمو الاقتصادي في الدول النامية. وبلغة الاقتصاد القياسي (econometrics) تلخص دراسة صادرة عن الصندوق هذا الرأي بالقول:

إذا كان للتكامل المالي أي تأثير إيجابي على النمو، فليس هناك حتى الآن أي برهان تجريبي واضح ومتين على أن هذا التأثير جوهري كمياً (... quantitatively significant)إن الإثبات المتوفر يبين بأن الدول النامية لم تستفد بعد من العولمة المالية، وبدلا من هذا يبدو أن تحرير ميزان رأس المال(capital acount) كان مصحوبا بأزمات مالية متكررة (١٢).

وتضيف دراسة صندوق النقد بأن الأدلة المتوفرة تبين أن الدول النامية لم تستفد من العولمة المالية، بل على العكس من ذلك يبدو أن تحرير ميزان رأس المال ترافق مع تزايد إمكانية التعرض لأزمات مالية. ولقد جاء هذا التحول في مقاربة الصندوق نتيجة للتجربة والدروس التي تم استقاؤها من الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا ١٩٩٧-١٩٩٨ بشكل خاص.

ويجدر بالذكر أن النقاش الدائر حول علاقة العولمة بالأزمات المالية، من خلال عملية التحرير المالي، لا يشكل مادة جديدة للنقاش ، بل انه يعود إلى الوراء عقودا من الزمن. فبالرغم من أن الجدل حول إيجابيات وسلبيات تحرير ميزان رأس المال اتخذ أهمية متزايدة منذ النصف الثاني من التسعينات، فإن انهيار نظام بريتون وودز في بداية السبعينات والتخلي عن نظام سعر الصرف الثابت وبدء عملية إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال قد مهد لهذه التطورات، خاصة وأن عددا لا بأس به من دول جنوب شرق آسيا حافظت على سياسة تثبيت عملاتها حتى نشوب الأزمة المالية عام ١٩٩٧ .

وإدراكا لخطورة هذا الوضع تزايدت المساعي الدولية لبلورة نظام مالي دولي أكثر تطورا، ولاتباع معايير ومواثيق معترف بها دوليا لمنع تكرار الفضائح والأزمات المالية واحتوائها والحد من أضرارها في حال نشوبها ، ولتشجيع الدول والمؤسسات على إتباع معايير وممارسات سليمة في مجال الإدارة السليمة (goverance) وإدارة المخاطر .(risk management)

وتلعب المؤسسات الدولية التنموية والمالية دورا مهما في هذا المجال حيث يقوم البنك وصندوق النقد الدوليين وبنك التسويات الدولية بالإسهام في هذا العمل ضمن حدود المهام الملقاة على عاتق كل منهما. وتقوم هذه المؤسسات بالعمل مع الدول الأعضاء لتطوير آليات عملها واستخدام المعايير الدولية المتبعة. والوسيلتان اللتان يعمل الصندوق والبنك الدولي من خلالهما هما مبادرة برنامج تقييم القطاع المالي (Financial Sector Assessment Program Initiative) (FSAP)المعروف بأسم وتقرير الالتزام بالمعايير والمواثيق (Report on the Observance of Standards and Codes) المعروف باسم (ROSC)ولا شك أن تحرير القطاع المالي من قبل دول المنطقة استجابة لمتطلبات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية سيكون له انعكاسات هامة على هذا القطاع وعلى اقتصاديات المنطقة عموما.

على أية حال، بغض النظر عن صحة اي من الآراء المتعلقة بالعولمة وعلاقتها بالأزمات المالية، تبقى الحقيقة التي لا خلاف عليها وهي أن فداحة الأضرار الناجمة عن هذه الأزمات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية تستوجب العمل الحثيث على تفاديها من خلال اتباع السياسات المناسبة.

فما هي الدروس والعبر التي قد نستخلصها من التجارب والصعوبات التي شهدها القطاع المالي العالمي وكيف يمكن الاستفادة منها لتحصين القطاع المالي في الاقتصاديات العربية ؟

إن تزايد نشوب الأزمات المالية وسهولة انتشارها خارج حدود الدولة التي تنشأ فيها وتزايد حدة هذه الأزمات ينذر بعواقب قد تعرض الاقتصاد العالمي والنظام المالي الدولي إلى عدم استقرار وهزّات على غرار ما حصل في الثلاثينات من القرن العشرين بعيد الحرب العالمية الأولى، في حال عدم اتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لدرء هذه الأخطار.

وبالتالي، إن تعزيز الاستقرار المالي الدولي والإقليمي يتطلب إعادة النظر في أولويات المجتمع الدولي والأسس النظرية والعملية التي يقوم عليها النظام الدولي الراهن وخاصة فيما يتعلق بمسألة إدارة الحكم على المستوى الدولي والوطني والتنظيم المؤسسي

وتتبع هذه القناعة من أن هناك إجماعا كبيرا (governance) بين المختصين على أن ضعف إدارة الحكم يسهم بشكل كبير في التسبب بأزمات مالية، الأمر الذي يترتب عليه تكلفة عالية جدا للاقتصاد ككل.

وفي ضوء الاندماج المتزايد لاقتصاديات المنطقة العربية في الاقتصاد العالمي وأسواق المال الدولية، وما قد يتمخض عن ذلك من تحديات، أعتقد بأنه من الضرورة بمكان أن تقوم الجهات الرقابية وقطاع الأعمال في المنطقة بتفحص جدي ومعمق للدروس والعبر المستقاة من هذه الأزمات المالية الدولية بهدف الوصول إلى تصور وإطار مؤسسي ورقابي يعزز من متانة القطاعات المالية والمصرفية تحديدا ومن قدرتها على التعامل مع أزمات قد تتعرلها في المستقبل.

وتحديدا أركز على الدور المحوري الذي يلعبه القطاع المصرفي في الدول العربية وضرورة التشديد بشكل خاص على مسألة إدارة المخاطر في المصارف وتطبيق المعايير الدولية وعلى رأسها معايير بازل. وتتبع الأهمية القصوى لهذا الأمر من طبيعة وخاصية القطاع

المصرفي العربي وهيكلية الملكية في هذا القطاع حيث يغلب عليه الملكية العائلية وملكية القطاع العام، مع ما يستتبع ذلك من ميل إلى توفير قروض لشركات تابعة ومؤسسات أو أفراد ذوي علاقة بهذه المصارف، وتوفير هذه القروض بضمانات غير مناسبة وكافية أو حتى بدون ضمانات تذكر. والخطورة تكمن هنا في أن تداعيات هذه الممارسات لا تظهر في الأوضاع الطبيعية بل أن الأضرار الجسيمة التي تنجم عنها تظهر عادة لدى نشوب أزمة مالية ويبدأ حجم هذه المشاكل يتعاظم ككرة ثلج متدرجة، إن صح التعبير، إلى درجة قد تودي بكثير من المؤسسات الانتاجية والبنوك على حد سواء. وهذا يستوجب التدقيق المستقل والصارم للبيانات المالية لهذه المؤسسات والتنفيذ الأمين للمبادئ المحاسبية والمعايير الدولية في هذا المجال، وقيام مجالس الإدارة بدور أكبر في مراقبة وتقييم عمل الادارات التنفيذية. والأمر الآخر أو العبرة الثانية التي أود الإشارة إليها هنا هي أن التجارب الدولية تبين بشكل واضح انه في ظل العولمة لم تعد تشكل الأساسيات الاقتصادية السليمة والملائمة (economic fundamentals) في دولة ما عاملا كافيا لمنع نشوب الأزمات المالية، وذلك نتيجة لارتباط الأسواق المالية بشكل كبير وجراء تأثرها بعضها ببعض بشكل مباشر، مما يستدعي أيضا وضع أسس سليمة للتعامل مع هذا التحدي الهام وعدم التركيز فقط على السياسات الاقتصادية الكلية (macroeconomic policies). إن اتباع سياسات قطاعية مناسبة وسليمة، لدعم السياسات الاقتصادية الكلية، يشكل شرطا ضروريا لدعم الاستقرار المالي والاقتصادي.

إضافة إلى ذلك، لا بد أن أشدد أيضا على عامل آخر وجانب هام كان له الأثر البارز في انهيار عدد من الشركات العملاقة في أمريكا وبعض دول أوروبا وآسيا في السنوات القليلة الماضية، ألا وهو دور القطاع الخاص وقطاع الأعمال المتعلق بالمسؤولية الإجتماعية للشركات. أعتقد بأنه من الأهمية بمكان إدراك أن كافة الجهود المبذولة لتحسين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية والتنظيم والإدارة المؤسسية ستبوء ولا شك بالفشل إن لم يرافقها تقدم حقيقي في مجال بلورة نظرة إجتماعية لدور الشركات تتخطى الدور الإنتاجي للسلع والخدمات وتعظيم الربح المادي البحت.

أقول بإن نجاح الجهود في هذا المجال وتعزيز ثقة المساهمين وكافة الأطراف الأخرى ذات المصلحة بهذه الشركات يشكل المدخل الأساسي الواجب التركيز عليه، مما يستوجب أن يتناول النقاش ليس فقط الجوانب المتعلقة بعمل الشركات نفسها بمعزل عن محيطها، بل أيضا علاقة الشركات وتأثيرها وتأثرها بالمجتمع المحيط بها. وفي حين يرى البعض أن الهدف الوحيد للشركات، ومنها مؤسسات القطاع المالي، هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح وزيادة ثروة المساهمين، يدافع البعض الآخر بشدة عن الرأي القائل بأن على الشركات أيضا مسؤولية إجتماعية يجب تأديتها. في الحقيقة، أعتبر إن هذا التوجه الأخير هو الركيزة الأهم لضمان الحد من الفضائح المالية أو منعها ومنع الخسائر الجمة الناجمة عنها التي يتكبدها المستثمرون وتعزيز مصداقية قطاع المال والأعمال وأسواق الأوراق المالية في المنطقة العربية والحيلولة دون وقوع هذا النوع من الأزمات.

ويتخذ هذا النقاش منحى أكثر حدة في ظل تسارع العولمة وتزايد النشاط المالي والتجاري فيما بين الدول العربية وبينها وبين دول العالم الأخرى. وهنا تبرز أهمية التنسيق العربي وتبني وإعتماد معايير ومواثيق موحدة ومتعارف عليها ومقبولة دوليا. وهنا أيضا علينا أن نكون حريصين على بلورة المعايير والمواثيق التي تراعي مصالح اقتصادياتنا لكون هذه المسالة هي موضوع جدل على الصعيد الدولي. ففي حين يؤكد البعض على الحاجة الملحة لبلورة وتبني المعايير والمواثيق الدولية كحل وحيد للتعامل مع الصعوبات التي أوجدتها العولمة، يدحض البعض الآخر هذه المقولة ويرفضون الجهود الدولية في هذا المجال معتبرين أن هذه المعايير معدة على قياس الدول الغنية وإن الهدف منها هو فرض القيم والمبادئ الغربية على الدول النامية. ويبرر مناصرو هذا الرأي ذلك بأن المجتمعات المختلفة ترى مبادئ المسؤولية، والمساءلة، والشفافية، والعدالة بمنظور مختلف وبالتالي فان بلورة معايير موحدة وإلزام الدول كافة بتطبيقها يخفق في أن يأخذ بعين الإعتبار التنوع الحضاري والمستويات المختلفة من التقدم الاقتصادي للدول.

وأضيف هنا أن ضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي لا يتأتى فقط عن طريق القوانين والنظم الرقابية بل يجب أن يترافق ذلك مع مناخ أخلاقي وقيم تحث على إتباع الممارسات السليمة. ولا أتفق في هذا السياق مع الداعين إلى وضع أنظمة رقابة ذاتية تسمح لآليات السوق بتوجيه عمل الشركات ، على أن تكون مجموعة النظم هذه غير ملزمة. إن هذا الطرح غير كاف لضمان الاستقرار المالي وحماية مصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة. إن الحجة التي يسوقها المدافعون عن هذا الطرح هي أن آليات السوق تفرض على الشركات الالتزام بالممارسات المثلى في سعيها للربح والنمو وإلا فان السوق سيعاقبها على عدم الالتزام. ببساطة، لا أقر بصحة هذه النظرية ولا أجدها مقنعة البتة إذا ما

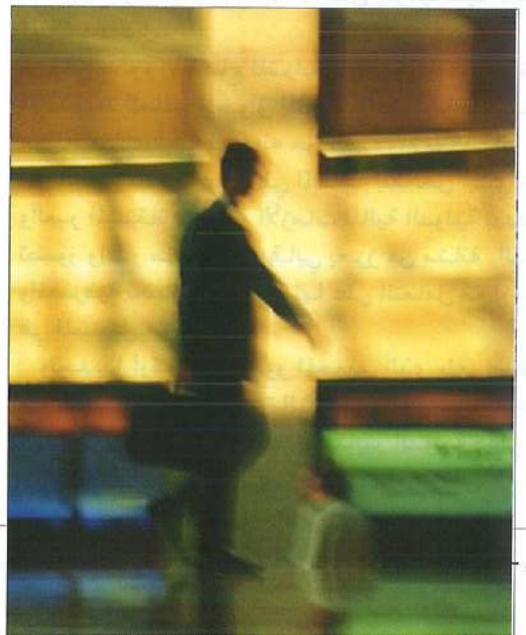

أخذنا بعين الاعتبار الثمن الباهظ الذي يدفعه المجتمع ككل في كثير من الأحيان نتيجة إخفاق الشركات، والذي يفوق بأضعاف الثمن الذي تدفعه الشركة.

وبالنسبة للعولمة فكما انها تجلب معها الوعد بعالم أفضل، فيما لو تم إدارتها بشكل فعال ومتوازن، فإنها في نفس الوقت جعلت من السهل انتشار الأزمات المالية المتكررة والصعب احتواؤها ضمن إطارها الوطني أو الإقليمي. فكلما ازدادت الدول انفتاحا، ازدادت الحاجة إلى تهيئة أنفسها لمواجهة منافسة أشد، وكان عليها أن تتقيد بالمواثيق والمعايير التي يضعها المجتمع الدولي، وبذلك تصبح عرضة لنوع جديد من المساءلة .(accountability) إضافة إلى ذلك، أصبحت دوائر الاختصاص القضائية (jurisdictions) التي تحكم في مسائل التعاملات المالية والاقتصادية عبر الحدود أكثر تشابكا وذات أوجه متعددة. حتى أن مفهوم السيادة ومفهوم الدولة الأمة (nation-state) أصبح أمرا قابلا للمساومة وبدأ يتداعى فعليا في مجالات عدة. والاقتصاديات العربية لا تشكل استثناء في هذا المجال، وعليها أن تتعامل مع متطلبات العولمة بشكل أكثر ديناميكية وأن ترفع من درجة تنافسيتها للاستفادة من الفرص التي قد يوفرها هذا المناخ الدولي الجديد.

خلاصة

خلاصة القول هي أن تباطؤ النمو الاقتصادي ، وتكرر الأزمات المالية في مختلف أنحاء العالم، وتزايد الفضائح المالية نتيجة تدني مستوى الأخلاقيات المهنية في قطاع الأعمال، كلها تثبت بشكل قاطع أن هناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر في أسس النظام الاقتصادي والمالي الدولي القائم وتبني أسس جديدة من شأنها توفير المناخ اللازم لضمان عملية التنمية القابلة للاستمرار (sustainable development) وصيانة الاستقرار المالي الدولي. إن عدم العمل الجاد، من قبل كافة الدول والمؤسسات المالية الدولية، على إرساء قواعد نظام مالي واقتصادي دولي أكثر ملاءمة للتعامل مع المستجدات على الساحة الدولية، ينذر بعواقب وخيمة ويمهد الطريق أمام أزمات مالية أكثر حدة وأكثر ضررا من تلك التي شهدها النظام المالي الدولي خلال الأعوام ١٩٩٧-١٩٩٨ وما تلاها.

أما بالنسبة للاقتصاديات العربية وقطاعاتها المالية فلا شك أن هناك حاجة إلى تطوير وتعميق هذه القطاعات وتعديل تركيبة الملكية فيها بشكل يقلل من ملكية القطاع العام والشركات العائلية، مع ما يتبع ذلك من مشاركة اكبر من قبل المستثمرين في القطاع الخاص سواء من ناحية التمويل أم من ناحية المشاركة في الإدارة وتطوير عمل مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية.

References :

See "Investing in Better Globalization", speech at the Council of Foreign Relations, Washington, D.C. September 2002.

2 Anne Kruger, First Deputy Managing Director at the IMF "Globalization in Historical Perspective" held at the IMF Institute, August 2002.

3 Eduardo Aninat, Deputy Managing Director at the IMF "Surmounting the Challenges of Globalization", Finance & Development, March 2002, volume 39, number 1.

4 See "Globalization: Facts and Figures" by Paul Masson, IMF Policy Discussion Paper 01/4, 2001.

5 World Bank, "Poverty in an Age of Globalization", October 2000 (pp:5).

6 Joseph Stiglitz, "The World's War on Poverty Has Yet to Be Won", The International Herald Tribune, 28 April 1999.

7 Joseph Stiglitz, "Globalization and its Discontents", Penguin Books, 2002. (page 8)

8 Stiglitz (page 248)

9 Kevin Watkins, "Making Globalization Work for the Poor", Finance & Development", IMF, March 2002.

10 Robert Rowthorn, and Richard Kozul-Wright, "Globalization and Economic Convergence: An Assessment" UNCTAD Discussion Paper No. 131, March 1998. (page 31).

11 Mahathir Mohamad, "Globalization and Developing Countries" The Globalist, October 9, 2002.

12 "Effects of Financial Globalization on Developing Countries: Some Empirical Evidence", Eswar Prasad, Kenneth Rogoff, Shang-Jin Wei and M. Ayhan Kose, IMF, March 17, 2003, (pp:5).

بنك الخليج يحقق ارتفاعاً بنسبة ١٧٪ في ربح التشغيل وصافي ربحه يرتفع إلى ١٣,٢ مليون دينار كويتي

بسام الغانم

سجل بنك الخليج ، وهو ثاني أكبر بنك تجاري في الكويت ، نتائج تشغيل قوية واستثنائية للربع الأول من عام ٢٠٠٤ . فقد ارتفع ربح التشغيل قبل المخصصات بنسبة ١٧٪ عن مستواه للربع الأول من عام ٢٠٠٣ ، وهذا ما يعكس النمو القوي في الايرادات الأساسية لكافة مجالات أنشطة البنك . كما ازداد صافي ايرادات الفوائد بنسبة ١٥٪، بينما سجلت الايرادات من العمولات والرسوم نمواً بنسبة ٢٣٪.

وارتفع صافي الربح بنسبة ٥٪ إلى ١٣,٢ مليون د.ك. (٤٤,٩ مليون دولار أمريكي) وذلك بالرغم من الضغوط التنازلية التي تعرضت لها الايرادات بسبب زيادة المخصصات العامة بمقدار أربعة أضعاف تقريباً طبقاً للمتطلبات الرقابية المتحفظة لبنك الكويت المركزي .

ولقد حافظ البنك على أدنى وأفضل نسبة للتكاليف إلى الايرادات حيث بلغت ٢١,٣٪ ، بالرغم من نمو التكاليف بنسبة ١٧٪ خلال الربع الأول لعام ٢٠٠٤ .

كما تزايد التقدير الذي يلقاه نجاح بنك الخليج من جهات خارجية على مدى السنوات الثلاث الماضية لما أحدثه من تغيير جذري في السوق المصرفية في الكويت. فقد بادرت وكالة كابيتال انتليجنس مؤخراً إلى رفع تقييم البنك من مرتبة "A-" إلى " A" في مجالين رئيسيين هما : مركز البنك بالعملات الأجنبية على المدى الطويل ، والقوة المالية للبنك. وقد أبرزت وكالة كابيتال انتليجنس نواحي القوة الرئيسية التالية في أداء بنك الخليج :

"إن استكمال المرحلة الأولى من خطة التحول النوعي لبنك الخليج قد أثمرت تحسناً بارزاً في الأداء أثبت استمراريته مع مرور الوقت. وينفرد البنك بميزانية عمومية قوية ، وجودة ائتمانية عالية ، وتغطية ممتازة للمخصصات ، وقاعدة ايرادات مستقرة ومستديمة لا تعتمد إلا بدرجة ضئيلة على ايرادات الأوراق المالية أو ايرادات التعامل بها. كما ينفرد البنك بنسبة ممتازة للتكاليف إلى الايرادات ، وهي الأفضل والأدنى في الكويت وواحدة من أفضل النسب في العالم . ويجدر التنويه إلى أن بنك الخليج يتميز بكفاءة واستقرار فريق الإدارة ومجلس إدارته ، إضافة إلى درجة فائقة من الإفصاح المحاسبي والمالي بما يوفر أقصى قدر من الشفافية . وبات بنك الخليج يتمتع بوضع يمكنه من قطف الثمار في المرحلة الثانية من الخطة الاستراتيجية ، وهي مرحلة تتسم بمزيد من التوسع ، مما يسمح بتوقعات جيدة جداً لأداء البنك في عام ٢٠٠٤ .

كما قام بيت الاستثمار العالمي مؤخراً بإصدار تقرير يمتدح فيه أداء بنك الخليج ويوصي بشدة بشراء أسهم البنك ، مبرزاً نواحي القوة التالية في البنك :

" لقد أحدث بنك الخليج ثورة في الصناعة المصرفية الكويتية وفرض منافسة جادة في السوق ، فقد كان بنك الخليج على الدوام هو المبادر إلى الابتكار ومن المتوقع له أن يواصل هذا الاتجاه الابداعي في تصميم منتجات وخدمات مصرفية جديدة . وبفضل طرحه للعديد من المنتجات الجديدة والحملات التسويقية المكثفة ، خلق البنك حضوراً أكثر بروزاً وفاعلية في السوق.

كما أن محفظة منتجاته وخدماته المبتكرة ستؤدي إلى تسارع نمو الايرادات وهامش الربح ، وإلى إعادة تقييم سهم البنك بسعره الحقيقي. ولقد أصبح بنك الخليج في وضع مثالي يؤهله لاغتنام فرص النمو الناشئة في القطاع المصرفي الكويتي بالرغم من تزايد المنافسة ، كما نتوقع لنموه القوي أن يتواصل على مدى عام ٢٠٠٤ ، فبنك الخليج يقف على أعتاب مرحلة جديدة ستشهد مزيداً من الزخم في نموه".

وقد صرح بسام الغانم رئيس مجلس إدارة البنك قائلاً :" إننا نعتز بهذا الإدراك المتزايد لأداء بنك الخليج من جانب الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني ومحللي الاستثمار المحليين والاقليميين وعموم عملاء القطاع المصرفي في الكويت . فالقوة المالية والأداء المالي القوي لبنوك رائدة مثل بنك الخليج يفترض أن توفر للسلطات الرقابية والاشرافية في دولة الكويت قدراً كافياً من الاطمئنان والثقة بالصناعة المصرفية الكويتية".

الشيخ أحمد سالم العلي الصباح

البنك التجاري يواصل تحقيق نتائج قياسية ويزيد أرباحه الصافية بنسبة ٥٠٪

أعلن التجاري الكويتي عن تحقيق أرباح صافية بمقدار ١٥٫٣ مليون دينار كويتي لربع السنة الأول المنتهي في ٢٠٠٤/٣/٣١ وبزيادة نسبتها ٥٠٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وقد صرح رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب الشيخ/ أحمد سالم العلي الصباح قائلاً "لقد طرأ تحسن ملحوظ على النتائج التشغيلية للبنك مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٣ إذا تحققت زيادة صافية في إيرادات الفوائد بنسبة ٥٥٪ وبنسبة ٣١٪ في أرباح التعامل بالعملات الأجنبية، بينما ارتفعت الإيرادات والعمولات بنسبة ٢٦٪ ".

وقد زادت المصاريف التشغيلية بنسبة طفيفة مقدارها ٢٫٧٪ فقط مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٣ مما يعكس مدى تحكم البنك في نسبة الإيرادات إلى التكاليف والتي لم تتجاوز ١٥٫٥٪، وهذه النسبة تعد أفضل بكثير من تلك المحققة خلال ٢٠٠٣ والتي بلغت ٢١٫٢٪.

وبالرغم من التنافسية الشديدة التي تشهدها الأسواق المالية لاجتذاب أكبر قدر من ودائع العملاء، استطاع البنك استقطاب إيداعات من العملاء بمبلغ ١١٥٫١ مليون دينار كويتي خلال الفترة وبدون أي تأثير سلبي على تكلفة الأموال.

وفي نفس السياق أضاف رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب الشيخ/ أحمد سالم العلي الصباح قائلاً "تمكن البنك التجاري من تحقيق نتائج متميزة خلال الربع الأول من العام حيث بلغت نسبة العائد على الأصول ٢٫٨٤٪ في حين بلغت نسبة العائد على حقوق المساهمين ٢٣٫٧٪ وارتفعت ربحية السهم إلى ١٤٫٤ فلس ، أي بزيادة مقدارها ٤٠٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي".

وأستمر البنك في تطبيق سياسته الائتمانية الصارمة والتزامه التام بمتطلبات تكوين المخصصات وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. بالإضافة إلى ذلك، قام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالبنك باتخاذ إجراءات إضافية لحماية وتدعيم حقوق المساهمين بإضافة مبلغ ٥٫٦ مليون دينار كويتي إلى محفظة المخصصات التقديرية ليصبح مجموع محفظة المخصصات التقديرية الإضافية ٢٠٫٧ مليون دينار كويتي بما يفوق متطلبات بنك الكويت المركزي ويوفر المزيد من الطمأنينة والارتياح لدى المساهمين من أية مخاطر غير منظورة.

وواصل البنك إستراتيجيته الرامية إلى توفير الخدمات المصرفية المبتكرة لعملائه أينما تواجدوا وذلك بافتتاحه فرعاً جديداً في منطقة اليرموك مجهز بأحدث تقنيات العمل المصرفي بما يحقق الرضا التام لعملاء التجاري.

وبهذه المناسبة، توجه رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب الشيخ/ أحمد سالم العلي الصباح بالشكر إلى عملاء البنك الكرام لثقتهم ودعمهم المتواصل للبنك التجاري ومن موظفي البنك لإخلاصهم وتفانيهم في العمل والمساهمين الكرام لدعمهم المتواصل للبنك، مؤكداً أن البنك التجاري الكويتي سوف يستمر في تدعيم حقوق مساهميه والارتقاء بمنتجاته وخدماته المصرفية لبلوغ أقصى درجات الرضا لدى عملائه.

ومازال البنك التجاري الكويتي يحظى بالعديد من التصنيفات الائتمانية العالية من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية، حيث أعلنت وكالة Moody's أن البنك يمتلك "قاعدة صلبة لتقديم أفضل الخدمات المصرفية الفردية" وقامت وكالة Capital Intelligence برفع تصنيف البنك للعملات الأجنبية على المدى الطويل من +BBB إلى A-. وبفروعه الـ ٣٧ التي تغطي معظم أرجاء الكويت، يمتلك البنك التجاري الكويتي ثاني أكبر شبكة فروع في الكويت. ويمكن لعملاء وغير عملاء التجاري الحصول على معلومات تفصيلية عن الخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة التي يقدمها البنك التجاري بالاتصال على CBK888، طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة.

أحمد بهبهاني

بهبهاني: الاهلي بدأ خططا للتوسع في فروعه المحلية

١٥ في المائة نسبة ارتفاع ارباح البنك الاهلي في الربع الاول

حقق البنك الأهلي الكويتي ارباحا صافية بلغت ٦,٧٢٨ مليون دينار خلال الربع الاول من هذا العام مقارنة بمبلغ ٥,٨٤٦ مليون دينار عن الفترة ذاتها من العام السابق مما يمثل نموا بنسبة ١٥٪.

حول هذه النتائج المالية الجيدة للبنك الاهلي. قال رئيس مجلس ادارة البنك احمد يوسف بهبهاني ان استمرار التحسن في اداء البنك الاهلي جاء نتيجة للجهود المتواصلة لاعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية وجميع العاملين في البنك. كما ان تطبيق الخطة الاستراتيجية للبنك وتنفيذ العديد من المبادرات الناجحة التي اتخذتها الادارة التنفيذية وتحسين الجودة النوعية للاصول والمراقبة الفعالة للتسهيلات الائتمانية وتعزيز عمليات ادارة المخاطر وخفض نسبة القروض غير المنتظمة والتحسين المستمر للخدمات والمنتجات والحلول المالية التي يقدمها البنك لعملائه وتطوير كفاءات الموظفين، قد أدت جميعها إلى تحسين اداء البنك الاهلي.

واشار بهبهاني إلى التقدير الجيد الذي يتمتع به البنك الاهلي بين البنوك العالمية، من حيث درجات التصنيف الائتماني، ونوعية الاصول، والمعدلات العالية لكفاية رأس المال، ومعدلات السيولة الجيدة المتوافقة مع نسب السيولة العالمية، منوها في الوقت نفسه بالتحسن المستمر في اداء البنك، المتعلق بنسبة النمو في الارباح الصافية التي تصاعدت خلال السنوات الاخيرة.

من جهة اخرى، ذكر بهبهاني ان البنك الاهلي بدأ تنفيذ خططه للتوسع في شبكة فروعه المحلية وانشاء فروع جديدة في مناطق تم اختيارها بعناية، كما بدأ البنك في مشروع كبير لتجديد وتحسين جميع فروعه الحالية العاملة ضمن شبكته المحلية. وتركز الفروع الجديدة على ابراز هوية البنك وتقديم تجربة مصرفية فريدة لعملاء البنك الاهلي.

محمد عبد الرحمن البحر

٣١,٩ مليون دينار أرباح صافية قياسية للبنك الوطني خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٤

حقق بنك الكويت الوطني - أكبر البنوك الكويتية والأعلى تصنيفاً ائتمانياً في الشرق الأوسط - أرباحاً صافية قياسية بلغت ٣١,٩ مليون دينار كويتي (١٠٨ مليون دولار أميركي) عن الربع الأول لعام ٢٠٠٤ مقابل ٢٨,٧ مليون دينار عن نفس الفترة من العام الماضي أي بزيادة قدرها ١١٪ .

وبلغت ربحية السهم عن الفترة ٢١ فلساً للسهم الواحد. كما بلغ العائد على الموجودات للبنك ٢,٣٨٪ والعائد على حقوق المساهمين ٢٦ ٪ وهما من أعلى المعدلات العالمية.

وقال رئيس مجلس إدارة البنك - محمد عبد الرحمن البحر - أن الوطني استطاع تحقيق نمو جيد بفعل تنوع مصادر إيرادات البنك ونشاطاته وتوزيع المخاطر، والتي كانت عاملاً حاسماً وراء استمرار البنك في المحافظة على نموه واستقراره منذ تأسيسه في عام ١٩٥٢, كما يشهد الوطني خلال الفترة الحالية خطة تطوير شاملة في كافة مجالات خدماته بهدف دعم مركزه الريادي في سوق الخدمات المصرفية المحلية والخدمات الاستثمارية والخدمات الخاصة والاستثمار المكثف في مجال الإنترنت وتقنية المعلومات، مشيراً إلى استمرار خطة البنك الاستراتيجية بتعزيز تواجده الإقليمي خلال الفترة المقبلة.

هذا ويحتفظ الوطني بأعلى التصنيفات الائتمانية على مستوى بنوك الشرق الأوسط من وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندارد أند بورز وفيتش. ولدى البنك ٤٥ فرعاً محلياً إلى جانب شبكة فروع خارجية تغطي لندن ونيويورك وجنيف وباريس وسنغافورة وتايلاند ولبنان والبحرين.

وقد بلغ إجمالي موجودات البنك ٥,٤ مليار دينار كويتي وحقوق مساهميه ٥٢٤ مليون دينار كويتي بنهاية مارس ٢٠٠٤.

ومن المعروف ان بنك الكويت الوطني قد تأسس في عام ١٩٥٢ ليكون أقدم وأكبر بنك وطني ومؤسسة مالية في دولة الكويت ومنطقة الخليج العربي. وقد حقق الوطني أرباحاً صافية بلغت ١٢١ مليون دينار (٤١٢ مليون دولار أميركي) خلال عام ٢٠٠٣ ، وتعد من أعلى الأرباح على مستوى العالم العربي

ويتمتع الوطني بأعلى تصنيف ائتماني على مستوى مصارف الأسواق الناشئة والشرق الأوسط من قبل مؤسسات التصنيف العالمية "موديز" و"فيتش" و"ستاندارد أند بورز" و"كابيتال إنتليجنس" ، ولديه شبكة من الفروع الخارجية والشركات التابعة ومكاتب التمثيل منتشرة في لندن ونيويورك وباريس وجنيف وتايلاند وسنغافورة وفيتنام إلى جانب البحرين ولبنان. وقد تم اختيار البنك الوطني خلال عام ٢٠٠٣ "أفضل بنك في الشرق الأوسط" من مؤسسات "يوروماني" و"ذي بانكر" و"جلوبل فاينانس" العالمية.

عبد الوهاب الوزان

انتخاب الوزان رئيسا والمسلم نائبا والغربللي عضوا منتدبا

٦,٣ فلوس في الربع الأول
الوزان: استقرار أرباح العقاري وتحوله إلى إسلامي وفق خطة

أعلن رئيس مجلس إدارة البنك العقاري الكويتي عبد الوهاب محمد الوزان عن تحقيق أرباح صافية في الربع الأول من العام ٢٠٠٤ بلغت ٣,٠٨٤ ملايين دينار كويتي مقابل ٣,٠٢٥ ملايين دينار كويتي حققها البنك عن الفترة نفسها من العام الماضي لترتفع ربحية السهم إلى ٦,٣ فلوس خلال الربع الاول من ٢٠٠٤ مقابل ٦,٢ فلوس خلال الفترة نفسها من العام الماضي محققا بذلك استقرارا في الارباح والاداء نتج عن تطبيق مجموعة استراتيجيات اثرت بقوة في اداء البنك وصلت به إلى مستوى الارباح المستهدفة وشدد الوزان على حرص البنك العقاري الكويتي على التحول بالكامل إلى مصرف يعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية وذلك ضمن خططه الموضوعة لذلك حيث سيكون بامكان البنك بعد ذلك تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية للعملاء دون القيود الحالية التي تقتصر على التمويل العقاري بالاضافة إلى توفير فرص اكبر لنمو البنك مستقبلا.

واكد ان البنك مستمر في دوره الريادي في التمويل العقاري إلى جانب تقديم الخدمات المصرفية بما فيها الاسعار التنافسية على حسابات ودائع العملاء وبطاقات الائتمان وخدمات التمويل المالية بالاضافة إلى تنوع كبير في القروض العقارية والاسكانية والاستثمارية، مشيرا إلى النقلة النوعية الكبرى التي ستحقق للبنك العقاري الكويتي بعد تحوله من مصرف متخصص إلى مصرف اسلامي شامل، حيث يعمل البنك العقاري حاليا ضمن خطة واضحة المعالم على تطبيق جميع الشروط الواجب اتخاذها للتحول، وقد قطع البنك شوطا كبيرا لتنفيذ خطة التحول الشامل والمتوقع انجازها خلال فترة اقصاها ابريل ٢٠٠٥ وهي الفتر التي حددها بنك الكويت المركزي.

مجلس ادارة جديد

اختار مجلس ادارة البنك العقاري في اجتماعه فور الانتهاء من الجمعية العمومية العامة العادية وغير العادية عبد الوهاب الوزان رئيسا لمجلس ادارة البنك وعدنان المسلم نائبا للرئيس وتوفيق الغربللي عضوا منتدبا، ويوسف المتروك، ابراهيم العصفور، حيدر الجمعة، عبد العزيز الدخيل، انور بو خمسين، وحمد الذكير اعضاء. كما تمت تزكية محمد العصفور احتياطيا اول، ومنصور ششتر احتياطيا ثانيا.

حمد عبد المحسن المرزوق

المرزوق :
بنك الكويت والشرق الاوسط
يتمتع بنسبة مرتفعة من معدل كفاية رأس المال تفوق بكثير الحدود المقررة من بنك الكويت المركزي

٧ و٢٤٪ زيادة في الارباح للربع الاول لعام ٢٠٠٤

استمر بنك الكويت والشرق الاوسط بتحقيق نتائج قياسية مقارنة مع ارباح الفترات السابقة، فقد بلغ صافي ربح الفترة المنتهية في ٣١ مارس من العام الحالي ٥,٥ مليون دينار كويتي مقارنة مع ٤,٤ مليون دينار كويتي لنفس الفترة من العام السابق، بزيادة نسبتها ٢٤,٧٪، وصاحب ذلك زيادة في ربحية السهم من ٦,٣ فلس إلى ٧,٩ فلس للسهم الواحد.

وتأتي تلك النتائج المتميزة منسجمة مع خطط البنك بالتوسع المدروس في الاصول ذات العائد الجيد، مع ضبط المصاريف التشغيلية، فقد بلغ اجمالي الاصول كما في ٣١ مارس ٢٠٠٤ ما مجموعه ١,٦٠٨ مليون دينار مقارنة مع ١,٣٧٥ مليون دينار لنفس الفترة من عام ٢٠٠٣ بزيادة نسبتها ١٧٪، مقابل زيادة ملحوظة في الارباح التشغيلية والتي بلغت ٦,١٣٧ مليون دينار مقارنة مع ٤,٦٨٤ مليون دينار كويتي لنفس الفترة من العام الماضي بزيادة نسبتها ٣١٪.

وقد صرح رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب حمد عبد المحسن المرزوق ان الارباح المحققة خلال تلك الفترة مقارنة مع اجمالي الاصول نتج عنها زيادة في العائد على اجمالي الاصول إلى ١,٣٨٪ مقارنة مع ١,٣١٪ لنفس الفترة من العام السابق، اضافة إلى تدعيم القاعدة الرأسمالية للبنك من خلال زيادة مستوى النمو الداخلي للبنك بزيادة اجمالي حقوق المساهمين إلى ١٦٩ مليون دينار كويتي كما في ٣١ مارس ٢٠٠٤ مقارنة مع ١٥٦ مليون دينار كويتي لنفس الفترة من العام السابق بنسبة نمو داخلي بلغت ٨,٥٪ خلال تلك الفترة، ونسبة نمو بلغت ٤٪ منذ بداية عام ٢٠٠٤.

واضاف المرزوق بان نتيجة تدعيم اجمالي حقوق المساهمين، فان بنك الكويت والشرق الاوسط يتمتع بنسبة مرتفعة من معدل كفاية رأس المال تفوق بكثير الحدود المقررة من بنك الكويت المركزي، كما يتمتع البنك بنسب سيولة عالية تمثلت في الاصول السائلة مثل سندات وأذونات الخزينة والسندات الحكومية، والنقد حيث شكلت اكثر من ٣٦٪ من اجمالي اصول البنك.

الشيخ محمد عبد العزيز الجراح الصباح

في الربع الأول من ٢٠٠٤
بنك برقان ضاعف أرباحه إلى ٦,٦ مليون دينار
و ١١٩٪ زيادة في ربحية السهم
تراجع كبير بنسب التكاليف إلى الإيرادات

أعلن رئيس مجلس الإدارة في بنك برقان الشيخ محمد عبد العزيز الجراح الصباح أن بنك برقان استطاع خلال الربع الأول من العام الحالي مضاعفة أرباحه إلى ٦,٦ ملايين دينار معتمدا بشكل أساسي على الزيادة والنمو المتميز في الإيرادات التشغيلية من جانب والنمو الكبير في الإيرادات الأساسية في كافة المجالات المصرفية والمالية من جانب آخر والتي استطاع البنك تحقيقها خلال تلك الفترة خصوصا بعد أن اعتمد على تحقيق تقدم ونسب افضل فيما يتعلق بنسب التكاليف إلى الإيرادات والتي تراجعت في ٢٠٠٤ إلى ٣٠ في المائة بالمقارنة بما كانت عليه في ٢٠٠٣ حيث بلغت حينها ٤٥ في المائة.

وأشار الجراح في بيان صحفي بمناسبة إعلان أرباح البنك عن الربع الأول من العام الحالي إلى أن بنك برقان ضاعف أرباحه الصافية في الربع الأول من العام الحالي إلى ٦,٦ ملايين دينار (ربحية السهم ٨,١ فلوس) بالمقارنة مع ٣,٠٣ ملايين دينار وارتفعت ربحية السهم بنسبة ١١٩ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي حين بلغت ربحية السهم ٣,٧ فلوس وهو ما يتوافق مع التوقعات التي سبق أن أعلنها البنك في منتدى التوقعات المالية المستقبلية في مارس الماضي وذلك انطلاقا من الشفافية الكاملة التي انتهجها البنك تجاه مساهميه. ولفت إلى أن البنك استطاع تحقيق نتائج تشغيلية قوية ارتفعت بنسبة ٧١٪ في المائة قبل خصم المخصصات بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

وقال رئيس مجلس إدارة البنك الشيخ محمد عبد العزيز الجراح الصباح إن النتائج التي حققها البنك في الربع الأول من العام الحالي جاءت متوافقة مع التوقعات التي أطلقها البنك في منتدى التطلعات المالية المستقبلية متوقعا في الوقت نفسه أن يستمر البنك في تحقيق النتائج المتميزة في الفترة المتبقية من العام الحالي وسط مؤشرات إيجابية تدعم توجهات البنك في تحقيق النمو المتتالي في صافي الأرباح.

وأشار الجراح إلى أن توجهات وإستراتيجية بنك برقان الهادفة إلى تعظيم الأرباح الصافية المحققة تدعمها الإدارة التنفيذية في البنك التي تعمل على الابتكار والتحديث في الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك لعملائه مع التجديد المستمر لهذه المنتجات والخدمات بما يتوافق والتطور الذي تشهده الصناعة المصرفية على مستوى العالم وهو ما سيحقق للبنك سعيه الهادف إلى زيادة حصته من السوق المحلي.

وأوضح الجراح أن السياسة المتحفظة التي انتهجتها إدارة البنك خلال السنة المالية الماضية ساهمت في تحقيقها البنك لهذه الأرباح المتميزة في الربع الأول من العام الحالي مشيرا إلى أن النسبة الأكبر من صافي الأرباح تم تحقيقه من الإيرادات التشغيلية.

وبين أن البنك واصل منذ بداية العام الحالي توجيه جهوده المكثفة من اجل تعزيز مركزه التنافسي في السوق المحلي وهو ما أكدته الدراسات التي أظهرت زيادة الإقبال على منتجات البنك وخدماته المالية والمصرفية والتي امتدت إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها بنك برقان من خلال موقعه على شبكة الإنترنت www.burgan.com مشيرا إلى أن بنك برقان يعتبر رائدا في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية ومواكبة آخر مستجداتها وما يعزز هذه الخدمات هو الإقبال الكبير الذي تشهده سواء في مجال التحويلات المالية أو المتاجرة في الأسواق المالية العالمية أو شراء البطاقات مسبقة الدفع التي يوفرها البنك من خلال موقعه الإلكتروني.

ولفت الجراح إلى أن أنشطة البنك المجتمعة عززت إيرادات البنك وربحيته وهو ما رفع الأرباح الإجمالية إلى ٦,٦ ملايين دينار فيما بلغت ربحية السهم ٨,١ فلوس وارتفع حجم الميزانية العمومية بمقدار ٢٦٣ مليون دينار إلى ٢,٠٣ مليار دينار وهو ما يمثل زيادة نسبتها ١٥ في المائة عن ما كان عليه في الربع الأول من العام الماضي.

صالح اليوسف

عمومية البنك الصناعي اقرت توزيع ٢٠ ٪ نقدا

اليوسف:
خفض نسب الفائده اثمر ارتفاعا في محفظة القروض الصناعيه

قال رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في بنك الكويت الصناعي صالح اليوسف ان تطبيق قرار وزير المالية ورئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار بتخفيض نسبة الفائدة على القروض الصناعية الممنوحة من البنك بموجب اتفاقية التسهيلات الائتمانية المتكررة الى ٣,٥ في المائة بدلا من ٥ في المائة ادت الى ارتفاع قيمة محفظة القروض الصناعية الى ٢٤,٦ مليون دينار تم تقديمها الى ٢٣ مشروعا صناعيا بلغت تكلفتها ٣٥,٤ مليون دينار.

واشار اليوسف في تصريح للصحافيين عقب اجتماع الجمعية العمومية للبنك الى ان نسبة الفائدة التي كانت مطبقة سابقاً وفي ظل تراجع اسعار الفائدة العالمية ادت الى تراجع كبير في قيمة محفظة القروض في ٢٠٠٢ وقيام عملاء متميزين بتسديد قروضهم الا انهم عادوا من جديد الى البنك الصناعي بعد تخفيض نسبة الفائدة على القروض الصناعية.

واوضح ان سياسة التمويل التجاري تركزت على الفرص التمويلية المتاحة في السوق المحلي لتقديم خدمات التمويل لرأس المال العامل بالمنشآت الصناعية الكويتية بما يحقق لها القدرة والكفاءة التشغيلية المطلوبة لاداء دورها الصناعي المرتجى مبينا في الوقت نفسه ان قاعدة عملاء البنك في نشاط التمويل التجاري تمثل ٢٥ في المائة من القطاع الصناعي في الدولة.

وبين اليوسف ان البنك استمر خلال العام الماضي بتقديم الخدمات المالية والمصرفية المتكاملة للمنشآت والشركات الصناعية بالاضافة الى الخدمات الاستشارية والفنية المتواصلة للصناعيين مؤكدا حرص البنك على دعم ومساعدة الجهود المبذولة لخدمة قضايا الصناعة من خلال الرعاية والمشاركة في المؤتمرات والندوات الاجتماعية المختلفة اسهاما من البنك ودعما لمسيرة التنمية الصناعية في البلاد.

وبخصوص محفظة تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة ذكر ان المحفظة زادت في تقديم خدماتها التمويلية الموجهة للشباب الكويتي لاقامة انشطة حرفية ومنتجة ومشاريع صغيرة ومجدية مبينا ان اجمالي المشاريع الممولة حتى نهاية العام الماضي بلغ ٨٨ مشروعا موزعة على عدة قطاعات وبلغت نسبة التمويل ٦٨,١ في المائة من اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع التي بلغت ٩,٠٢٩ ملايين دينار.

كما واصلت محفظة التمويل الزراعي تقديم القروض الزراعية لمشاريع انتاجية مختلفة بلغت ١٥ مشروعا وتكلفتها ٤,٧١٨ ملايين دينار بلغت مساهمة المحفظة فيها ٦٤,٧ في المائة.

وكانت ارباح البنك الصناعي قد ارتفعت في ٢٠٠٣ الى ٧,٧٣٢ ملايين دينار من ٧,٠١٦ ملايين دينار فيما زادت حقوق المساهمين الى ١٥٥,١٦ مليون دينار من ١٤٣,٩٩٩ مليون دينار في الفترة نفسها.

وبالنسبة للتعاون مع شركة صناعة الكيماويات البترولية اشار اليوسف الى ان البنك الصناعي سبق ان تعاون معها في مشروع ايكويت حيث طرح البنك عشرة مشاريع مرتبطة بمجمع ايكويت مبينا ان التعاون قائم وهناك اتصال بين الجانبين وسيقوم البنك باجراء دراسات وتقديم مشاريع ممكنة لها علاقة بمشروعي الاوليفينات والعطريات خصوصا ان صناعة البتروكيماويات هي الصناعة المستقبلية في دولة الكويت.

واقرت الجمعية العمومية توزيع ارباح نقدية على المساهمين بنسبة ٢٠ في المائة.

وقال اليوسف منوها بان البنك الصناعي ورغبة منه في التوسع في مفهوم التنمية وتنفيذ سياسة الدولة في معالجة بعض الاختلالات مثل هيمنة القطاع العام على القطاع الخاص، طلب اضافة اغراض جديدة الى اغراض البنك مثل تمويل مشاريع السياحة والتعليم وكان قد تقدم الى بنك الكويت المركزي بطلب بهذا الخصوص.

جمال عبد الحميد المطوع

رئيس المديرين العامين ورئيس الجهاز التنفيذي
البنك التجاري الكويتي

دور البنوك في تنشيط الحركه الاقتصاديه

الأوضاع الاقتصادية في الكويت جيدة بصورة عامة وهناك مؤشرات قوية على مزيد من التحسن والانتعاش الاقتصادي مع استمرار التوجه لمزيد من التطوير والتبسيط للقوانين المتعلقة بتسهيل الاستثمار. ويجب أن نتذكر أن الاقتصاد في الكويت والمنطقة شديد التأثر بأسعار النفط العالمية وإن كان الاعتماد على النفط يجب أن يتقلص للحد من هذا التأثر. وامارة دبي مثال جيد لما يمكن تحقيقه إذا ما فتحت الأسواق وتحررت التجارة والحركة.

ونحن في البنك التجاري نؤمن بأن، حرية التجارة وحركة الأموال تصب في مصلحة الاقتصاد المحلي فالتاجر الكويتي قادر على المنافسة والتفوق. فلقد نشأت الكويت على مفاهيم اقتصادية وتجارية منذ تأسيسها، ولذلك فإن العقلية الكويتية الاقتصادية عايشت وترعرعت عمليا في أجواء ومتطلبات الاستثمار والبناء والنمو بإيجابياتها وسلبياتها.

من الطبيعي أن يناط بالبنوك القيام بدور المحفز أو الممول للنشاط الاقتصادي عموما، ولذا فقد تميز البنك التجاري بدور ريادي يطرح الخدمات والمنتجات الجديدة التي تهدف دائما لتوفير أدوات مالية واستثمارية جديدة للعملاء مما يسهم بصورة فعالة وملموسة في تحفيز الاقتصاد والاستثمار. ولا ينحصر دور المصارف في تقديم الأموال فقط بل يتعداه إلى مساعدة المستثمر بعملية التقييم مما يساعده على تفادي الفشل والخسائر.

إلا انه من المفيد الإشارة إلى أن توفير الأدوات المالية والاستثمارية سوف يحقق نجاحا محدودا إذا لم يصاحبه المناخ الاستثماري المناسب والذي تحكمه عوامل عديدة منها سياسية، داخلية أو خارجية ، وعوامل قانونية واجتماعية ، ناهيك عن متغيرات الاقتصاد العالمي مثل أسعار النفط التي تنعكس سلباً وإيجاباً على الاقتصاد المحلي.

وتزخر السوق المحلية الكويتية حاليا بفرص للعمل والاستثمار في شتى المجالات لا سابق لها لتوافر جميع العوامل المساعدة التي ذكرت.

فقطاع النفط مثلاً يعتزم طرح مشاريع تصل تكلفتها الى ٥٠ مليار دولار ضمن خطة شاملة لتحديث منشآت هذا القطاع على فترة تمتد الى العام ٢٠٢٠ .

وقطاع البنية التحتية والأشغال العامة رصد عدة مليارات من الدولارات لتطوير شبكة الطرق والجسور والمجارير ومن ضمنها مشروع بناء جسر الصبية الذي قد تصل تكلفة بنائه ملياري دولار .

ولا يقل قطاع الكهرباء والماء عن غيره في طرح مشاريع حيوية واستراتيجية من ضمنها بناء عدة محطات توليد للطاقة تفوق طاقتها الإنتاجية ٤٥٠٠ ميغاوات ، بالإضافة إلى محطات تحلية المياه بتكلفة إجمالية تفوق ٤ مليارات دولار.

وبشكل متواز سوف يتم بناء مصنع للألفينات ومصنع للعطريات بتكلفة إجمالية تقارب ٣ مليارات دولار وبمشاركة القطاع الخاص.

وللهيئة العامة للصناعة أيضاً مشاركتها في هذه الحركة الاقتصادية الفريدة من خلال طرحها مشاريع بناء محطات تبريد في الشعيبة للمصانع المجاورة ، بالإضافة الى تخصيص قسائم صناعية في مناطق عدة في الكويت سوف يتم تطويرها من قبل القطاع الخاص على نظامBOT

ولا يغيب دور الحكومة هنا عن تفعيل دور القطاع الخاص من خلال طرحها عدة مشاريع تتعدى كلفتها ١٢ مليار دولار لتطوير جزيرتي فيلكا وبوبيان وإنشاء مرافىء ومرافق سياحية فيهما ، كذلك المراكز الجمركية الحدودية وبناء المناطق الحرة على نظام BOT وللاستفادة من هذا القدر الهائل من المشاريع وفرص الاستثمار الضخمة يتعين تحديث القوانين وخلق المناخ الضريبي المناسب لتصبح أكثر فاعلية وإيجابية لجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة الى الكويت .

ومن المؤكد أن التفاؤل الكبير الذي يشيع في السوق المحلية سوف يكون العامل المساعد على انطلاق انتعاش كبير في شتى القطاعات قد يستمر لسنوات إذا تم تعزيزه بواسطة سن القوانين الضرورية لدفع الاستثمار والاقتصاد بشكل عام لمواكبة عجلة التطور العالمية.

By: Jamal Abdul Hameed Al-Mutawa
CGM & CEO- Commercial Bank of Kuwait

The Role of Banks in Energizing Economic Activity

The economic conditions in Kuwait are generally good. With the continuing endeavor to further simplify and modernize the laws addressing investment, strong signals of further economic improvement and recovery are showing up. Yet, we have to bear in mind that the economy in Kuwait, and in the Gulf region as a whole, is highly sensitive to global oil prices. Hence, reliance on oil as the major source of revenues must be reduced to mitigate its influence on the economy. Dubai can be taken as a good example of the accomplishments that can be made if markets are opened and trade is liberalized.

We, at the Commercial Bank of Kuwait, believe that free trade and free movement of capitals work to the benefit of the domestic economy. This is because the Kuwaiti merchant is able to compete and excel, supported by a tradition of economic and commercial concepts that originated in Kuwait since its emergence. Hence, the Kuwaiti economic mentality has practically grown up within a demanding environment of investment, construction and growth, regardless of its advantages and disadvantages.

It is natural for banks to be entrusted with the role of motivator or financier of the overall economic activity, therefore, the Commercial Bank of Kuwait was a pioneer in offering new products and services consistently aiming at providing innovated financial and investment instruments for the customers, thus significantly and valuably contributing to motivating the economy and the investment business. However, the role of banks is not confined to providing financing, but goes beyond this limitation to help the investor in evaluating investment opportunities and accordingly avoiding losses and failure.

But, it is noteworthy that the provision of financial and investment vehicles will achieve only a limited success unless accompanied by an appropriate investment environment that is usually governed by a variety of factors, such as internal and external political factors, as well as social and legal factors, not to mention the changes on the global economic scene, most importantly oil prices which favorably or adversely reflect on the local economy.

The Kuwaiti domestic economy is currently rich with unprecedented business and investment opportunities in various sectors of the economy, given the encouraging factors that create a favorable environment.

Evidences are numerous. The oil sector, for instance, intends to launch new projects which total cost amounts to USD 50 billion, all within a comprehensive plan to modernize the facilities of this sector over the period till the year 2020. The infrastructure and public works sector has also allocated several billions of dollars to develop the roads, bridges and sewers networks, including the construction of Subbiya Bridge which cost may reach USD 2 billions. Electricity and water sector is not less aggressive in launching vital and strategic projects, including the construction of several power stations with a total production capacity exceeding 4500 Megawatt. In parallel, an olefines factory and aromatics factory will be constructed in partnership with the private sector, with a total cost of around USD 3 billion. Industrial Public Authority has also its contribution to this remarkable economic revival, with projects for the construction of refrigeration stations near the factories in Shuaiba. Further, industrial lots are being allocated in several areas to be developed by the private sector on a BOT basis.

The role of the Government is also obvious in energizing the private sector, with projects of a total cost exceeding USD 12 billion to develop Failaka and Bubyan islands and to construct ports and touristic facilities thereon. Another initiative within this context is the construction of borders customs centers and free trade zones on a BOT System.

In order to avail of these numerous projects and huge investment opportunities, laws must be further modernized and an appropriate tax environment must be created, so as to be more appealing to foreign investors and to attract foreign direct investments to Kuwait.

Undoubtedly, the optimistic atmosphere dominating the domestic market will be a factor conducive to an extensive revival in various sectors. Such revival may last for years to come if enhanced through enacting the necessary laws for motivating investment and economy in general, enabling it to cope with the rapid pace of development on the international scene.

IBK General Meeting Approves 20% Cash Dividend

Al-Yousuf: Interest rate cut-down led to growth of industrial loans portfolio

IBK Chairman & Managing Director Saleh Al-Yousuf said that the implementation of the resolution of Minister of Finance & Chairman of Kuwait Investment Authority regarding the reduction of interest rate on industrial loans to 3.5% instead of 5% , led to a rise in the volume of the industrial loans portfolio to KD 24.6 million accorded to finance 23 industrial projects of a total cost of KD 35.4 million. In a press statement following the end of IBK general meeting, Al-Yousuf said that the interest rate that was previously applied, while global rates were down, resulted in a significant decrease in the IBK loans portfolio in 2002, when some of the prime customers repaid loans. But those customers resorted to IBK again after the reduction of interest rate on industrial loans.

Al-Yousuf indicated that the commercial financing policy focused on funding opportunities available in the domestic market, where loans were extended to finance the working capital of the Kuwaiti industrial projects, providing them with the operational capability and efficiency required to perform their desired industrial role. He further indicated that the bank's customers base in the area of commercial funding represents 25% of the industrial sector in the country.

IBK Chairman & MD went on to say that during last year, the bank continued to render integrated financial and banking services to industrial establishments and companies, in addition to consulting and technical services to the industrialists. He also stressed IBK's commitment to serve the causes of the industry in the country through sponsoring and participating in various specialized conferences and forums, with a view to supporting the industrial development in Kuwait.

As to the handicrafts and small businesses funding portfolio, Al-Yousuf mentioned that the bank has increased its financing services to the Kuwaiti youth, aiming at encouraging them to establish economically feasible and productive handicrafts and small businesses. Total projects financed till the end of last year stood at 88 projects distributed across several sectors. Funding ratio amounted to 68.1 of the total costs of the financed projects which reached KD 9.029 million.

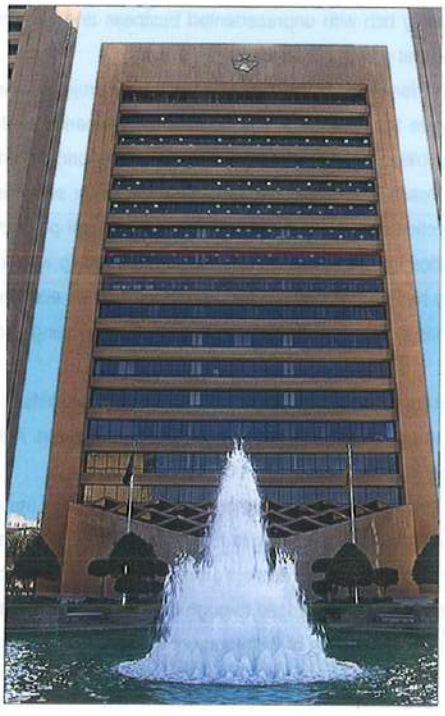

The agricultural funding portfolio also continued extending agricultural loans to various productive projects. The number of financed projects reached 15 projects with a total cost of KD 4.718 million of which the portfolio participated by 64.7%.

IBK profits for 2003 increased to KD 7.732 million from KD 7.016 million in 2002, while shareholders equity grew to KD 155.16 million from KD 143.999 million during the same period.

As to the cooperation with Petrochemicals Industry Company, Al-Yousuf mentioned that the bank had already cooperated with this company in E-Quate project, where the bank launched ten projects associated with E-quate complex. He further indicated that cooperation between the two parties is constant. IBK will conduct studies and propose feasible projects related to the olefins and aromatics projects, particularly that petrochemical industry represents the future industry of Kuwait.

Al-Yousuf announced that IBK general meeting approved the distribution of cash dividends of 20% to its shareholders. He further revealed that, in line with the bank's desire to expand the concept of development and to implement the policy of the State of Kuwait in rectifying some of the imbalances in the economy, such as the dominance of the public sector over the domestic economy, the bank has applied to the Central Bank of Kuwait, requesting the addition of new objects for its purposed, such as financing touristic and educational projects.

BKME First Quarter 2004 results 24% Increase in Profits

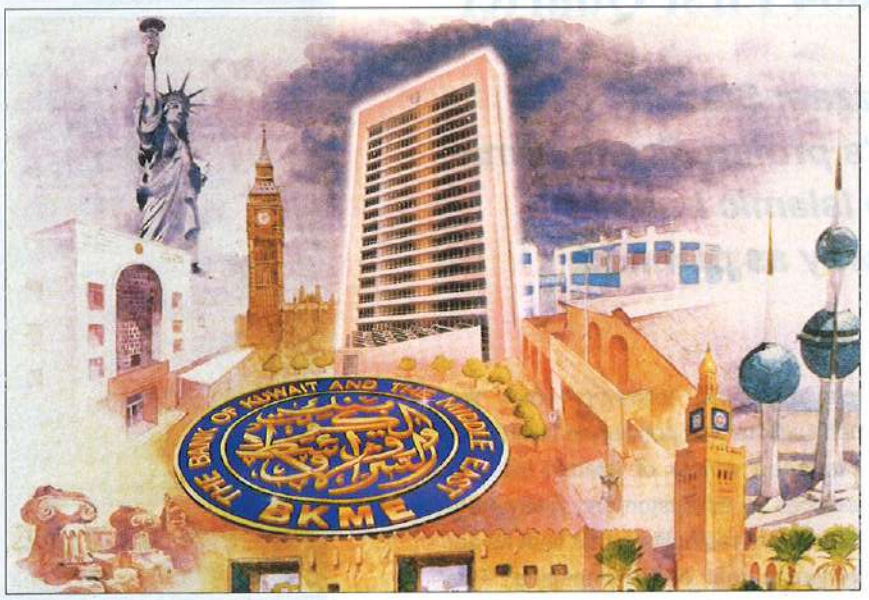

AlMarzouq: BKME enjoys a high capital adequacy ratio, exceeding by far the minimum limit required by Central Bank of Kuwait

BKME continues to achieve record operating results compared to previous periods. Net profit for the period ended 31 March 2004 stood at KD 5.5 million, up by 24.7% compared to KD 4.4 million for the same period of previous year. As a result, earnings per share increased from 6.3 fils to 7.9 fils.

These excellent results came in line with the BKME's plans for careful expansion in assets of quality return, while tightly controlling operating expenses. Total assets as the end of the first quarter of 2004 stood at KD 1,608 million, up by 17% from KD 1,375 million for the same period of 2003. Operating profits also significantly increased by 31% to KD 6,137 million compared to KD 4,684 for the same period of the previous year.

High level of liquidity due to liquid assets

Abdul Mohsen AlMarzouq, BKME Chairman & Managing Director announced that the profits achieved during the first quarter of 2004 compared to total assets, resulted in the increase of return on total assets to 1.38% compared to 1.31% for the same period of 2003. Moreover, the capital base of the bank was further strengthened by the increasing rate of the bank's internal growth, where total shareholders equity grew to KD 169 million compared to KD 156 million for the same period of previous year, with an internal growth rate of 8.5% during that period and 4% since the beginning of 2004.

As a result of strengthening the shareholders equity, BKME enjoys a high capital adequacy ratio exceeding by far the minimum ratio required by Central bank of Kuwait. The bank also enjoys a high level of liquidity, as liquid assets like Treasury Bills and Bonds and cash balances constitute 36% of the total assets of the bank.

KREB: 6.3 Fils Earnings Per Share for 2004 First Quarter

Al-Wazzan: Stability of KREB's profits. Transformation to Islamic bank is underway as planned

The Chairman of Kuwait Real Estate Bank Abdul Wahab Al-Wazzan announced that KREB has achieved net profits of KD 3.084 million for the first quarter of 2004 compared to KD 3.025 million for the same period of last year. As a result, earnings per share increased to 6.3 fils compared to 6.2 fils for the same period of 2003.

Al-Wazzan went on to say that the bank attained stability in profits and performance as a result of implementing successful strategies that strongly and favorably influenced the performance of the bank, which made it possible to achieve the targeted level of profits.

He further stressed KREB's endeavors to be fully transformed into a Sharia compliant bank in accordance with the relevant plans, following which the bank will be well positioned to offer an integrated variety of Islamic banking services to its customers, away from the current restrictions that limit its activities to real estate financing. This will provide the bank with better potential for future growth.

Al-Wazzan also confirmed that the bank will continue its leading role in the area of real estate financing, in addition to other types of financing services and a wide variety of real estate, housing and investment loans. Underlining the essential turning point in the history of the bank once transformed into a comprehensive Islamic bank, Al-Wazzan said that KREB is currently working in accordance with a clear-cut plan to satisfy all the requirements for such transformation. Concluding his statement, he said that the bank is already well ahead in the course of its transformation plan, which is expected to be completed within a period not exceeding April 2005, as determined by the Central Bank of Kuwait.

ABK Continues Its Strong Performance, Reporting 15% Net Profit Increase in 2004 Q1

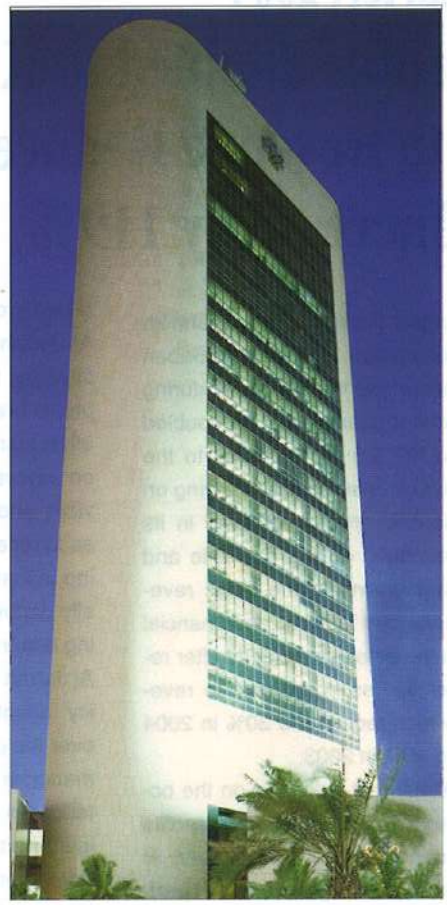

AlAhli Bank of Kuwait reported a strong increase in net profits to KD6,728 million for the first quarter ended 31 March 2004, compared to KD 5,846 million for the first quarter of 2003, which represents a 15% increase in net profit.

Commenting on the Bank's strong financial results, AlAhli Bank Chairman, Mr. Ahmed Yousuf Behbehani said "The continued improvement of ABK performance has been a result of continuous efforts of the Board of Directors, the Executive Management and all ABK staff. Furthermore, the application of the strategic plan, implementation of many successful initiatives by the executive management, improvement of asset quality, effective controls over credit facilities, enhancing the risk management, decrease of non-performing loans, continuous improvement of the services, products and financial solutions provided by the Bank to its customers and upgrading the staff efficiency have all led to the overall improvement of ABK performance".

Mr. Behbehani pointed out the recognition of ABK among international banks in terms of the credit classification, asset quality and high ratios of capital adequacy. Mr. Behbehani highlighted the continuous improvement of ABK performance and the growth in net profits over the past years.

In conclusion, Mr. Behbehani indicated that the Bank has initiated plans to expand its retail branches network and to open new branches in carefully selected areas.

The Bank also has started a major project to renew and improve its current branches network. The new branches will highlight ABK corporate identity and provide unique banking experience for ABK customers.

1st Quarter, 2004
BB profits doubled to KD 6,6M
Cost to Revenue Reduced Significantly
EPS Increase by 119%

Burgan Bank Chairman Sheikh Mohammad Al Jarrah Al Sabah announced that the bank during the first quarter of 2004 doubled its profits to KD 6.6 M compared to the same period last year, basically relying on the increase and growth achieved in its operating revenues on the one side and the significant growth in the basic revenues of the various banking and financial activities on the other, particularly after realizing better figures in the cost to revenue ratios which reduced to 30% in 2004 compared to 45% in 2003.

In a press statement delivered on the occasion of announcing the bank's profits for the fist quarter of the current year, Al Jarrah stated that BB doubled its net profits to KD 6.6 M (earning per share of 8.1 fils) compared to KD 3.03 M, and the earning per share increased by 119 percent compared to the same period last year when it posted 3.7 fils. These results were consistent with the prospects presented by the bank at the Financial Outlook Forum last March. He stated that the bank realized strong operating results that rose up to 71% before provisions compared to the same period of last year.

Chairman Sheikh Mohammad Al Jarrah Al Sabah stated that the results realized by the bank during the first quarter of the current year were consistent with the prospects presented by the bank at the Financial Outlook Forum. At the same time, he anticipated that the bank will keep the same pace of remarkable results over the remaining period of the year amidst positive indicators that support the bank's tendencies towards sustained growth in net profits.

Al Jarrah noted that BB's tendency and strategy that aim at maximizing its net profits are backed up by the Bank's executive management, which is keenly bent on innovation and modernization of services and products offered to customers, as to reflect the advancement in the banking industry world-wide. This will eventually contribute to the bank's strife to gaining better share in the local market.

Al Jarrah hinted that the conservative policy adopted by the bank management over the past year contributed to these remarkable profits realized in the first quarter of the current year, noting that a significant part of the net profits were realized from operating revenues.

He added that the bank focused intensive efforts to consolidate its competitive position in the local market. Surveys showed increased demand on the bank's financial and banking products and services, including its electronic banking services provided through its website www.burgan.com. He noted that BB is recognized as a leading bank in the arena of electronic banking services, which are increasingly receiving significant demand whether in the field of hinds transfers, money market trading or pre-paid cards provided online.

Al Jarrah stated that the bank's overall activities contributed to consolidating the bank's revenues and profitability, brining the total profits up to about KD 6.6 M, with PSE of 8.1 Fils. The balance sheet rose by KD 263 M to KD 2.03 billion, representing 15% over the first quarter of the last year.

GULF BANK OPERATING PROFIT UP 17% and NET PROFIT UP TO KD13.2 MILLION

Gulf Bank, Kuwait's second largest commercial bank posted exceptionally strong results in the First Quarter of 2004. Operating profit before provisions was 17% higher than the First Quarter of 2003, reflecting strong core earnings growth in all business areas. Net interest income increased by 15% and fees and commissions grew by 23%.

Net profit increased by 5%, to KD13.2 million (USD44.9 million), despite the drag on earnings caused by a near four-fold increase in general provisions, as per the conservative regulatory requirements of the Central Bank of Kuwait.

The Bank maintained its industry-beating cost:income ratio at 21.3%, despite the First Quarter cost growth of 17%.

The external recognition of Gulf Bank's success has improved steadily over the last 3 years for having radically changed the Kuwaiti banking market. The Bank has just received a double upgrade from Capital Intelligence, the leading international emerging markets rating agency. In upgrading the Bank's Long Term Foreign Currency rating and its Financial Strength rating from 'A-' to 'A', Capital Intelligence highlighted the following factors about Gulf Bank:

"The first phase of the Bank's transformation plan has produced a marked improvement in performance that has proved sustainable over time. The Bank has a strong balance sheet; excellent and improving credit quality with excellent provisions coverage, and a stable and sustainable revenue base that is not dependent on securities or trading income. The Bank has grown its net interest income in each of the last 4 years. It's excellent cost:income ratio is the lowest in Kuwait and one of the lowest in the world. The Bank has a capable and stable management team and Board, and superior accounting and reporting disclosure. The Bank is well placed to reap the benefits of the more expansionary second phase of its transformation strategy and the prospects for 2004 are very good".

Global Investment House has also just published a very favourable and 'up-beat' report on Gulf Bank. In rating Gulf Bank shares a strong 'buy', Global Investment House highlighted the following strengths of Gulf Bank:

"Gulf Bank has shaken up the Kuwaiti banking industry and given serious competition in the market. It has been at the forefront of innovation and is expected to continue this trend of innovation and new product development. The new product launches and promotional campaigns have created strong visibility for the Bank; and the significantly improved product portfolio will lead to accelerating income growth, margin expansion and a rerating of the stock. Gulf Bank is ideally placed to exploit the growing opportunities in the Kuwaiti banking sector, despite the increasing competition, and its strong growth is expected to continue throughout 2004. Gulf Bank is on the threshold of a new era where its growth will gain greater momentum in the years ahead."

The Gulf Bank Chairman & Managing Director, Mr. Bassam Alghanim, commented that: "We are pleased that the step-change in Gulf Bank's performance is being increasingly recognised by the international bank rating agencies, the local and regional investment analysts and the banking public in Kuwait. The financial strength and robust financial performance of leading banks such as Gulf Bank means that the authorities in Kuwait can be confident that the Kuwaiti banking industry no longer needs the Government deposit guarantee scheme. This guarantee should be lifted as soon as possible to enable the deposit market in Kuwait to operate in a free market environment ".

CBK Net Profit up 50% For 2004-Q1

Commercial Bank of Kuwait announced a net profit for the three months to 31st March 2004 of KD 15.3 million, an increase of 50% on 2003.

Chief General Manager and CEO Jamal Al Mutawa reported (significant improvements in operating results compared to 2003 with net interest income rising by 55%, foreign exchange income up by 31% and fees and commissions increasing by 26%). Operating expenses increased very slightly over 2003 by only 2.7% giving the Bank a very efficient cost to income ratio of 15.5%. This is significantly better than the 2003 ratio of 21.2%.

Despite a very competitive market for customer deposits the Bank managed to attract KD 115.1 million during the period without negatively impacting its cost of funds.

'Our return on average assets of 2.84% and return on average equity of 23.7% for the first quarter are excellent' stated Chairman and Managing Director Sheikh Ahmad Salem Al Ali Al Sabah. Earnings per share of 14.4 fils per share are 40% higher than 2003.

The Bank continues to enforce a strict credit policy and complies fully with the Central Bank of Kuwait provisioning requirements. The Board of Directors and Senior Management have taken further steps to protect shareholders equity by allocating additional portfolio provisions of KD 5.6 million. Portfolio provisions now total KD 20.7 million over the Central Bank of Kuwait requirements and provide a comfortable cushion for shareholders against unforeseen risks.

The Bank continues its ongoing strategy of bringing banking services to its customers with the recent opening of a new full service branch in Yarmouk. Chairman and Managing Director Sheikh Ahmad Salem Al Ali Al Sabah took the opportunity on behalf of the Board of Directors " to thank the Banks valued customers for their trust and confidence, the Banks staff for their hard work and loyalty and shareholders for their continued support and faith. We continue to add shareholder value, improve customer service and develop product offerings".

Commercial Bank of Kuwait continues to be highly regarded by rating agencies with Moody's noting 'a strong retail franchise' and Capital Intelligence recently upgrading the Bank's long term foreign currency rating to A-.

With 37 branches Commercial Bank of Kuwait operates the second largest full service network in Kuwait. For 24/7 information on Commercial Bank of Kuwait products or services contact 888CBK.

NBKreports record net profit of USD 108 million for the first quarter of 2004

National Bank of Kuwait (NBK), the premier Arab bank and the largest financial institution in Kuwait, reported a net profit of USD 108 million for the first quarter of 2004 compared to USD 97 million for the same period last year.

This puts NBK's return on equity at 26% and the return on assets at 2.38%, marking an outstanding performance by international standards.

"First quarter results are very encouraging and provide strong indications of continued momentum in the growth of our business across different lines," said NBK's CEO Ibrahim S. Dabdoub. "This growth continued to drive profits up to a new record, maintaining the consistently rising trend in profitability that has been a hallmark of NBK's performance since our establishment in 1952."

Dabdoub attributed NBK's ability to maintain a solid and stable performance, notwithstanding an increasingly competitive environment and low interest rates, to a long standing strategy of diversifying income sources, a conservative culture and prudent risk management policies.

"NBK has a number of strategic initiatives currently underway that should help ensure our continued success, growth and market leadership," added Dabdoub. "These initiatives are focused on ensuring that NBK offers first-class services to customers and meets the needs of all segments. In addition to proper planning and analysis, we are making intensive investments in enabling technologies to ensure proper execution. We are also keen on enhancing our international presence through regional expansion."

NBK stands out in the region in terms of its international network covering London, New York, Geneva, Paris, Lebanon, Bahrain, Singapore, Vietnam and Thailand. It is expected to open new branches soon in Amman (Jordan) and Jeddah (Saudi Arabia), and a representative office in China. It is expected to complete a buyout of a major stake in a Qatari bank with management contract.

NBK enjoys the highest financial strength ratings among all Arab as well as emerging market banks from international rating agencies including Moody's, Standard & Poor's and FitchRatings. NBK's superior ranking reflects the bank's consistent performance and track record, strong capital position, depth of its management and its clear strategy.

Financial statements for the end of March 2004 round the bank's total assets at USD 18.2 billion and its shareholder's equity at USD 1.8 billion.

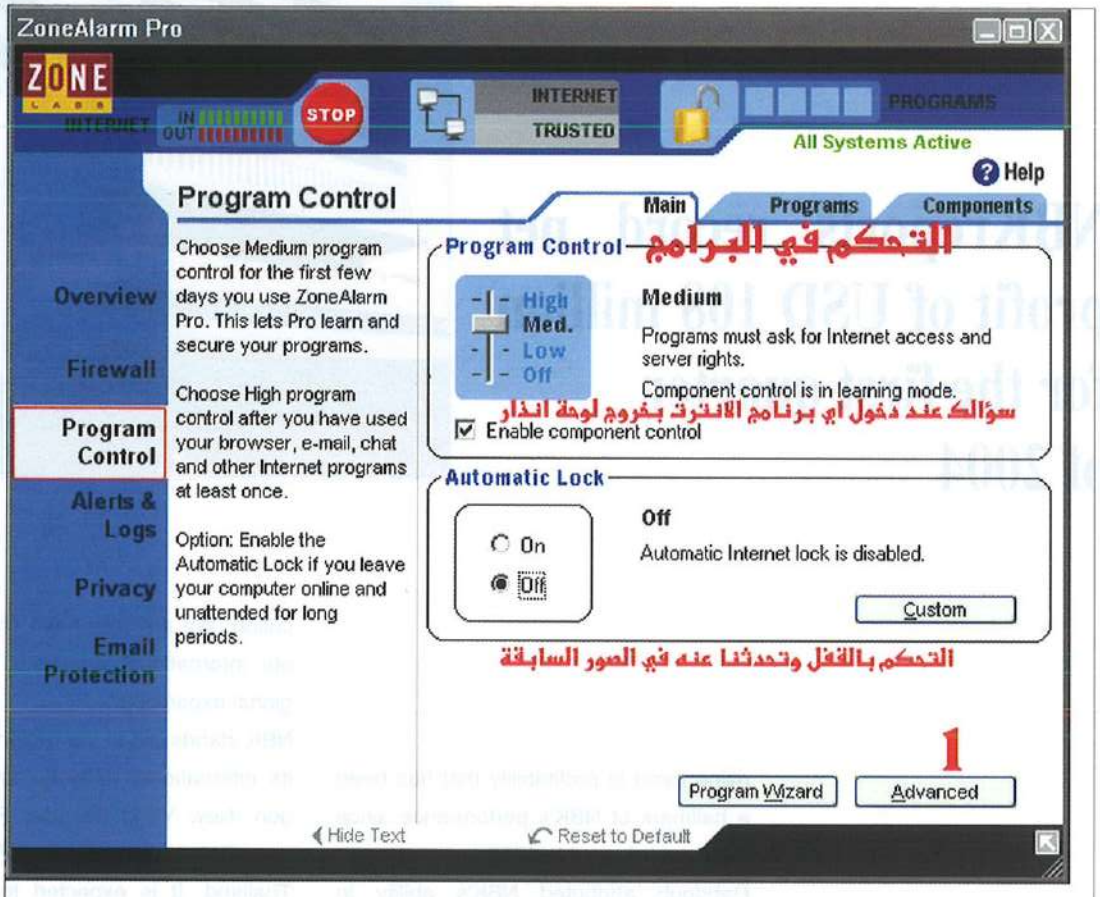

Figure (2)

Account Services

This feature allows the customer to get the account holdings, history, monthly statement, profit & loss (realized and not realized), account performance. There is also a great service in which the customer can transfer funds from the account to his bank accounts.

Security

Online security, always of paramount concern, likely occupies the minds of every individual investors. But with today's encryption standards, the likelihood of foul play is virtually minimized to insignificance. The risks of market deviations likely outweigh the risks of someone else getting to your sensitive data. All of the same security features that are available on personal computers, are almost always available on wireless devices.

Place, change, and cancel a purchase order

Through this window, investors can place a purchase order. Later using this window, purchase orders can be changed "Change price, duration, quantity" as well as canceling the order.

Order Status

This window, displays various orders which have been made by the investor such as selling, purchasing, the status for each order "filled or active", value of orders, and quantity.

Investor Holding

This window, displays investors' holdings (cash, stocks) and details of shares such as stock name, number, price, owned quantity and value of each.

Figure (1)

Most of host online brokers offer the followings:

* Dynamic quotations from the stock Markets.
* Software works on the net and no need for any special connection.
* Dynamic portfolio to calculate customers positions and profit/loss on real-time. Shares or money will be credited to their brokerage account immediately
* Top ten Gainers/ Losers and Most Active.
* News, research and analysis.
* Speedy trade execution.
* Exclusive access to real-time quotes, news, and charts free of cost. * Trade at extremely low rates relative to others.
* Allows customized alerts to notify customers of specific events as and when they happen.
* Secured system which ensures secure transaction using SSL encryption.

Some argue it is always preferable to find a good online broker who will provide you with access to licensed futures trading professionals who will personally guide you through your initial futures trading experience, and give extended advice as needed. Especially for the amateur or beginner futures trader, this can certainly be a safer way to approach the market.

I personally trade online by one of the first locally based electronic trading system in Kuwait. It features availability, speedy and user-friendly online stock trading experience. I had a good experience since I started in November 2003. The system allows the user to choose to access the site in Arabic or English and supports online trading on the Kuwait Stock Exchange and the US Stock Market. Customers can buy and sell Kuwaiti stocks through the website "free" and another real time professional software "20 KD per month" in both ways, a commission is applied for each transaction. Kuwaitis and foreigners can trade in these markets and benefit from the information highway. The website includes research, analysis, news, quotations accessible to all users anywhere in the world. The professional software is designed for the active trader who appreciates powerful functionality and decision making tools. Its incredible technological ability can bring live markets to customers desktop, and empowers its customers with a rich offering of unique services and tools to help them better manage their financial lives.

A customer is required to registered with the company then deposit the investment amount of money to the company account with reference to the customer portfolio. Upon registration the customer will be given a User Login Name and Password which allows the user to start trading by (See Figures 1 & 2):

Getting Stock quotations & Scrolling Ticker

Through this table or the scrolling bar, customers can see the stock quotations on real time

Market Timing & Sales

Through this table, each transaction will be displayed as they occur including price, quantity, and time.

Market order book

Through this table, customers can watch each stock with bid prices and ask prices along with quantities of order.

Online Stock Trading

Online stock trading nearly became an investment tool for the new millennium as many new to the online trading world turned on their computers, and turned themselves into day traders. One of the great benefits of online stock trading is the instant access to charts, investment tips, and online trading strategies. without wading through mounds of newspapers and the dreaded paper prospectus. Online trading makes things much simpler.

The online wireless trading revolution inches ever more closely with each new innovative wireless device. Devices such as laptops, PDAs (Personal Digital Assistants), phones, and pocket PCs come equipped with the ability to connect to the internet from virtually anywhere.

Usually the same commission schedule applies whether you are trading using your personal computer or your wireless device. But this can vary from one brokerage firm to another.

There are a host of companies "Online brokers and investment firms" such as www.edgar-online.com , www.mytradz.com , www.stocksatbottom.com and www.alawsat.com that provide online trading services. Each has its benefits and drawbacks. This article is your window into the online trading world.

What Is A Stock?

The Definition of a Stock Plain and simple, stock is a share in the ownership of a company. Stock represents a claim on the company's assets and earnings. As you acquire more stock, your ownership stake in the company becomes greater. Whether you say shares, equity, or stock, it all means the same thing.

Owning Stocks

Holding a company's stock means that you are one of the many owners (shareholders) of a company, and, as such, you have everything the company owns. Yes, this means that technically you own a tiny sliver of every piece of furniture, every trademark, and every contract of the company. As an owner, you are entitled to your share of the company's earnings as well as any voting rights attached to the stock.

A stock is represented by a stock certificate. This is a fancy piece of paper that is proof of your ownership. In today's computer age, you won't actually get to see this document because your brokerage keeps these records electronically, which is also known as holding shares "in street name." This is done to make the shares easier to trade. In the past when a person wanted to sell his or her shares, that person physically took the certificates down to the brokerage. Now, trading with a click of the mouse makes life easier for investors.

Stock Trading Basics

An investor can be a business owner without ever having to show up at work? He/She can watch how the company is growing, and collect the dividend checks as the money rolls in! This situation might sound like a dream, but it's closer to reality than you might think.

Stock trading is a fabulous category of financial instruments is, without a doubt, one of the greatest tools ever invented for building wealth. Stocks are a part, if not the cornerstone, of nearly any investment portfolio. When you start on your road to financial freedom, you need to have a solid understanding of stocks and how they trade on the stock market.

Over the last few decades, the average person's interest in the stock market has grown exponentially. This demand coupled with advances in trading technology and has opened up the markets so that now, nearly anybody can own stocks.

Despite their popularity, however, most people don't fully understand stocks. Much is learned from conversations with others who also don't know what they're talking about. Chances are you've already heard people say things like, "Abu Nasser made a lot of money in XYZ company" or "Watch out this stock, you can lose everything in a matter of days!" So much of this misinformation is based on a get-rich-quick mentality, which was especially prevalent during the amazing dotcom market in the late 90s. People thought that stocks were the magic answer to instant wealth with no risk. The ensuing dotcom crash proved that this is not the case. Stocks can (and do) create massive amounts of wealth, but they aren't without risks. The only solution to this is education. The key to protecting yourself in the stock market is to understand where you are putting your money.

Online stock trading nearly became an investment tool for the new millennium as many new to the online trading world turned on their computers, and turned themselves into day traders. One of the great benefits of online stock trading is the instant access to charts, investment tips, and online trading strategies. The popularity of online stock trading, especially as the Internet brings nearly instant information on futures trading to the fingertips of the average trader, perhaps begins to close the gap between the professional and the amateur.

By: Dr. Ahmed Al-Hunaiyyan
(Information Technology-Consultant)

Online Stock Trading

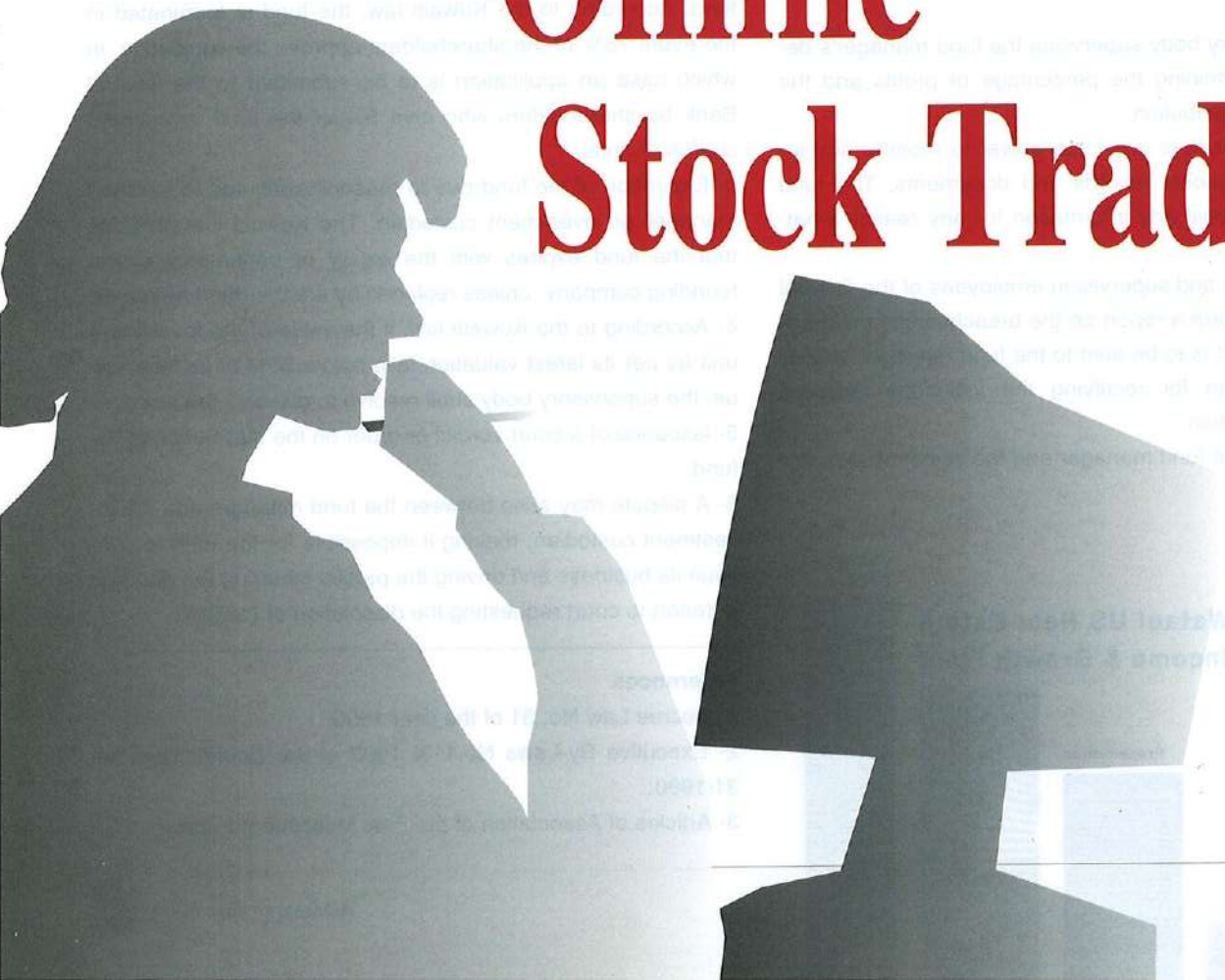

pute that may arise between the fund manager and the investment custodian in connection with the executing the investment custodian's obligations arising from the fund manager's management and investment of the assets of the fund.

7- The supervisory body has the power to remove the fund auditor if so deemed necessary, as well as to consider the fund manager's request to remove the fund auditor.

8- The supervisory body has the authority to request the auditor's opinion as to the reasons on which the request of his removal was based.

9- The supervisory body receives notifications from the fund auditor on the violations committed by the fund manager and investment custodian, and gives a grace period for each of them to rectify such violations. In general, the supervisory body can take the necessary actions against the fund manager and the investment custodian.

10- Then fund auditor is obliged to notify the Central Bank of the reasons which made it impossible for him to continue his task.

11- The fund manager is required to provide the supervisory body with copies of the annual and semi-annual reports. The supervisory body may request the fund manager to prepare these reports once more if it is deemed that the data included therein do not sufficiently disclose the actual financial affairs of the fund.

12- The supervisory body supervises the fund manager's decision as to determining the percentage of profits and the manner of profit distribution.

13- The Central Bank is given the power to monitor and inspect the fund's books, records and documents. The fund staff may not conceal any information for any reason whatsoever.

14- The inspection and supervision employees of the Central Bank have to prepare a report on the breaches committed. A copy of such report is to be sent to the fund manager and investment custodian for rectifying the violations detected through the inspection.

15- In the event the fund manager and the investment custodian do not remedy the breaches, the Central Bank shall have the right to impose the following penalties: warning, removal or dissolution of the fund.

Third Phase: Fund Termination and Liquidation:

In connection with the termination of the fund, the Central bank of Kuwait intervenes in the following events:

1- If the value of the investment unit as per its last valuation falls below 50% of its face value, the Central Bank's approval for terminating the fund must be requested. But the Central Bank does not have any discretionary power in determining the termination of the fund in such event.

2- As a supervisory body, the Central Bank itself may decide to dissolve the fund for the reasons deemed sufficient by the Central Bank. The Central Bank has also the power to assess the reasons based on which the fund manager applied to the Central bank for the termination of the fund. When the Central Bank passes its approval of the fund termination and liquidation, the fund will be deleted from the Investment Funds Register with the Central Bank.

In all events, the fund shall terminate for any of the following reasons:

1- Expiration of the term specified for the fund.

2- Agreement of the shareholders on the dissolution of the fund. According to the Kuwaiti law, the fund is terminated in the event 75% of the shareholders approve the liquidation, in which case an application is to be submitted to the Central Bank by shareholders who own 5% of the fund investment shares or units.

3- Expiration of the fund due to reasons attributed to the fund manager or investment custodian. The Kuwaiti law provides that the fund expires with the expiry or bankruptcy of the founding company, unless replaced by another fund manager.

4- According to the Kuwaiti law, if the value of the investment unit as per its latest valuation falls below 50% of its face value, the supervisory body shall resolve to dissolve the fund.

5- Issuance of a court verdict or order on the dissolution of the fund.

6- A dispute may arise between the fund manager and the investment custodian, making it impossible for the fund to continue its business and driving the parties incurring the damage to resort to court requesting the dissolution of the fund.

References

1- Decree Law No. 31 of the year 1990.

2- Executive By-Laws No.113/ 1992 of the Decree Law No. 31/1990.

3- Articles of Association of the First Investment Fund.

agement and control of the fund.

3- The supervisory role of the Central bank is a must because most of the companies entitled to establish investment funds are subject to its supervision.

The Central Bank's supervision of the investment funds is organized into three phases, as follows:

First Phase: the Supervisory Role in the Incorporation and Establishment Phase:

According to the rules of the Executive By-Laws issued under the Ministerial Resolution No. 113 of the year 1992 in respect of Decree Law No. 31 of the year 1990, the supervisory role of the Central Bank during this stage embraces the following areas:

1- Ensuring that conditions required for the companies desirous to establish investment funds, are met.

2- Receiving a copy of the fund establishment application from the Ministry of Commerce & Industry to study it from the technical and financial aspects.

3- Reviewing the fund articles of association.

4- Determining any other conditions to be met by the founding companies, in addition to those provided for under the Executive By-Laws of Decree Law No. 31/1990.

5- Determining any other documents to be attached to the fund establishment application.

6- Accurately evaluating the financial state of affairs of the founding company through reviewing its articles of association, domestic and foreign activities and balance sheets, ascertaining the integrity of its financial statements and operating results, so as to assess its ability to perform the functions resulting from the establishment and management of the investment fund.

7- Checking the reputation, qualifications and experiences of the investment team.

8- Thorough evaluation of the fund investment policy and its practicability and economic feasibility, as well as the capital adequacy and its suitability for the objectives of the fund. This evaluation is conducted during the incorporation stage through reviewing the documents of the fund founding company.

9- Reviewing the rules governing the value of the investment units, the manner of computing the net asset value of the fund, as well as the manner of computing profits and their distribution policy.

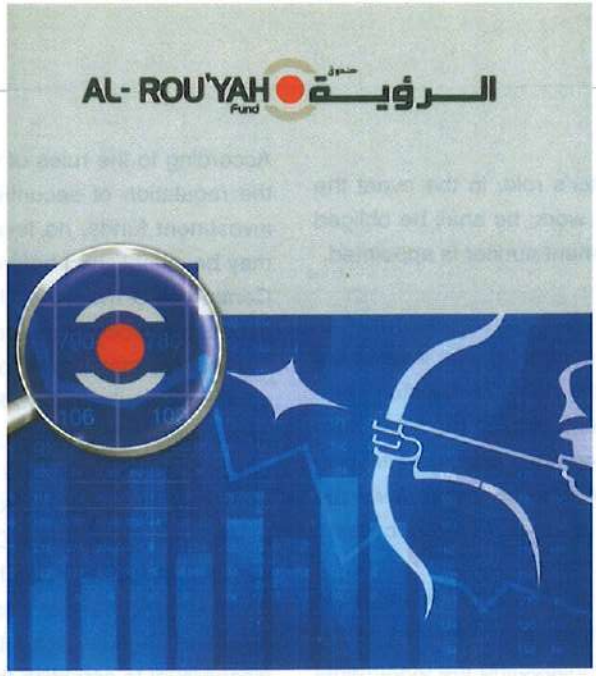

10- Considering the possibility of increasing the maximum level of the fund manager's fees determined at 5%. P.a.

11- Monitoring the appointment or removal of the investment custodian by the fund manager.

12- Approval of the appointment of the fund auditor as recommended by the fund manager.

13- The approval of the Central Bank is a must for removing the fund auditor.

14- Giving the fund 60 days from the date of acquiring its legal personality to commence its business.

Second Phase: The Supervisory Role in the Operational Phase:

All investment funds are subject to the supervision of the Central Bank of Kuwait, in order to ensure that the fund management complies with the rules of the law, the executive by-laws, the fund articles of association and any other instructions issued by the supervisory body. The supervisory role of the Central Bank during this phase covers the following areas:

1- Setting up the rules that ensure proper utilization of the capital share of the fund manager in the fund, which is meant to secure the fund manager's commitment to not breach the rules of the law, the executive by-laws, the fund articles of association or the resolutions of the supervisory body.

2- Issuing instructions to the fund manager for complying with the investment methods and policies as provided for in the fund articles of association, and which may not be changed or amended without the approval of the supervisory body.

3- Obliging the fund manager to prepare a report on the activity of the fund every three months, showing the financial position of the fund, and to provide the supervisory body with a copy of such report. The supervisory body may require the fund manager to have this report reviewed by the fund auditor and publicly published.

4- The fund's records and accounts books are subject to Central bank's inspection and review.

5- The fund manager and the investment custodian are required to notify the supervisory body of any mutual interests they may have, and the nature and extent of such interests.

6- The supervisory body has the power to resolve any dis-

forming his duties.

Given the significance of the auditor's role, in the event the auditor requests to discontinue his work, he shall be obliged to continue his work until a replacement auditor is appointed.

Sixth Topic

External Control of the Fund

The significance of the external control of the investment funds lies in its role in: protecting the rights of investors; setting up the measures for the accountability of the fund management; determining the management's efficiency in preserving the financial position of the fund by laying down the appropriate policies and programs and taking the necessary actions for implementing the same.

The main objective of the external control is to ascertain the soundness of the project operations during a specific period of time, which is exercised through inspecting the documents of various operations and ensuring their legality, objectivity and proper approval procedures.

Moreover, the external control is a pre-incorporation and post-launching one, because the external control bodies supervise the establishment of the investment funds, and ascertain the satisfaction of conditions stipulated for the founders, the minimum required capital, the characteristics of the persons in charge of the fund management, the investment methods, etc...

In the State of Kuwait, the pre-incorporation external control stipulates that investment funds cannot be established except after obtaining a license from the Minister of Commerce & Industry following the approval of the Central Bank of Kuwait. The license specifies the manner of investing the fund's assets.

As to the post-launching external control, which is usually described as being a remedial one, its scope is to follow-up the activities of the investment funds and to ensure compliance with applicable rules of laws, regulations and resolutions.

Post-launching external control is provided for in decree Law No. 31/1990 by giving the Central Bank of Kuwait the power to detect the breaches of the rules of law.

First- the Control Exercised by Ministry of Commerce & Industry:

According to the rules of decree Law No. 31/1990 concerning the regulation of securities trading and the establishment of investment funds, no financial or real estate investment fund may be established before obtaining a license from Ministry of Commerce & Industry. The executive by-laws of the said law set out the procedures for obtaining such license.

Companies that desire to establish investment funds have to submit an application to Ministry of Commerce & Industry, together with a copy of the proposed memorandum and articles of association of the fund and some other relevant data on the proposed investment fund. After completing all required documents, the Companies Department at the Ministry of Commerce & Industry dispatches a copy of the fund establishment documents to Central Bank of Kuwait for study from the technical and financial aspects, and for expressing its approval or disapproval to establish the fund.

Following the approval of the Central Bank of Kuwait, the Ministry prepares a report on the application and raises it to the Minister of Commerce & Industry for his decision.

Upon the approval of the Minister, the fund is registered in the Investment Funds Register at the Ministry of Commerce & Industry, and the resolution on the issuance of the license is entered into the Commercial Register and published in the Official Gazette. The investment fund enjoys a legal personality from the date of entering it into the Commercial Register and publishing it in the Official Gazette.

Second- Control Exercised by Central Bank of Kuwait

The Central Bank of Kuwait is a public organization of an independent legal personality established under Decree Law No. 32 of the year 1968 concerning Currency, the Central Bank of Kuwait & the Organization of Banking Business. The supervisory role of the Central Bank of Kuwait over investment funds is of a special significance for the following reasons:

1- Investment funds business is new for Kuwait, therefore, it must be ensured that all conditions required for the success of such business are met.

2- The supervisory role of the Central Bank is necessary because investors are not permitted to participate in the man-

custodian with copies of all transactions conducted by the fund, and to advise him of any changes made to the subscribers register.

5- Performing all obligations resulting from the fund manager's management and investment of the fund assets.

6- Valuating the investment units or shares in the manner and on the dates specified therefore. Such valuation should be accurate and realistic.

7- Notifying the supervisory body of any violations committed by the fund manager.

8- The investment custodian may request the fund auditor to inspect the accounts of the fund at any time, and to advise him of the outcome of the inspection preformed.

To conclude, we can say that the control exercised by the investment custodian is an internal one which is pivotal in setting up the policies of the fund and directing it to the best investment, thus enabling the fund to attain a stable and balanced return.

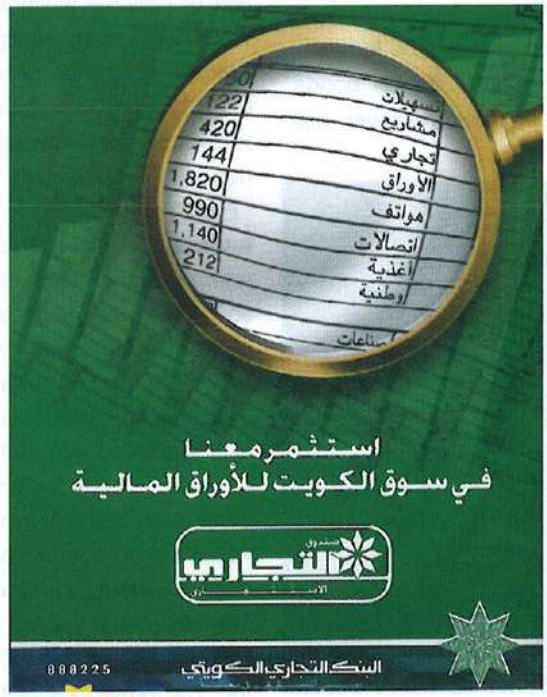

Second- Control Exercised by the Fund Auditor:

Accounts auditors are viewed as an internal control body within the investment funds. In addition to the control exercised by the investment custodian on the acts of the fund manager, the auditors monitor the integrity and soundness of the fund operations conducted by the fund manager and investment custodian.

Before addressing the monitoring role of the fund auditor, we will review here below some of the legal obligations governing such role.

1- The fund auditor is committed to exercise due diligence stipulated by the common practices of his business. This commitment is intended to ascertain the actual financial status of the project. In order to attain this objective, he may request to review all books, records and documents of the company. However, the auditor's commitment does not represent an obligation to ensure a certain result, rather it is a commitment to exercise due diligence. Hence, if a damage occurs, the liability of the auditor will be established only if his negligence in performing his duties is proved.

2- The fund auditor is committed to maintain the confidentiality of the business of his client (the fund). Given the fact that the fund auditor is authorized to review all the documents, books and registers of the fund, it is natural for the auditor to be informed of the actual financial position of the fund and the nature and plans of its investments. Therefore, he is obliged to preserve the confidentiality of the fund business.

3- It is an obligation on the part of the auditor to provide information to the supervisory body.

4- The auditor is responsible for warning the management of the fund as to the risks involved in any incident threatening the activities of the fund.

According to the executive By-Laws of Decree Law No. 31/ 1990, the accounts of the fund are to be audited by one or more auditor who shall be appointed and his remuneration fixed by the fund manager, subject to the approval of the supervisory body. The supervisory body has the power to remove the auditor, unlike the fund manager who cannot remove the auditor except with the approval of the supervisory body.

As to the duties of the auditor in monitoring the fund's accounts, these can be summed up as follows:

1- The auditor has the right to inspect the records, books and documents pertinent to the management and investment of the fund's assets, as per the laws regulating the audit profession and in accordance with audit common practices.

2- The auditor must notify the supervisory body of any violations of the rules of the law, the executive by-laws or the fund articles of association, whether such violations are committed by the fund manager or the investment custodian.

Job securities are guaranteed for the auditor, including the stipulation that he may not be removed during the financial year he was appointed to audit its accounts, except with the approval of the supervisory body. Moreover, before approving the removal of the auditor, the supervisory body has to ascertain the validity of the justifications on which the request for his removal was based. Further, the supervisory body has to request the auditor's opinion as to the justifications on which the request for his removal was founded.

Furthermore, the auditor is held responsible for any negligence, omission or fraud he commits in the course of per-

1- The nature of the securities that must be included in the fund portfolio, comprising two types: securities of fixed income including bonds and preferred shares, and securities of variable income or common shares.

Diversification of investments into these two types of securities is very beneficial. This is because it is possible to compensate the loss in one type by the profit realized from the other type, given the fact that it is a gross mistake to concentrate investment in one type no matter how high its profits may be, simply because such type of investment may incur a sudden unexpected loss, which is likely in financial markets, causing a shock for the fund which could be avoided by distributing its investments on a wider number of securities.

Owing to the above mentioned advantages, Anglo-American investment funds distribute their investments at 40% for common shares, 40% for preferred shares and 20% for bonds and incorporation shares. These percentages, however, are

variable and differ from one country to another. French funds, for instance, determined such percentages at 80% for common shares and 20% for preferred shares and bonds.

2- The legal nature of the issuer of securities: Issuers could be private sector, public sector or joint sector companies, or the governments themselves as in the case of treasury bills and bond.

Each issuer has its own legal system. It is a prudent policy to diversify risks by distributing the fund's investments across various issuers.

In conclusion, the legal distribution of investment funds risks is vitally important. The solidness of the fund's financial position can be assessed based on such distribution. In contrast, an imbalanced distribution of such investments may lead to the liquidation, termination or bankruptcy of the fund.

Funds managers have a pivotal role in properly managing distribution of risks. Once they are successful in performing this function, it can be said that the fund has succeeded in its mission.

The State also interferes through the instructions of the supervisory body to monitor and control banking and financial institutions, including investment funds, with a view to achieving certain objectives including:

- Protection of savers and investors by seeking to keep investment funds always able to meet their obligations.
- Supporting and growing the investment funds business.
- Observing the national welfare that necessitates the protection of national savings and the proper employment and investment of such savings.

Efficient control is, generally speaking, the ability to manage, direct, supervise, organize, govern and monitor, or the ability to exercise direction and influence, and the right to issue orders and directives.

Fifth Topic

Internal Control of the Investment Fund

Internal control is defined as being " basically founded on sound planning and setting up of streamlined internal methods and procedures within the organization to preserve its assets, as well as on accurate review of its accounts, growth of production sufficiency, and promotion of and compliance with approved administrative policy". For the Kuwaiti legislator, internal control of investment funds means the control exercised by the investment custodian and the fund auditor, which we will address here below.

First- Control Exercised by the Investment Custodian:

The Kuwaiti legislator granted the investment custodian the power of monitoring the acts of the fund manager/ administrator. The provisions of the Executive By-Laws of decree Law No. 31/ 1990 gave high significance to the role to be exercised by the investment custodian, stipulating that the investment custodian must be a Kuwaiti institution independent from the fund manager, having the ability to monitor the acts of the fund manager.

According to the said executive by-laws, the monitoring role of the investment custodian encompasses the following:

1- Monitoring the acts of the fund manager.

2- Keeping the assets and monies of the fund, and ensuring that these are managed and invested within the methods and policies defined in the fund articles of association.

3- Exercising the right of inspecting the records, books and documents pertinent to the management and investment of the assets of the fund.

4- The fund manager is required to provide the investment

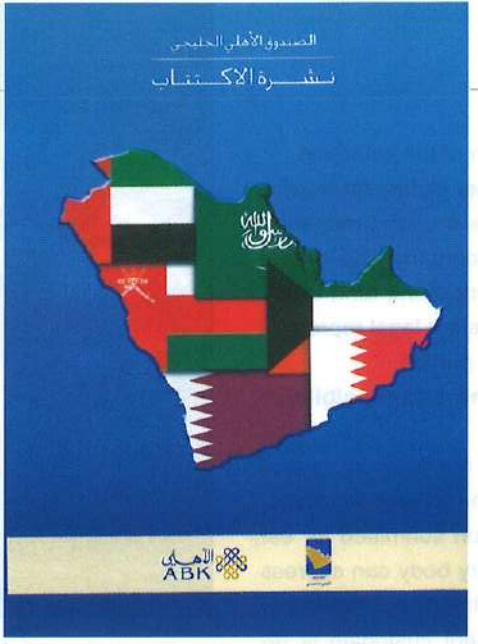

risks that may result in the loss of the speculator's invested capital, hence it contradicts the nature of the investment funds business which is based on sound management principle.

Fourth Topic

Diversification of Risks for Investment Funds

The traditional saying " Do not put all your eggs in one basket" refers to the risk of investing all funds in one of the available investment channels, thus encouraging the protection of investment against potential risks. Based on this saying or rule, investment policies or strategies called "Asset Mix" have recently come to be wide spread. Such policies or strategies call for distribution of invested funds across a variety of investment vehicles and by varying ratios.

First- Geographical and Economic Distribution of Risks:

Before addressing the legal distribution of the investment funds risks, we will be addressing two types of risk distribution, which are not less significant than the legal one.

The first type of risk diversification is the economic diversification of risks, meaning the distribution of investments across various sectors of the economy in order to avoid the negative effects of concentrating investments in one economic sector. Accordingly, the fund distributes its investments on the largest possible number of agricultural, industrial, trading, financial and real estate sectors, in such a manner that if the fund incurs loss in one of these sectors, the profits achieved in the other sectors cover such losses. Thus, the fund protects its investments from sudden losses through diversification.

In distributing their investments across different economic sectors, the investment funds follow the policy that best suits them. This policy is known as the "economic selection policy". It is a usual practice for investment funds to have certain departments which function is to carry out studies on economic sectors with a view to identifying their relative significance and the potential risks in each of them. Based on the outcome of such studies, the investment funds choose the best and the less risky sectors.

The other type of risk diversification is the geographical distribution of risks, meaning the distribution of the fund investments on the securities issued by industrial, trading, financial, real estate or agricultural companies operating in various economic regions, both inside and outside the country.

Second-Legal Distribution of Risks:

Legal distribution of risks means the distribution of the fund's investments on a legally diversified group of securities. Such diversification relies on the different legal nature of the issuer and the legal method in which securities are launched in the financial market.

Before elaborating on the concept of the legal distribution of risks, we will try to briefly review some of the rules that govern the concept of risks diversification. The first rule, which deals with risks identification, means the identification of securities in which funds may invest within their portfolios. According to this rule, the legislator intervenes to determine the securities the fund may invest in, which are generally high quality and easily marketable securities issued by companies of solid financial position.

Unlike other judicial systems, the Kuwaiti legislator did not impose any restrictions on investment funds managers while constructing their securities portfolios. It is our opinion that such attitude is commendable because it allows the fund manager to operate freely. Although such restrictions may be of great benefit, yet we believe that they prevent the achievement of some financial gains aspired to by the investors.

The second rule is a two-dimension one. The first dimension is that investment in the securities of one issuer may not exceed 5% of the fund's assets available for investment. The second dimension is that the fund may not acquire more than 10% of the securities of one issuer or accordingly 10% of such issuer's voting rights at its shareholders general meeting.

Again, the Kuwaiti legislator did not impose any restrictions on the investment methods, policies and risks, leaving it to the fund's articles of association and prospectus to determine such restrictions.

This was clearly manifested in Article 30/1/B of the articles of association of the First Investment Fund, which provided as follows " the fund manager must invest most of the assets of the fund in the shares of Kuwaiti companies. The fund manager shall seek to distribute such assets in accordance with the relative weights of companies to the total market capitalization of the companies listed on Kuwait Stock Exchange".

Back to the definition of the legal distribution of risks, which can viewed from different aspects, as follows:

ment custodian, but left it to the discretion of the latter two.

Second- The Powers of the Fund Manager (Administrator):

The Administrator of the fund may act as the fund manager, or may entrust this function to another company. But even if the administrator awards the management of the fund to another company, the administrator remains the legal representative of the fund in its relations with third parties.

Third- The Powers, Rights, Duties and Responsibilities of the Investment Custodian:

The Kuwaiti legislator required the fund manager to appoint an investment custodian. The name of the investment custodian must be mentioned in the application submitted for establishing the fund, so that the supervisory body can express its approval or disapproval of the investment custodian before establishing the fund. The investment custodian is responsible for keeping the assets and monies of the fund.

The investment custodian must notify the supervisory body of any violations committed by the fund manager. In doing so, the investment custodian may request the fund auditor to inspect the fund's accounts and to provide him with a copy of the audit report. The investment custodian's fees must be specified in both the fund articles of association and prospectus.

Third Topic

Activities of the Investment Fund

First- Regulations Governing the Purposes of the Fund:

The objective of the investment funds is to manage and invest the securities constituting the portfolio of the fund. Securities portfolios managed by an investment fund are divided into three types:

- Portfolios of fixed composition: These are the portfolios which composition is fixed in the fund articles of association, meaning that the securities the fund may invest in are determined at the beginning of establishing the fund. Such list of securities may be amended only by following the same procedures adopted for amending the fund articles of association.

- Portfolios of semi-fixed composition: These portfolios are subject to less rigid rules than the previous type, because the investment manager may, in some instances specified in the articles of association, add some securities to the portfolio.

- Portfolios of flexible composition: In this case, the fund manager has the liberty to choose the securities that constitute the fund portfolio. In this type of portfolios, there is usually an original list of securities from which the investment manager may select the securities at his discretion. There is also another sub-list of securities from which the investment manager may select and add to the original list.

Second- Regulations for the Management of the Fund Assets:

In exercising its duties, the fund manager must adhere to sound management principle. This principle obliges the fund manager to manage the portfolio of the fund as diligently as the father of a family manages the affairs of his family. In other words, the fund manager must work in accordance with the rules of due diligence and not like an ordinary man. However, there is a variety of business lines to which the sound management principle of the investment funds does not apply, such as:

Finance Business:

These activities mean the extension of loans to borrowers. If we apply the sound management principle, we may say that investment funds are not allowed to accord such loans, although the Kuwaiti legislator did not address this issue nor did he express his opinion in this regard.

Control Business:

Control activities mean the control by the fund of the companies it holds their shares, or the investment funds it holds their units. The fund is not allowed to invest in the securities of one single company more than 10% of the fund assets or by more than 5% of the capital shares of such company. It is to be noted, however, that the Kuwaiti legislator did not address such issues, but it left it to the discretion of the fund manager to choose the securities he decides to invest in.

Speculation Business:

Speculation involves two types: Legitimate speculation, which means the purchase of securities at a certain price and holding them until their prices go higher and then selling them at a higher price. This type of speculation is sound and is part of the basic activities of an investment fund. The other type of speculation is the illegitimate one, where the speculator seeks to realize the highest possible profit in the shortest possible time period. This type of speculation involves high

updated.

6- The fund shareholders are not permitted to participate in managing the fund. The management of the fund is confined to the fund manager.

7- Regulation of units redemption.

8- The company that founded the fund may act as the fund manager, in which case such company shall be responsible for managing and investing the assets of the fund.

9- The investment custodian must be a Kuwaiti institution independent from the fund manager.

10- Investment funds are subject to the supervision of the Central Bank of Kuwait.

11- The investment fund terminates in the following events: Expiration of its specified duration; expiry of the purpose for which it was established; dissolution of the company that founded the fund; issuance of a court verdict on the dissolution of the fund; if the value of the fund unit falls below 50% of its price according to the last valuation; the approval of subscribers holding 75% of the fund units to liquidate the fund, provided that an application to this effect is submitted to the supervisory body by subscribers holding 5% of the fund investment units.

First Topic

Establishment of Investment Funds

First- The conditions to be met by parties to the investment fund (Fund Founder- Fund Manager and Investment Custodian):

1- Conditions for the Fund Founder (Administrator):

Decree Law No. 31 of the year 1990 provided that " Kuwaiti shareholding companies having among their purposes the investment of third parties funds may establish investment funds".

Accordingly, the fund founding company must be a shareholding company, whether public or closed, and must have the establishment of investment funds as one of its purposes. Such company could be a bank, insurance company or any other type of company.

2- Conditions for the Fund Manager (Administrator):

According to the Executive By-Laws of the subject decree law, the founding company may act as the fund manager, yet the said by-laws stipulated that the founding company must have a team specialized in investment management in order for the company to be qualified for managing the fund.

3- Conditions for the Investment Custodian:

The Executive By-Laws of Decree Law No. 31/ 1990 required the fund manager to appoint an investment custodian to be approved by the supervisory body. The investment custodian must be a Kuwaiti company independent from the fund manager, in order to ensure the fund manager's investment and management of the fund assets within the limits of the rules of the law and its executive bay-laws, the fund articles of association and the instructions of the supervisory body.

The investment manager may be a bank or a financial institution legally authorized to receive and keep the assets of the fund in its custody.

The regulatory capital required for the investment custodian is the same as that of the shareholding company. Again, the investment custodian must be a Kuwaiti institution independent from the fund manager, and must have the capabilities to monitor the fund manager and ensure its sound management of the assets of the fund.

The Kuwaiti legislator did not specify a minimum limit for the capital of the fund, but merely required the capital of the fund to be mentioned if it is fixed and its limit if its variable. The objective behind allowing the capital to be variable is to provide the chance for the entry of new partners and the exit of some partners.

The fund capital is divided into units of a face value not less than one Kuwaiti Dinar each. Units are issued in the form of certificates with a face value.

Second Topic

Management of Investment Funds and the Rules of Their Operation

First- Management of Investment Funds:

The Kuwaiti law did not give the partners the right to participate in the management of the investment funds, with the exception of the fund manager.

One of the evidences of prohibiting partners from participation in the management of the investment fund, is that the Kuwaiti legislator did not stipulate the approval by the partners of any amendments decided to be made to the fund articles association, whether by the fund manager or the invest-

Dr. Abdulla Al-Hayyan
Kuwait University-
Faculty of Law

Dr. Mohammed Bu Zobar
Kuwait University-
Faculty of Law

Generally speaking, although no specific definition for investment funds exists in most comparative legislations, we can say that investment funds take the form of a contractual relation that is based on three features, namely:

- The investment fund is a three-party structure: the founder or the manager, the custodian and the investor.
- The investment fund is also based on a three-party contract following the expiry of the founder's role. According to such contract, the investment manager and the investment custodian undertake to protect the interests of the investors against investment risks. The Kuwaiti legislator focused on this feature by providing for the need for mentioning the name of the fund manager and the investment manager in the fund articles of association.
- The investment fund does not have a legal personality in all comparative legislations, but it has in the Kuwaiti legislations which recognized the investment fund as a corporate body according to Decree Law No. 31 of the year 1990.

Like other legislators, the Kuwaiti legislator passed the laws and regulations that organize the establishment of investment funds and the trading of their units in the market. Decree Law No. 31 /1990 concerning the regulation of securities trading and the establishment of investment funds stated in its first article as follows:

" Shares in investment funds may not be offered for public subscription except after obtaining a license issued by Minister of Commerce & Industry". The said law permitted shareholding companies which have among their purposes the investment of funds for the account of third party, to establish mutual financial and trading investment funds to which both Kuwaitis and non-Kuwaitis may subscribe.

Each investment fund has a legal personality and a liability account independent from the founding company. The fund manager or the party authorized by the fund represents the fund in its relations with third parties and in front of the courts.

The following prerequisites must be satisfied by the investment funds which managers apply for their listing on Kuwait Stock Exchange:

1- Obtaining the approval of Minister of Commerce & Industry.

2- The capital of the fund should not be less than KD five million.

3- The securities the fund invests in must be listed on Kuwait Stock Exchange.

The Executive By-Laws of the said Decree Law passed under the Resolution of Minister of Commerce & Industry No. 113/1992 concerning the regulation of securities trading and the establishment of investment funds, added the following rules:

1- The company intending to establish an investment fund must be a Kuwaiti shareholding company which has among its purposes the management and investment of funds for its own account and for the account of third parties.

2- The names of the fund, the fund manager and the investment custodian, the objective underlying the establishment of the fund, the duration of the fund and its capital, the number of investment units and the unit face value, must all be disclosed.

3- The fund must specify its investment methods and policies, as well as the investment risks and their distribution and the manner of avoiding them.

4- The possibility of increasing the capital of the fund after obtaining the approval of Ministry of Commerce & Industry.

5- A record containing their names of subscribers, their nationalities and the number of the units they hold must kept

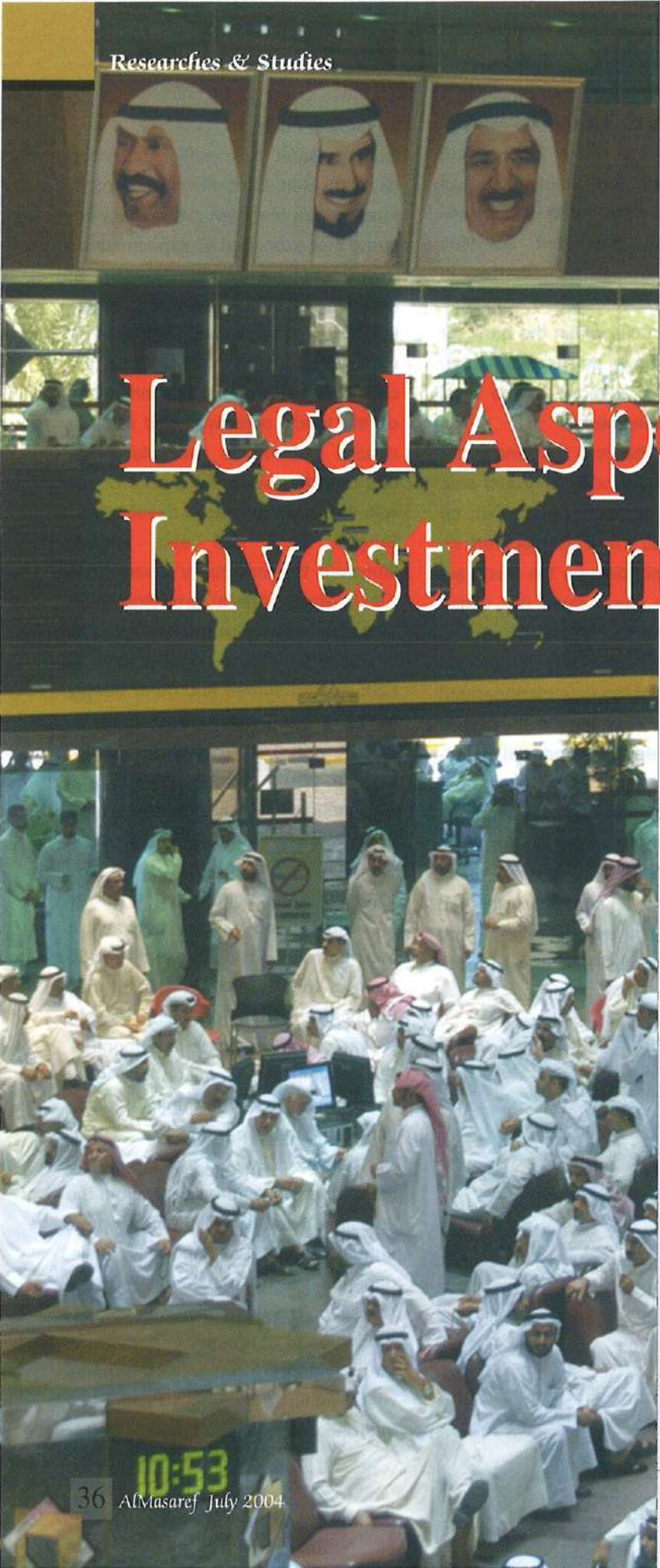

Legal Aspects of Investment Funds

The Kuwaiti legislator did not concern himself with establishing a specific definition for investment funds, but merely referred to them without specifying their legal concept. The Kuwaiti Decree Law No. 31 of the year 1990 concerning the regulation of securities trading and the establishment of investment funds limited its scope to the statement that says " Kuwaiti shareholding companies, which purposes include the investment of funds for the account of third parties, may establish mutual financial and trading funds to which Kuwaitis and non-Kuwaitis may subscribe, after obtaining a license from Minister of Commerce & Industry following the approval of the Central Bank of Kuwait. The license shall mention the manner of investing such funds".

Khalid Al Khatib: Investment funds aim at achieving competitive higher returns compared to traditional short-term financial instruments available in the Kuwaiti market.

ments, Burgan Bank markets and promotes a number of international investment funds in cooperation with major and reputable financial & investment institutions. The Bank has also cooperated with number of Islamic Shari'a compliant investment companies such as the Investment Dar in launching "Al Dar Real Estate Fund". As such, the Bank was one of the first traditional banks which proceeded with investment activities compliant with Islamic Shari'a. In 2001, the bank established a specialized banking units within the bank for this activity known as "Islamic Investments Unit" to respond to the local market's developments.

Speaking on the risks that encounter the investment funds, Al Khatib said "Investment in such funds can be considered as the most secured investment depending on the basic activities of the fund, where risk varies from one fund to another depending on customers' risk profile. It is worth mentioning that the new management at Burgan Bank continues to cooperate with the reputable financial institution "Fidelity" to provide customers with the best services and products available in the international markets. To achieve this end, Burgan Bank launched three customer tailored funds, namely International Fund, American Growth Fund and European Growth Fund.

Burgan Bank has earlier launched (Burgan Man Multi Fund) and other funds which met high subscribers demand that exceeded all expectations.

Investment funds usually aim at achieving rewarding returns surpassing those of traditional short-term financial instruments. Accordingly, the capital of the fund is invested based on the fund's objectives and in all financial instruments available inside and outside Kuwait, all is accordance with the fund's articles of association.

Burgan Bank has also already launched Burgan Equity Guaranteed Fund, which aims at providing guaranteed investment opportunities to all unitholders through investment in KSE quoted shares and other money market instruments, thus providing investors with high liquidity and appropriate return.

Al Khatib pointed out that the capital of investment funds varies according to the objectives of each fund. The capital of funds established in Kuwait is variable and ranges between a minimum of KD 5 million and a maximum of KD 100 million. Capital may be increased after obtaining the approval of the competent authorities. The minimum subscription limit in investment funds is 1000 units at a face value of KD One per unit.

Al Khatiab finally said that the investment funds' investors benefit from the investment returns distributed on an annual, biannual or quarterly basis, depending on the fund's articles of association. They may also benefit from the increase of unit price, particularly for those funds listed on KSE or those which units are valuated monthly by international valuation firms.

to manage his investments, whereas investment funds are managed by highly experienced managers.

III-Liquidity, where the investor may redeem his share or investments (in open ended funds), smoothly and at low cost.

Nasrah further said that investment funds' investors are those individuals or companies who do not have time and experience in investment and seek better investment vehicles.

As regards the minimum investment limit, George Nasrah said that such limit varies depending on the fund type, but it generally ranges from USD 10,000 to USD 500,000. He further added that NBK has 19 investment funds that invest in variety of shares, bonds and money market instruments and are denominated in KD, USD and Euro. NBK has also real estate funds that undertake real estate investment activities in USA, Europe and Asia in addition to other Islamic Shari'a compliant funds.

One of the prominent features of these funds is that they are managed by a selected group of international investment mangers.

In his answer to the question on the significant risks that may face the funds' investors, Nasrah said that the investor should at the outset clearly identify his investment target and level of risk tolerance, as the risk level of investment funds may vary. However, it is generally known in investment that the return rate depends on the risk levels. For example the rate of return on money market funds is slightly higher than the interest rate, but the risk associated with money market funds is very low.

Nasrah advised investors wishing to invest in investment funds to first determine their investment targets and the risk levels acceptable to them. He went on to say that NBK has a group of experienced and qualified investment managers who meet with each individual investor to first assist him in identifying his investment targets and choosing the appropriate investment instrument.

The investor is further advised to acquire investment units from trustworthy, experienced and reputable financial institutions. Nasrah concluded by saying that "unlicensed retailers" operate in the market and promote dubious, poor quality investment products without obtaining license from the Central Bank of Kuwait or the Ministry of Commerce and Industry.

In his comment on investment funds, the Acting General Manager / Consumer Banking Group at Burgan Bank, Mr. Khalid Al Khatib confirmed that investment funds play significant role in diversifying investment instruments in the financial market. He further added that Burgan Bank was

among the first banks in this field, acting of its own and in cooperation with other investment companies to launch and introduce a number of investment funds for investment at KSE.

Further, to meet customer require-

the investment field with focus on investment funds, due to increasing demand on such type of investments in the local market. Within its future plans, BKME aims at diversifying the investment funds, particularly those with multiple strategies that guarantee capital and good returns.

The main benefit of this type of investment is providing new and diversified investment opportunities across various investment sectors, seeking the highest possible yields at mitigated risk. This type of investment aims also at attaining customers' satisfaction and loyalty to the bank by offering them a variety of diversified guaranteed investments of multiple strategies that meet their requirements with rewarding returns .

As regards the risks that may encounter investment funds, Al-Essa summarized the major risks as follows:

1. Market volatility and sensitivity to political and economic events.
2. Change of investment managers that negatively affects the performance of the fund.

In his reply to the question on the investor's returns from the fund, Al Esaa said the investor may get return through redeeming all or part of his units, thus benefiting from price difference, and through the cash dividends that vary depending on the type of the fund.

Al Essa said that BKME is currently undergoing a new phase of strategic development to achieve the best level of customer service. The bank is exerting its best effort to diversify its investments and continuously seeks to explore the best type of investment funds in the local or international markets, while contemplating investment in Islamic funds.

George Nasrah: The Investor has to identify his investment targets and his risk profile, and to acquire units in funds of trustworthy institutions.

In his answer to the a question on the role of investment funds and how these funds are managed in NBK, George Nasrah, General Manager, Investment & Treasury Group said that the investment funds are tools for raising individuals' investments and investing them in a variety of shares or bonds or money market instruments. These funds are managed by professional experienced managers.

Commenting on the advantages of investment funds, George Nasrah said there are many advantages most important of which are:-

I- Diversified investment in a wide variety of shares and bonds, hence the investor participates in a diversified portfolio with low risk profile.

II-Professional management of the fund, as the investor normally does not have enough time or experience

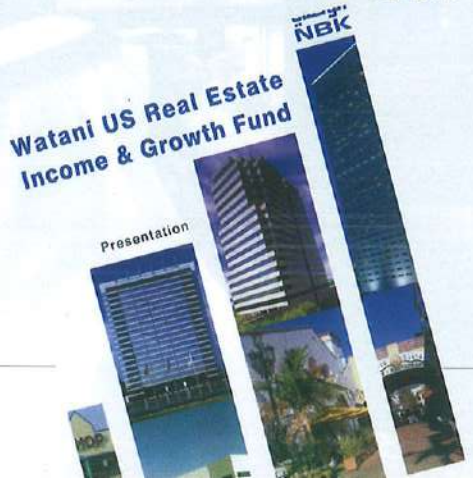

investment funds are very important for KSE investor, as they give them the chance to invest in various investment tools and markets in relatively small amount, enabling the investor to diversify his investments in various investment channels at low risk.

Investment funds provide a mixture of quoted instruments attracting a greater number of investors and bigger investment amounts. The investment instruments utilized by investment funds generally vary to include shares, real estate, derivatives, options, hedging instruments, foreign exchange and investment in private equity or unlisted companies. Funds listed on KSE limit their activities to investment in shares and real estate.

Commenting on the investor's segment, Mr. Al Essa said that these funds are designated for all segments inclusive of companies and individuals of high networth and small investors seeking short, medium and long term investment.

As regards BKME funds, Al Essa said that BKME has "Al Mada Investment Portfolio", which is divided into international funds and local funds.

International Funds:

A- Prime Fund :

This fund aims at achieving high returns on risk adjusted basis and is best suited for investors with a long-term investment horizon as compared to short-term investment.

B- Real Estate world Fund:

The fund seeks to invest in high liquid global real estate instruments and is managed by highly experienced professionals.

Local Funds:

A- Al-Rou'yah Fund:

A fund that aims at achieving capital appreciation by investing in securities listed on the Kuwait Stock Exchange.

Man Multi-Strategy limited Fund

Man Multi-Strategy Guaranteed Limited was lunched in September 2003 and is tailored to achieve high return on the medium to the long term, using multi-strategy hedging policy to control risks and achieve targeted returns reaching 15% per annum, with guaranteed capital at redemption.

The minimum investment amount in these funds are as follows:

Prime Fund: Minimum Investment amount is USD 1,000

Real Estate world Fund: Minimum Investment amount is USD 1,000.

Al-Rou'yah Fund: Minimum Investment is 1,000 units.

Man Multi Strategy limited Fund: Minimum investment limit is USD 10,000.

As for the future plans of the funds, Al Eassa said there is plan to expand in

Hazem Al Eissa: Investment funds allow the investor the opportunity to invest in various financial instruments and markets and at low risk profile

Treasury bills and bonds. The other fund is Tijari Money market Fund which invests in various investment instruments available inside or outside Kuwait inclusive of government bills & bonds, banks' or corporate bonds denominated in KD or FC, or banks certificates of deposits. The fund further invests in other money market instruments available in the Kuwaiti or global markets.

As for the minimum amount required for investment in these funds, Al Ateeqi said, " the minimum investment limit in Tijari Money Market Fund is 5000 units and the maximum investment limit is 50% of the issued units, whereas the minimum investment limit for Tijari Investment Fund, is 500 units with a maximum limit of 50% of the Fund's units.

As to the Commercial Bank's expansion in investment funds, Al Ateeqi said "the bank will study the possibility of launching other funds different in nature from the existing ones".

Fawzi Al Ateeqi: Investment funds play the role of market maker in a professional manner, and provide opportunity to small investors.

Regarding the advantages of this type of investment, Al Ateeqi said, "investment funds offer high liquid short-term investment opportunities to the unitholders at low risk profile, yielding returns surpassing KD deposit returns. Easy subscription and redemption is also another advantage".

Commenting on of the risk associated with the investment funds, Al Ateeqi said that there are no risks, but the political and economic circumstances may influence the performance of these funds.

As regards the returns on investment funds, Al Ateeqi said that these take the form of profits distributed on an annual or semi annual basis at the discretion of the Fund Manager, either as bonus units or cash dividends, in addition to the capital gains achieved by the sale of shares and benefiting from the increase in price in a very short time. He further added that unit holders enjoy peace of mind while their funds are being managed by skilled professionals.

Al Ateeqi concluded by saying that the increasing number of the investment funds of banks, investment companies and real estate companies directed for investment in KSE, reflects the soundness of the Kuwaiti economy, and reveals as well the flexible procedures adopted by the Ministry of Commerce & Industry and the Central Bank of Kuwait. This, in turn, is a clear manifestation of the appropriateness of these investment tools.

Replying to Al Masaref's questions on funds and other investment instruments, the Manager of the Investment Unit at Bank of Kuwait & Middle East, Mr. Hazem Al Essa said "Doubtless,

funds) exceeded those achieved by individual investment, given the analysis and studies on which institutional investment is built on. As a result, investment funds nowadays attract small and large investors including institutions and companies.

Mr. Behbahani further said that ABK established in the past few years investment funds that are being managed by a skilled professional team, with the objective of providing an alternative to deposits for its customers in view of the declining international and local interest rate on deposits. The Bank established Al Ahli Kuwaiti Fund which attracted large segment of local and regional investors and achieved yields exceeding 38% during the first year of inception. This success encouraged the Bank to establish another fund: Al Ahli Gulf Fund on November 2003, a unique fund in the region being the first and the only fund which invests in GCC markets through experienced local investment managers in each member state.

As to the question on the possibility for ABK to establish other funds, Mr. Behbahani said that the objective of establishing these funds is to offer the Bank's customers better diversified investment opportunities and not to compete with investment companies.

Speaking on the risks investment funds may be exposed to, Mr. Behbahani said that such risks cannot be avoided but can be mitigated.

Opportunity for Small Investors

The Manager of Investment Funds at the Commercial Bank of Kuwait, Fawzi Al Ateeqi, in his reply to Al Masaref question on the importance of investment funds at Kuwait Stock Exchange said that "investment funds are very important for Kuwait Stock Exchange, acting as professional market maker and providing small investors with an opportunity to invest at KSE, hence their funds are managed by experienced and skilled professionals. The investment activities of these funds include trading at KSE and investing the surplus assets in deposits placed with financial funds or in government bonds.

Speaking about the investor segment, Al Ateeqi said, " The majority of investors are small investors, non-Kuwaiti investors such as foreign financial institutions and investors who do not have enough experience or time to invest at these markets".

Al Ateeqi further said that the Commercial Bank have two funds, namely Tijari Investment Fund which invests in the of KSE listed or unlisted companies and in short term money market instruments such as deposits with local banks, money market funds and

Behbahani: The main objective of establishing investment funds is to provide customers with better investment opportunities rather than competing with investment companies

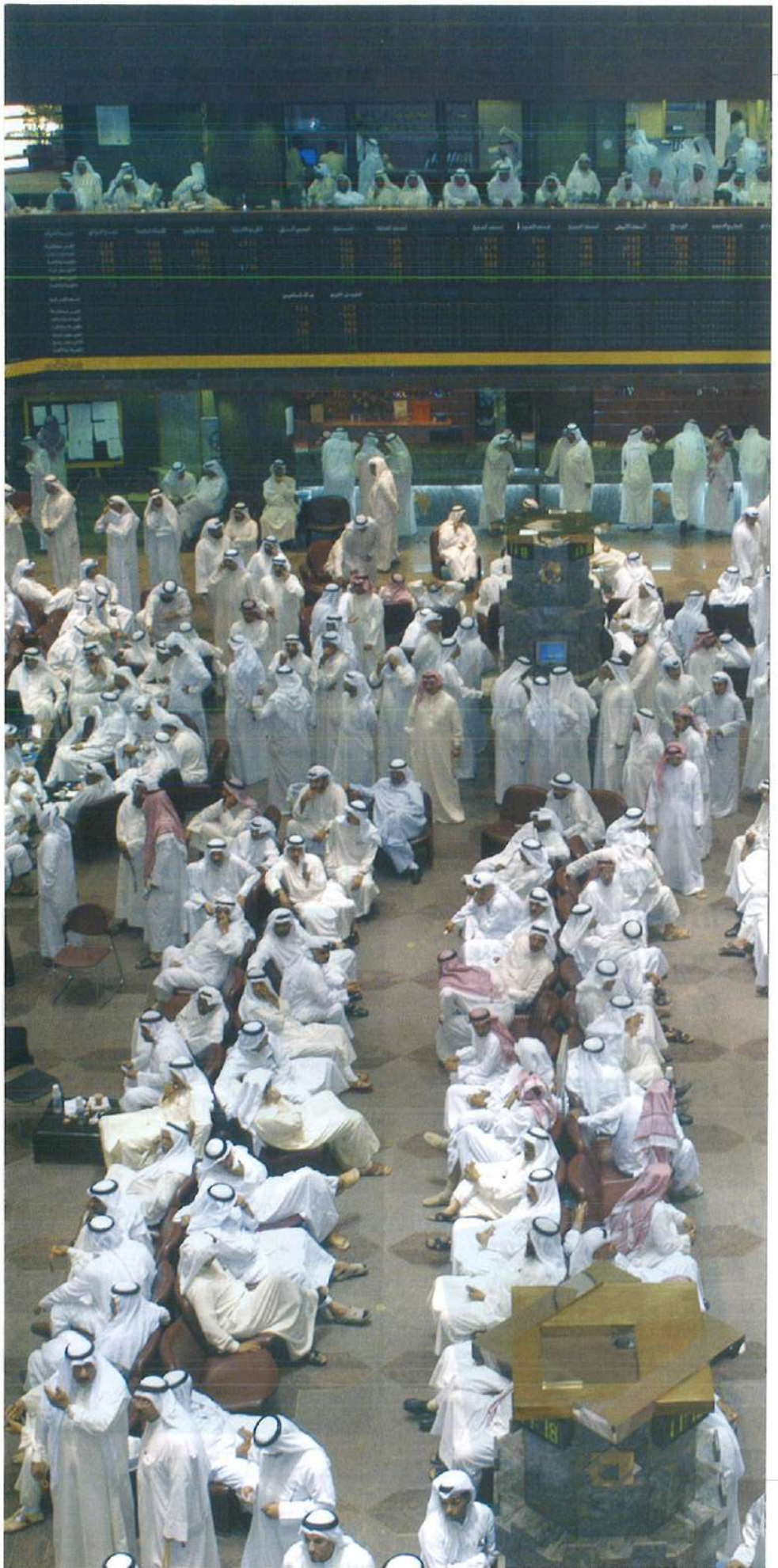

In its endeavors to throw light on investment funds managed by Kuwaiti banks at Kuwait Stock Exchange, Al Masaref met in this reportage with investment managers and officers at local banks.

Institutional Investment

In his answer to the question on the importance of investment funds and other investment instruments, Mr. Nabil Mhamoud Behbahani - Senior Manager/ investments at AL Ahli Bank of Kuwait said:

There are various types of investment funds such as stock funds, bonds funds, real estate funds and other traditional and Islamic financial instruments funds.

Mr. Behbahani added that investment funds are of attractive features, being managed by skilled and professional team each in his field, resulting in institutional investment built on analysis and study of the relevant data.

In Kuwait Stock Exchange, for example, there are 16 funds investing in local shares for a total value of KD 800 million representing 6% to 7% of KSE market capitalization, extremely higher than the percentage recorded three years back. We believe that this percentage will continue to increase in the coming years, reflecting the maturity of the market and the awareness of the investors. Investment funds basically aim at attracting small investors' capital as one of the best options to diversify their investment areas, instead of the limited scope of directly investing of their own. This is because studies indicated that returns achieved over the past years through institutional investment (investment

Local Banks Investment Funds:

Great opportunities to invest at Kuwait Stock Exchange

By : Adnan Hanino

Investment funds in stock markets emerged to be one of the increasingly important investment channels, proving their significance in Kuwait Stock Exchange on the individual and corporate levels. Investment funds aim at raising savings and investing them in stock markets within diversified investment channels that achieve appropriate profitability levels. Therefore, investment funds became a favorable investment instrument for investors, enhancing confidence in the stock market. Further, the investment decisions of investment funds are taken by skilled professionals who have considerable experience in various investment fields, seeking to achieve high yields to the investors in the form of profits distributed on annual or semi-annual basis, as per the discretion of the fund manager, either in the form of bonus shares/units or cash dividends, in addition to the capital gains resulting from redeeming the shares and benefiting form price variance.

I believe that a self-regulatory system allowing markets to guide the work of corporations on a non-binding basis is not enough to assure financial stability and protection of shareholders and stakeholders. This approach needs to be coupled with enforceable mandatory rules. The logic behind embracing a self-regulatory market approach is predicated on the argument that it is sufficient to ensure that corporations adopt best practices in their quest for growth and profitability mindful of the fact that otherwise they will be penalized by the market. This is not a convincing argument taking into consideration the heavy toll of the potential fallout of corporate noncompliance with best practices. The losses to shareholders and the latent damage to financial stability and the society at large caused by such breakdowns in this system are too substantial to accept this argument. As globalization holds the promise for a better world, provided that its benefits are justly distributed, it has made it difficult to contain economic and financial crises and prevent them from spreading throughout the world economy. As economies open up, they need to brace themselves for tougher competition. They ought to comply with international standards and codes set by the international community, thereby becoming subject to a new form of accountability. Additionally, jurisdictions that govern cross-border financial and economic transactions have been rendered more multifarious. Even sovereignty of the nation-state is being compromised and eroded. The Arab economies are no exception and they have to be prepared to deal more dynamically with opportunities that globalization offers and brace themselves for its challenges.

Conclusion

In sum, the lackluster economic

progress, the recurrence of financial crises and their contagious nature, and the increasing number of financial scandals stemming from deteriorating work ethics, prove beyond any doubt that there is a dire need for revamping the underpinning of the global economic and financial architecture and adopting more adequate rules capable of ensuring sustainable development and maintaining international financial stability. The lack of serious and concerted efforts by the international community and the international financial institutions aimed at laying the foundation for a new system, capable of dealing with world developments, could engender adverse repercussions and lead up to financial and economic crises that are more severe than that witnessed in Asia during 1997-1998 and the subsequent crises.

As for the Arab economies and their financial sectors, there is undoubtedly a need to develop and deepen these sectors and introduce changes on the structure of ownership, through reducing family and public sector ownership and allow greater participation of private sector investors in finance as well as in management.

---

1 See "Investing in Better Globalization", speech at the Council of Foreign Relations, Washington, D.C. September 2002.

2 Anne Kruger, First Deputy Managing Director at the IMF "Globalization in Historical Perspective" held at the IMF Institute, August 2002.

3 Eduardo Aninat, Deputy Managing Director at the IMF "Surmounting the Challenges of Globalization", Finance & Development, March 2002, volume 39, number 1.

4 See "Globalization: Facts and Figures" by Paul Masson, IMF Policy Discussion Paper 01/4, 2001.

5 World Bank, "Poverty in an Age of Globalization", October 2000 (pp:5).

6 Joseph Stiglitz, "The World's War on Poverty Has Yet to Be Won", The International Herald Tribune, 28 April 1999.

7 Joseph Stiglitz, "Globalization and its Discontents", Penguin Books, 2002. (page 8)

8 Stiglitz (page 248)

9 Kevin Watkins, "Making Globalization Work for the Poor", Finance & Development", IMF, March 2002.

10 Robert Rowthorn, and Richard Kozul-Wright, "Globalization and Economic Convergence: An Assessment" UNCTAD Discussion Paper No. 131, March 1998. (page 31).

11 Mahathir Mohamad, "Globalization and Developing Countries" The Globalist, October 9, 2002.

12 "Effects of Financial Globalization on Developing Countries: Some Empirical Evidence", Eswar Prasad, Kenneth Rogoff, Shang-Jin Wei and M. Ayhan Kose, IMF, March 17, 2003, (pp:5).

my and world financial markets and the challenges this brings about, I believe it is incumbent upon the regulatory authorities and the business community in the region to examine seriously the experiences of international financial crises in order to reach to an institutional and regulatory framework that strengthens the financial sector, and the banking sector in particular, and enhance its ability to deal with possible future crises.

I emphasize specifically the role played by the banking sector in the Arab economies and the need for bolstering risk management in banks and applying international standards and codes, mainly Basel requirements. The importance of this matter stems from the peculiarity of the nature of the Arab banking industry and its ownership structure, as banks in the region, to a large extent, are public sector or family-owned. This ownership structure tends to encourage providing banks' loans to affiliates and to institutions and individuals affiliated with these banks without proper regard to best practices in risk management.

The danger here lies in the fact that the harmful effects of such practices do not show under normal circumstances, but the grave damage and repercussions gets magnified rapidly like a rolling snow ball at times of difficulties and crises, thus causing the collapse of both banks and other institutions. This requires strong independent auditing of financial statements, the application of appropriate international accounting standards and codes, and a more active role of the boards in monitoring and guiding executive management.

The other lesson I would like to highlight in this regard is that international experience clearly shows that in light of globalization sound macroeconomic fundamentals are no longer considered a sufficient factor to avert financial crises. It is widely agreed that as a result of the ever greater integration and interdependence of world financial markets, there is a need to formulate adequate measures and adopt proper sectoral policies to complement and support macroeconomic policies. This mix of appropriate policies is considered a necessary condition for economic and financial stability.

In addition, a third factor ought to be

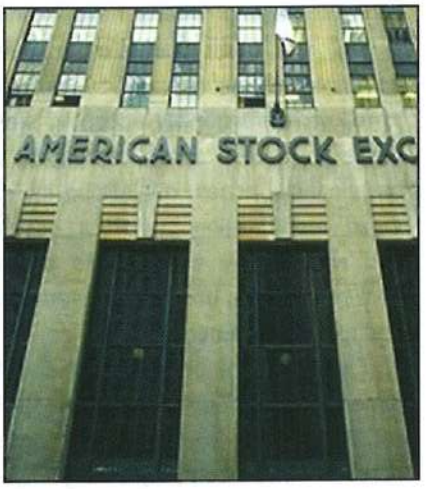

emphasized, which has had noticeable impact on the collapse of a number of giant corporations in the United Sates and other countries in Asia and Europe in the past few years, namely the role of the business community and the private sector and its social responsibility. Personally, I believe that it is not even enough to pursue adequate macroeconomic and microeconomic policies, and that this desirable effort needs to be accompanied by a new vision of the role of corporations and a more socially responsible agenda for the corporate sector.

The success of this approach and enhancing the trust of shareholders and stakeholders alike in corporations necessitates that efforts include not only the strengthening of internal operations of corporations but also taking into consideration their impact on the environment within which they operate. And while some argue that the only goal of corporations, including financial institutions, is to maximize shareholders wealth, others vehemently defend the point of view that corporations have to be socially responsible. This latter approach is indeed the most effective tool to limit, or even prevent, financial crises and the enormous losses they incur on investors, and to strengthening the credibility of the financial sector and capital markets and the business community in the region.

In light of the fast pace of globalization and the increasing financial and trade activities among the Arab economies and between them and the rest of the world, there needs to be a serious dialogue on these issues, and in particular on regional cooperation and the adoption of internationally accepted standards and codes. It is essential, however, that we formulate, adopt and implement standards and codes that suit the interests of our economies, given that this subject is highly controversial. For instance, while many emphasize the importance and urgency of adapting international codes of conduct, others refute the recent international efforts towards adoption and implementation of global standards of corporate governance and international standards and codes and judge them as a veiled attempt to impose western values on the developing countries. The proponents of this argument contend that different cultures view responsibility, accountability, fairness, and transparency differently and hence, the one-size-fits-all approach to these matters fail to take into account the cultural diversity of countries and the differing stages of development of world economies.

These opposing views to the Washington Consensus, and supported by international experience and the recurrence of financial crises throughout the world, have led to a noticeable change in the position of those who have zealously supported the unfettered and complete trade and financial liberalization. Many, even senior economists inside the IMF itself, questioned the wisdom widely held and practiced with regards to capital account liberalization. They considered that actual experience casts doubt on the adopted theoretical models claiming that financial globalization supports economic growth in the developing countries. A study published by the IMF concludes, in econometric terms, that:

If financial integration has a positive effect on growth, there is as yet no clear and robust empirical proof that the effect is quantitatively significant. (12)

The IMF study adds that the available evidence suggests that developing countries have not attained the benefits of financial globalization, and instead capital account liberalization appears to have been accompanied by increased vulnerability to crises. This change in the IMF's approach has come about as a result of the lessons learnt from the Asian financial crisis in 1997-1998 in particular.

It is noteworthy at this point that the debate on the relationship between globalization and financial crises, through financial liberalization, is not new. It goes a few decades back. And despite that the discussion about the advantages and drawbacks of capital account liberalization has taken increased importance since the late1990s, it has been brought into light after the collapse of the Bretton Woods system, the deserting of the fixed exchange rate regime, and deregulating financial markets in the early 1970s.

Recognizing the gravity of such a situation, international efforts have intensified in order to formulate a more developed international financial system and to follow internationally accepted standards and codes aimed at keeping at bay financial crises, minimizing its adverse repercussions when it occurs, and encouraging countries to pursue best practices in corporate governance and risk management.

The international development and financial institutions, such as the IMF, the World Bank, and the Bank of International Settlement, play a very important role in this regard, each within the purview of its mandate. These institutions assist countries in developing their modes of operations and adoption of international standards and codes. For instance, the IMF and the World Bank assist countries through the Financial Sector Assessment Program initiative (FSAP) and the Report on the Observance of Standards and Codes (ROSC). Undoubtedly, liberalization of trade in services by countries in compliance with the WTO commitments will have significant implications on the financial sectors and the region's economies at large.

At any rate, regardless of which point of view is the valid one with respect to globalization and its impact on financial crises, the fact remains that there is no disagreement over the devastating economic and social harm that these crises could inflict on an economy.

Thus, what are the lessons learnt from the experiences and difficulties that have confronted the international financial system, and how can we benefit from it in order to strengthen the financial sectors in the Arab economies?

The recurrence of financial crises, the relative ease at which it spreads outside the boundaries of the countries in which it originates, and the swiftness at which it spreads imperils the international financial system. Not taking appropriate measures increases the likelihood of large destabilization and crises of magnitudes similar to the one that happened in the thirties of the last decade on the heels of World War I. Accordingly, maintaining regional and international financial stability requires revisiting the priorities of the international community and the practices and theoretical foundations on which this current international system is based, in particular with regard to global, national and corporate governance. This conviction is predicated on the fact that there is a wide consensus among practitioners that inadequate governance facilitates the incidence of financial crises, with heavy toll on the whole economy.

And in view of the increased integration of Arab economies in the world econo-

quality between countries since closed developing economies have performed much more poorly than more open ones. (5)

But this view of globalization is not universally accepted. Many observers and practitioners question the wisdom prevalent among the rich industrial countries that unfettered trade liberalization and greater openness is the way towards greater growth and poverty eradication.

A representation of this view is given by Joseph Stiglitz, Nobel Laureate in economics and former vice president and chief economist of the World Bank, who argues that too often the benefits of development have not been evenly shared in countries during the boom and growth periods. Citing instances from around the world, he claims that as traditional welfare systems decline the poor are being hit hard, especially that new government-funded ones are not in place. To Professor Stiglitz:

Economic growth does not help the poor much in countries where distribution of wealth is highly unequal. The poor in these countries do not enjoy many of the benefits of boom times, but they do shoulder the costs of collapse. (6)

In his recent book, in which he criticized the IMF's policies very strongly, Stiglitz asserted that globalization can be a force for good and it has the potential to benefit all, including the poor. However, he faults the way globalization has been managed, which led to undesirable consequences such as destroying the environment, corrupting the political processes, and not taking the interest of poor countries into account when formulating economic policies. (7) Stigltiz concluded his book warning that if globalization continues to be conducted in the way that it has been in the past, then it will not only fail in promoting development but it will also continue to create poverty and instability. (8)

This point of view is adopted by most Non-governmental Organizations (NGOs). For instance, Kevin Watkins9, Head of research at Oxfam which is considered one of the most important and active international organizations in this field, considers that the IMF and World Bank arguments that globalization is working for the poor do not deserve to be taken seriously as international trade is reinforcing income inequalities. His point of view is that realities in some Latin American and Asian countries do not fit well with this argument. Citing Latin America as a striking example, he notes that imports in the region have been liberalized far more rapidly than in any other region, turning as a model of trade openness, but the returns in terms of poverty reduction have been abysmal.

Watkins adds that countries such as China, Thailand, and Vietnam may be premier globalizers and also have a strong record on economic growth and poverty reduction. Yet, they have liberalized imports very slowly and still have relatively restrictive trade barriers. Conversely, countries such as Brazil, Haiti, Mexico, Peru, and Zambia have been world-beaters when it comes to import liberalization, but have a weak record on growth and poverty reduction. In short, many first-rate globalizers have fifth-rate records on poverty reduction.

A UNCTAD study on globalization and economic convergence, takes issue with the "Washington Consensus" and the claim that the new phase of capitalist economic development, that is globalization, has rendered domestic determinants of growth subordinate to international economic forces and that it is the primary factor of income convergence across the global economy. The study concludes that empirical evidence in support of the globalization thesis is very weak.(10)

Prime Minister Dr. Mahathir Mohamad of Malaysia, a prominent and ardent critic of globalization, goes even much further in his attack charging globalization and its promoters with destroying the social and economic progress that the developing countries is Asia have realized in the past few decades. As he puts it:

In theory, globalization is supposed to be for the good of all. In reality, this concept was designed by the developed countries on behalf of their companies and financial institutions. The purpose: to overcome the regulations set up by developing countries to promote their domestic economy and local firms which had been marginalized during colonialism. (11)

At the outset, it is expedient to note that the international economy has witnessed modest growth rates in the past two decades compared with the growth rates registered during the 1960s and 1970s. In addition, more financial crises have erupted across the globe in Latin America, Asia, and Europe to the point that one can say that financial crises have become a permanent feature of the current international financial system. These crises have generated financial and economic instability throughout the world economy, as manifested by the debt crisis of the 1980s, and the crises in Mexico (1995), Brazil (1998-1999), Argentina (1995 and 2001), Russia (1998), Turkey (2001), and the countries of South East Asia (1997-1998). This destabilizing effect of financial crises has been magnified by their contagious nature and the inability to contain them within the countries or regions in which they originate.

In addition to the deceleration of economic growth rates and the recurrence of financial crises as mentioned earlier, financial and accounting scandals have also been unraveling. Irregularities and illegal practices have been rampant recently in giant companies such as Enron, Arthur Andersen, WorldCom, among others, which has inflicted enormous and grave damages on the reputation of the financial sectors and the business community, at large.

So what is the role of globalization in this regard?

As one would expect, as a result of the varying economic and political schools of thought, opinions diverged as to the reasons behind current global affairs and the role of globalization, in particular. While some glorify globalization as the ultimate vehicle for growth and prosperity, others condemn it as a means of perpetuating poverty, laying the blame

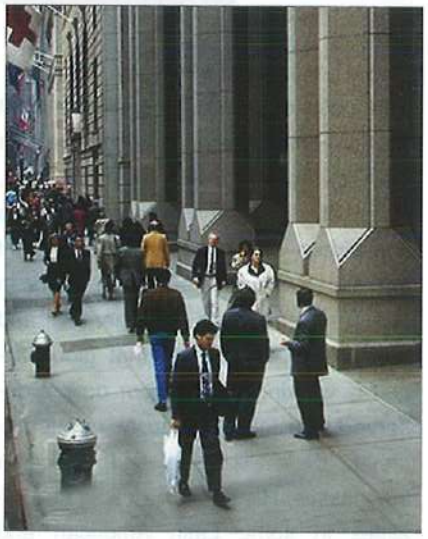

on it for the host of contentious issue plaguing the world such as a sputtering world economy, recurrent financial crises, poverty, corporate ethical breakdown, and perpetuating dependency of the poor countries on the developed world.

Proponents of globalization, most notably the International Monetary Fund, the World Bank, and the World Trade Organization, accord great importance to globalization as a prime and cogent force behind growth and in the fight against poverty. Horst K?hler, former Managing Director of the IMF, welcomed this ongoing debate considering it an opportunity to clarify the costs and benefits of globalization. He argued that the world needs more globalization, not less, but notes that we need to work harder to make globalization more inclusive. K?hler says:

Globalization is a crucial engine of growth, through the spread of knowledge, better division of labor, increased productivity, and access to foreign direct investment. Indeed, over the past 50 years, the process of globalization has been the source of unprecedented gains in human welfare. But it has also brought risks and challenges, such as disruptive volatility in international capital flows and the depletion of natural resources. (1)

Reaffirming this position, a number of senior officials and economists at the IMF argued that free trade and open capital markets lead to producing an optimal allocation of the World's resources2, and that globalization has brought rising prosperity to the countries that have participated and that it has boosted incomes and helped raise living standards in many parts of the world.(3) A large body of the IMF literature backs this opinion. (4)

The World Bank espouses an identical view. According to a study by the Bank on globalization and poverty, globalization, through its impact on growth, has played an important catalytic role in global prosperity and in lifting more people out of poverty. The report holds that there is compelling evidence that increased openness to trade and investment has played an important facilitating role in accelerating growth and poverty reduction in an increasing number of developing countries, and hence in reducing overall global inequality. It argues that the lack of openness increases ine-

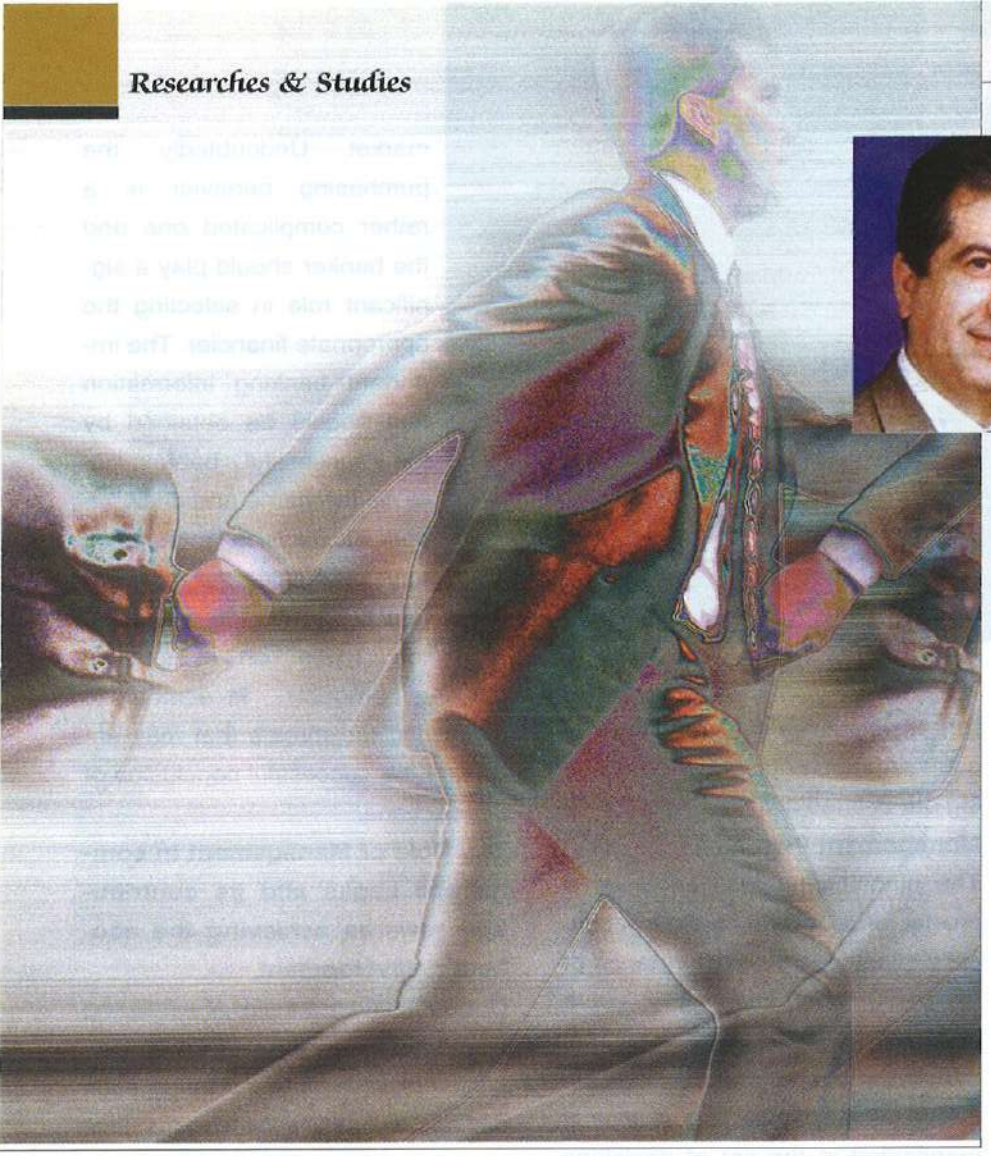

Dr. Ibrahim Akoum

Financial Crises and Globalization

Since the mid nineties, debates have intensified over the adequacy of the global financial architecture, globalization, and their impact on financial crises. Economists and observers have been divided over this issue with some defending globalization and the underpinnings of the current international financial system and financial liberalization, and others opposing the theoretical foundations and practices that govern this current system. Hence, as some contend that globalization is the sure way toward economic growth, efficient allocation and utilization of resources, and development of the financial sector, opponents argue vehemently that globalization is the main cause hindering the achievement of real development progress and the primary culprit in bringing about and aggravating financial crises. This paper presents briefly the contrasting points of view in this regard and concludes by examining what the region can do to stave off financial crises and strengthen its financial sector, and the banking sector in particular.

Senior management

❍ Responsible for determining the goals, laying down the plans, setting up the general strategies and policies and monitoring the implementation thereof.

Middle management

❍ Responsible for transforming the general policies and plans into operational plans.

Lower management

1) Responsible for implementing these plans within the specified time and in accordance with the required specifications.

Management and marketing strategies in banking operations

The banking activities have to be practiced within a scope of an integrated strategic and marketing plan to ensure the cohesion of the banking operations within the strategic approach adopted by the senior management. This would ensure the integration of sales with other banking activities. Based on this, it is not possible to achieve the administrative and marketing strategies and techniques, and to implement and assess them without having in place a business framework containing the bank's broad objectives and the relevant strategic planning process.

Defining the banking activities

Defining banking activities dose not only depend on identifying customers' need and desires and responding to the same, but it also takes into account the planning process of the bank which sets up the established objectives and the ways of achieving such objectives by carrying out defined activities.

Management Plan

The planning process becomes a crucial issue for the bank as it critically influences the performance of the bank. So, it is clear that active and proactive management system affects the strategic and tactical activities of the bank. This is clearly manifested in the set of decisions taken by banks with regard to marketing programs or marketing arrangements. It is clear in the majority of banks that the marketing arrangements or programs, namely advertisements, sales promotions, publicity and retail sales contribute effectively to the bank's overall sales.

Further, modern management at banks should study and understand the competition with other banks and the services offered by them. This necessitates developing and upgrading the banking services and offering new products in the market. Undoubtedly, the purchasing behavior is a rather complicated one and the banker should play a significant role in selecting the appropriate financier. The important banking information that should be obtained by the successful banker include the name and designation of decision makers at any institution, the convenient timing for interview and the types of competitive banking products, in addition to identifying the threats that may endanger the successful conclusion of transactions.

The Role of Management in commercial banks and its contribution towards achieving the economic development

Commercial banks aim at achieving economic development through collection of savings and offering such savings to finance the various economic activities. This in turn leads to deposits increase with these banks, hence the quantity of funds held with these banks. Commercial banks undertake a number of functions in important areas including the following:

1) Prepare the technical, economic and financial feasibility study for projects.

2) Projects marketing.

Through their participation in projects' establishment, commercial banks offer important financing that encourages other banks as well as local and foreign investors to contribute and participate in projects.

ty, maintenance of liquidity and provision of protection and security to depositors. These targets play an essential role in structuring the bank's policy in terms of attracting deposits, offering loans and investment in securities.

Commercial banks have various functions, most importantly the following:

1. Accept deposits
2. Grant credit
3. Invest any surplus resources

Banking Legislations

The banking rules and instructions issued by any central bank affect banks ability to open and operate banking units. This is negatively reflected on the geographical spreading of banks' branches and on the organizational structures of these banks. Rules governing credits and loans at commercial banks have influence on the size of these banks, their organizational structure and their active and proactive performance. Further, a central bank's requirements from commercial banks necessitate the existence of departments and divisions commensurate with this phase of change and renovation in a way that will serve the nature and requirements of the organization structure at commercial banks.

The monetary and economic legislations established by the state have direct influence on the organizational structures of banks, such as Kuwaitization and mergers.

Parameters of the bank's organizational structure

1- Size of the market served by the bank

The size of the market is assessed based on the financial solvency of the society, which is affected upward and downward by the size and nature of customers' activities and the possibility of energizing such activities, which will favorably reflect on the bank's organizational structure.

2- Market Nature

The market features are dependent on the competition among banks. Such competition becomes severer with the need to develop specialized services that can attract customers, such as investment advisory services and international banking services.

Setting up the bank's organizational structure

The setting up of the organizational structure of the bank takes into account certain considerations as follows:

1. Determining the bank's objectives.
2. Determining the necessary actions to be taken to accomplish such objectives.
3. Determining the functions to be performed by the bank to achieve the set objectives.
4. Dividing the banking units into departments by adopting any of the following two methods: -

A- Dividing such units in accordance with the type of banking service. This is the commonly known method that involves establishing deposits, accounts, treasury, loans, bills of exchange and securities departments.

B- Dividing such units by customer segment. This will streamline operations analysis and follow up.

5. Identifying the various supervisory levels based on the correlation of the various departments activities, and the possibility of supervising and monitoring them.
6. Translating the above steps into an organizational structure that would reflect the description and level of the different functions and units, and the nature of relations existing among these units, in addition to identifying the responsibilities, functions and duties of the various departments in the bank.

The internal structure for a commercial bank

The management team in the commercial bank is divided to three levels as follows:

Quality of Banks Modern Management

By:
Dr. Abbas AlMish'al

Each enterprise has a defined vision that it seeks to realize and a mission through which it seeks to effectively attain such vision. To achieve the desired vision, the enterprise exerts its best effort within a moral framework to realize both of its vision and mission. Banks, are no exception, as they seek, like any enterprise, to achieve their objectives and goals.

Commercial banks are among the best type of banks as they offer their services to small and major depositors and borrowers as well. Commercial banks play a major role as intermediary between depositors and borrowers. As such, the intermediary role of commercial banks is being practiced in a method that reflects the basic characteristics of commercial banks which are affected by leverage risk to a greater extent than any other business enterprises. On the other hand, most of commercial banks' resources are in the form of demand deposits. This in turn makes commercial banks sensitive to liquidity, given the usually small capital of these banks that results in limited protection offered to depositors. The aforementioned three characteristics present certain targets that should be achieved by the management of commercial banks, namely maximization of profitabili-

formation, but it is rather the threshold thereof. Further, trade and banking business will witness during the coming decade substantial changes at the international level, where branded software shall increase and companies will install their sensitive systems on the web. Such branded systems will reach every normal user and respond to his needs, and may even exceed his requirements to those of suppliers, advisors and customers. This will result in the emergence of companies of smaller size and more effectiveness in responding to customers needs.

"Supervisory risk assessment and early warning systems in selected G10 countries"

Country	Supervisory Authority	System	Year of implementation
France	Banking Commission	ORAP (Organization and Reinforcement of Preventive Action)	1997
		SAABA (Support System for Banking Analysis)	1997
Germany	German Federal Supervisory Office	BAKIS (BAKred Information System)	1997
Italy	Bank of Italy	PATROL	1993
		Early Warning System	Planned
Netherlands	Netherlands Bank	(RAST) Risk Analysis Support Tool	1999
		Observation System	Planned
Untied Kingdom	Financial Services Authority	RATE (Risk Assessment, Tools of Supervision and Evaluation)	1998
	Bank of England	TRAM (Trigger Ratio Adjustment Mechanism)	Developed 1995-not implemented
Untied States	All three supervisory authorities	CAMELS	1980
	Federal Reserve System	Individual Bank Monitoring Screens	1998s
		SEER Rating (System for Estimating Exam Ratings)	1993
		SEER Risk Rank	1993
	FDIC	CAEL	1985(Withdrawn December 1999)
		GMS-Growth Monitoring System	Mid 1980s (refined recently)
		SCOR (Statistical CAMELS Off-site Rating)	1995
	OCC	Bank Calculator	Planned

2- Early Waning Systems in Selected G10 Countries

Banks are exposed to various types of risks that may lead to the occurrence of banking crises, including the following:-

- Market risk
- Credit risk
- Liquidity risk
- Infection risks
- Moral risk, where banks lend in situations of high yields on the short term, but the possibility of repayment is very poor on the long term.

Therefore, the G10 seek to use some early warning systems to identify the banking crises before occurrence thereof.

The following table clarifies these mechanisms and how they are important given the threats arising from globalization.

Conclusion

Modern management at banks is not only confined to funds management in the traditional method, i.e. accepting deposits and granting loans. Modern management should cope with the current age and the technological developments some of which were presented in this study such as securitization, money laundering combating, Internet banks and other issues that banks should consider to be competitive in the economic globalization era.

We conclude our study by quoting Francis Bacon Saying

"He that will not apply new remedies must expect new evils, for time is the greatest innovator"

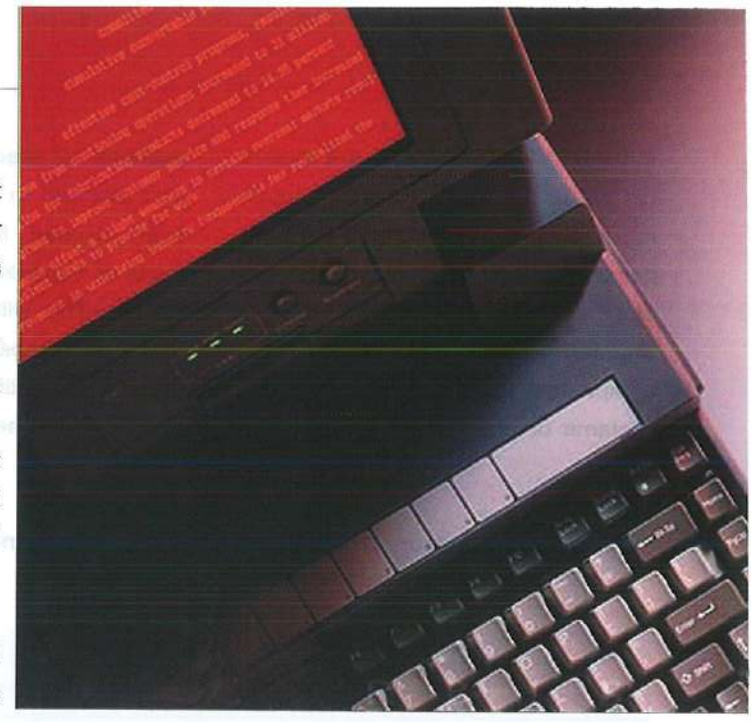

ers.

4. The bank which fails to combat money-laundering transactions will be exposed to the risk of sudden or early withdrawal of funds by major depositors, which will have negative implications on the bank's liquidity and reputation.

Consequently, the bank's management should give utmost attention to combating money laundering transactions by all means to protect the bank's assets and safeguard its customers.

We shall not address here the different ways for combating money laundering, but we emphasize the importance of maintaining confidentiality and adopting prudent methods in monitoring money-laundering transactions.

Management Approaches for New types of Banks

With globalization, so many types of banks appeared. This was accompanied by new management methodologies for these types of banks. We present below some of these new types of banks and their new management approaches:

1- Internet banking

Banking through the Internet is more effective and is relatively cheaper compared with other systems. Customer may get the online banking service and may also obtain other online financial services.

Banks believe that their Internet banking service is one of the important channels to reach the major customer base through the Internet. Therefore, banks give great attention to providing security to their customers in respect of all financial information presented to them online.

A bank may present on the Internet other banking services such as:

- Electronic cash dealings sites on the Internet.
- The most recent information related to international banks.
- Announcements on credit unions and how membership therein can be obtained.
- Present details on government banks, their statistics and annual reports.
- Offer banking educational programs.

Based on the above, it is clear that all parties shall benefit from the services offered by Internet banks. The network benefits from subscription therein and the bank gains from reducing its fees, while customers benefit from the speedy performance, the reduced cost and at the same time save their time and effort.

2- Post - Internet Era (Speedy Information Path)

The main features of this era include the following:

- Emergence of new pocket computers with color screens in the size of the normal photograph, which will be called the personal wallet computers, that will provide on their screens the possibility of storing digital funds that may not be forged. Through this technology, customers may contact another computer at any place to transfer and exchange any amount of cash money without any physical cash transfer or exchange. Further, through these computers, customers may transfer money to any other computer to which they wish to transfer money.

With more progress, the pocket computer will provide the customer with access to speedy information and will supply him with any information he wishes to get, promptly and accurately.

Another tool called "location explorer" has emerged allowing the customer to move where the information is available by enabling him to deal with real visible module of a real world or a simulated world, such as dealing with a bank through voice and image.

The so called "Agent" has appeared on the Internet in the form of a screen able to help the customer search for any information he may require with regard to his transactions and dealings with the bank.

The Internet we know today is not the speedy way to get access to any in-

nizes the importance of developing a comprehensive capital framework for the capital required for asset securitization (Traditional Securitization), which involves the legal or economic transfer of assets or obligations of non-liquid nature to third party that issues Assets Backed Securities (ABS), after obtaining credit ratings for these securities.

The Modern Management at banks achieves various objectives of securitization, including the following:

- Reducing the regulatory capital requirements.
- Obtaining additional source of funding at generally low cost.
- Enhancing the capital ratio of a particular bank.
- Managing portfolios' risks through mitigating the high exposures and segment concentration.
- Diversifying risks through the bank's role as an investor which acquires various types of assets across geographical locations and sectors.

The Bank's Management also should take into account the risks they are exposed to under securitization, such as:

Credit risks
Concentration risk
Operational risks
Liquidity risks
Interest rate risks
Reputation risks

Liquidity & risks

Liquidity is one of the important factors in today's modern management at banks in terms of its levels and movements. Further, liquidity is very important for the bank's stability in cases of uncertainty, hence liquidity should be considered (in relation to the capital) as a measure for the bank's ability to encounter its underlying risks. From a strategic point of view liquidity is the second factor by which the bank's strength can be measured, therefore it is a key factor for achieving long-term success and prosperity for the bank. Accordingly, the bank's management may not avert its accountability as to performing strategic assessment of the liquidity positions and policies, as well as for the regular update of such assessment.

The following considerations should be taken into account when establishing the minimum ratio of liquid assets to total assets held by the banks:

? The minimum strategic limit of liquidity.

- Increase the minimum limit of long-term loans to encounter asset prices risks.
- Increase the minimum level of huge unsecured deposits as a percentage of total deposits.
- Increase the minimum limits in low competitive environment, which will in turn lead to risk concentration in the bank's credit portfolio that should be addressed by the bank through increasing liquid assets: total assets.
- Increase the minimum limit of interest rate sensitive assets.
- It is important to identify the minimum level of interest rate sensitive assets, so that management would give due and swift attention to sensitive assets, while maintaining an acceptable level of cost.

Therefore, liquidity risk managers are always of the opinion to diversify liabilities, while focusing on all insured deposits from retail customers, particularly consumers well as secured deposits.

Combating Money Laundering

Combatingmoney-laundering transactions has come to be one of the new concerns for modern management of banks in view of the increasing volume of money laundering transactions at the international level.

It is worthy to mention that if a bank is not giving due attention to combating money laundering transactions, it will be facing significant negative implications from the following aspects:

1. A bank will be exposed to reputation risk with respect to money laundering practices, leading to loss of customer confidence.
2. A bank will be exposed to operational risks, as its failure to combat money laundering will mean to the public that such bank is not able to manage its operational risks. This in turn leads to confusion and loss of customers' confidence.
3. A bank will be exposed to legal risks lying in the possibility of any claim being filed against that bank due to its failure to carry out its duties and obligations towards its custom-

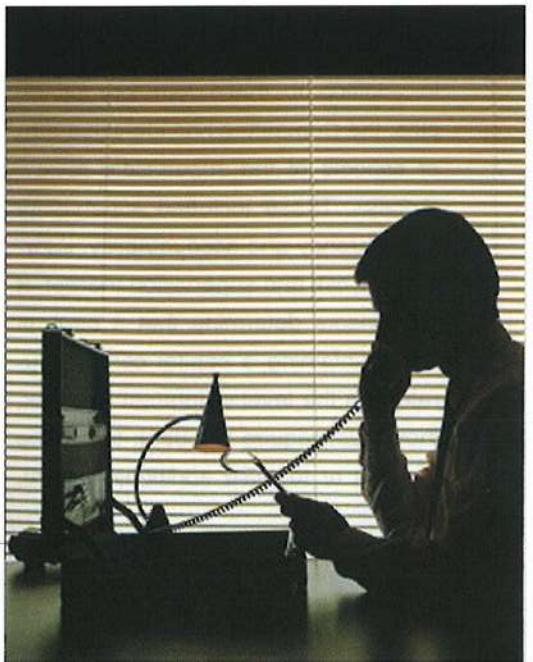

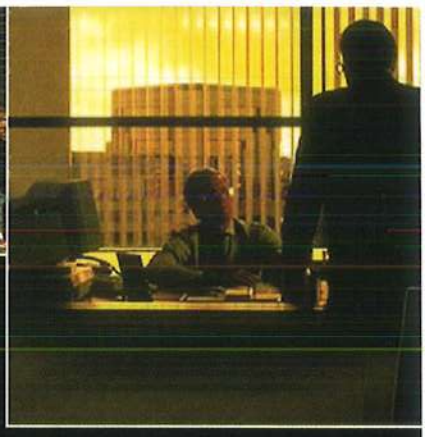

Banks' Management is no longer an easy job especially in the globalization era with all its economic, political and social trends. Economic blocks increased and competition became severer among local and international economic blocks. Banks' function is no longer confined to accepting deposits and granting loans, banks nowadays are inevitably required to identify, measure, monitor and control risks. Further, banks should be prepared to cope with international banks in terms of modern banking service and information technology systems, so as to be able to compete with foreign banks and prove their ability to meet the consequences of globalization and its complexities. Modern management at banks faces some challenges and requirements salient of which are the following:-

istics of a particular bank, and should require rapid remedial action if capital is not maintained or restored.

In addition to these four key principles, the Committee has identified other aspects of the supervisory review process. These included supervisory transparency and accountability, interest rate risk and supervision thereof. If supervisors determine that a bank is not maintaining a capital commensurate with the level of interest rate risk, they must require the bank to reduce its risks or to raise additional capital, or to combine the two remedies.

O The third very important pillar of the Committee Accord is "market discipline". The Committee emphasizes the importance of market discipline to reinforce capital control and other supervisory efforts in promoting safety and soundness in banks and financial systems. This places a new challenge for modern management at banks, requiring them to make full disclosure for market participants with view to making them understand the relationship between risk characteristics and the bank's capital and accordingly its sound financial position. Therefore, the Committee believes that "Banks should have formal disclosure policy approved by the board of directors. This policy should describe the bank's objective and strategy for the public disclosure of information on its financial conditions and performance".

Securitization

In view of the vast developments that have occurred in the financial markets since the introduction of the 1988 Basel Accord, the Committee recog-

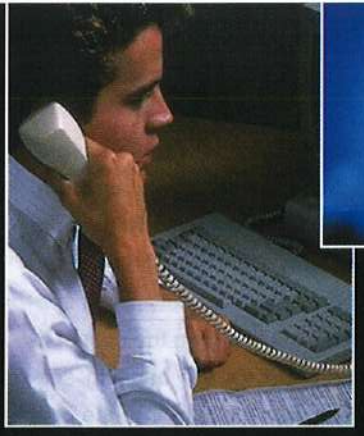

Modern Management at Banks

By: Dr. Ramadan AlSharrah

Basel Committee Accord-Phase 2:

The Committee has expanded its Accord - Phase 2 to include not only banking risks bust also operational risks and market risks. As for operational risks, the Committee believes that the "supervisory review" complements the minimum capital requirement and market discipline. The supervisory review ensures that each bank practices sound and effective internal operations. Hence, modern management at banks should observe the following principles:

Principle 1

Banks should have a defined process for assessing their overall capital in relation to their risk profile, and a strategy for maintaining their capital level.

Principle 2

Supervisors should review and evaluate bank's internal capital adequacy assessments and strategies, as well as their ability to monitor and ensure their compliance with regulatory capital ratios.

Principle 3

Supervisors should expect banks to operate above the minimum regulatory capital ratio requirements to support the risk characteristics of a particular bank. They should have the ability and authority to require banks to hold capital in excess of the minimum.

Principle 4

Supervisors should seek to intervene at am early stage to prevent capital from falling below the minimum levels required to support the risk character-

should be increased, enabling Arab banks to meet their present and future commitments in a world where capitals are swiftly moving. This would also give the rest of the world a positive impression as to the integrity of local banks financial positions, and would be in line with Basel Committee resolutions.

9- Prudential supervision approach should be applied in Arab banks, instead of merely monitoring and following up commercial banks operations. This would provide a greater degree of safety and security for banks assets, and would enhance the ability to predict banking disasters and crises before their occurrence, thus mitigating their negative reflections on the banking system.

10- Increased investment in new technologies and advanced information systems should be encouraged, and so should the expenditure on training and upgrading the banking skills of national human resources, particularly in the area of harnessing new technologies and applications to offer innovated banking products and services, thus attracting more customers.

11- Transparency and disclosure should be enhanced, and accounting systems should be developed to be consistent with International Accounting Standards. In this context, the need should be underlined for aligning legislations and rules regulating banking business at an Arab World level. Establishing advanced systems for exchange of information amongst Arab banks is also a must.

12- Arab banks should seek to improve payment systems amongst them and across the borders, with special emphasis on adopting the Real Time Gross Settlement System which is used in developed countries as well as in several developing countries. The expansion of the use of Real Time Gross Settlement System will assist in accelerating and improving the payments settlement system, as well as in reducing the cost of financial mediation for the banking sector. Relevant data indicate that the cost of collection, clearing and settlement represents around 50% of the total operating expenses for Arab banks-which is certainly a high cost.

References:

- Dr. Elias Baroudi:" Adapting the Gulf Banking System to the Challenges of Globalization"- a general lecture delivered at Arab Institute of Planning, Kuwait, 2001.

- Dr. Fuad Shaker:" Reengineering Arab Banks for Coping with Tomorrow Banking Changes", a paper presented at the conference of "Horizons and Future of Banks & Challenges of Globalization", Kuwait, 2001.

- Union of Arab Banks Magazine,2001.

- Dr. Hisham AlBassat:" Globalization and the Challenges of the Banking Scene", Al-Hawadeth Magazine, Lebanon, May 2001.

- Bisat,A, "Financial Reform in Middle-Income Arab Countries: Lessons from the Experience of Other Developing Economies". Paper presented at the Workshop on Financial Market Development, Arab Monetary Fund and the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, Abu Dhabi, UAE,25-27 May 1996.

- Caprio, G,W.Hunter, G. Kaufman, and D. Leipziger : "Preventing banking Crises: Lessons from the Recent Global Failures", Federal Reserve Bank of Chicago and Economic Development Institute of the World Bank,1999.

- El-Erian,M, "financial Market Development in the Middle East; the Main Issues" in Development of Financial Markets in the Arab Countries, Iran and Turkey. Proceedings of a Workshop of the Economic Research Forum, Beirut, Lebanon, July 1994 9Cairo, Egypt: ERF Publication Services,1995).

- Goldstien, M and P. Hunter: "Banking Crises in Emerging Economies: Origins and Policy Options". BIS Economic Papers, No. 46. Bank for International Settlements, Basle, 1996.

- Jbili, A, V. Galbis and A. Bisat: "Financial Systems and Refrom in the Gulf Cooperation Council Countries". Paper presented at the Workshop on Financial Market Development, Arab Monetary Fund and the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, Abu Dhabi, UAE, 25-27 May, 1996.

omy, banking market or population. For instance, we find 63 banks in Lebanon, 46 banks in United Arab Emirates and 45 banks in Bahrain, which raises the following questions:

*- If merger of banks is the solution, what are the conditions that guarantee the success of merger?

*- What about across the borders merger, meaning a merger between a bank in one Arab country and another bank in another Arab country?

What are the required reforms?

The literature of reform proposes several steps for banking reform in the Arab countries, which we deem convenient for the Arab region, including:

1- Liberalization of interest rates and non-interference in credit facilities allocation, leaving it for the banks themselves to do so in accordance with commonly accepted international criteria. Another step is to abandon the financial restrictions policies.

2- Giving a greater degree of independence to Arab central banks, meaning that a government must not interfere in the basic function of a central bank, which is the implementation of the country's monetary policy that is in turn based on the economic objectives of that country. In other words, the purposes of the political or legislative policies should not intervene in the role of a central bank. Furthermore, central banks should use indirect instruments to implement their monetary policy which relies on the market forces.

3- Competition amongst banks should be encouraged through licensing new banks, local or foreign. Appropriate laws should be enacted to eliminate monopoly and curb its negative implications on the banking sector and the national economy as a whole.

4- State-owned banks should be privatized, as many Arab governments still own a large portion of the banking sector. Therefore, the transfer of such banks to the private sector is one of the vital areas of reform.

Some Arab countries have shown the desire to privatize some of the state-owned banks. But three major issues are still under discussion and deliberation, namely: Can privatization be implemented in the banking sector? What is the amount a one single person can own out of a bank's capital? Is it possible to sell a portion of the bank to foreign investors?

5- The Arab banking sector should be restructured through encouraging banks merger, particularly between the small ones, so as to establish large banking units that can provide diversified and integrated banking services at competitive cost.

6- Services fees and commissions should left for banks to determine on a competitive basis, thus providing the chance for service quality to improve.

7- Banks ownership structure should be expanded so that their managements would be accountable towards a larger shareholders base. The influence of the public sector thereon would thus be limited. This would carry the banking business from personal relations approach to a more aggressive approach that seeks to competitively attract the largest possible portion of the market.

8- Authorized and paid-up capital

Table No. (1)

Relatives shares of Banks in Each Arab Country out of Total Arab Banking Sector (2003)

Description	Assets%	Shareholders Equity %	Deposits%
Saudi Arabia	21.6	23.7	19.3
Egypt	19.4	22.6	19.4
UAE	12.2	14.6	15.5
Kuwait	8.5	8.8	8.8
Lebanon	7.3	4.5	7.9
Morocco	5.9	5.4	6.1
Libya	4.5	2.8	4.8
Tunis	3.95	6.3	2.6
Jordan	2.9	3.1	2.2
Qatar	2.5	2.4	2.3
Syria	2.5	1.6	1.6
Other	8.75	4.2	9.5

Source : Union of Arabian Banks magazine, 2004

This is a good ratio indicating the attention of Arab banks to maintaining an appropriate level of liquidity to meet their obligations and any contingent liabilities.

- The trade sector still attracts a substantial portion of credit, followed by industry sector, construction sector, housing sector and agriculture sector.
- Short-term loans still dominate the lending activity of the Arab banking sector.

Problems encountered by the Arab banking sector:

1- In many Arab countries, interest rate does not represent the real indicator of the cost of alternative opportunity for the loans and, accordingly, does not perform its basic function which is the ideal allocation of loans. In fact, we find that, in some countries, the real value of the interest rate is negative.

2- Many Arab banking systems still suffer different forms of financial restrictions, including the restrictions on interest rates, assets structure and prices of services offered to customers.

3- The size of Arab banks is small compared to international banks. For instance, the total assets of the largest 100 Arab banks at the end of 2003 represents only around 50% of the assets of City Group.

4- Banks ownership structure in several Arab countries is still dominated by the public sector, leading to lower productivity, inefficiency and lack of creativity. In many cases, the banking sector suffers from the government's monopoly of its activities (Egypt can be taken as an example where the state-owned assets represent around 60% of the total assets of Egyptian banks). This leads in most cases to enabling influential individuals to obtain loans and credits, although they are not the highest bidders. In many other cases, administrative corruption is also another problem.

5- The governments or monetary authorities directly interfere in the allocation of banks assets, such as the intervention in the manner of according credit facilities, without giving regard to the economic feasibility of the proposed project or the financial position and creditworthiness of the borrower.

6- Banks owned by the private sector suffer a high degree of concentration of market share. Monopoly is a widespread phenomenon where a few banks monopolize a large portion of the banking activity and control the interest rates on deposits and loans. The difference between these two rates is big in many Arab countries, meaning that some Arab banks achieve high profitability as a result of their monopoly of the banking market.

7- In many Arab countries, the banking sector suffers an obvious inadequate use of modern technology and information systems in conducting their business and in offering competitive banking services and products.

8- The lack of transparency and disclosure in financial data is another problem of varying degree from one Arab country to another. This adversely affect the confidence in those banks, leading to inadequate supervision and giving no chance for comparison with international banks.

9- Arab banks also suffer a lack of administrative proficiency due to considerable shortage of experienced human resources and insufficiency of training in the areas of risks assessment and management of credit portfolios.

10- Some Arab countries are overbanked, where the number of banks is not consistent with the size of the econ-

1% and above:	Lebanon - Bahrain - UAE - Oman
1 - 0.6 % :	Jordan - Qatar - Kuwait - Saudi Arabia
0.5 - 0.3 % :	Morocco - Libya - Algeria
less than 0.3 % :	Sudan - Egypt - Syria
0.8 % :	Yemen

Source: Union of Arab Banks Magazine, 2003

banking authorities and on the banking reform policies that they continually apply, concurrently with economic, financial and structural reform in many Arab countries.

The cooperation between Arab banks and Arab central banks and monetary authorities will remain the corner stone in the development and growth of this vital sector. It will also remain instrumental in the endeavors to overcome the current and expected challenges and problems through the quest for establishing the Arab Free Trade Zone.

In this article, we will try to highlight the banking reform in the Arab countries, and to identify the rational for reform or the problems encountered by the Arab banking sector, and then define the areas where reform is needed.

Features of the Arab banking sector:

1- Structure of the Arab banking sector

According to 2003 statistics, the Arab banking sector comprises 477 banks including 353 local banks, 109 foreign banks and 15 joint ownership banks. Local banks can be categorized as follows: 253 commercial banks, 45 investment banks and 55 banks specialized in the areas of investment and industrial, agricultural and housing development.

Available data indicate that the Arab commercial banking sector has posted a quantitative and qualitative growth, with the number of bank branches increasing to 9426 branches in 2003 compared to 9169 branches in the previous year. But Arab banks are still small in size by international measures, representing only 1% of the total assets of the largest 1000 international banks, 2% of those banks capitals and around 3% of their total profits.

On the other hand, the distribution of banks in the Arab countries is imbalanced. For instance, there are about 63 banks in Lebanon while the Lebanese banking sector represents only 7% of the total activity of the Arab banking sector. In Bahrain, there are 45 banks and in United Arab Emirates 46 banks which share does not exceed 12% of the Arab market. In contrast, there are only 11 banks in Saudi Arabia while the Saudi Arabian banking sector represents about 22% of the total activity of Arab banking sector (see table No.1).

2- Banking density:

Banking density is measured by the indicator of the number of branches per each 10,000 people. This ratio is very low, reaching only 0.4 % in the Arab World, but varies from one country to another.

3- Concentration Degree:

The concentration degree in Arab banks is high, where:

- The largest 25 Arab banks control more than 50% of the banking activity, 59% of the total assets, 46% of total loans, 65% of total deposits and 56% of total shareholders equity.
- A geographical concentration is also noticed. The banks in six Arab countries (Saudi Arabia-Egypt- UAE-Kuwait-Lebanon- Morocco) control around 75% of the total banking assets, 80% of total shareholders equity and 75% of total deposits in 2003.

4- Capital Adequacy Ratio:

Several indicators can be noticed in this regard:

- Shareholders equity increased to US$ 56.7 billion in 2003 from US$ 33.9 billion in 1995.
- Shareholders equity to total deposits ratio also increased from 14.7% in 1995 to 16.5% in 2003.
- Capital to total assets ratio also increased from 9.4% in 1995 to 11.7% in 2003.

5- Lending Activity:

- There is an obvious trend towards financial liberalization and improvement of the financial and banking environment, with a downturn in interest rates.
- The lending activity of the Arab commercial banks posted a noticeable growth of around 12%, while assets grew by around 9.7% and deposits by around 8.4%.
- Liquidity ratio in Arab banks ranged on the average between 23.35% and 27.3% during the period 1996-2003.

The Arab banking sector witnessed significant development during recent years as a result of the efforts put forth by most Arab countries to reform, develop and liberalize this sector. Measures taken by Arab banks were also numerous on various institutional, capital, human and technological resources levels. However, the Arab banking and financial sector still suffers a number of challenges resulting from the rapid developments in global banking industry, making it a must to shift from conventional banking to modern universal baking, so as to cope with the dramatic and wide-scale changes taking place at a global level, thus securing for the Arab banking sector an effective role, domestically, regionally and internationally. The most essential challenges are the following:

1- The rapid technological advancement that has overshadowed the geographical dimension and accelerated communication and connection amongst financial markets worldwide. This was due to modern means of communications, particularly the Internet.

2- The reliance of the new global economy on information, swiftness and promptness of communication and connection, in contrast to the conventional economy which depended on production. This means that in order to upgrade its competitiveness, the new economy should quickly process information and exploit the best opportunities in international markets.

3- The entry of non-banking financial institutions and companies to the financial services markets, efficiently competing with conventional banks in offering financial services.

4- Innovated financial and banking instruments enabling banks and financial institutions to offer new types of banking products in the boundless global market, proficiently using the latest information and communications technology.

5- The pressing need for upgrading the capabilities and efficiency of human resources in Arab banks in order to efficiently use and exploit technological applications and modern information systems in the Arab banking sector.

6- The trend to combine various banking activities, financial services and even insurance services under one roof, with the elimination of differences amongst banks, investment and financial companies, insurance companies and financial brokerage services, which is known as universal banking strategy.

7- The international banks compliance with international accords such as the Capital Adequacy Ratio and the WTO agreements, particularly in the area of banking services and the liberalization of this sector.

Therefore, the Arab banking sector should rapidly adapt itself to the consequences of these facts, converting them into real opportunities for growth and development during the coming era, while capitalizing on the significant efforts put forth by the Arab monetary and

Banking Reform In Arab Countries

By: Dr. Naji Al Touni

Expert- Arab Planning Institute

and implementing a unified monetary policy, ensuring the accomplishment of the targeted objectives of the desired monetary union, and the preparation for the establishment of a GCC Central Bank that enjoys full independence and assumes the responsibility of implementing the monetary policy.

He went on to say that the above steps require the availability of detailed information on the performance of macro-economies, and accurate and timely monetary, banking and financial statistics prepared in unified formats that allow sound comparisons. Such data and statistics would provide the foundations for an extensive database that can be used for supervising and following up the performance of the member states economies, thus minimizing the variance in the performance of macro-economies.

Central System:

The Central Bank of Kuwait Governor underlined the need for the similarity of the criteria for preparing and publishing the economic, monetary, banking and financial statistics and data, and for providing such statistics and unifying the statistical concepts and terms used in the GCC countries. This can be achieved by using international criteria and specifications, all in accordance with a unified methodology that observes the principles of disclosure and transparency in regularly collecting and publishing those data. The possibility should also be considered for establishing a central statistics system for the member states.

Sheikh Salem also called for continuing the efforts for connecting the payments systems and ATM systems in GCC countries through the existing technical committees. The activities of those committees should be followed up and evaluated, and their recommendations should be implemented as soon as possible. Bases for management of crises in the monetary union should also be laid down in accordance with a strategy that preserves the efficiency and effectiveness of the monetary policy and capitalizes on the international experience in this regard. Sheikh Salem said that the enhancement of banking supervision is the corner stone for maintaining the banking and financial stability in the member states.

AlAtiah

From his part, the Secretary General of the GCC Council Abdul Rahman AlAtiah said that the efforts of the Monetary Agencies and Central Banks Committee were instrumental in enabling banks and financial institutions in the member states to cope with the international requirements and criteria for banking supervision and capital adequacy, and to apply the latest banking technologies.

AlAtiah also stressed the role of the Committee in implementing the resolution of the Supreme Council on the establishment of the GCC monetary union. AlAtiah Highlighted the importance of the issues listed on the agenda for the inception of the monetary union, particularly the conclusions of the Technical Committee on the criteria for similarity of economic performance, and those of the Supervision & Control Committee addressing the supervision and control requirements under the monetary union.

Economic Integration:

AlAtiah called for concentrating on the implementation of the monetary union and the initiation of the GCC unified currency as a major initiative towards attaining the highest levels of economic integration, common market and monetary and economic union, all within a specific time program.

He further stressed the importance of successful preparation and thorough study of all issues related to the customs union, and the need for an early agreement on essential issues well before the date for the inception of the monetary union and the launching of the unified currency.

AlAtiah also called for supporting the Technical Committee in performing its tasks, as well as for developing the financial markets in the member states, which will favorably reflect on the localization of national savings and the attraction of foreign investments. He also underlined the significance of connecting all GCC financial markets, which would ultimately lead to the emergence of a unified GCC financial market, particularly after entrusting Gulf Investment Corporation with the task of carrying out a study on the feasibility of establishing a common GCC securities market and another GCC bonds common market.

involving opportunities and challenges and having different effects on our economies. The fall of the previous Iraqi regime led to the stability and improvement of the economic regional environment, opening the door for accelerating the pace of development and progress in the member states.

CBK Governor highlighted the resolution of the GCC Supreme Council in its 22nd Round, which entrusted the Financial & Economic Cooperation Committee and the Governors Committee to complete the discussion of the economic performance criteria relevant to the financial and monetary stability, and which should load to facilitating the success of the monetary union. The ratios relevant to those criteria, their components and the manner of their computation, should be agreed on latest by the end of 2005. This would be a preparatory step to launch the unified currency by the first of January 2010 at the latest.

Unified Currency:

CBK Governor said that the resolution on the monetary union and the unified currency is in form and content the pivotal pillar for the mission of the GCC Central Banks Committee, where intensive and concerted efforts should be put forth in order to actually reflect the political will behind that resolution.

Commenting on the steps made during the past two years that followed the issuance of this resolution, Sheikh Salem said that the progress made is modest. As regards the joint fixing of the GCC currencies and pegging them to the Us dollar with effect from the beginning of 2003, he said that this step reflected a reality that has been really existing for years. He further called for concentrated and intensive efforts to identify the requirements for implementing the resolution of member states leaders, ensuring the launch of the unified currency on its determined date.

Al Atiah: The launch of the GCC unified currency is a major initiative on the road to the highest stages of economic integration.

Coping with the Challenges:

Sheikh Salem called for coping with the challenges of initiating appropriate frameworks required for creating the desired level of consistency in the economic policies of the member states, with the financial policy at the forefront. He further said that it is necessary to achieve similarity in economic performance according to specific criteria, as well as to lay down the regulatory, legislative and institutional infrastructure required for initiating the monetary union and launching the unified currency. This would require the member states to reconsider numerous relevant laws, regulations and legislations applied in each member state.

The CBK Governor further clarified that some of the measures to be taken involve the transfer of some sovereign powers from the member states to the central banking authority. This step is inevitable, because the inception of the monetary union and the launching of the unified currency cannot be accomplished with the existence of variant laws, especially those related to the monetary and banking sectors in the GCC countries.

Sheikh Salem further explained that the inception of the unified currency necessarily means the presence of an independent central monetary authority that lays down and implements a unified monetary policy. Therefore, this issue should be given due attention at an early stage, and should be carefully studied to reach appropriate solutions.

Sheikh Salem viewed the unified economic agreement of the member states as actually representing the main framework for the efforts put forth in pursuit of the economic integration amongst GCC countries. He further commended some of the significant steps taken to enhance cooperation amongst the member states, including the unified customs tariff, equality in tax treatment and allowance of GCC banks to open branches in the member states. The Central Bank of Kuwait Governor went on to say that the preparation for the inception of the monetary union and the initiation of the unified currency basically requires the achievement of an appropriate degree of consistency in the economic policies and a similarity of economic performance according to certain criteria, particularly those policies and criteria influencing financial and monetary stability. This would provide a macroeconomic environment that prepares the appropriate atmosphere for the inception of the monetary union and the launch of the unified currency.

Sheikh Salem further stressed the need for intensifying the efforts and enhancing joint work for setting up the regulatory, legislative and institutional frameworks required for developing

Sheikh Salem pointed out that the most essential criteria are the ratio of deficit to general budget, the ratio of public debt to gross domestic product (GDP), the inflation rate within the interest rates and the reserves required to meet withdrawals.

In a press conference held after the meeting, Sheikh Salem mentioned that GCC central banks approved the bases, but the ratios have still to agreed upon. He further said that the ratio of public debt to GDP in GCC countries varies from one country to another and ranges between 17-80%.

Confirming that public debt is one of the major and basic criteria for unifying management approaches in the GCC countries, Sheikh Salem pointed out that the maximum ratio determined by the European Union for its countries is 60%. The lower the ratio of public debt to GDP is, the better the condition of the country is, indicating that such country's foreign reserves are not confronting pressures.

Slow Procedures:

In reply to a press question on the slow procedures taken towards the inception of the monetary union, Sheikh Salem said that GCC central banks agreed on important criteria in this meeting. Although we wish that more progress had been achieved, yet we were waiting for a study conducted by the European Central Bank, which was delivered to us only two weeks ago. The study aimed at conceptualizing a clear vision, and came to be rich and useful, addressing both the practical and theoretical sides, and enabling GCC countries to capitalize on the European experience in this regard.

As for Basel II standards and the compliance of GCC countries therewith, Sheikh Salem pointed out that several countries have admitted that they cannot satisfy those standards. Examples include India and China. In the USA, three large banks announced that they will comply with Basel II standards, while other banks said they are not bound to. As for GCC countries, Central Banks are convinced of the advantages of those standards, as they provide sound bases for supervision of banks.

GCC Central Bank:

Regarding the establishment of a GCC Central Bank, the Governor of the Central Bank of Kuwait said that it is still early to take such a step, but the idea was focused on during this meeting in order to save time, indicating that ultimately the efforts towards establishing the monetary union should culminate with the inception of a GCC monetary authority for implementing a unified monetary policy. He explained that the concept of establishing a GCC Central Bank was raised for discussion in order to conduct the legislative and institutional study that will identify the legislations to be revised in some GCC countries.

Sheikh Salem further explained that the inception of a GCC Central Bank requires rules, regulations, headquarters and manpower. To provide all of these requirements for accomplishing this task, GCC central banks have around four years ahead.

Sheikh Salem confirmed that the establishment of GCC Central Bank will not breach customer information confidentiality in the GCC countries, as there are laws in each member state protecting such confidentiality. Hence customer information will not be disclosed without a supporting legal instrument or need.

Changes and Developments

At the outset of the meeting of GCC central banks Governors, CBK Governor pointed out that the recent years were rich with changes and developments, regionally and globally, which had extensive reflections on the GCC countries owing to security and economic challenges ensuing there-from.

Security and Economic Challenges:

Sheikh Salem said that the GCC member states demonstrated a noticeable ability to adapt to those emerging conditions and to handle the different challenges in a manner that strengthens the foundations of stability for the GCC economies.

He went on to say that in this current era, we are witnessing several changes

Sheikh Salem Abdul Aziz AlSabah: The monetary union requires a central authority to implement it.

The central banks in the GCC countires approved the most important criteria that have to be considered before commencing the implementation of the monetary union and unified currency. In this connection, Sheikh Salem Abdul Aziz AlSabah- Governor of the Central bank of Kuwait said that the governors of GCC central banks approved the necessary criteria for the monetary union, while the ratios to be applied according to those criteria will be agreed upon in the next meeting.

Agreement on Monetary Union Criteria:

A Major Step Towards Unified Currency

Conferences:

GCC Central Banks

4

Operating Results:

Local Banks Q 1- 2004 Profits

52

Researches & Studies:

Financial Crises and Globalization

22

In Conclusion

60 The Role of Banks in Energizing Economic Activity

Correspondence to be directed to the Editor-in- Chief

MEDIA BOX ميديا بوكس

Selective Media Representation

Tel: 5741440

Fax: 5741441

Articles published in this magazine reflect the opinion of their writers

Subcription & Distribution:

Kuwaiti Group for Publication and Distribution

Tel: 2417810/1

Fax: 2417812

Address

Makki Al Juma Tower,
7 th Floor,
Mubarak Al Kabeer Street.
P.O Box 21141 Safat
13072 Kuwait .
Tel:2436655/ 2437755
Fax: 2403344
www.ukb.com.kw

Direction & Technical Design:Future World For Media Services-Kuwait

Printed in Al-Nazair

Issue No: 12- July 2004

Al-Masaref

Quarterly Magazine issued by
The Union of Kuwaiti Banks

Editor - in - Chief
Yousuf Abdul Hameed Al Jassem

Editor
Anwar Al Yaseen

Editorial Consultants
Dr.Ramadan Al Sharrah
Hilal Kheir Beik

Editorial Secretary
Adnan Hanino

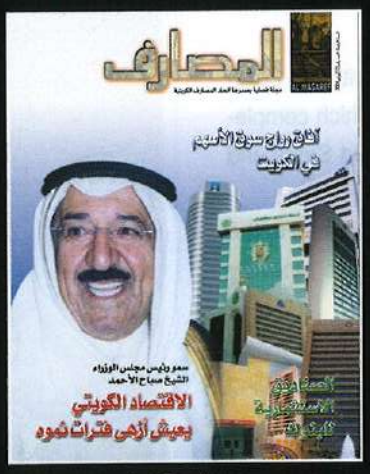

Art Designer
Hafiz Farouk Al-Shabrawi

Contents

Reportage:
Local Banks Investment Funds

28

Topic of This Issue:
Banks Modern Management

14

Researches & Studies:
Banking Reform in Arab Countries

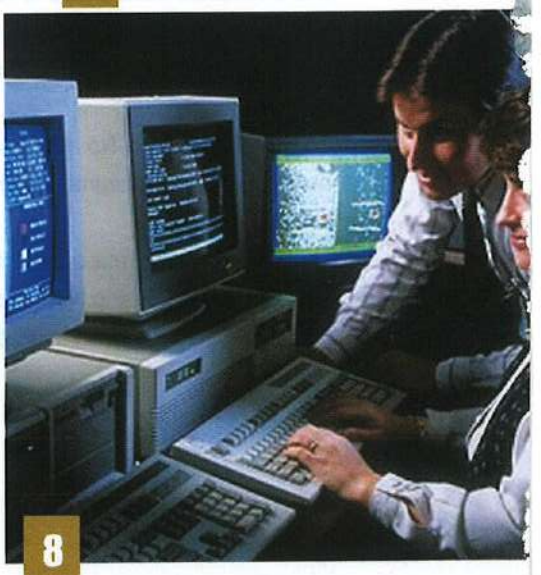
8

Sheikh Sabah and His Exclusive Interview with AlMasaref

The exclusive interview of H.H. The Prime Minister Sheikh Sabah AL-Ahmed AL-Jaber AL-Sabah with AlMasaref is a kind gesture that we highly appreciate. It came to affirm the recognition of H.H. Sheikh Sabah of the important role of this vital sector in supporting the economic development endeavors in the country.

This is because H.H. is well aware that the financial sector is the strong driver of development projects, particularly in this era during which Kuwait is resuming its developmental plan, which was suspended for many years due to considerations of political and security instability that prevailed since August 1990 till the fall of the tyrannical Iraqi regime in April 2003.

It was not a long time since H.H. The Prime Minister announced that marketing of investments in Kuwait has come to be an urgent and vital need, so as to exploit the environment of political stability in Kuwait and the Gulf region, bearing in mind that Kuwait is the natural gateway for the reconstruction projects in Iraq.

Given the significance of the banking sector during such important stage, which is hoped to be the beginning of a strong move ahead for the Kuwaiti economy after long years of stagnation, an era of promising economic revival is to be seen, with the banking sector playing a major role therein.

This optimistic atmosphere is enhanced by an economic prosperity emerging in parallel with overall strong moves towards political reform, not only in the Gulf region, but at the level of the entire Arab world, which is living nowadays a transitional phase that seems to be in its final stage, and which is hoped to give birth to proactive Arab economies able to fit in and integrate with a global economy that has overshadowed all borders.

It is a fortunate coincidence to release this issue of AlMasaref concurrently with the political and economic tour of H.H. The Prime Minster in the Far East countries, which complements the earlier tours of the Minister of Commerce & Industry into the United Sates and Europe.

The release of issue No. 12 of AlMasaref also coincides with the delivery of powers to the new transitional government in Iraq, which will favorably reflect on the economic recovery in the entire region.

Once more, we express our gratitude to H.H. The Prime Minister for his exclusive interview with AlMasaref, wishing H.H. all success in discharging his huge responsibilities in leading the government towards the anticipated reform.

Editor - in - Chief

Yousuf Abdul Hameed Al Jassem

Editorial

وكميفك الأولى

بفضل أدائها الصائب ونظرتها السباقة كانت كميفك ...

- أول من قدم خدمة التداول المباشر عبر الإنترنت في سوق الكويت للأوراق المالية
- أول من قدم خدمة التداول المالي الآجل في سوق الكويت للأوراق المالية
- أول من قدم خدمة متابعة الاستثمارات على مدار الساعة عبر موقع الإنترنت
- أول من قدم حساب الهامش للاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية
- أول من قدم استراتيجية صندوق الصناديق المتحوطة في الكويت
- أول من قدم صندوق للمشاريع الرائدة في الكويت
- أول من قدم صندوق للأسهم الإئتمانية العقارية الأمريكية في الكويت

وستستمر على عهدها بفضل ثقتكم وبفضل حرصها الدائم على التطوير والتميز

صندوق النخبة | وعد | الرؤية AL-ROUYAH | alawsat.com اين تريد ان تتداول اليوم ؟

شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي ش.م.ك.
KUWAIT AND MIDDLE EAST FINANCIAL INVESTMENT COMPANY k.s.c.c.
كميفك KMEFIC

224 5000 - www.kmefic.com

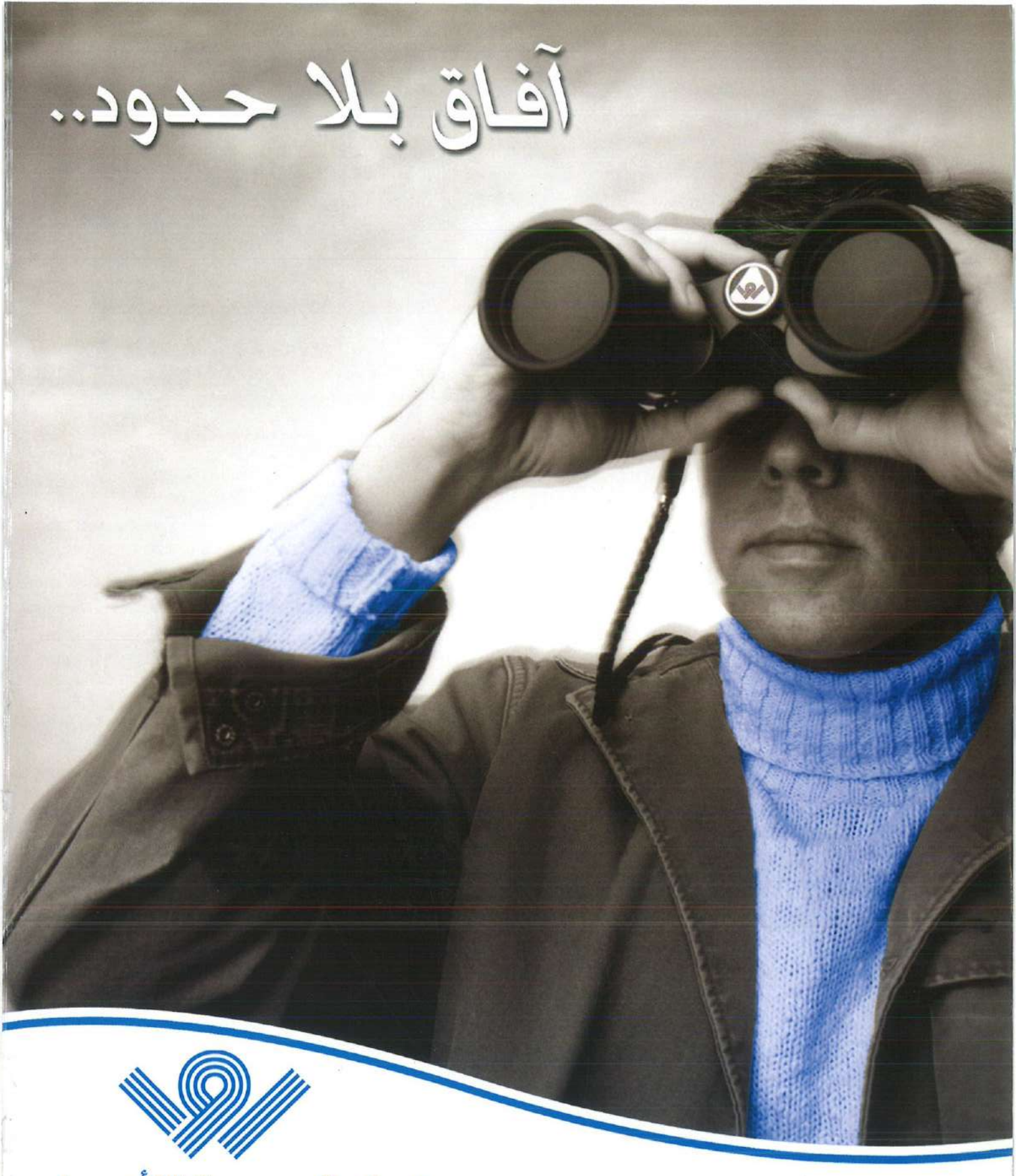

شركة وربة للتأمين ش.م.ك

WARBA INSURANCE COMPANY S.A.K

Tel.: 80 81 81